التربية المعاصرة للمعلمين والمتعلمين ٣
في التربية السياسية المعاصرة

لزوم

الإسلام المدني والدولة الوطنية

فشل الأنسان في البلدان العربية - ضرورة الاصلاح الأن

أ. د/ محمد زياد حمدان
دكتوراه فلسفة في تخطيط المناهج والتدريس
وعلم النفس التربوي

دار التربية الحديثة

لزوم

الإسلام المدني والدولة الوطنية

فشل الإنسان في البلدان العربية - ضرورة الإصلاح الآن


بسم الله الرحمن الرحيم

التربية المعاصرة للمعلمين والمتعلمين 3
في التربية السياسية المعاصرة

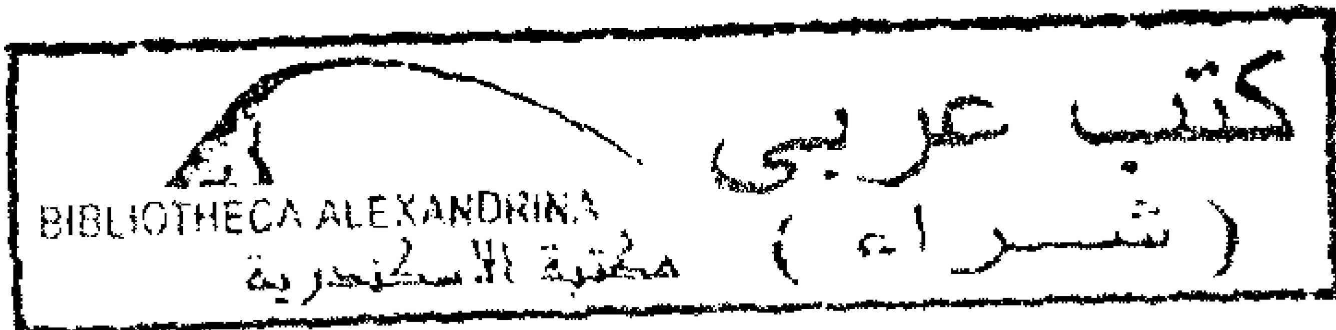
لزوم

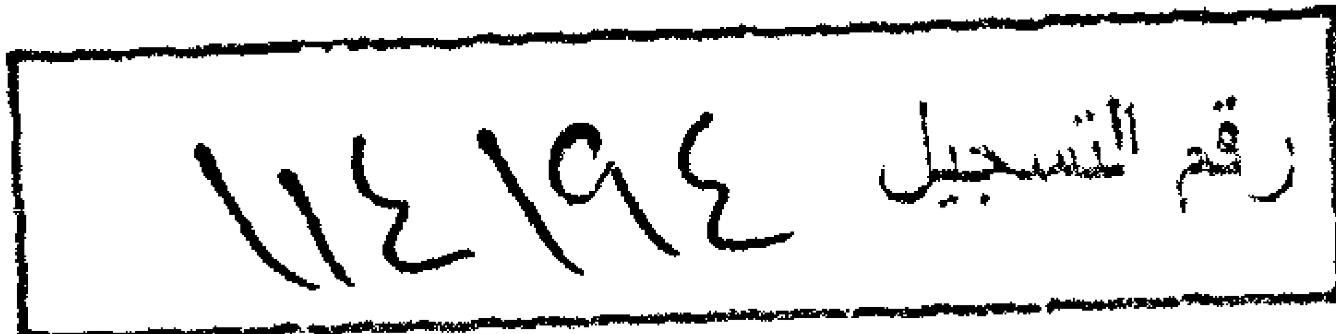
الإسلام المدني والدولة الوطنية

فشل الأنسان في البلدان العربية - ضرورة الاصلاح الأن



أ. د / محمد زياد حمدان
دكتوراه فلسفة في تخطيط المناهج والتدريس
وعلم النفس التربوي





دار التربية الحديثة

CONTEMPORARY EDUCATION SERIES for TEACHERS and STUDENTS

Book No. 3

Civic Islam, and Nation State: Human Failure in Arab Countries – Reformation is Needed Now.

SBN 978-9933-9017-0-7



دار التربية الحديثة
للنشر والاستشارات والتدريب

Modern Education House
Publishing, Consultations & Training

ص.ب 10656 فاكس 2240842
دمشق – سوريا
Email:mhamdanz@ yahoo.com

P.o.Box. 10656 Fax 2240842
Damascus - Syria
Site: www.hamdan-edu.com

تصميم واخراج المادة العلمية والرسوم والجداول: محمد زياد حمدان

Book Design and Art Production: Mohamed Ziad Hamdan

مقدمة

تتمتع البلدان النامية بما فيها العربية- الاسلامية بثروات هائلة تاريخية ثقافية وحضارية، وطبيعية، واستراتيجية جغرافية،، ولكنها لسوء الطالع حالياً هي أفقر البيئات العالمية على الاطلاق في ثرواتها البشرية نتيجة عدم احترامها وتنميتها للانسان، وبالاهمال وعدم الإنصاف في التعامل مع قدراته وحاجاته، وبالحط من كرامته بممارسة الحرمان والظلم والاعتداء على حياته.

فمن الفضاءات الأعلى لهذه البلدان العربية النامية نزلت الرسالات السماوية الثلاث الى مجتمع العالم وتنتشر فيها مواقعها الدينية المقدسة، وعلى أراضيها قامت دول وحضارات الشرق القديم العريقة قبل الميلاد، ثم الدول الحضارية السياسية للراشدين والامويين والعباسيين والاندلسيين. وطبيعياً، تمتلك البلدان العربية والنامية أضخم الثروات المعدنية من نفط وغاز وذهب وفوسفات وسيليكون وبوتاس.. وأكثر المناخات تنوعاً، وأوسع المساحات القابلة للزراعة. أما جغرافياً، فتمتاز البيئة العربية عموماً بموقعها الاستراتيجي الحساس في قلب قارات العالم حيث تعبرها طرق المواصلات البرية والجوية والبحرية، وخطوط الاتصالات الالكترونية- المعلوماتية، وحركة للتجارة العالمية.

ولكن الإنسان كما يلاحظ للأسف هو أرخص ما تملك هذه البلدان ويُشكّل آخر أولوياتها عند حسابات الحياة والموت، الصحة والمرض، الغنى والفقر، الغذاء والجوع، الحرية والقهر، المعرفة والجهل، التقدم والتأخر، الديمقراطية والاستبداد، العلاقات الدولية والاعتبارات الداخلية، المواطنة والتابعية، الحقوق والواجبات،، والى غيرها من أضداد ثنائية تجسّد سلبياتها عوائد بدهية في غير صالح الناس، وكأنها قَدَرَهم المُحَتَم الذي يلازمهم منذ سقوط العرب- المسلمين من الأندلس في القرن الرابع عشر الميلادي.

ان البلدان العربية النامية مع كل الثروات الثقافية الحضارية والطبيعية والجغرافية الوافرة التي تمتلكها، تبدو قاصرة لدرجة بالغة كمجتمعات ودول ومؤسسات عن الاستثمار في الإنسان بتطوير جودته الشخصية والعلمية والمهنية والاجتماعية من خلال برامج علمية- عملية في التنمية البشرية وخطط الاستجابة لحاجاته وصون كرامته في الداخل وخلف الحدود في الخارج.

ان عديداً من رجالات السلطة والأفراد والجماعات والمؤسسات الرسمية والخاصة في هذه البلدان يبدون لسوء الحظ غارقين في مشاكل علاقاتهم الشخصية والاقليمية البينية والأخرى المشتركة مع الخارج، وفي المناورة والخداع وظلم الأخر، وفي التزوير في الحقائق والميول والسلوك، والاستئثار بطرق ملتوية بالمنافع والمصالح على حساب الأخرين، وفي سرقة المال العام، وفي تجاوز عدالة التوزيع في الحقوق والواجبات، وفي التهديد والتهجير، وفي الارهاب والترهيب، وفي الاعتداء بالقتل والاعتقال (أنظر تفاصيل هذه المآخذ في الفصول الثاني والثالث والرابع)، الأمر الذي يُنسيهم قصداً او سهواً في الوقت نفسه أداء مسؤولياتهم تجاه المواطنين وتنمية الامكانات والحياة الوطنية المحلية.

ونتيجة الانحرافات غير المدنية أعلاه، فان الإنسان يتحوّل الى قيمة بشرية وحضارية مهدورة في بيئته المحلية ولدى حكومته/دولته الوطنية، بسبب معاناته من: سعة انتشار الأمية والجهل المعرفي، وتدني نوعية الخبرة والمهارة المهنية، والحصارات الملفوظة والمكتوبة المفروضة على أنواع التفكير والتصرفات اليومية،، والحطّ من قَدْره وكرامته في المعاملات والحقوق اليومية، ومناورات الإقصاء للمبدعين والقدرات الابداعية، وبطالات العمل، وضياع العمر في الكفاح المحموم والمُجحف نفساً وجسماً وعمراً لتجنّب مخاطر الفاقة والجوع خاصة بالارتفاعات الجنونية غير المراقبة لأسعار السلع والغذاء.

ومن هنا تبدو المجتمعات العِربية تعيسة في أحوالها، خاوية الطموح والهمّة ومُفرّغة من كفاءاتها البشرية الحيوية القادرة. فعديد الأفراد والجماعات المقيمين مشغولين طيلة 24 ساعة في اليوم في الصراع من أجل توفير حاجات البقاء، وعلاج العلل والأمراض، والتعامل مع مشاكل ونفقات التعليم والاتصالات والمواصلات، واتقاء مكائد واعتداءات العامة والخاصة، والوقاية من عنف مجموعات الارهاب. وبهذا، فان انشغالهم المتواصل لتأمين حاجات البقاء في الحاضر يُبقيهم عاجزين عن القدرة والرغبة والتركيز للتفكير والتقدم في المستقبل. أما عدد آخر من الناس الذين يمتلكون الطموح والارادة ورفض الخطأ والمعاناة، فينشقون خارج الحدود الوطنية الى بيئات أجنبية أخرى بصفة دائمة أو مؤقتة، لتحقيق ذاتهم بالحرية والتعليم والعمل والتجارة والموهبة والابداع.

وهكذا يتكون ويستفحل فشل الإنسان في البلدان العربية النامية، فتبقى هذه البلدان مأزومة في أحوالها تدور في حلقة مفرغة من التخلف وعدم المعرفة والهدر البشري وضعف القيمة الجيوسياسية داخلياً وفي المجتمع الدولي، والحاجة المتواصلة للمساعدات الخارجية المشروطة أو المغشوشة.

ان العديد من البلدان العربية النامية أغفلت حقيقة بدهية هي أن الغنى الفعلي يرتبط بالدرجة الأولى بجودة الإنسان لديها وما يُنتجه من معرفة وتكنولوجيا واقتصاد معرفي، وليس بالمصادر الطبيعية او الهبات والمساعدات الأجنبية. ان المصادر الطبيعية من معادن ونفط ومخزونات جيولوجية أخرى هي ثروات مؤقتة ناضبة يمكن بها شراء التجهيزات المادية لفكر وسلوك وابداع الإنسان، دون قدرتها أبداً على شراء هذا الإنسان جاهزاً للعمل. ان الثروة الاستراتيجية الحقيقية هي الإنسان الوطني المعاصر القادر على التعلم المستمر والابداع وخدمة الصالح البشري العام.

لقد ازدهرت الحضارات العالميْة القديمة والحديثة بازدهار الإنسان والفكر الانساني أولاً. وبهذا قامت دول وحضارات الشرق القديم قبل الميلاد في بلاد الشام والعراق واليمن ومصر وفارس واليونان والرومان ، ثم العربية- الاسلامية الراشدة والأموية والعباسية والأندلسية بعد الميلاد، والأخرى الأوروبية والأمريكية واليابانية والصينية المعاصرة.

ان الإنسان النوعي في كل هذه الحضارات منذ فجر التاريخ هو الذي استخرج الثروات الطبيعية من بواطن الأرض، وشقّ طرق المواصلات، واستصلح سطوح اليابسة والماء لاستقرار وتقدم الحياة، واخترع الأبجديات والكتابة، وصنع العربة والقارب والسيارة والطائرة والكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات ومركبة الفضاء. وأسس المدارس والمعاهد والجامعات لصناعة الناشئة وتعليم التفكير والمهن وأحكام الاجتماع المدني.. وأقام المصانع والمعامل والمنتوجات، وشرّع القوانين والدساتير، وأنشأ الدول الوطنية والعالمية عبر التاريخ.

وبهذا، فان المطلوب بدرجة عاجلة من البلدان العربية النامية للتغلب على أوضاعها البشرية والحياتية والحضارية اليائسة، هو:

- قيام دول وحكومات وطنية قوية همّها الأول في الادارة والحكم هو رعاية وخدمة وتنمية الناس، دون خدمة المصالح الخاصة لرجالاتها.
- وتطوير بيئات اجتماعية قويمة بأفرادها وجماعاتها ومؤسساتها ومعتقداتها وسلوكياتها المدنية، بعيداً عن الرسمية والفساد والارهاب والانحراف والجهل باختلاف مجالاته وصوره،
- وفعالية دول وحكومات ومجتمعات عادلة تعي مسؤولياتها كاملة تجاه الناس قبل ان تسألهم القيام بواجباتهم نحوها، او أن تظلمهم وتحرمهم حاجاتهم وتحط من قدْرهم وكرامتهم ثم تطلب منهم تحت التهديد والوعيد الوفاء بحقوقها لديهم.

وفي هذا العمل العلمي، نُناقش في فصول القسم الأول مصادر الخطورة على سوية ونجاح الإنسان في البلدان النامية عموماً والعربية بوجه خاص،، والتي تؤدي به الى مظاهر الفشل المتفاقمة التي يعانيها، وتعاني مجتمعاتنا من انعكاساتها بالتخلف الحياتي في الداخل والتأخر الحضاري وضعف المكانة والعلاقات الدولية في الخارج. أما فصول القسم الثاني فتقدم مفاهيم ومبادئ واستراتيجيات تُعين الدول والمجتمعات في التغلب على مواطن ضعفها أو فشلها في مجالات الاعتقاد الديني والمجتمع والدولة من أجل النهوض بالانسان وتفعيل دوره في بقاءٍ وتقدم الحياة.

والله دائما ثم أجيالنا وتقدمنا النفس حضاري من وراء الجهد والقصد،، وهو الكامل المعين، والسلام.

محمد زياد حمدان

الفيحاء في 2008/5/29

المحتويات العامة

الإسلام المدني والدولة الوطنية

الفصل الأول

مقدمة في الفشل الراهن للإنسان في البلدان العربية-

في عصر العولمة والديموقراطية وحقوق الإنسان ومجتمع المعرفة الرقمي

مقدمة

الإنسان العربي المعاصر مع العولمة

موجز النشوء والفوائد والمساوئ المتوقعة

الإنسان العربي المعاصر مع الدولة و الديموقراطية وحقوق الإنسان

الإنسان العربي المعاصر وثورات الاتصال والمعلومات ومجتمع المعرفة الرقمية

الإنسان العربي المعاصر كائن طموحٌ بلا حدود

الإنسان العربي المعاصر مواطن في قرية عالمية صغيرة

الإنسان العربي المعاصر مشوش الهوية بغموض التوجّه والإحباط والفشل

الإنسان العربي المعاصر يعيش حياة غير معاصرة

الإنسان المعاصر في البلدان العربية هو شكلياً في جنة، لكنه ظرفياً يعيش في نار . انه كما يبدو وُلد عبداً أو عامل سخرة وغير مواطن، بالرغم من حياته في عصر العولمة والديموقراطية وحقوق الإنسان ومجتمع المعرفة الرقمي. وأكثر ما يحصل عليه الفرد من حكومته الوطنية هو وثيقة تابعية أو جواز سفر.. ينتقل بهما بدون حرية كاملة حيث يشاء، ودون أي ضمانات للعيش عادياً والبقاء.. وعند أي احتجاج أو ممانعة ضد ما يجري ولو كان ذلك بطرق سلمية. تعمد حكومته العتيدة إلى قمعه ومصادرة الحريات بالحجز أو المنع من السفر، او الحرمان من الحقوق المدنية، او سحب وثيقة الهوية أو كلها جميعاً؟! إننا ولدنا أحراراً من الله ولكننا لأسف الإنسان في البلدان العربية النامية لم نولد أحراراً مواطنين.

محمد زياد حمدان

مقدمة

يستفحل فشل الإنسان في البلدان العربية نتيجة تصرفات خاطئة يرتكبها أفراد وجماعات غير مدنيين باسم الدين حيناً أو مداراة للسلطة خوفاً من تعسفها أو

المواربة الميكافيللية للحصول على مكاسب لا يستحقوها، ولتعسف أو/ وفساد الدولة الوطنية الفاشلة في أداء مسؤولياتها، ولما يمارسه النظام التعليمي في التربية من جماعية وإهمال وروتين، حيث تنعكس كلها جلية في ضعف التوافق في شخصيات وعلاقات الناس، وفي اضطرابات وانحرافات سلوكية غير مدنية تمزق جميعاً حياة الفرد والأسرة والمجتمع وتهددهم في نوع واستقرار حاضرهم والمستقبل.

ولا تنحصر أسباب الأخطاء السلوكية أعلاه على عوامل وظروف محلية صِرْفة تعانيها البلدان العربية، بل إن الدارس لتاريخ الحضارة منذ القرن السادس الميلادي على الأقل يرى بوضوح أن حملات الاستيلاء على مقدرات البلدان العربية ومصادرة إمكانياتها الثرية: البشرية والجيوسياسية والثقافية والاقتصادية والحضارية لم تتوقف أبداً حتى هذا اليوم.

فعبر الأربعة عشر قرناً الماضية، لوحظ تجييش حملات عُنفية جماعية من كيانات سياسية في الشرق وأخرى في الغرب.. شنتها تارة باسم الدين والعنصرية الثقافية، وأخرى طمعاً بالاقتصاد والثروات الطبيعية، وثالثة بحجة الموقع الجيوسياسي الاستراتيجي، ورابعة بذريعة خطورة "دول مستبدة مارقة" ومخالفتها للقانون الدولي، وخامسة وفاءً بمتطلبات نشر الديمقراطية.

فكانت على سبيل المثال حملات الفرنجة على بلدان الشرق الأوسط العربية في القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر (1096 – 1291) فيما عُرف بالحروب الصليبية؛ وغزوات المغول التتار على العراق وبلاد الشام في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي؛ ورحلات "الثراء المادي" بالاكتشافات الجغرافية الأوروبية لقارات الشرق في آسيا واستراليا، ولقارات الغرب في الأمريكيتين، والجنوب في إفريقيا في القرن الخامس عشر؛ والاحتلال العثماني للبلاد العربية في القرن السادس عشر. وأخيراً الغزو والاستعمار الأوروبي الذي وازى في الحدوث تاريخياً العسكرية العثمانية وفاقها عَسْفاً لبلدان جنوب وجنوب شرق وغرب آسيا وإفريقيا وأمريكية الجنوبية.

كما كان أيضاً لسوء طالع منطقة الشرق الاوسط العربي، دخول الاحتلال/الاستعمار البريطاني والفرنسي لمعظم البلدان العربية في القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين؛ ثم تحضير الدول الكبرى وعلى رأسها

بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبدون أي تفويض قانوني او خلقي او إنساني على الإطلاق، لتأسيس ما يسمى الآن بدولة إسرائيل على أرض لا يمتلكوها،، مؤدياً ذلك للقضاء عبر بعض مئات السنين القادمة على أي حلم عربي ممكن في "اللحمة الوطنية القومية" والتقدم الحضاري المعاصر، وإحياء الدور العربي في الحضارة العالمية خلال سبعة قرون ماضية 600- 1400م.

ومما زاد من فشل الناس في البلدان العربية بتصرفاتهم غير المدنية وبالدول الوطنية الفاشلة والتربية الجماعية غير المدنية، هو استغلال الدول الكبرى وخاصة الحكومة الأمريكية وبدعمٍ مما وقع في أسرها السياسي من الدول الغربية الأخرى، لحركة العولمة وتطورات التكنولوجيا والمعلومات المعاصرة، في النفاذ الخاطف إلى عمق البلدان العربية وخلخلة كياناتها من الداخل بتظاهرات المعارضة والاحتجاجات المحلية ونصب المكائد ودسائس التدخلات، وربما التحريض من الباطن لمجموعات ارهابية عُنفية كما يجري آنياً في معظم هذه البلدان، أو بالاعتداء عليها من الخارج بالغزو العسكري المباشر والاحتلال واسقاط دولها المحلية وتخريب مؤسساتها الخدمية والإنتاجية والحضارية وارجاعها لحياة العصور الوسطى كما حدث مع بنما (نوريبغا) والعراق وأفغانستان حديثاً، أو حصارها دولياً كما مع ليبيا وكوبا ثم العراق قبل الغزو.

وفي هذا الفصل التمهيدي، نوضح بايجاز كيف أن الإنسان الذي خلقه الله حراً وبامكانيات إدراكية وعاطفية وأخلاقية وجسدية لا حدود لها، يقف تائهاً ومشوشاً ومظلوماً أمام:

1- فساد وقصر نظر دوله غير الوطنية الفاشلة في القيام بمسؤولياتها المقررة لها محلياً ودولياً.

2- الانحراف الخلقي والسلوكي للناس في المجتمع نتيجة الجهل المعرفي أو/ ومداراة للسلطة والمتسلطين واتقاءً لشرورهم.

3- وجهل بعض الأفراد والجماعات في فهمهم المتطرف للدين ونظرتهم القاصرة للحياة كما يلاحظ مع بعض الحركات او المجموعات الدموية باسم الدين تارة والأيديولوجية تارة أخرى. ثم.

4- طغيان الدول الخارجية وعدوانها السياسي والثقافي والاقتصادي المفضوح تحت غطاء العولمة حيناً. وبحجة نشر الديمقراطيات حيناً ثانياً. او لتعزيز التقدم التكنولوجي والمعرفي أحياناً ثالثة أخرى.

الإنسان العربي المعاصر مع العولمة

موجز النشوء والفوائد والمساوئ المتوقعة

العولمة(1) هي حركة وعملية ونظرية جيوسياسية واقتصادية معاصرة عمرها الحديث رسمياً بحدود عشرة سنوات، وتهدف إلى اختصار العالم المترامي الآن من حيث الجغرافية والمعلومات والاقتصاد والعمالة والثروة في وحدة متصلة معاصرة من الادارة والتداول، سهلة وسريعة ومباشرة التواصل، مستثنية التفاصيل العرقية والثقافية والخلقية للجماعات أو المجتمعات المحلية، سوى في البيئات المحلية المباشرة نفسها.

وكان أول مصطلح للعولمة في عام 1960 باسم "القرية العالمية" من مارشال ميكلاهان Marshall Mclahan في كتابه المعروف عن مظاهر وابتكارات وإفرازات التكنولوجيا المعاصرة. لكن أحداً لم ينتبه حينها لأهمية المصطلح ولا للتغييرات العالمية الجذرية التي قد تحدث نتيجته في المجتمعات والاقتصاد والمعلومات والثقافات والدول الوطنية Nation States وغيرها مما نراه حالياً في واقع الأمر. وبقي المفهوم مخزوناً في الذاكرة الإنسانية حتى الثمانينات من القرن العشرين الماضي عندما كتب كلارك كير عن ظهور ما يسمى بالإنسان الصناعي The Industrial Man بكل ما يرافقه من انتشار وحداثة وحقوق مدنية **(المرجع السابق)**.

ومع كل التطورات الموجزة أعلاه لمفهوم وتطبيقات العولمة المتخصصة الحالية، إلا أنها (أي العولمة) كانت ممارسة عبر التاريخ من الأمم العظمى السابقة ولكن دون ذكر حرفي لمفردة "العولمة" لكون الحصيلة الحضارية واللغوية والتقنية لم تصل للتطور المتقدم الجاري الآن. فالإمبراطورية الرومانية والدولة العربية الإسلامية (بعصور الراشدين والأمويين والعباسيين والأندلسيين)، والدول البريطانية والفرنسية والعثمانية ثم الإتحادية السوفيتية السابقة، قد مارست العولمة حتى أقصاها، لكن كل على طريقته وفلسفته الإيديولوجية والثقافية والاقتصادية الخاصة.

فالعولمة القديمة الجديدة تحاول أن تجمع العالم بمختلف ثقافاته واقتصاداته ودوله الوطنية في وحدة واحدة سريعة التواصل والتعامل في مختلف المجالات، الأمر الذي أفرز فوائد جمة على المجتمع العالمي الجديد وربما كذلك سلبيات أكثر عليه في الوقت نفسه. نوضحها جميعاً في الفقرات التالية.

آلية تأثير العولمة في الإنسان والمجتمعات والدول

تؤثر العولمة في المجتمعات والدول من خلال إحداثها تغييرات في نظامين متصلين فطرياً وعملياً معاً هما(2): النظام الاجتماعي للناس والنظام البيئي للجغرافية المباشرة. أما الإجراءات التي تتفاعل بها العولمة في حركتها ونتائجها مع النظامين الاجتماعي والبيئي فهي: الاتصال والوصول للآخر، وسرعة العمل، وشمول التوجّه والانتشار، ثم تقليص التنوّع والتفاصيل في النظامين الاجتماعي والبيئي.

إن ثورات المعلومات والاتصالات قد فعّلت من انتشار العولمة مفهوماً وممارسة ليس فقط في التجارة والاقتصاد، بل في مختلف مجالات واهتمامات الحياة. كما أدت إلى نشوء ما أصبح يعرف بالمجتمعات الرقمية واقتصاد المعرفة والمواطنة العالمية. لقد كسرت العولمة خصوصية الحدود المحلية للجماعات وللانتماء الى ثقافة معينة واحدة في حدود جغرافية معروفة، والانطلاق بالتالي إلى فضاء نفس ثقافي أرحب هو الانتماء إلى مواطنة عالمية لا نهائية لها في الزمان والمكان والتنوع الثقافي وإمكانيات التقدم للمستقبل(3).

حتى أن التطورات المتسارعة المتقدمة للمعلومات والاتصالات وانسياحها بالعولمة عبر الدول لم تحرّر فقط عقل وطموح الإنسان من قيود الزمان والمكان في التفكير والحركة والطموح والتطوّر في المستقبل، بل مكّنته من تحصيل وممارسة مفهوم المواطنة العالمية في "مدينة الناس" كما يقترح مخائيل إيستاين(المرجع السابق).

فيلاحظ هذه الأيام مع بدايات القرن الواحد والعشرين، مناقشة الأنظمة الدولية الجديدة بفوقية أحياناً لطبيعة القرارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتخذها الدول الوطنية كما يحدث في تعامل منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمات حقوق الانسان ودول غربية متسلطة مثل الولايات المتحدة الأمريكية مع معظم البلدان النامية بما فيها البلدان العربية.

وفي الخلاصة الأهم، ان الانسياح الثقافي والمعلوماتي والاقتصادي والسياسي والتقني الذي تُسبّبه العولمة عبر الدول الوطنية، يتطلب بصفة طارئة من هذه الدول ومجتمعاتها ومؤسساتها التعليمية حفاظاً على كرامة الانسان واستقرار المجتمع على أراضيها، التزاماً بمراجعة أولوياتها للنمو والتقدم بالتحديث والتعديل، وإعادة حساب وترتيب أهمية هذه الأولويات حسب حاجاتها الوطنية المحلية ومقتضيات مواكبة حركة العولمة وتطورات العصر. إن التسامح مع التعدديّة والتنوّع في الثقافة والفرص العملية المتاحة للإنسان، والتوفيق بين الأصالة والمعاصرة، وتنمية الإحساس بالمواطنة المسؤولة ذاتياً،، هي جميعاً هامة لتربية الفرد وتفعيل تقدمه في عصر العولمة إلى اقصاه.

مساوئ متوقعة من العولمة على الإنسان وثقافة المجتمعات

تؤثر فلسفة وحركة العولمة وما يرافقها من تطوّرات المعلومات والاتصال والمجتمعات الرقمية والاقتصاد المعرفي على مبادئ التنوّع المعرفي والثقافي للناس.. ومن هنا فإن الجماعات المحلية ستبدو ناقصة الدور في حركة الحضارة العالمية ما لم تؤسس علاقات ايجابية متفاعلة مع المجتمعات والثقافات الأخرى عبر العالم(**4**).

وتعتمد العولمة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمل والتواصل بلغات محدودة وبتعزيز التجانس الثقافي بين الشعوب (الثقافي الغربي في مجمله لحسن أو لسوء حظ البلدان النامية وذلك بحسب الفلسفة الشخصية للأفراد والجماعات).. إن العولمة بهذا تؤدي باستمرار إلى تلاشي العديد من اللغات (يوجد حوالي 6700 لغة تتكلمها مختلف الجماعات والمجتمعات العالمية حاليا)،، كما تساهم تدريجياً في تقليص التنوّع الثقافي والذي يتعرّض لمخاطر التقلص خلال سنين قليلة لصالح ثقافة واحدة هي الغربية ولغة أو مجموعة محدودة منها مثلاً: الانجليزية ثم الفرنسية وربما الألمانية والاسبانية وبعض اللغات الأخرى(**5**).

وتكمن الخطورة هنا في امكانية اختفاء العديد من اللغات والثقافات نفسها من التداول؛ بل الأكثر فداحة في الواقع هو إندثار ما تحتويه هذه الثقافات من تراث معرفي وأخلاقي وسلوكي وسجل حضاري عريق راكمته الأمم والجماعات المحلية عبر مسيرتها التاريخية على مدى آلاف السنين السابقة نظراً لتسارع العولمة مع بداية الألفية الثالثة الحالية.

وهنا تساهم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات المعاصرة عن طريق العولمة في الإخلال النفس اجتماعي لدى الأفراد والجماعات الذين يتخلون عن لغاتهم وثقافاتهم التي يتربون عليها.. الأمر الذي يؤدي إلى ضعف توافقهم الشخصي مع أنفسهم ومع الآخرين في الداخل والخارج؛ إضافة إلى تفاقم مشاكل السلوك غير المدني نتيجة الانقسامات النفسية التي يعيشونها في اختياراتهم بين التمسك بممارسة اللغات والثقافات المحلية أوبنظيراتها الغربية القادمة عُنوة من الغرب.

أما المساوئ الأخرى المتوقعة من العولمة فنلخصها على شكل نقاط بما يلي(6):

1- عولمة الاقتصاد وازدياد الفشل أو خيبات الأمل الاقتصادية في مختلف البيئات العالمية، وهذا ما يجري فعلياً مع العام 2008 ولما بعدها على الأرجح.

2- التدهور السريع في نوعية البيئات العالمية للعمل والسفر والحياة.

3- عدم الإنصاف في الوصول إلى واستعمال تكنولوجيا المعلومات المعاصرة.

4- ازدياد تنظيم وضبط الدول الوطنية لحياة الناس داخل حدودها كردة فعل للمحافظة على سلطتها عليهم.

5- ازدياد مستويات الاستهلاك على حساب الإنتاج.

6- ازدياد النزاعات الإقليمية والمحلية بناء على الجنس أوالعرق أوالدين.

7- ازدياد هجرات الناس بأعداد كبيرة بسبب النزاعات الداخلية والإقليمية

8- فقدان الكفاية السياسية للدول الوطنية.

9- تدهور أو فساد القيادات المحلية خلقياً وسياسياً في غمرة الفوضى والانفتاح غير المنظم التي يمكن ان تحدثها العولمة في غزوها للبيئات العالمية ومنافستها لسلطة الدولة الوطنية على أراضيها وحكم مواطنيها.

10-غزو الثقافة الغربية تحت مظلة العولمة للثقافات المحلية الأخرى واستيعابها أو العمل على اندثارها.

11-زيادة إمكانيات الأغنياء للثراء أكثر، والحدّ أكثر في نفس الوقت من إمكانيات الفقراء للبقاء، بازديادهم فقراً.

12-ضياع المسؤولية وتداخل أحكام ومعايير المحاسبة للثواب والعقاب لدى المؤسسات والدول الوطنية نظراً لتعدّدها وتضاربها.. الأمر الذي يجد معه البعض مخرجاً للنجاة أو التهرّب من تجاوزات قاموا بها.

13-ظهور حركات مقاومة عرقية أو دينية أو سياسية لحركة وفلسفة العولمة في

استيعاب الأمم والثقافات واستغلال مُقدراتها.. الأمر الذي يساهم في نشوب النزاعات والقلاقل وأعمال العنف وتدمير البشر والشجر والحجر والمؤسسات والدول الوطنية. إن الحالة العراقية والأفغانية وجنوب السودان ودارفور والصومال وبعض دول أمريكا اللاتينية هي أمثلة حية على ذلك.

14-**التسلسل الهرمي العنصري للدول من القوية** او المتسلطة الى الضعيفة وانتشارعدم الإنصاف عموماً في العلاقات الدولية.

15-**التغيّرات الإيجابية أو/ والسلبية الطارئة في مجالات الدولة الوطنية** والقومية والديمقراطية والمواطنة، والتي لا تقوى الجماعات المحلية على استيعابها لتسارع وكثافة حدوثها حيناً ولتناقضها أحياناً أخرى مع المخزون الثقافي الذي تمارسه عبر السنين.

16-**نشوء جماعات الاغتراب والعابرة لحدود الدول الوطنية المحلية** الى اقليمية وعالمية أخري وما يؤدي ذلك من انقطاع عرقي وثقافي للأجيال عن بيئاتها التاريخية.

17-**التعميم- الانتشار العالمي لرأس المال والعمالة والمعلومات والثقافات بدون تنسيق** أو تمهيد أو اذن مسبق من البيئات والدول المحلية.

18-**زيادة أهمية المنظمات غير الحكومية واتساع الأدوار المتناقضة** التي تتبناها ضمن الدول المحلية والدول الوطنية والدولية، الأمر الذي يوقع أطرافاً رسمية ومدنية في تعارض أو منافسة ضارة بالشأن والاستقرار العام في البيئة الواحدة.

مخاطر متوقعة للعولمة على الإنسان والعلاقات الإنسانية

إن أكثر المخاطر سلبية على المجتمعات المحلية في البلدان العربية النامية هي تفتيتها للعلاقات الاجتماعية لدى الأفراد والأسر والجماعات(7). فقد كانت هذه العلاقات حتى حديثاً قبل طروء العولمة في تسعينات القرن العشرين الماضي قريبة وحميمة ومتواصلة. وكان الناس والأسر يقيمون طوال عمرهم في بقع متقاربة واحدة، مترابطة وانسانية يسودها الاعتماد المشترك في الاجتماع والاقتصاد والحاجات والحوادث اليومية وظروف الحرب والسلام..

وعندما بدأت الهجرات الطوعية من أجل العمل خارج الحدود، خاصة في عصور الاستعمار الغربي: البريطاني والفرنسي، ومن ثم بدء عدد من بلدان الشرق الأوسط بطلب متزايد للعمالة في مشاريع البناء وتطوير البنيات التحتية نظراً لوفرة الأموال التي جلبتها الثروة النفطية خلال النصف الثاني من القرن

العشرين الماضي.. تسارعت هجرات واسعة للعمالة المدربة وغير المدربة إلى هذه البلدان، إضافة للهجرات المعاكسة شبه المفتوحة لمواطني هذه البلدان إلى بعض الدول الغربية مثل: أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

والنتيجة، تشتت أعضاء الأسرة الواحدة عبر العالم.. حيث قد يوجد في هذه الحالة: ابن في كندا وآخر في أستراليا وثالث في سوريا. أما الأب والأم وبقية أعضاء الأسرة فيستمرون بالبقاء في مواقعهم الأسرية في مصر مثلاً أو سوريا أو الأردن أو تونس أوغيرها. وتفكك العلاقات الأسرية لعدم إمكانية التواصل المباشر معاً نظراً لقوانين العمل أو/ والهجرة المعمول بها في أقطار اللجوء الجديدة أو لضعف المداخيل الشهرية للعمالة الوافدة.

ان حركة التنقل العالمية المتزايدة في غمرة التكاثر السكاني المفتوح وخاصة في البلدان العربية النامية، والمشاكل المتفاقمة للفقر والبطالة والتعسف السياسي، والتضييق على فكر وحريات الناس، وما يلازم ذلك من تهديد وحرمان وفساد على مختلف المستويات وفي مجالات الحياة اليومية،، تدفع شرائح واسعة من المجتمعات المحلية في هذه البيئات "الظالمة لنفسها " إلى الفرار بنفسها إلى مواطن جديدة بالهجرة الشرعية وغير الشرعية والسفر للعمل أو/ والإقامة، وأحياناً أخرى بالتهجير القسري أوالطوعي لدول الجوار القريبة والبعيدة المترامية عبر أطراف الكرة الأرضية.. وذلك سعياً للقمة العيش أوالعمل لصيانة المستقبل أو حماية الأمن الحياتي من الحرمان أو القتل أو الاعتقال التعسفي أوغيرها من فضائح الاعتداء الدموي على حياة الناس.

إن ما ينجم عن حركات الهجرة أو التهجير الواسعة عدة أمور أهمها:

1- **تفريغ البيئات والمؤسسات والمصالح الخاصة والرسمية المحلية من القيادات والكوادر البشرية الكفوءة: المهنية والعلمية والابداعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والتقنية- المعلوماتية**، الأمر الذي يحرم البلدان العربية والنامية بوجه عام من ثرواتها البشرية لتحقيق حاجات البقاء في الحاضر وللتقدم الحياتي والحضاري في المستقبل.

2- **تحقيق المهاجرين من ذوي الكفاءات لأهدافهم في العيش والعمل والأمن في الأحوال العادية للبيئات المستضيفة**.. وتحقيق هذه البيئات المستضيفة أيضاً لمزيد من التقدم في الإنتاج أو المعرفة أوالتربية أو الصحية أو العمالة المطلوبة لتشغيل

المؤسسات والمصالح الرسمية أو/ والشعبية.

3- **تحمل بلدان مستضيفة أخرى لأعباء فوق طاقتها** في الإدارة والسكن والمياه والغذاء والصحة والتعليم وتداخل المصالح والعلاقات الدولية والاستقرار الاجتماعي والثقافي نتيجة أمواج الهجرات أوالتهجير الجماعية الواسعة.. إن الإخلال بالتوازن الغذائي في البلدان المستضيفة وارتفاع الأسعار وتكاليف الحياة اليومية إلى ثلاث أو أربع مرات عما كانت عليه سابقاً في كل مجال أو مطلب معيشي،، يجعل من الحياة وحاضر ومستقبل الناس: أسراً وأفراداً ومؤسسات أموراً صعبة حيناً أو مستحيلة أحياناً أخرى، مادياً ونفسياً على السواء.

وهنا تزداد الفئات الفقيرة أو المحرومة فقراً وحرماناً، أما الطبقة الاجتماعية-الاقتصادية المتوسطة فتتدنى في معظمها نزولاً إلى الفقيرة نتيجة تآكل مداخيلها ومدخراتها المالية بالارتفاع الفاحش في الأسعار بدءاً من الغذاء والكساء وانتهاء بالسكن والخدمات والسلع الإنتاجية الاستهلاكية الأخرى.

إن الحالة العراقية وما أفرزته من سلبيات على استقرار الحياة الاجتماعية الاقتصادية والخدمية في دول مجاورة مثل: سورية والأردن (مع تعاطفنا الكامل مع الأشقاء العراقيين) هي مثال على أثر حركة الانتقال الواسعة (والطارئة) على حياة الناس وتوافقهم النفس اجتماعي وسلوكهم المدني في البيئات الجديدة.

أما الدول الوطنية الطاردة لمواطنيها بالهجرة أوالتهجير، فتفقد هي الأخرى سلطتها الشرعية على البيئة المحلية نتيجة الحركة النشطة للعولمة الثقافية أو الاقتصادية أو العسكرية التي تجلب معها طوعا او قسراً أنواعا وشرائح من الناس بأعراق وطموحات وأهداف وأمراض وكفاءات "وأجندات" مختلفة.. الأمر الذي تجد فيه هذه الدول صعوبة بالغة مع هذه الظروف الطارئة في البقاء والحكم وممارسة سلطاتها التقليدية،، سوى بحراسة ودعم قوى خارجية أخرى لها في الأساس مصلحة في ذلك كما يحدث في العراق وأفغانستان وباكستان والصومال ودول أمريكيا الوسطى ومعظم الدول الافريقية. وهنا تبلغ مساوئ العولمة أقصاها على مختلف الأصعدة الحياتية والثقافية الحضارية والاقتصادية والمعرفية والصحية والحقوق المدنية والسيادة السياسية وغيرها.

وجانب آخر لمخاطر العولمة المعاصرة بالهجرة على استقرار وعلاقات الناس، يتمثل في هجرة الفقراء والمزارعين من قراهم ومناطقهم النائية إلى

العواصم والمدن الرئيسة في البلدان النامية والمتقدمة بحد سواء. فكثير من الناس ينزحون إلى وسط وجوانب المدن الكبيرة لكسب العيش،، ثم يتكدسون تدريجياً للسكن على الأطراف في "كرافانات" أو بيوت من الصفيح والطين حيث الفقر والمرض والانحراف خاصة في البلدان النامية. ناهيك عن انقطاع هؤلاء مع انعدام الأمن النفسي والمادي عن تاريخهم وجذورهم الأسرية والثقافية،، مؤدياً ذلك لمزيد من الشعور بالاغتراب النفس اجتماعي ولتشوّش في الهويّة وفي انقضاء العمر في الكفاح اليومي المحموم من أجل لقمة العيش والبقاء، دون التقدم في الفكر والتحصيل العلمي أو المهني لمستقبل مستقر أفضل.

أما في المدن الكبيرة بالبلدان المتقدمة: الغربية والشرقية على السواء، فإن أزمة المهاجرين العرب تتفاقم مع الغربة عن الوطن والأهل وبدء الاستقرار بالزواج وتكوين أسر جديدة، حيث يعمل الأب المهاجر والأم المقيمة غالباً. وهنا، يواجه المهاجرين مشكلة الحضانة والعناية بالأبناء، لكون الزوج والزوجة يعملان كما لا يستطيعا دعوة الأم والأب كبار السن للقدوم والقيام بهذه المهمة: لأسباب اجتماعية ثقافية، أو اقتصادية أو قانونية مرتبطة بتشريعات الهجرة والجوازات في البلدان المتقدمة المضيفة.

إن التخفيف من معاناة الاجتماع البشري نتيجة الغُربة وتفكك العلاقات الإنسانية، هي من مسؤوليات البلدان المتقدمة والنامية بحد سواء. كيف؟ بأن تبادر البلدان النامية بتحديث قوانينها المحلية وخاصةً في مجال الاستثمار المحلي والأجنبي، وبتحسين البنيات التحتية في الاتصال والمواصلات والتسهيلات والتجهيزات المرافقة.. ثم أن تعمل البلدان الغنية المتقدمة بتأسيس مشاريع وأعمال صناعية وتجارية واقتصادية وتكنولوجية – معلوماتية، وصحية، وسياحية في البلدان النامية.. لجذب وتشغيل أعداد العمالة المتزايدة في الداخل حيناً، والمندفعة في بعضها للهجرة غير الشرعية إلى الخارج أحياناً عديدة أخرى..

يُتوقع نتيجة هذا التوجّه الإصلاحي المزدوج: استقرار أكثر لحَياة واقتصاد الناس وعلاقاتهم الاجتماعية معاً ومع الخارج.. ومن ناحية أخرى الحدّ من مخاطر هجراتهم غير الشرعية ومصادرة حرياتهم الشخصية في كثير من الأحيان، التي تُضيف على الدول المتقدمة مزيداً من الأعباء في مكافحة هذه الظاهرة وللوقاية من عواقبها السلبية على سمعتها السياسية وأمن مواطنيها في الداخل.

ان الديمقراطية وحقوق الإنسان هما اسمان لسياسة واحدة في الاجتماع الاداري للناس هي احترام حاجاتهم وكرامتهم، وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في صناعة القرارات البناءة للاجتماعات المدنية اليومية والإستراتيجية الأخرى في مجالات الأسرة والعمل والإدارة والحكم والاقتصاد والإعلام والدفاع والصحة والتعليم والشأن الاجتماعي العام. وفي العموم، لا يوجد دولة أو مجتمع غير ديمقراطيين ويرعيان حقوق الإنسان،، أو أنهما يتجاهلان حقوق الإنسان ويدّعيان في نفس الوقت أنهما ديمقراطييْن(8). فالديمقراطية وحقوق الإنسان هما توأمان متطابقان سياسياً وسلوكياً ولا يوجد أحدهما إلا بوجود الآخر.

ويناقش ولكوكس تعدّد آثار العولمة السلبية على حقوق الإنسان مؤكداً بأن الأفراد والجماعات نتيجة حركة التنقل الواسعة عبر الحدود بالهجرة أو التهجير، أو للعمل، أو الإقامة، أو اللجوء.. يفتقدون بنزوحهم إلى الأقطار الجديدة كل أو بعض حقوقهم المدنية وهوية مواطنتهم(9)، خلافاً كما نرى لفلسفة العولمة القائمة على تقريب الإنسان من الإنسان بالمواطنة العالمية في الاقتصاد والمعلومات والتكنولوجيا والحاجات أو الحقوق المدنية وعدالة التوزيع في الحقوق والواجبات والتلاقح الثقافي والحضاري بين الجماعات والشعوب .

وقد وجدت البحوث التي أجريت في هذا الإطار أن ثلاثة مبادئ تحكم العلاقة بين الديمقراطية وطبيعة الحكم المحلي للبيئة أو الدولة القطرية [الوطنية] هي(10):

1- إن الديمقراطية في البلدان الجديدة مرتبطة باستقرار اقتصاد السوق الحرّ.

2- إن الدعم المعرفي والمهني يُعزّز قيم الديمقراطية لدى القيادات السياسية المحلية.

3- إن القيادات المحلية التي تتماهى مع بيئات خارج أقطارهم هم ميالون أكثر لتبني قيم الديمقراطية خاصة في مناطق وسط أوروبا وشرق آسيا، بينما في بيئات أخرى تستأثر القيادات بحرية نفسية وسلوكية في عمل وتقرير ما تراه صحيحاً للمجتمع بالتغاضي عن الديمقراطية.

العولمة وعجز الدولة الوطنية وانعكاساها على ضعف ممارسة الديموقراطية وحقوق الإنسان

تؤدي العولمة(11) مع مرور الوقت إلى إنسياب الحدود الجيوسياحية للدول

الوطنية، مؤدياً ذلك إلى التخلي تدريجياً عن عدد من خصائصها ومسؤولياتها السيادية المحلية لصالح تشكيل إتحاد كونفدرالي عالمي ممكن يجمع كافة أقطار الكرة الأرضية معاً في دولة اتحادية واحدة. وربما مع اكتشاف كواكب أخرى في الفضاء الخارجي الى جانب أرضنا التقليدية المعروفة، سيجري حينذاك انضمام مجتمعات ودول جديدة إلى الدولة الكونفدرالية العالمية.

قد تحتاج مثل هذه التطورات الجذرية في هوية وسلطة الدول الوطنية آلاف وربما ملايين السنين القادمة.. ولكن الأمر قادم بفعل الأقدار الربانية والطبيعة المتحولة للإنسان والأحداث والأشياء. ولكن الخطيئة الجيواجتماعية الكبرى المحتملة التي قد تنجم عن حركة العولمة هنا هي امكانية اختفاء الثقافات والمجتمعات المحلية الصغيرة لصالح أخرى أكبر وأعلى تقدماً تقنياً وربما أكثر طغياناً.

ان حركة العولمة وما يرافقها من انسياح المعلومات وتدفق الأعمال الاقتصادية ورؤوس الأموال، والأنظمة والقوانين والأخبار والثقافات بدرجات متسارعة عبر حدود الدول الوطنية، وما ينجم عنها من تحديات وقضايا شائكة نوردها لاحقاً ، تجعل هذه الدول الوطنية النامية تبدو(12):

1- عاجزة عن تنظيم تدفق هذه الفعاليات العالمية ووضع الخطط والاستراتيجيات لاستثمارها من أجل صالح بيئاتها المحلية في تحسين الأوضاع الاقتصادية المتخلفة وتخليص مواطنيها وجماعاتها من إجحاف الفاقة المعيشية التي يعانون من تفاقمها على نطاق واسع.

2- عاجزة عن الإدارة المدنية لبيئاتها بمبدأ عدالة التوزيع في الحقوق والواجبات، ناهيك عن لجوء رجالاتها للعنف والتعسف والأساليب الأمنية – المخابراتية في التعامل مع الناس وإدارة الشؤون اليومية وحتى في مراقبة الرسائل البريدية أو المكالمات الهاتفية العادية لهم؟!

ان هناك تحديات عدّة تطرحها العولمة على كاهل المجتمعات والدول في القرن الواحد والعشرين، وتجعلها ضعيفة حيناً في أداء مسؤولياتها الوطنية أو عاجزة مشلولة عن توفير الحماية والحاجات الفطرية لمواطنيها. تبدو هذه التحديات في العينة التالية(13):

1- عولمة الاقتصاد وازدياد الفشل أو خيبات الأمل الاقتصادية،، كما حدث مؤخراً مع أكبر دولة عالمية وهي الولايات المتحدة في أزمة الرهن العقاري وما تبعها من

إنهيارات المؤسسات والبنوك داخل وخارج الحدود الأمريكية.

2- **التدهور السريع في نوعية وامكانيات البيئات العالمية لحياة وعمل الإنسان،** الأمر الذي تتفاقم معه مشكلات البقاء من حيث ضعف او عدم قدرته على توفير الغذاء والكساء والسكن والدواء والاتصال والمواصلات كما يلاحظ على مستوى العالم بدءاً بالولايات المتحدة ودول امريكيا اللاتينية غرباً مروراً بأوروبا والشرق الأوسط وافريقيا والى آسيا شرقاً. ان حالة وصحة وكرامة الإنسان أبحت مأساوية حسب معظم المعايير!

3- **عدم الإنصاف في استثمار واستعمال تكنولوجيا المعلومات المعاصرة.** فهناك احتكار جشع من دول على الحقل، كما هناك حجب للمعرفة والمهنية التقنية من دول ضدّ دول أخرى بدون مبرر واضح حيناً او لأسباب غير منطقية ملتوية أحياناً ثانية.

4- **ازدياد مراقبة وضبط الدول الوطنية لحياة الناس.** ان تعرّض الدول الوطنية النامية خاصة للابتزاز السياسي والاقتصادي والعسكري الأمني الخارجي يدفعها الى ردّات فعل لتعويض بعض سيادتها المفقودة بتضييق الخناق على امكانيات حركة وحياة الناس.

5- **ازدياد مستويات الاستهلاك على حساب الإنتاج من الأفراد والأسر والمؤسسات والدول،** الأمر الذي أدى الى افلاس بعضها وتعرّض بعضها الآخر للانهيار الاقتصادي كما يحدث حالياً (في الربع الأخير من عام 2008) في مختلف أقطار العالم.

6- **ازدياد النزاعات الإقليمية والمحلية** بناءً على الجنس أو العرق أو الدين او السياسة كما يجري آنياً أيضاً في العديد من المناطق في آسيا وافريقيا وأمريكيا اللاتينية.

7- **ازدياد هجرات الناس بأعداد كبيرة بسبب النزاعات الداخلية والإقليمية والحاجات الملّحة للبقاء.**

8- **فقدان الكفاءة السياسية والخلقية للقيادات والكوادر والادارات عبر العالم** بدءاً بالحكومة الأمريكية المنتهية مع يناير 2009 وانتهاءً بالفلبين واندونيسيا شرقاً.

ولم تتوقف التحدّيات التي تسبب عجز الدولة الوطنية عن الادارة والحكم وتوفير الديموقراطية وحقوق الإنسان للمواطنين عند العوامل أعلاه، بل نلاحظها تصطدم أيضاً بقضايا أخرى(**14**) شائكة وحساسة أكثر لبقاء وكرامة الإنسان في

مجالات الأمن والصحة والمعلومات والجغرافيا؛ حيث تستعصي في إدارتها وحلولها مسؤوليات وقدرة الدول الوطنية (المحلية) على التعامل معها.. الأمر الذي يستدعى تدخل دول أخرى عبر العالم ومؤسسات وأفراد من المجتمع المدني للمشاركة والوفاء بمتطلباتها، من أجل تحقيق الصالح العام للمجتمع العالمي.

إن مرض الإيدز، ومكافحة المخدرات، والبث المسموم لأقمار الاتصالات في الصحة والمعلومات والأمن (التجسس)، ومخاطر الانترنيت والتكنولوجيا اللانهائية كما تبدو أحياناً، وظاهرة الاحتباس الحراري، والتلوّث البيئي، ومناطق المحميات الطبيعية العالمية كحوض الأمازون والقارة القطبية الجنوبية في الجغرافية، وتحويل الأموال والتبادل المالي عبر العالم في الاقتصاد، ومحاربة العنف والإرهاب (ليس على الطريقة الأمريكية المُتحيّزة طبعاً) في الأفق، وحركة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومبدأ عدالة التوزيع، وتداول السلطة، والتحرر الوطني في السياسة.. هي أمثلة للقضايا العالمية التي لا تستطيع بمفردها الدول الوطنية النامية وهي محدودة في طموحاتها وإمكانياتها المحلية على التعامل معها ،، الأمر الذي يدعو إلى تضافر جهود عالمية رسمية ومدنية ومن ذوي اختصاص للعمل معاً لعلاج ما يلزم كل واحد من هذه المواضيع الكبرى في الحجم والمسؤولية وطبيعة النتائج محلياً ودولياً في آن.

ولكن مشاركة الجماعات المدنية بمؤسساتها وأفرادها بجانب الدول الرسمية والمؤسسات العالمية مثل منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتنوعة في اتخاذ القرارات العامة المناسبة، وإعداد الإمكانات البشرية المتخصصة والمادية والتقنية الكفيلة بالتعامل الناجح مع هذه القضايا الكبيرة، يؤدي في رأينا إلى نوعين من المخاطر على السلطات السياسية والاجتماعية لهذه الدول(**15**):

1- **إضعاف محتمل لسلطة الدولة الوطنية على أرضها ومواطنيها وشؤونها المحلية**، خاصة في الدول الضعيفة أو المتخلفة.. الأمر الذي يُضعف من توافق الشخصية والسلوك المدني للأفراد والجماعات نتيجة ضعف إحساسهم بقيمة المواطنة التي ينتمون إليها والمُقترن بتدني احترامهم للدولة ومؤسساتها ونقص الالتزام بقراراتها.

2- **تسريع انتشار مفهوم وممارسات العولمة عبر الدول الوطنية** الأمر الذي يزيد مرة أخرى من تدخل الدول القوية في شؤون نظيراتها الضعيفة أو الأصغر، ويُضعف تدريجياً أكثر من سلطتها على مواطنيها. أما الدول المتنفذة فإن التعامل مع

القضايا الكبيرة يزيدها قوة حيناً أو طغياناً وتدخلاً سافراً في شؤون الدول الأخرى وفرصاً مُبرِّرة ظاهرياً لتنفيذ خططتها وسياساتها "سيئة النية" أحيانا أخرى.

وفي الحالتين: الدول الصغيرة والكبيرة، فإن ما قد ينجم عن تعاملها معاً في موضوع القضايا العالمية هو تفاقم ضعف التوافق الشخصي والسلوك المدني بين هذه الدول فيما بينها ثم بين الأفراد والجماعات والمؤسسات داخل الدول نفسها ومع نظرائهم في الدول الخارجية الأخرى. فالقوي هنا لا يتوافق مع الضعيف ويتصرف الواحد منهما مع الآخر بسلوك مدني ضعيف أو أناني غير مدني.. أو بلغة بليغة أخرى بقليل من الديمقراطية وحقوق الانسان.

والنتيجة؟! مزيد من ضعف التوافق الشخصي أو السلوك غير المدني للناس، بعدم انتمائهم للدولة أو الهوية الوطنية واللجوء إلى المناورة والخداع و"المداهنة"، وسرقة المال العام أو الغش،، أو للعنف الدموي أحياناً للخروج من الأزمات النفسية والمادية والاجتماعية والصحية التي سببتها لهم الدولة الوطنية أو وكالتها التنفيذية: الحكومة المحلية.

وحتى تصبح الدولة الوطنية قادرة على استيعاب حركة العولمة من معلومات وسلع وأعمال وكوادر بشرية طارئة، وحتى تكون مؤهلة ادراياً ومادياً لجذب رؤوس الأموال والأعمال والنهوض باقتصادها وظروف الناس المعيشية والعملية اليومية.. وحتى تبدو قادرة على التنمية البشرية لمواطنيها وادارة بيئاتها المحلية بدرجات معقولة من الديمقراطية الموضوعية والعدل والبراغماتية السياسية وحقوق الانسان، فلا بد لها من أن تُغيّر من أساليب ادارتها وتعمل دون تردد على تحديث أنظمتها وقوانينها وبنياتها التحتية بما يتفق مع مبادئ ومتطلبات العولمة السائرة في العصر.

ومهما يكن، فإن مواجهة التحديات أعلاه لسلطة الدولة الوطنية بصيغ واعية وفعالة ومباشرة، وملتزمة بالصالح العام للناس،، يتطلب استراتيجياً تربية مدنية مدرسية. إن مشكلة الأنظمة التربوية المحلية تبدو في عدم مواكبتها للتطورات العالمية الجديدة.. الأمر الذي أوجد فجوةً نفسية وسلوكية وتربوية بين ما تُنجزه المدارس والجامعات من نوعية الأجيال الاجتماعية وما هو مطلوب شخصياً ومهنياً ميدانياً على أرض الواقع (**أنظر للتفصيل كتابنا: التربية المدنية- تنمية الناشئة ثروة وطنية استراتيجية. دمشق: دار التربية الحديثة، 2009**).

إن إحداث تغييرات جذرية في المحتوى والطرق والوسائل والبيئة التربوية- الاجتماعية تبدو جميعاً مُلحة.. إذا أرادت الدول الوطنية الخروج من مأزقها في الادارة والحكم وأدركت الأنظمة المدرسية واجباتها في أن تصبح وكيلاً شرعياً فاعلاً للتربية المدنية في عصر العولمة والديموقراطية وحقوق الإنسان ومجتمع المعرفة الرقمية.

الارهاب وانعكاساته السلبية على الديمقراطية وحقوق الانسان

ان من أبرز النواتج السلبية التي انعكست عن العولمة وما يرافقها من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات،، ما يبدو في سرعة انتشار التطرّف والأعمال العُنفية الزائدة للارهاب الذي أودى بالاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وبمبادئ وممارسة الديمقراطية وحقوق الانسان لدى العديد من الدول والمجتمعات عبر العالم.

ومن المُستغرب هنا ملاحظة الغرب وهو يتهّم الشرق وخاصة المجتمعات العربية- الاسلامية بالارهاب والأعمال الارهابية، بينما هو الذي يصنع ويُصدّر أساليب وادوات التعذيب والارهاب، ويُعلمها أكاديمياً ومهنياً للغير بأكاديميات وبرامج متخصصة داخل وخارج أراضيه كحال الولايات المتحدة الأمريكية، أو/ويُسببها لدى الجماعات والبيئات الأخرى باستلاب مُقدّراتهم الطبيعية والاستراتيجية وبالاعتداءات على حقوقهم وعدم الانصاف في التعامل مع قضاياهم الوطنية.

وبالرغم من كون الارهاب الرسمي للغرب حقائق فعلية في الواقع، الا ان سَياسيوه ومُنظّروه يواصلون بصفة شخصية غير موضوعية وبفكر مسموم لا يستند على دلائل منطقية، اتهام العرب- المسلمين بالارهاب وكأنه عادة متأصلة في تاريخهم وطبائعهم البشرية. ان ما أبداه رئيس الوزراء الايطالي "برلسكوني" من سخرية بالحضارة الإسلامية، وما تفوه به جورج بوش "الصغير" من تشبيه الغزوات الغربية لبعض بلدان الشرق وكأنها "حروب صليبية" جديدَة، وما كتبه صموئيل هنتنغتون في كتابه "صراع الحضارات" وفرانسيس فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ" سوى عينة توضيحية محدودة في هذا الاطار.. مع العلم ان معظم العمليات الارهابية تتم تخطيطاً وتنفيذاً في أراضٍ غير عربية- اسلامية(16).

ويسخر الناس في الوطن العربي من دعوة الحكومة الأمريكية لهم بوجوب

التلاحم معها لمحاربة إرهاب القاعدة.. لأن الولايات المتحدة واسرائيل يرتكبان أعمالاً إرهابية أفظع من كل ما تقوم به القاعدة من إرهاب. إن من الصعب تبرير إطلاق إسرائيل للصواريخ في الشارع الفلسطيني أو قصف الطائرات الأمريكية لمدينة مثل بغداد وعدم اعتبار ذلك إرهاباً.

إن أي تصرف يخيف الناس العاديين هو ارهاب لا محالة. وعندما تقصف الولايات المتحدة أحياء المدن العراقية بالقنابل، وترعب الأطفال طوال سنين، ويتم تدمير المنازل وإبادة أسر بكاملها خلال ثوان معدودة،، فانها تجسد جميعاً صميم الإرهاب. إن الولايات المتحدة واسرائيل لم يَقدرا بعد على إقناع العالم الإسلامي بأن ما يقوما به هو إرهاب من الدرجة الأولى، وإن الإرهاب الفلسطيني وإرهاب القاعدة هو إرهاب من الدرحة الثانية او الثالثة(17)!

ان سعة انتشار الارهاب الرسمي والشعبي والأعمال العنفية المتنوعة، ومصادرة الحريات في التنقل والسفر، وحوادث الحجز والاعتقال التعسفي للأفراد، والتسلط في مصائر الدول ومصادرة سيادتها وقراراتها التي تقوم بها جميعاً بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في بيئات عالمية أخرى نامية في معظمها، ثم ما تُسبّبه من ردود فعل من الدول والجماعات والأفراد الضحايا دفاعاً عن حقوقها الانسانية والوطنية،، هي كلها إنعكاسات عُنفية سلبية لفعل الجماعات والدول المنحرفة ثم نشرها بالعولمة لتشويه ممارسة الديمقراطية وحقوق الانسان في واقع البلدان النامية.

الإنسان العربي المعاصر وثورات الاتصال والمعلومات ومجتمع المعرفة الرقمية

تقوم فلسفة عصر المعلومات والاتصال والمجتمعات الرقمية والاقتصاد المعرفي مع العولمة على مبادئ التنوّع المعرفيّ والثقافي والجغرافي.. ومن هنا فإن المجتمعات المحلية تبدو ناقصة الدور في حركة الحضارة العالمية ما لم تؤسس علاقات معرفية وتقنية متفاعلة مع المجتمعات والثقافات الأخرى عبر العالم. ان هذه حقائق أساسية لبقاء وتقدم الجماعات والمؤسسات ويتوجب من حكومات البلدان النامية ان تعيها بصفة عاجلة قبل فوات الأوان، ولفظهم جميعاً جانباً خارج السياق الحضاري للأسرة الدولية المعاصرة.

إن ثورات المعلومات والاتصالات قد سرّعت من تفعيل وانتشار العولمة مفهوماً وممارسة، ليس فقط في التجارة والاقتصاد بل في مختلف مجالات

واهتمامات الحياة. كما أدت إلى نشوء ما أصبح يعــرف بالمجتمعــات الرقميــة واقتصاد المعرفة والمواطنة العالمية التي كسرت جميعاً خصوصية الأسوار المحلية للجماعات وانتمائها إلى ثقافات معينة ضمن جغرافيات معروفة،، إلى التوجّه الى أفق انساني أرحب هو المواطنة العالمية، التي لا نهاية لها في الزمان والمكان والتنوّع الثقافي وإمكانيات التقدم للمستقبل.

حتى أن التطورات المتسارعة المتقدمة للمعلومات والاتصالات لم تُحرر فقط عقل وطموح الإنسان من قيود الزمان والمكان في التفكير والحركــة والطمــوح والتطور في المستقبل، بل مكنته من استيعاب وممارسة مفهوم المواطنة العالميــة في "مدينة الناس" كما يقترح مخائيل إبستاين(**18**).

إن أحدث إفرازات التطورات المعاصرة في تكنولوجيا والاتصال والمعلومات هو نشوء ما يعرف بمجتمع المعرفة Knowledge Society . لكن هــذا المجتمــع التقني المعاصر حتى يَعمّ استخدامه والفائدة منه لدى مختلــف البيئــات العالميــة يحتاج إلى تفعيل أربعة مبادئ عملية هي(**19**): الفرص المتكافئة للتعليم، والاستفادة من مختلف الفرص العالمية المتاحة، والمعلومات، ورعاية وتعزيز التنوع الثقافي واللغوي للمجتمعات المحلية.

لكن وضع الإنسان العربي المعاصر مع تقنيــات الاتــصال والمعلومــات ومجتمع المعرفة الرقمي لا يبعث على التفاؤل. فلا تتوقف معاناته علــى الأميــة التقليدية المعروفة في القراءة والكتابة، بل إمتدت أخيراً الى ثانية أخطــر وأكثــر تعقيداً في حياته ولتقدمه هي الأمية التقنية في الكمبيوتر والانترنت والمعلومــات. لقد أوردِ أحد المصادر بعض مؤشرات هذه الأمية التقنية بمايلي(**20**):

* مجموع مستخدمي شبكة الانترنيت في الشرق الأوســط هــو**1**%، بينمــا الولايات المتحدة بمفردها يصل إلى **57**% من مجمل المستخدمين في العالم.

* إن الهوة الرقمية ليست محصورة على المجتمعات العالمية بكلياتهــا، بــل داخل المجتمعات المحلية نفسها. فهناك هوة رقمية (في استخدام الانترنيت) بــين الشباب وكبار السن، وسكان المدن والأرياف، والأغنياء والفقــراء، والمتعلمــين والأقل تعليماً أو غير المتعلمين، وبين الرجال والنساء.

وفي الواقع، لا تتوقف مشاكل الأمية الرقمية على النقطتين آنفا بــل الأكثــر خطورة في عدم توفر الثقافة والمعرفة المعلوماتية الكافية في اختيار واستعمال

تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الالكترونية المناسبة، وفي طرق البحث الفعالة على الانترنت، وفي اختيار المواقع والمعلومات الصالحة للبحث، وفي تجنّب أو حجب الأخرى الفاسدة، ثم في تنظيم وتدقيق صحة وكفاية المعلومات لتساؤل او مشكلة البحث، وفي التحليل والتفسير العلمي للمعلومات، وأخيراً كتابة التقرير المناسب للنتائج. ان كل هذه المهارات وغيرها مما قد يلزم في هذا الاطار تبدو ضعيفة حتى لدى أساتذة الجامعات العربية،.ومعدومة لدى معظم الناس العاديين في المجتمع.

بل من المؤسف جداً ان يلاحظ المرء كثافة استعمال الأفراد للمواقع والمعلومات الفاسدة، ولخدمات المحادثة (الشات) والإميل والماسيجات الفاضحة على الفضائيات والموبايل والبريد الالكتروني وغيرها من تقنيات الاتصال والمعلومات الأخرى،، على حساب المواقع والمعلومات المفيدة لنمو وتقدم الانسان. وبهذا، وفي ضوء الوضع السيء الراهن لاستعمال تكنولوجيا المعلومات، نراها تساهم في شقاء وفشل الانسان ادراكيا وخلقيا واجتماعيا سلوكيا وثقافيا واقتصاديا.. ان توضيحا أكثر يمكن الاطلاع عليه في الفصل الخامس لاحقا.

ومن هنا، يُصبح لزاماً على المجتمعات والمؤسسات التعليمية في عصر المعلومات والتطورات التقنية المتسارعة كل لحظة، مراجعة أولوياتها للنمو والتقدم بالتحديث والتعديل والتصحيح، وإعادة حساب وترتيب هذه الأولويات حسب حاجاتها المحلية ومقتضيات هذه التطورات في الحركة الحضارية المعاصرة. إن تسامح المجتمعات المحلية مع التعدّدية والتنوّع في الثقافة والفرص العلمية المتاحة للإنسان، ورفع الثقافة المعلوماتية لدى الناس، وتعريض الناشئة نظامياً للمعارف والخبرات والمهارات التقنية المتقدمة، والتوفيق بين الأصالة والمعاصرة، وتنمية الإحساس بالمواطنة المسؤولة ذاتياً.. هي جميعاً هامة لتربية الفرد وتفعيل تقدمه إلى أقصاه في عصر العولمة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات الجارية(21).

الإنسان العربي المعاصر كائن طموح بلا حدود

ان الإنسان العربي كان منذ تاريخه المبكر في جزيرة العرب ولا يزال بعدئذ في خارجها، طموحاً ومبدعاً في مجالات عديدة من الحياة. ونوضح هنا كيف أن

العربي طموح في مختلف الظروف الحياتية: الصعبة القاسية ثم المريحة الوافرة.

الإنسان العربي وطموح الخروج من الصعب الى حياة حضارية متقدمة

ان الظروف الحياتية والمناخية الصعبة التي عاشها الإنسان العربي منذ الألف الرابعة قبل الميلاد في اليمن وبقاع الجزيرة العربية الأخرى ثم انهيار سد مأرب عام 115 ق.م والذي قامت عليه حضارات اليمن القديم، قد حفزت العديد من القبائل الى الهجرة شرقاً الى ضفاف الخليج العربي وشمال شرق الى بلاد الرافدين وشمالاً الى بلاد الشام ثم شمال غرب الى مصر وليبيا وبلاد المغرب الأقصى. لقد تَميَز العرب المهاجرون بالطموح والسعي الى حياة راغدة ومتقدمة أكثر مما كانت عليه ظروفهم المعيشية الصعبة. وهكذا استقروا في البلاد الجديدة وأبدعوا حضارات الشرق الأدنى القديم المعروفة التالية(22):

* 3500 ق. م الآكاديون هاجروا إلى بلاد الرافدين (أي العراق) جنوباً والآشوريون شمالاً.

* 2500 ق. م العموريون هاجروا لسوريه الوسطى والشمالية ثم ما بين النهرين، والكنعانيون ومنهم الفينقيون هاجروا لسوريه الجنوبية والساحلية.

* 1500 ق. م الآراميون هاجروا لسوريا الوسطى والشمالية.

* 500 ق .م الأنباط هاجروا لسوريا الجنوبية ووادي عربة وخليج العقبة وهناك قبائل عربية هاجرت إلى شرق السودان.

* 150 م المناذرة هاجروا إلى جنوب غربي العراق حتى الخليج والغساسنة لسوريا الجنوبية حتى دمشق.

* 635 م العرب المسلمون هاجروا إلى العراق وسورية ومصر وشمال أفريقيا والأندلس وبلاد فارس وتركستان والهند.

أما بعد الاسلام فقد أبحر التجار الحضارم بكثافة الى جزر جنوب شرق آسيا حيث يُعزى اليهم انتشار الاسلام في اندونيسيا وماليزيا وجنوب تايلند والفلبين وتكوين أقليات سياسية واقتصادية فاعلة في مجتمعات هذه البلدان حتى الآن. هذا ولم يتوقف طموح الإنسان العربي في الأفضل بالهجرة الى بلاد الشرق، بل تفيد سجلات القرن السادس عشر الميلادي الى وصول اول مهاجر عربي الى أمريكا عام 1528 على ظهر مركب اسبانية من المغرب(23).

الإنسان العربي وطموح عولمة الازدهار الحضاري

لقد أدى طموح الإنسان العربي مع توفر الظروف النفسية والمادية والمناخية البناءة في بلاد المهجر الجديدة المذكورة آنفاً الى قيام الحضارات العريقة السابقة. ولكن طموح هذا الإنسان لم يقف عند تلك الحدود المحلية بل امتد عالمياً ليكون على التوالي ثالث دولة حضارية عالمية في التاريخ البشري هي الدولة الاسلامية الأولى (دولة الرسول (ص) والخلفاء الراشدين) من 622- 660م، ورابعة هي الدولة الأموية660-750م، وخامسة هي الدولة العباسية من 754 إلى 1279م أي لمدة 525 سنة، وبقي للعباسيين بعد ذلك الخلافة بمصر إلى سنة 1534م . ثم سادسة هي الأندلس من 749- 1168م(24).

ولم تكن هذه الدول العربية- الاسلامية حضارية عالمية فحسب، بل شكلت انجازاتها في العلوم الانسانية والطبيعية المتنوعة قواعد متينة أرسى الأوروبيون عليها عصور النهضة والاكتشافات الجغرافية والثورة الصناعية والتجارية، وصولاً للأمريكان في العالم الجديد وتقدمهم العلمي في العلوم والانسانيات والفضاء وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المعاصرة.

واننا بهذا لا ندّعي للانسان العربي طموحاً وابداعاً ليسا فيه، بل هما متأصلان فيه لدرجة الجزم بأنهما مزروعان في جيناته الوراثية. لقد نوّه العديد من العلماء المُنصفين لتفوق الإنسان العربي بالشهادات التالية(25).

أكد د. توبي هوف المؤرخ المعروف في جامعة هارفارد في كتابه The Rise of Early Modern science - Islam, China and the West الذي نشرته جامعة كمبردج عام 1993، طموح وتفوق الإنسان العربي بالقول: "لعل أكثر ما يثير الدهشة هو أن الحضارة العربية الإسلامية كانت تملك أكثر العلوم تقدماً في العالم قبل القرنين الثالث عشر والرابع عشر. فقد تفوقت منجزاتها في البصريات والفلك والطب والعلمين الرياضيين الهندسة والمثلثات على ما كان عند الغرب أو الصين. ونعرف كذلك أن العلماء في العالم الإسلامي كتبوا رسائل في العلم التجريبي.

أما المستشرقة الدكتورة سيجريد هونكه، مؤلفة كتاب "شمس العرب تسطع على الغرب - أثر الحضارة العربية في أوروبا" ، أشارت لفضل العرب بالقول : "ان أوروبا تدين للعرب وللحضارة العربية.. وكان يجب على أوروبا أن تعترف بهذا الصنيع منذ زمن بعيد، ولكن التعصب واختلاف العقائد أعمى عيوننا، وترك عليها

غشاوة حتى إننا نقرأ ثمانية وتسعين كتاباً من مائة، فلا نجد فيها إشارة إلى فضل العرب وما أسدوه إلينا من علم ومعرفة، اللهم إلا هذه الإشارة العابرة إلى أن دور العرب، لا يتعدى دور ساعي البريد، الذي نقل إليهم التراث اليوناني."

وتقول " إنها سَبّه أن يعلم أهل العلم من الأوربيين، أن العرب أصحاب نهضة علمية لم تعرفها الإنسانية من قبل، وأن هذه النهضة فاقت كثيراً ما تركه اليونان أو الرومان ولا يقدروا هذا. إن العرب ظلوا ثمانية قرون طوال، يشعون على العالم علماً وفناً وأدباً وحضارة، كما أخذوا بيد أوروبا وأخرجوها من الظلمات إلى النور، ونشروا لواء المدنية."

وممن أنصفوا العرب- المسلمين والحضارة العربية الإسلامية فرانتز رزنتال **في** كتابه "مناهج العلماء المسلمين **في** البحث العلمي"، واصفاً النشاط العلمي عند **علماء** المسلمين بالقول: إن أعظم نشاط فكري قام به العرب، يبدو لنا جلياً **في** حقل المعرفة التجريبية".

ونوّه المستشرق برنال لتفوق العرب أيضاً حيث يقول: "إن الفضل أعظم الفضل للعلماء العرب **في** الحفاظ على التراث اليوناني، وتكوينه ونقله والتأليف فيه، وإن العلماء العرب قد بلغوا **في** ذلك شأواً، وأنهم تفوقوا على الإغريق بأن جعلوا العلم سهلاً مستساغاً، فأقبل الناس على النهل منه، وكانت ميزة تَفرّد بها العالم العربي".

الإنسان العربي وطموح عولمة الابداع والتميز الفردي

نقدم في هذه الفقرة أمثلة من الأعلام الذين تعدّت شهرة انجازاتهم العلمية او المهنية المتخصصة حدود بيئاتهم المحلية الى العالمية في الدول والمجتمعات الأخرى(**26**). وبينما يعود بعض هؤلاء في جذورهم العرقية الأولى الى أصول غير عربية، الا أن ولادتهم ونشأتهم وتعليمهم في البيئة الثقافية والمؤسسية العربية كانت بالغة الأثر في ابداع فكرهم وميولهم وقيمهم الخلقية وعلى لسانهم وسلوكهم العربي.

اعلام تابعون بمساهمات تاريخية مميزة

الأحنف بن قيس؛ الحسن البصري؛ أبو الحجاج المكي؛ أبو بكر بن عياش؛ أويس القرني؛ جعفر بن محمد بن علي بن الحسين؛ داود بن نصير الطائي؛ رجاء بن حيوة؛ سالم بن عبد الله؛ سعيد بن جبير؛ سلمة بن دينار المدني؛ سليمان بن

مهران"الأعمش"؛ صلة بن أشيم العدوي؛ صلة بن أشـيم العـدوي؛ عـامر بـن شراحيل؛ عروة بن الزبير بن العوام؛ عطاء السليمي؛ عطاء
بن أبي رباح؛ عكرمة مولى ابن عباس؛ علي بن الحسين بن علي.

أمثلة لعلماء في التفسير

ابن كثير، الألوسي، الطبري، أبو الـسعود العمـادي، القرطبـي، جـلال الـدين السيوطي، مجاهد بن جبير.

أمثلة لقادة تاريخيين في السيادة والاستقلال من عصر الرسول والى القرن العشرين

أبي طالب، عبد الله بن المبارك، عبد الله بن رواحه، الملك الناصر محمد قلاوون، الملك الصالح نجم الدين أيوب، العلاء بن الحضرمي، الأشرف خليل بن قلاوون، عمر المختار.

أمثلة لعلماء في الشرع والعقيدة- الفقهاء

ابن حزم الظاهري، الإمام أحمد الإمام الأوزاعي، الإمام الشافعي، الإمام الشعبي، الحسن البصري، الليث بن سعد، مالك بن أنس، ابن تيمية، الطحـاوي، النـسفي صاحب العقائد.

أمثلة لعلماء عرب أو/ وعلماء نشئوا على الثقافة العربية في مجالات الحياة

الفارابي، ابن سينا، البخاري، ابن الهيثم، أبو الريحان البيروني، جابر بن حيـان، الرازي، الإصطخري، ابن النفيس، الخوارزمي،.ابن رشد، أحمد زويـل الحـائز على جائزة نوبل في الكيمياء لعام 1999 ، هاني مصطفى أستاذ جامعي ومصمم محركات للطـائرات. نـال جـوائز كنديـة وعالميـة.. **دار الحيـاة. الانترنـت** www.daralhayat.com/science_tech/ **أكتوبر** 2008، **جلال عبد الله، عـالم فيزيـاء الجزيئـات اللبنـاني. سـويس إنفـو – محمـد شـريف –** جنيف2008 http://www.swissinfo.ch/arab Nov.

وهكذا، فان الإنسان العربي وقرينه الآخر الذي نشأ فـي أحـضان الثقافـة العربية-الاسلامية استطاعا بطموحهما عبر التاريخ الابداع في مجالاتهما لدرجة تجاوزت انجازاتهما حدود المكان والزمان والحاجة المحلية الى فـضاءات جيـو حضارية وتاريخية ممتدة منذ مئـات الـسنين وحتـى الآن. ومـا مئـات آلاف المهاجرين المبدعين العرب والمنتشرين في بلاد الغربة عبر العالم من شرقه حيث

اليابان والصين وماليزيا، وجنوبه في استراليا ونيوزيلندا، ووسطه في أوروبا، والى غربه في الأمريكيتين،، سوى دليل محسوس على تفوق الإنسان والحضارة العربيين.. ولم يكن كما يدّعي عدد من الغربيين بأن العربي كان "ساعي بريد" أوصل محتوى الحضارات القديمة الهندية والفارسية واليونانية الى شعوب ومؤسسات النهضة الأوروبية مع القرن الحادي عشر الميلادي.

ان كل أمثلة المبدعين أعلاه وغيرهم مما لم نذكر هنا لضيق المجال، تفوقوا وأبدعوا أيام كانت البيئة العربية-الاسلامية غنية متفاعلة ومحفزة للابداع في معظم مقوماتها: فلسفة وأساليب الادارة والحكم الديمقراطية، والتسامح والانفتاح على الآخر، وتقديره أياً كان عرقه أو معتقده وطبقته االاجتماعية-الاقتصادية، والالتزام الطوعي بقوانين وأخلاقيات البيئة (وليس الاملائي القسري المفروض من الخارج)، وحرية التعبير والتفكير والاختيار والانتقال والعمل والملكية.. تلك البيئة الحرة كانت قادرة وبجدارة فقهية وأخلاقية وعملية على احترام الآخر وتوفير أمن وأمان الانسان في نفسه واسرته وممتلكاته وعمله وقراراته في الحياة والتقدم للمستقبل.

ولكن لأسف الانسان العربي المعاصر، فان البيئات المحلية بضعف الامكانيات وافتقار تطبيق النظام والقانون وعمل المؤسسات، قد فقدت معظم المقومات الراعية للحياة المستنيرة والابداعية أعلاه.. انها ببساطة تُعرّضه لحالات نفسية وحياتية متناقضة وغير متوازنة من الحاجات والحقوق والواجبات. فبينما يعطي أكثر بكثير مما يأخذ من الأسرة والمؤسسة والمدرسة والدولة والمجتمع، فانها تَضنّ عليه عن اهمال أو سوء نية بما يلزم نموه وتقدمه من حاجات وما يستحقه فطرياً من حقوق مدنية.

ان البلدان العربية- الاسلامية بعد إنقضاء دولها الحضارية العالمية: الراشدة والأموية والعباسية والأندلسية، تحولت بفعل عوامل محلية داخلية سيئة وبقوى خارجية طاغية معروفة تاريخياً،، الى بيئات متسلطة وفاسدة وغير مدنية، طاردة عموماً للابداع والمبدعين وللكوادر المتخصصة الماهرة. لقد أجبر هذا التحول للأسوأ في مقومات الحياة العربية- الاسلامية، العديد من الأفراد والأسر الطموحين في اهدافهم وقدراتهم للهجرة الى بيئات أجنبية جاذبة ترعى بدون قيود نفسية او مادية ملحوظة قدراتهم الابداعية حتى أقصاها.

وبهذا يلاحظ تفوّق العديد من العرب المهاجرين لتلك الأقطار الجديدة وحصولهم على أعلى المراتب والجوائز التقديرية.. في الوقت الذي وضعتهم دولهم والادارات الفاسدة لمؤسساتهم المحلية "على الرف" عاطلين بدون اي تقدير علمي- عملي او اجتماعي يذكر. ثم من المفارقة العجيبة مع كل هذا، أن تخرج هذه الجهات المحلية بعدئذ على وسائل الاعلام ودون حياء او خجل حتى من نفسها، تتباكى من مشكلة "هجرة الأدمغة"، بينما هي في الواقع بتخطيطها وقوانينها واجراءاتها ومُضايقاتها سيئة النية وذُعرها النفسي من دونيتها وحرصها الأناني على إمتيازاتها،، هي التي تدفع المبدعين والمُتميّزين قسرياً على إفراغ البيئة والرحيل خارجاً عنها.

غريبة هي فلسفة حياة وأخلاقيات ادارات البلدان العربية النامية التي تتبنى القوى البشرية الأقل كفاءة على حساب الأخرى الكفوءة المتميزة، والكوادر الفاسدة في غياب واضح للأخرى الوطنية "نظيفة اليد". وغريبة هي في إصرارها على الاستمرار في التخلف، دون طموح فاعل محسوس للنهوض والتنمية البشرية المستدامة لتحسين أحوالها، ودون حراك لاستعادة سيَر أسلافها في قيادة العالم والمساهمة مرة أخرى في تطوير الحضارة العالمية المعاصرة!؟

الإنسان العربي المعاصر مواطن في قرية عالمية صغيرة

يعيش الإنسان العربي في عصر العولمة والانترنت والمعلومات ووسائل الاتصال الرقمي مكشوفاً في فكره وحركته واتصالاته وتعاملاته مع نفسه والآخرين بالتغاضي عن طول المسافة الجغرافية التي تفصله عنهم غالباً. لقد تحوّل العالم بأرضه وسماواته في العصر الالكتروني الرقمي الى قرية صغيرة يرى ويسمع الإنسان الآخر في ثوان محدودة برغم القارات او الكواكب التي تفصلهما. فمن ناحية، أصبح بالامكان معرفة الكثير مما يجري حوله من أقوام وثقافات وحوادث وتطورات، ثم من ثانية بدا هذا الإنسان لهم مكشوفاً عارياً في أسراره وخصوصياته وتصرفاته اليومية.

ومع هذا المناخ النفسي والاجتماعي والمادي المفتوح (افتراضيّاً بالعولمة) بلا حدود للتفكير والانتقال والعمل عبر العالم، الا ان الفرد العربي يبدو محاصراً من كل اتجاه. فمادة تفكيره وابداعاته مرهونة بمدى تزمّتْ "الرقيب السياسي-الأمني والاعلامي" والقوانين المركزية المُشدّدة التي يفرضها بعناية كل يوم، حيث الصورة هنا تبدو قاتمة ومتشائمة ومؤسفة.

أما حريات التنقل والعمل فتبدو هي الأخرى مقيّدة بعوائق عديدة لا قِبَل له عليها. فمن ناحية، يعاني من بطالة مرتفعة في عدد ونوعية فرص العمل المتاحة ومن اللهث مع قلة المال طوال 24 ساعة في اليوم لتحصيل لقمة العيش؛ ثم من ناحية أخرى لا يمتلك الامكانات المادية ولا الاجراءات القانونية المحفزة للحركة والسعي من مكان او قطر الى آخر من أجل المعرفة والثقافة والانتاج والحياة الكريمة.

والنتيجة؟ فان الإنسان العربي بوجه عام يعيش مع العولمة في قرية عالمية صغيرة باقامة جبرية مفروضة عليه بحكم قلة الامكانيات الخاصة حيناً وقيود الاجراءات الرسمية حيناً ثانياً. انه يرى ويسمع ويشعر بالآخر القريب والبعيد لكنه لا يستطيع الوصول اليهم ولا التعامل مباشرة معهم!

ومع كل الظروف المعاكسة التي يعيشها الإنسان العربي، الا ان الحياة والتطورات العالمية لا تقف بانتظار التحسن الذي قد يطرأ على الأحوال الصعبة التي يعيشها العرب بوجه عام.. ففي عصر العولمة يعيش الناس الآن في البيئة العربية حائرين حول مفاهيم جديدة للمواطنة وتأثيرات ايجابية وسلبية أخرى على حياتهم اليومية ودولهم الوطنية. ان الفقرات الفرعية التالية توضح بايجاز هذه المفاهيم والتأثيرات.

مفهوم المواطنة المحلية

يختلف مفهوم المواطنة نسبياً من دولة إلى أخرى. ففي بعضها تعني الفرد الحرّ المسؤول الذي يستطيع اختيار الأهداف والأعمال وتحمل النتائج. أما في أخرى فهي التواصل ضمن مجموعة مترابطة من الناس يتحملون مسؤولية أحدهم الآخر.

إن المواطنة مفهوماً وممارسة تُعدّ أساسية الآن في ضوء الحدود المفتوحة التي تطلبها أو تفرضها العولمة بقسوة أحياناً على المجتمعات المحلية للقبول في منظومة الأمم المدنية المعاصرة. ومن هنا تأتي خطورة المهاجرين للعمل أو الاستقرار في بيئات من غير دولهم الأصلية(٢٧).

ان خطورة الهجرة للمواطنة وللدول الوطنية في عصر العولمة تبدو في ناحيتين: اختلاف المهاجرين ثقافياً عن البيئات الجديدة، ثم مقدرة الدول الوطنية المستضيفة على استيعابهم ضمن بنياتها الثقافية والاجتماعية والمعرفية

والاقتصادية المحلية. فكلما ارتفعت اعداد المهاجرين واتسعت الفروق الثقافية لمفهوم وممارسة المواطنة بين المهاجر والأصل، تدنت قدرة الدولة الوطنية على دمجهم في بنياتها المحلية.. وازدادت خطورة العولمة بانسياح الحدود أمام الناس للعمل والإقامة في الأقطار الجديدة المفتوحة لهم.

فمن يُغيّر من؟ المهاجرون أم المجتمع المحلي؟ ومن القابل للتغيير أكثر: المهاجرون القادمون بهوية مواطنة مختلفة أم البيئة بهويتها ومواطنتها المحلية؟ ان هذه أسئلة حاسمة الآن لهوية المواطن ومفهوم وممارسة المواطنة في الدولة المحلية/الوطنية. وان طبيعة الاجابة مرتبطة بحجم المهاجرين عددياً بالمقارنة بمجموع المواطنين الأصليين وبمستوى التطور الثقافي- الحضاري ثم الارادة المنطقية (أو غير المنطقية) لنوع ودرجة واتجاه التغيير الذي يسعى الى تحقيقه كل طرف. ولنستطلع بعض التوضيح فيما يلي.

مفهوم المواطنة العالمية

إن انتشار حركة العولمة عبر الدول الوطنية (المحلية) أدى إلى إحداث تحولات عديدة، منها بدء التركيز على الحقوق العالمية للإنسان،، أي على المواطنة العالمية بدل المواطنة المحلية كما كان الأمر سابقاً (تجدر الاشارة ان المواطنة الحقيقية المحلية بحقوقها ومسؤولياتها التي نتحدث عنها هنا هي غير موجودة في واقع العديد من البيئات العربية. فنحن بهذا خلف حركة الاجتماع السياسي الجارية في العالم). إن الحق في الصحة العامة وحرية الانتقال واختيار الهوية الشخصية المناسبة هي مطالب جديدة مطروحة في هذا الإطار(٢٨).

إن"مواطن العالم" أوالمواطن العالمي "Citizen of the world"هو فرد يمتلك القدرة على التأثير في قرارات عالمية التوجّه، أو عامة التطبيق أو القبول أو النتائج،، ثم يتقبّل هذا المواطن السلوكيات والمسؤوليات التي تتفق مع هذه القرارات التي يعتبرها في الأساس شرعية وهامة لصالح الناس. ومن هنا يرى "المواطنة العالمية" تتقاطع مع المواطنة المحلية ولا تنفيها أو تُنقص شيئاً منها. بل يعتبرها في واقع الأمر تعزيزاً ورصيداً إيجابياً للمواطنة المحلية في حركة الحضارة العالمية.

ان التأثير الذي تمارسه المواطنة العالمية من خلال أصحابها في الشؤون العالمية هو بالغ النتائج. إن الرسل والمصلحين والعلماء والمربيين المبدعين بإنتاج عالمي معروف وعدد من المشتغلين في السياسة وبعض قيادات التحرر الوطني هم أمثلة للأفراد الذين تنطبق عليهم مواصفات "مواطن العالم" ويستحقون هذا المسمى بالرغم من أن هذا المصطلح المعاصر لم يكن معروفاً في أزمانهم.. ومع ذلك فهم مواطنون عالميون بسجل لامع في التاريخ الإنساني(٢٩).

ولكن الصورة المثالية أعلاه لدور العولمة في المواطنة العالمية والمجتمع والحياة لا تنطبق كثيراً على واقع الدول العربية. فبينما تعمل العولمة كما هو مفروض على ازاحة الحدود بين الدول الوطنية، وعلى تهيئة الفرص أمامها للاندماج في وحدات / معاهدات سياسية او اقتصادية او معلوماتية او تعليمية – ثقافية او عسكرية- دفاعية او غيرها، وعلى تنمية وتعميم المواطنة العالمية التي يتنقل بها الأفراد والجماعات بحرية نسبية من بيئة الى أخرى،، الا ان الإنسان العربي يعيش للأسف صعوبات جمّة في ممارسة حقوقه المدنية كمواطن في بيئته الجيوسياسية المحلية، ناهيك عن العوائق التي تسدّ طريقه للانتقال الى الخارج للاقامة والتعلم او العمل.

فمن ناحية تطلب منه حكومته الوطنية انجاز معاملات معقدة احياناً للسماح بالسفر، ثم من ناحية أخرى يصطدم عند استقراره في البيئة العربية الجديدة بواقع مفاده: أنه مهما عمل وأقام ونجح وأبدع وأسهم في بناء المؤسسات والحياة المستضيفة ، فانه يبقى مع أسرته غرباء بدون اقامة دائمة حيناً او بلا هوية جنسية غالباً حتى لو طالت مدة وجودهم وعملهم عشرات السنين وأنجبوا أثناءها العديد من الأبناء، حيث يبقى شبح المغادرة لأي سبب ماثلاً أمام ناظرهم في أي لحظة. وبهذا يبقى الإنسان ضائعاً مشتت النفس والمصير بين مواطنة محلية نظرية لم يعشها سنيناً وبين مواطنة جديدة أقام لها طويلاً على الأرض ولم يَنَلْها بسبب قوانين خاصة مختلفة عن معظم نظيراتها في الشرق والغرب وفي البلدان النامية غير العربية الأخرى! والنتيجة؟ احباط نفس اجتماعي عارم يشوش تفكيره وحياته وانتماءه للمواطنة والوطن.

تأثير المواطنة العالمية على الدولة الوطنية(٣٠)

ان قيام مؤسسات عالمية مثل: الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة الحرة ومنظمة حقوق الطفل أو رعاية الطفولة وغيرها العديد المتوفر بصفة رسمية أو برعاية مؤسسات من المجتمع المدني.. تمارس تأثيراً بالغاً على صناعة القرار وسير الحياة المحلية لدى الدول الوطنية عبر العالم خاصة في البلدان النامية.

فقد لوحظ أن عديداً من الدول الوطنية في البلدان النامية فقدت جزءاً كبيراً من شرعيتها أو/ ومن قدرتها على صنع القرارات المفيدة للشأن العام في بيئاتها. فلم تَعُد تقوى بسبب الفقر او فقدان الارادة السياسية على تقديم الخدمات الضرورية لمواطنيها حتى في مجال الغذاء اليومي والصحة العامة والسكن والتعليم، ناهيك عن عجزها الكامل عن ذلك وقت الأزمات حين الفتن الداخلية أو الكوارث الطبيعية للزلازل والأعاصير..

كما لم تستطع توفير الأمن والحماية للناس في مناطق الحروب والنزاعات المحلية إن لم تكن هي الصانعة لها أحياناً.. حيث تبدأ الوساطات الإقليمية والتدخلات الدولية بحجة حفظ الأمن وحماية السكان ومكافحة الإرهاب؛ فارضة على هذه الدول المحلية الفاشلة شروطها وخططها ومتطلباتها القسرية، وإلا فستكون العواقب وخيمة كما هو معروف الآن للعامة والخاصة على السواء كما يذاع في الأخبار يوميا في هذا السياق.

ان هذا الضعف المستشري في سلطة الدول الوطنية وتدخل المؤسسات العالمية للمساعدة أو التصحيح أوالانتداب أوالإدارة المؤقتة, يوازيه ضعف مماثل في ولاء المواطن للدولة المحلية لإحساسه بأن الدولة التي يتوقع منها حمايته وتوفير أمنه وأمانه هي غير قادرة على القيام بواجباتها المفروضة.. الأمر الذي لا يلزم معه احترامها أو طاعة أوامرها وأحكامها التي تكون بدورها شخصية أو منحرفة لخدمة مصالح فاسدة محددة.

ويُضعف هذا الشعور المنخفض بالمواطنة الانتماء للدولة الوطنية, وتبدأ طلبات الهجرة للسفارات الأجنبية وطلبات الجنسية لدول أخرى، وحركات العصيان المدني والتظاهرات والاحتجاجات العامة والامتناع عن دفع الضرائب أو فواتير الخدمات, أو لجوء البعض إلى سرقة هذه الخدمات مثل الكهرباء والماء

وسرقة المال العام، أو تكوين بعض الجماعات والحركات العُنفية السرية لتقويض سلطة الدولة الوطنية حتى لو أدى الأمر إلى قتل الأبرياء أحياناً.

ومن هنا نؤكد على الدول الوطنية خاصة في الدول النامية بأن لا تتمادى في ظلمها لمواطنيها ومؤسسات مجتمعهاالمحلي،، ولا تذهب بعيدا (أوقريبا في واقع الأمر) في حرمانها لحاجاتهم الأساسية اليومية في النمو والبقاء والتقدم حيث الغذاء والكساء والسكن والصحة والتعليم والعمل والتصرف المدني.. حتى لا تفقد ولاءهم لها وإطاعة تعليماتها وأحكامها كما تطلب.. أو حتى لا ينقلبوا عليها بالعصيان والامتناع عن أداء مسؤولياتهم تجاهها أو البحث عن وطن ومواطنة جديدين بديلاً عنها.

إن المواطنين لا يتعمّدون في العادة الإساءة بدون سبب لدولهم الوطنية؛ بل إن ما يقومون به من أعمال مضادة هو في الواقع تعبير لعدم رضاهم عنها نتيجة التقصير في أداء مسؤولياتها نحوهم وعدم الاستجابة لحاجاتهم الانسانية في وقتها، ولما أفرزه ذلك لديهم من ضعف في التوافق الشخصي والسلوك المدني.. الأمر الذي جعلهم سلوكياً بالنتيجة غير قادرين على الشعور بالوْلاء لها ولا الوفاء بمتطلباتها العملية والمادية.

المواطنة العالمية في ضوء التزمت المحلي

ان لدول والمجتمعات المحلية تميل لاعتبارات تاريخية وثقافية، او تُغالي أحياناً أخرى في التمسك بتقاليدها وهوياتها ومصالحها المباشرة، بعيداً عن المداخلات الخارجية التي تخشى عواقبها السلبية على الاستقرار والأحكام السيادية الوطنية. وما لم تتخلى القيادات الحاكمة والجماعات المحكومة عن عرقياتهم ومعتقداتهم الوطنية المحلية أو يُخففون من سطوتها النفسية والسياسية عليهم، فإن اندماج المجتمعات والدول الوطنية معاً في اتحادات أو كيانات قوية سياسية واقتصادية أوسع، وتشكيل مواطنة مشتركة وعامة أكثر،، تصبح كلها صعبة المنال(31).

فالدول الأوروبية كما الولايات الأمريكية في القرن التاسع عشر على سبيل المثال وكما الدول العربية، اذا لم تشعر بأهمية المواطنة الاقليمية الأوروبية او الأمريكية أو العربية بدرجة أكبر من تمسّكها بقطرياتها السياسية والعرقية، فإن المواطنة الأوروبية أو الأمريكية أو العربية الموسعة لن تحدث أبداً. ولكن

الأوروبيين والأمريكان قد شعروا مبكراً بأهمية المواطنة العالمية، فحدثت الوحدة فيما بينهم،، ولكن العرب لا يزالوا مستغرقين في قُطرياتهم التي صنعتها اتفاقية سايكس- بيكو وطُغاة الحلفاء في الحربين العالمتين الأولى والثانية، ثم زاد عليهم قيام الجامعة العربية بعدئذ وتكريسها لهذه القُطريات الضيقة في الواقع!

الإنسان العربي المعاصر مشوش الهوية بغموض التوجّه والإحباط والفشل

تتكون الهوية الشخصية في الأحوال الحياتية العادية من شقين: الأول نفس اجتماعي يحتوي على المعارف والميول والقيم والعادات والمهارات التي تزرعها الأسرة والمدرسة والمواقف الاجتماعية المتنوعة في الفرد ليكون عضواً فاعلاً في الاجتماعات المدنية للناس،، والثاني رسمي يتلخص في وثيقة حكومية او اكثر مثل شهادة الميلاد او هوية مدنية أو جواز سفر أو غيرها تمنحها الدولة للاشارة الى مواطنته وانتمائه اليها.

ولكن الإنسان العربي في عصر العولمة الرّاهن يبدو مشوش الهوية وضائع الهدف. لا يعرف من هو؟ ولا طبيعة حقوقه المدنية؟ ولا كيف والى أين يخطو؟ فالأسرة والمدرسة والمؤسسات والمواقف الاجتماعية المنظمة والمفتوحة لم تقم بواجباتها التربوية والانسانية كلياً او جزئياً عندما احتاجها في العشرين سنة الأولى من عمره. والحكومة الوطنية تتعامل معه باهمال وتعسّف ككائن من الدرجة "العاشرة"، وتحرمه من معظم حقوقه المدنية في الغذاء والدواء والعمل والتعليم والتعبير والاجتماع، بدون التعرّض لأي مُساءلة او محاسبة من أحد، وتمنحه هوية محلية خالية من كثير من الحقوق ومُثقلة في نفس الوقت بكثير من الواجبات المُسلّطة عليه "بحدّ السيف" او بالتهديد المتواصل بالاعتقال والحجز او السجن او التغريم المادي!

ان الإنسان العربي المعاصر يعيش حالة متناقضة من الحاجات والحقوق والواجبات. انه مواطن في الظاهر بدون مواطنة محلية او عالمية حقيقية. انه يمتلك "هوية تابعية" مُفرّغة من معظم مضامينها الحقوقية الانسانية. وفي ضوء هذا الوضع غير السويّ في الحقوق والواجبات، ومع التطورات السياسية والاجتماعية والحقوقية المدنية والقانونية المتسارعة التي بدأت سريعاً مع العولمة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات تَعمّ أرجاء الأرض والمجتمعات،، بدأ هذا الانسان يتطلع الى تحصيل هويات وثقافات أخرى والى التوطين خارج المحليات

التي يعيش فيها. ان بعض التوضيح لعملية التطويع الثقافي والمواطنة في هذا الاطار يبدو بالتالي.

الثقافة والهوية الوطنية

ان الثقافة المحلية هي أساسية لتكوين أي هوية مدنية، كونها تقرّر تقليدياً في بيئاتها لدرجة كبيرة (خاصة في الماضي) طبيعة الهوية الوطنية والمواطنة لدى الأفراد والجماعات. إلا أن المؤكد الآن بأن العلاقة بين الثقافة والهوية قد أصبحت مع العولمة مرنة (32)، ومتحولة عبر المكان والزمان والأفراد والجماعات. فقد تحوّل العديد من هؤلاء (أي الأفراد والجماعات) الى بيئات خارج حدودهم للحصول على هويات مختلفة، بعضها يتعايش مع الآخر، وبعضها الثاني يتداخل فيه ويأخذ منه ويُعطيه، بينما البعض الثالث يعيش صراعاً عُنفياً او "سلمياً" معه.

ويضيف نفس المرجع أعلاه أن الخلافات الثقافية الخلقية بين الناس مصدرها أربعة: الفرد، والمجتمع، والمؤسسات، والعالم المحيط. ان العولمة وتقنيات الاتصال والمعلومات بالإعلام الفضائي والانترنت وحركة الاقتصاد والتجارة، ونشر الديمقراطية بقوة السلاح أو بحجة الإقناع.. تؤثر كلها على أنواع وأساليب الأخلاقيات المدنية في البيئات المحلية. أما المجتمع فيمارس بنظمه السياسية والاقتصادية ومؤسساته الرسمية تأثيراً على الأخلاقيات المحلية، حيث: تنوّع وتنازع الأيديولوجية السياسية، وتدهور دور المدرسة والأسرة والمؤسسة الدينية.. ناهيك عن انهيار دور المؤسسات الإعلامية في إرشاد السلوكالعام.

أما المؤسسات المنفتحة على الخارج بدون نظام وتدقيق موضوعي مسبق، تمارس تأثير سلبياً على التطوّرات الاعلامية والإدارية والتنظيمية المحلية، وعلى الأخلاقيات المدنية بسبب تدني دورها كمصدر للسلوكيات الخلقية التقليدية. وأخيراً، فإن الفرد في غمرة التقلبات الاجتماعية والاقتصادية المُعولمة المعاصرة على صعيد الأسرة والحي والمدرسة والمؤسسة العامة والمجتمع وما تستوجب من صراع من أجل الحياة والبقاء، أصبح ميالاً الى سلوكيات غير خلقية مثل: الأنانية الفردية، والانغماس في الرغبات الشخصية، والجشع، والمغالاة في الخصوصية السلبية، وأقل تفهماً وانتماءً ومشاركة للمجتمع المحلي الذي نشأ فيه.

وبهذا أخذت معالم الهوية الثقافية المحلية في الأنحلال لصالح أفراد مُتحللين من أي هوية، وباللهث كما يلاحظ في معظم الأقطار العربية من المملكة المغربية

غرباً وعبر البلدان وصولاً الى اليمن شرقاً، للحصول على هويات غريبة خارج حدودهم الوطنية. وفي مثل هذه الأحوال يخسر الجميع: الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والوطن والمواطن والتقدم الثقافي- الحضاري والهوية الثقافية الوطنية.

*****

الفصل الثاني

المجتمع غير المدني:
حاضنة تخلف الإنسان في البلدان العربية

عينة مؤسفة من العموميات والخصوصيات السلوكية الخاطئة للناس

المقدمة

الجهل المعرفي - السلوكي

المناورة وعدم الصدق في الحديث والتعامل مع الآخر

نقص أو عدم الأمانة الشخصية

الأنانية الفردية

عدم الانضباط الذاتي

التسيب السلوكي العام

سوء التعامل الاقتصادي اليومي

ضعف الالتزام والانتماء

"أخلاق السوق" أو العمل بالمصالح الشخصية المتبادلة

الرشوة والمحسوبية و"الوساطة" الشخصية في قضاء الحاجات اليومية

العنف والاغتيال الشعبي

الخروج السلوكي عن القانون

طوارق الشارع العام

السوق السوداء

قرصنة المعرفة في النشر والتوثيق والتوزيع

هدر الوقت

القول الكثير القاصر عن العمل القليل

عدم الثقة بالآخر والرسمية في التعامل مع رجال السلطة

الإتكاء على الماضي

"كما تكونوا يولى عليكم"

ان البلدان العربية النامية يغلب عليها جهل المعرفة وفقر الثقافة. فنحن لا نعرف في مجالات عديدة وفي عصور الإنسان المختلفة. فلا نعرف حتى حقائق تاريخنا وبطولات أجدادنا وخيانات الخارجين عن هويتنا وأهدافنا الوطنية. كما نجهل معارف وتطورات العصر. لقد ضللنا الطريق في تيه لا حدود له من الجهل والتخلف وخداع الذات.

فنحن ينقصنا كثير من الثقافة والتثقيف في أي شيء. فتنقصنا ثقافة الوقت، وثقافة الصدق، وثقافة الحوار، وثقافة التقييم الموضوعي للذات والناس والحوادث والأشياء، وثقافة الثقة بالآخر، وثقافة الالتزام، وثقافة الانتماء، وثقافة السياسة الوطنية السوية، وثقافة الحياة الصحية، وثقافة الاجتماع المدني بالناس، وثقافة العمل الجاد بدون رقابة من الآخر، وثقافة الزواج السليم والأسرة الفعالة، وثقافة الحرب والسلام، وثقافة العقل والتفكير المنطقي، وثقافة التعلم، وثقافة العاطفة الإنسانية النبيلة.. الى غيرها في الواقع من ثقافات هامة أخرى.

أما المعرفة فهي القاسم غير المشترك الأعظم الذي يفصلنا عن الغرب. إن الفرق الجوهري كما نرى بين الغرب المتقدم والوضع العربي المتأخر هو المعرفة. إن ما ينقصنا بدرجة رئيسة هو المعرفة المعاصرة في مختلف المجالات والتي تمكننا من التفكير والإبداع والانجاز وصناعة القرار والحكم، والمناقشة والتفاوض والوصول إلى تسويات بناءة في التعامل المدني مع الآخر.

إن الوسيلة الاستراتيجية الفعالة الكفيلة بإحداث تغييرات حضارية وسيادية جذرية على مستوى الفرد والأسرة والمؤسسة والمجتمع، هي المعرفة المعاصرة.. وسيبقى العرب موصومين بالجهل الادراكي والأخلاقي والسلوكي وخلف العالم حضارياً، والأخطر سيبقون تابعين للغير في القرار ومجالات الحياة اليومية،، إذا استمروا بعدم المعرفة.

محمد زياد حمدان

المقدمة

الناس هم الذين يُفوّضون السلطة في الحكم وإدارة شؤون المجتمع الداخلية والخارجية، وهم بهذا الذين يقررون شرعيتها الوطنية والدولية.. وهم أيضاً القادرين بفعل الدستور المدني على نزع هذه الشرعية عن الحكومة أو/والقيادات العامة، إذا لوحظ عجزهم عن أداء واجباتهم أو عند ارتكابهم مخالفات سياسية-خلقية بالفساد ونهب المال العام، أو سلوكية بالإهمال والتقصير والجهل المهني،

أو وطنية بالتفريط في المصالح السيادية والاقتصادية والثقافية عند التعامل مع دول الخارج: كبيرة كانت أم صغيرة.

ولكن الناس في البلدان النامية يبدون غير أكفاء وعاجزين عن التمسك بهذه الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة تصرفات غير مدنية يرتكبونها في تعاملاتهم وحياتهم اليومية. فهم كما يلاحظ يمارسون مع الدولة "لعبة القط والفأر" يناور أحدهما الآخر لاتقاء مخاطره وأشراره، أو لتمرير رغبات أو حاجات آنية يطمحون لتحقيقها أو اقتناصها في أحيان كثيرة أخرى في غفلة من الآخر أو بتجاهله كما يجري.

فالكل في البلدان النامية دولاً وشعوباً يكذب على الكل، ويسرق من مؤسساته ومشاريعه وفعالياته الاقتصادية والخدمية والإنتاجية، ويتزلف له أو يستجديه عند الحاجة. وهكذا تستمر أوضاع البلدان النامية من دول وطنية وشعوب في حلقة مفرغة من الجهل والفساد والمناورة وعدم الانتماء للآخر.. لينعكس ذلك سلبياً على حياتهم في الداخل، ودونياً على مصداقية أوضاعهم لدى الدول الأخرى في الخارج. وبالنتيجة، تستمر حال الدول الوطنية والشعوب في البلدان النامية: فاشلة أوهامشية أو ضعيفة. وهكذا أيضاً ينطبق عليهم القول المأثور: "كما تكونوا يولّى عليكم".

الجهل المعرفي - السلوكي

- تمثل هذه الصفة أم المشاكل جميعاً لمجتمعات البلدان النامية حيث يعاني الكثير من الأفراد الأميين وأنصاف المتعلمين من أزمة الأمية والجهل وعدم الإعداد الوظيفي السليم، حيث يكون الإعداد ناقصاً أو سيء النوعية. والنتيجة؟ أزمة شاملة للحياة يعاني منها الأفراد في الأسرة والشارع ومؤسسات الخدمة العامة والعلاقات مع الأمم الأخرى.

ونلاحظ بالجهل المعرفي- السلوكي تعامل الأفراد بمفاهيم مشوهة أو جاهلة للأشياء والمسؤوليات والأعمال التي يقومون بها أو يستخدمونها، ثم فقدانهم لآليات عملها وتشغيلها. ومن هنا في الواقع نشاهد الخطأ في السلوك وأساليب التعامل وفي الخدمة والإنتاج، وفي الضعف الملحوظ في النتائج التي يتحصلون عليها سواء في إدارة وتوجيه الأسرة وتربية الأبناء، أوالانتقال من مكان إلى آخر، أو العمل وأداء خدمة في الدوائر الرسمية أو الشركات أوالمؤسسات الخاصة، أو

تشغيل معدات منزلية أو خدمية أو صناعية أو إنتاجية أخرى، ثم في تعامل الإنسان مع خالقه الله وأخيه الإنسان.

ان الجهل المعرفي- السلوكي عند استفحاله يُفرّغ الادراك الانساني من مضمونه التفكير الموجّه للحياة والتقدم، لدرجة يجعل معها الأفراد والجماعات كيانات آلية خاوية، قاصرة عن صناعة القرار، ويحرمهم من أي قدرة على العيش الكريم محلياً ومن الابداع والمساهمة في حركة الحضارة العالمية المعاصرة.

ان الجهل يجعل الناس عاجزين عن أداء واجباتهم وصيانة حياتهم في الداخل، ويُحولهم الى كيانات متخلفة قزمة أمام المجتمعات الأخرى في الخارج. ان الفرق الجوهري بين مجتمعات البلدان النامية المتخلفة ونظيراتها المتقدمة هو المعرفة. وعندما تعرف هذه البلدان النامية، تبدأ في التغلب على أسباب ومواطن فشلها والمشاركة في مسيرة التقدم العالمي كما هو مطلوب.

المناورة وعدم الصدق في الحديث والتعامل مع الآخر

الصدق في حياة البلدان العربية النامية يبدو للأسف عملة صعبة، بعد أن كان أيام الازدهار الحضاري العربي للخلفاء الراشدين والامويين والعباسيين والاندلسيين صفة فطرية سائدة في التعامل اليومي بين الأفراد والجماعات. فالواحد منا لا يعرف مدى الواقع في الكلام الذي يسمعه أو يصل اليه! فقد استبدل الصدق مقابل ذلك بعادات مدمرة مضادة هي الكذب والتلون والخداع والفهلوة للحصول على ما يريد الفرد أو للتهرب مما يُراد من مسؤوليات وواجبات، أو لتسويق ما يطمع اليه من أفكار ومبادئ وبضائع فاسدة.

وبضياع الصدق ضاعت أو تشوهت معه حقائق الحياة من مواقف وحوادث وأشياء في البلدان العربية النامية. وبهذا فإن كل ما ينتج عن الفرد والجماعات من سلوكيات وأنواع تفكير وتصرفات كاستجابات لهذه الحقائق المشوهة تكون على الأرجح ضارة، أو غير صالحة ولا فعالة.

كيف؟ لأن مثير هذه الاستجابات يجسد واقعاً غير الواقع المطلوب. ومن هنا تقصر البلدان النامية عما تطمح إليه من أهداف وتضعف جدوى ما تقوم به من خطط وأنشطة وفعاليات لبُعدها عن الواقع الفعلي المقصود. كما لا ينجح أيضاً الفرد الصادق لأنه يعيش في حالة مستمرة مع أسلوب حياة غير قويم سائد في البيئة!

وينجح بالمقابل المتلونون والانتهازيون الذين يُغيّـرون جلـودهم ومبـادءهم وأغراضهم وميولهم وأساليب تعاملهم كل لحظة.. فيلحظ المرء للأسف نتيجة مشكلة الصدق في البلدان العربية النامية فشل معظم الأعمال ومجريـات الحيـاة اليومية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع العامة والخاصة على السواء، بدءاً مـن مؤسسات التعليم العالي ودوائر الخدمة العامة وانتهاء بعمليـات البيـع والـشراء وتعامل الفرد مع الآخرين في الشارع والسوق والمحلات التجارية العادية.

حتى وسائل الإعلام في البلدان العربية فقدت مصداقيتها كمـا يبـدو نظـراً لإحساس الفرد العادي بتزييفها أو قلبها أو إنقاصها للحقائق بخلاف ما يجري على أرض الواقع.. ومن هنا يضطر المرء إذا أراد سماع الحقيقة الى التحـول إلـى صحف ومجلات وإذاعات الأغيار في الخارج، ليعلم منهم ما يريد أو ما يريدون هم للأسف في أغلب الأحيان.

ان مشكلة عدم الصدق بالكذب والمناورة والخداع عند انتشارها في المداخلات البينية للناس، تهزّ ثقة الفرد بنفسه وثقته بمؤسساته الرسمية وحُكامه، وثقته بقيمه وبمعايير الصحة والخطأ في بيئته.. وثقته بنشأته وثقافته.. وثقته بالآخرين فـي المجتمع. وبالطبع تهزّ بالمقابل ثقة كل هذه العوامل والجهات أيضاً به كفـرد أو مواطن صالح! والنتيجة؟ فوضى عارمة في حياة البلدان العربية في الداخل وتبعية سهلة ومُذلة منه للأغيار في الخارج!

نقص أو عدم الأمانة الشخصية

إن الأمانة توأم للصدق وهي قيمة سلوكية موازية له ومؤشر محسوس لـه. وبينما يكون عدم الصدق بالكذب في تشويه وتزوير الحقائق الـى نقائـضها، أي "قلبها رأساً على عقب"،، فان عدم الأمانة تبدو في إنقاص او زيادة الحقائق التـي توصلها جهة الى أخرى عن قصد او اهمال او لسوء ظروف آنية.

وأن يعاني الفرد من مشكلة في الصدق فإن ذلك يعني في الغالـب معايـشته لمشكلة أخرى هي: ضعف أو عدم الأمانة. وأزمة الأمانة تؤدي من بين السلبيات العديدة إلى عدم إكتمال الحق أوالحقيقة سواء في القول أوالعمل أوالقيام بالواجـب وتحمل المسؤولية. والنتيجة؟ حقائق غير مُطابقة للاجابة او الرسالة او الموقـف، وحصول الفرد بالتالي على غير حقه غالباً: إما أقل أوأكثر في كثير من الأحيان.

وخطورة مشكلة الأمانة تبدو في الإهمال أوالتخريب المُتعمّد لنتائج العمل الذي يقوم به الأفراد في أدائهم للواجب، أو تحمّلهم المسؤولية المكلفين بهما بالإختيار الشخصي أو باتفاق مسبق مع الجهة المعنية بالعمل. وأن يهمل الأفراد أو يتهاونوا أو يعمدوا إلى تحريف نتائج عملهم بسبب أطماع مادية أوعلاقات أو مصالح شخصية مؤقتة.. تعدّ جميعاً خيانة للواجب المتفق عليه، وفشلاً أخلاقياً وسلوكياً ذريعاً للناس.

وتتفاقم مشكلة الأمانة في البلدان العربية لكونها مُستشرية في الحياة اليومية تتمّ ممارستها من شرائح اجتماعية واسعة، أخطرها كما يلاحظ رجال القانون: محامين ورسميين. فهناك للأسف عدد من المحامين الذين يتهاونون في حقوق مُوكليهم أو يغيرونها لصالح الخُصوم نتيجة رشوة أوعلاقة شخصية أو موتورة يقضونها أو ينتظرونها منهم. أما بعض رجال القضاء أو رجال العدل فهم أيضاً محكومون بمصالحهم الشخصية سواء كانت هذه مادية مباشرة أو ترفيهية فاسدة ينتهكون بها الحرمات، أو لخدمة معارف شخصية، أو نزولاً عند اتصالات هاتفية ورغبات لمراكز قضائية أو رسمية أعلى.

الأنانية الفردية

الأنانية الفردية هي ضد الإيثار وبها يحب الفرد نفسه ومصلحته الشخصية أكثر مما يحب لغيره وعلى حسابهم غالباً. والأنانية بما تُسبّبه من تشتت وفرقة اجتماعية وميول سلبية لدى الأفراد والجماعات، تتمّ عن نفسية فردية انتهازية غير سوية لا تصلح للتعامل أو لتسلم مسؤوليات ذات طبيعة أمنية وطنية أو خدمية وإنتاجية عامة.. لأن الفرد بمثل هذه الصفة قد لا يَقدر على شيء سوى خدمة نفسه ومعارفه أو أقاربه أو من يستطع تبادل المصالح معهم.

والحياة في البلدان العربية تعاني من مشكلة الأنانية كأسلوب أو منهج للتصرف مع الآخرين. ففي قضاء حاجات البيع والشراء، وإنجاز المعاملات في المؤسسات الخاصة والعامة، وفي الطرقات والمحلات التجارية، وفي دوائر الخدمة العامة والشركات أو المصالح الخاصة.. يلاحظ المرء حُبّ الفرد لنفسه لدرجة متطرفة تبعث على الأسف والحزن في آن. فتلحظه على سبيل المثال يكافح أو يناور أو يبكي أو يتلوّن أو ينافق أو يغش، أو يَخسر نفسه للحصول على

شيء لا قيمة له أحياناً قد لا يساوي الخسارة النفسية أوالشخصية أوالاجتماعية أو المادية التي يتكبدها.

وحصيلة الفرد نتيجة سلوكه الأناني هو غالباً شيء لا يستحقه كلياً أو جزئياً.أي حصوله على أكثر من حقه على حساب الجهات الأخرى! كيف؟ لأن الزيادة في نتائج التعامل الانتهازي لدى جهة يقابلها نقص لدى الجهة المعنية الأخرى.. ومن هنا، فان تسامح مجتمعات البلدان العربية مع ممارسة الأفراد والجماعات للأنانية في الحياة اليومية الخاصة والرسمية، يعني أن هذه البلدان ومؤسساتها المتنوعة تتعايش مع مظاهر الظلم والغبن وتجاوز الحدود الخاصة أو/ والعامة التي تسببها هذه المشكلة في فشل الانسان والحياة في بيئاتها.

عدم الانضباط الذاتي

يعني الانضباط الذاتي سلوك الفرد وقيامه بواجباته اليومية في أوقاتها، والمحافظة على هادفية تفاعله مع الناس من خلال قراراته واختياراته الشخصية السوية، دون الحاجة الى تدخل او توجيه خارجيين (بصفة مباشرة متكررة على الاقل).

والناس بالنسبة لمصادر انضباطهم السلوكي يقعون في فئتين رئيستين: ذوو الانضباط الداخلي أو الذاتي، ثم ذوو الانضباط الخارجي بعوامل البيئة أو أفراد آخرين في البيئة. ومن هنا، بينما يفكر ويقرر ويعمل الأفراد الذاتيون في انضباطهم دون حاجة لمن يدفعهم لذلك أو "رقيب وحسيب" يعدّ عليهم كما يقال، فإن أفراد الفئة الثانية لا يتحركوا الإ إذا حرّكهم الآخرون.

وتبدو مشكلة الانضباط الخارجي في كل موقع ومكان عمل، بدءاً من الاسرة والحياة الأسرية للأسف، إلى الشارع العام ودوائر الخدمة العامة ثم المؤسسات الخاصة. فما أن يغيب الأب والأم أو الاداري أو غيرهم أحياناً حتى يبدأ الأبناء او العاملون بسلوكيات يرغبونها أو مُنِعوا منها.

وفي أعمال الحياة اليومية؛ فما أن يذهب المسؤول أو المراقب أو المدير /الرئيس، حتى ينثني العاملون عن جمع القمامة في الشارع أو يتركوا " نصفها " في الطريق، وتتوقف المعاملات لتبدأ الأحاديث الجانبية وجلسات شرب الشاي " وشغل السنارة "، والتسرّب من الوظيفة أو في مكاتب الخدمة المختلفة، وتقف أو تُبطئ عمليات التعلم والتعليم في الغرف الصفية بالمدارس، ويقف خط أو موقع

الإنتاج في المصنع أو الشركة، وتسوء الزراعة في الحقل، ويفسد البيع والشراء في المحلات التجارية،، وغيرها الكثير من مجالات العمل المعنية.

ومن المسئول عن مشكلة الانضباط الخارجي لدى الأفراد والجماعات في البلدان العربية ؟ هي التربية بطبيعة الحال. فالأسرة والمدرسة والشارع والمصنع والمكتب والسوق والحقل وملعب الكرة أو النادي الرياضي الثقافي، تزرع كلها في الناشئة عادة الأمتثال لأوامر ونواهي الآخرين ونزعة الاذعان للغير.. وللأكبر، والأقرب أو الأكثر سلطة أو مركزا، وللأقوى بطشا أو عقابا، وللأوسع ثراءً.. والأعلى مسؤولية؟! وان الأكثر هدماً لشخصية الفرد ولقدرته على صناعة القرار والضبط السلوكي الذاتي، هو بالتأكيد كل هذه المؤسسات الشعبية والرسمية للتربية خلال زرعها لعادة الانضباط من الخارج بالتركيز على مبدأين:

1- أهمية دور المصادر الخارجية في نجاح الفرد من عدمه.. دون الفرد ذاته.

2- أهمية الأمتثال لرغبات وأوامر هذه المصادر الخارجية في تحقيق ما يطمح إليه أو يحتاجه في الحياة.

ومن هنا في الواقع، نلاحظ تعزيز البيئات المحلية في البلدان العربية لهذين المبدأين في معظم أنشطتها وتعاملاتها اليومية. فالفرد الذي يناقش موظفاً للخدمة العامة أو لا يرضى عما يقوله أو الشيء الذي يؤديه له.. تتعطل معاملته تلقائياً لساعات أو أيام أو ربما تنفقد بالكامل!! والتلميذ الذي لا يتمشى حرفياً مع رغبات وأوامر المعلم نراه يرسب أو يعايش مشاكل نظامية وتربوية لا حصر لها حتى "يستقيم حالة" كما يُسمع أحياناً بالامتثال للمعلم؛ والمستهلك الذي يجادل في قيمة أو نوعية السلعة أو البضاعة، وربما يتعرض للحرمان منها مهما دفع من ثمن بعدئذ لصاحبها.

والمواطن الذي لا يوافق شرطي المرور أو موظف الخدمة العامة أو غيرهما من رسميين في أوامر يوجهونها وبدون مُبرر أحياناً، يكون عرضة لا محالة للغرامات والمخالفات المضاعفة ووسائل العقاب المبتكرة الأخرى.. والكلمات المرضية لكل هؤلاء والتي يستخدمها الفرد / المواطن في الغالب للحصول على ما يريد دون تعطيل أو تاخير أو خسارة كبيرة لمصالحه هي كما نسمع :"سيدي" "يا باشا" أو "امرك" و"أمرك يا بيه" "وياسعادة البيه" وغيرها العديد من

المصطلحات المحلية الدارجة التي يتبناها الفرد تعزيزاً لدور البيئة في انضباطه الخارجي وتحصيله على ما يريد، واتقاء لشرها في آن!

ان الخطورة التي تنجم من عدم الانضباط الذاتي وحاجة الأفراد بذلك لوسائل رقابة ومتابعة من الخارج.. تبدو في تعطيل الأعمال والمسؤوليات الخاصة والعامة، وهدر كثير من المصالح والقدرات الإنتاجية والخدمية التي يحتاجها الانسان لتسيير حياته وتقدم أهدافه الحياتية.. والنتيجة؟ مزيد من فشل الإنسان والمؤسسات والمجتمع في البلدان العربية.

التسيّب السلوكي العام

يبدو التسيب العام في سلوك الناس بالبلدان النامية في الفوضى العارمة الطاغية على مظاهر وعمل الأشياء ووضعها العام، وحضور وغياب العاملين، وعدم الالتزام بالمواعيد، وفي كيفيات إنجاز الأفراد والمؤسسات لأعمالهم، وفي الأساليب غير النظامية المتبعة في العمل والتعامل وتحصيل النتائج المرجوة.

وينتج التسيب السلوكي والحياتي العام من عدم تطبيق التعليمات والقوانين، أو التراخي في المحاسبة على تجاوزها من العاملين والموظفين والأفراد العاديين في الحياة اليومية.

وحصيلة التسيب العام لدى الفرد والمجتمع هي خسارة في السلوك، وفي الأموال والإمكانيات، وفي تشغيل وتقدم الحياة، وفي تحقيق المنجزات والمكانة الحضارية للمجتمع بين الأمم، ثم خسارة في الوقت الذي لا يمكن تعويضه من عمر الفرد والمجتمع في آن.

سوء التعامل الاقتصادي اليومي

تواجه الحياة في البلدان النامية أزمة في تعاملاتها الإقتصادية اليومية. تتمثل هذه بدرجة رئيسة في التلاعب بالأسعار، والطمع أو الجشع في الحصول على المال، وفي استغفال الآمنين الأسوياء بسلب ممتلكاتهم أو مدخراتهم من خلال عمليات بيع وشراء عادية في الظاهر وفاسدة غير قانونية في الجوهر، والاحتيال المقنع، والغش في نوعية السلع المتداولة.

حدث أحد الثقاة بهذا الصدد قال: قضيت بعض السنين للدراسة في الغربة. وكنت دائما أتحرق محبة للأهل والعيش في الوطن.. مقاوماً كل المغريات الإقتصادية والأجتماعية والعلمية للبقاء بعيداً في الخارج. ولما عدت ورغبت في

أن تكون لي جذور محلية محسوسة، قمت بشراء بعض الأراضي من أبناء بلدي الذين وهبتهم (ولا أزال) وفاء قلبي وإدراكي، وسلوكي العملي ثم ثقتي بهم وارتفاع قيمة كل منهم لدي.. ومع الأسف، تبين بعد شرائي لأول قطعة أرض بأن "ابن الوطن" قد أخذ خمسة أضعاف ما يستحقه من ثمن؟! لماذا ؟ لأنه شعر كما قيل بأنني طيب أكثر من اللازم! وإن الفرصة في مثل هذا الموقف لا تُعوّض؟!

وفي موقف آخر، قال: إمتلكت محلاً تجارياً اضطررت إلى بيعه لعدم التفرغ ولسوء تصرف العمال في العمل. وقام أحد الراغبين بالشراء دافعاً الثمن بكمبيالات شهرية مغطاة بشيك شخصي للضمان. والنتيجة؟ أن سدّد المشتري أول كمبيالة ثم فرّ مختفياً بعد قيامه بتصفية المحل كاملاً. ولما عثر عليه بعد سنتين طلب مساعدته حتى يقدر على الدفع. فتمّ تخفيض المبلغ إلى النصف ليقوم بتسديده على شكل دفعات شهرية على مدى سبع سنوات، ومع ذلك لم يتمّ أي دفع؟! فالأفراد في البلدان النامية للأسف كالسمك في البحر يأكل بعضهم بعضاً، دون وازع من قيم أو خلق أو تقدير للظروف الصعبة التي يعيشها المتضررون منهم.

ضعف الالتزام والانتماء

الألتزام هو مراعاة الفرد للقوانين والدساتير المحلية والمواعيد في السلوك والعمل.. وفي السرّ والعلن. أما الانتماء فهو شعور الفرد بأنه جزء أصيل من البيئة وأن البيئة هي جزء حميم منه. وأن ما يقوم به من سلوك وعمل أو دور في الحياة، ما هو الا واجب نحو الآخرين أو المجتمع. أي هو ولاء للأهل والوطن.

وعند ملاحظة ما يقوم به الأفراد يومياً من تجاوز للحدود الخاصة والعامة، ومن فساد في الخلق، ومن استغلال للوظيفة أو المركز من أجل الغنى السريع أو الحصول على مكاسب مادية غير مشروعة، ومن تعطيل للمصالح الفردية والعامة بحدٍّ سواء، ومن نزعة متطرفة للذات على حساب الناس، ومن إنتهاك للحرمات والممنوعات.. تشير كلها لصورة مؤسفة قاتمة لالتزام الفرد مواطناً أو مقيماً، بالقوانين والأخلاقيات والدساتير المحلية؟!

أما عدم الأنتماء، فموضوعه مفهوم بالسياق أعلاه! كيف؟ لأن الفرد يجب أن يكون ملتزماً حتى يمكن اعتباره منتمياً. ومع هذا، فان عدم الانتماء هو أشد خطورة في رأينا من سابقه الالتزام، لأن الفرد به ينسلخ عن هويته الوطنية ومجتمعه، ويبدو عرضة في أي لحظة للمتاجرة بأمن ومصالح المجتمع العليا،

وارتكاب الخيانة بالتكاتف مع الأغيار لالحاق الضرر به، أو تسريب أسـرار ه أو الحرب ضده كما يلاحظ في الأحوال المتطرفة الخائبة.

حدث أحدهم بهذا الصدد قال: يخوض الأهل في فلسطين عصياناً مدنياً ومقاومة غير متكافئة ضدّ المُغتصبين، أملاً في عودة حقهم في أراضيهم وبقائهم واستمرار حضارتهم الإنسانية. وبالرغم من هذا الكفاح الوطني المرير، يلاحظ أعداد كبيرة من ضعفاء النفس (حوالى 100،000 متعاون حسب المصطلحات والاحصاءات المتخصصة) يَنجرفون أمام مغريات الأغيار المتنوعة المادية والنفسية، بالتعاون مع العنصريين كعيون وناقلين لأخبار إخوانهم وأهلهم المحترقين بنار العنف والظلم في كل لحظة؟!

وأضاف آخر في معرض عدم الانتماء وخيانة الوطن قائلاً: دارت الحرب بين العراق كدولة ناهضة جديدة تؤذن بدور تقني وحضاري في منطقة جنوب غرب أسيا، ومجموعة من دول الغرب بقيادة الولايات المتحدة الذين يقفون بالمرصاد للحيلولة دون ذلك. وكانت هذه الحرب غير متكافئة لتنوّع القوى والأمم الغازية وكثرة وحداثة معداتهم والمكائد التي نصبت منهم.

ومع صمود العراق لبعض الوقت أمام القوى الطامعة بكامل المنطقة، الا إنه اضطر نتيجة التدمير الشامل لأراضيه وأهله وإمكانياته إلى الاستسلام. ولكن هذا الاستسلام لم يكن سببه الأغيار مطلقاً، كما تناقلت الأخبار. إن اشتغال عدد من الأفراد والفئات من الأهل لحساب الأغيار كمليشيات خاصة (كطابور خامس)، قد فعل فعله في هذا المجال. لقد كان هؤلاء "السياسيين الخوارج" يوجّهون بهواتف "الثريا" النقالة وأجهزة الليزر الخاصة قاذفات الدمار والموت من أراضيهم التي أطعمتهم وأنشاتهم إلى الأهداف والمواقع الاستراتيجية التي يطمح الأغيار إلى ضربها وتدميرها!

فنتيجةضعف الالتزام والانتماء؟ حارب الأغيار الطامعة من الخارج وحارب بعض الأهل الفاسدين غير المُنتمين من الداخل، ثم جرى فرض شروط الاستسلام طويلة المدى والمجحفة لسيادة ومستقبل العراق بعد تدمير بنياته الإنسانية والمادية والحضارية الغنية، وإرجاعه كما توعّد السيد جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية نظيره العراقي السيد طارق عزيز الى "عصر القرون الوسطى!

"أخلاق السوق" أو العمل بالمصالح الشخصية المتبادلة

يعيش كثير من أبناء البلدان النامية حياتهم ويقضون حاجاتهم اليومية بمبـدأ: المصالح الشخصية المتبادلة، أو بما يسمى في علم النفس: بـأخلاق الـسوق (أي حك ظهري فأحك ظهرك).

ولا غبار أحياناً من أن يقضي الفرد مصلحة للآخر فيما يؤدي في النهاية لتكامل الحاجات أو تكافل الأفراد والمصالح.. ولكن المشكلة التي قد تنجم عن هذا التعامل المصلحي هي أن معظم أفراد المجتمع لا يشتغلون في وظائف أو مصالح عامة، كما أن كثيراً منهم أيضاً لا يتوفر له شخص يتبادل المنافع معـه ويُـسهّل عليه مصلحته أو حاجته.. فمن يتكفل بمثل هؤلاء "بحك ظهـورهم"؟ أي بقـضاء حاجاتهم إذن؟

وإذا كان عدد ملحوظ من أبناء المجتمع يتعاملون فيما بينهم بطريقة أخـلاق السوق، فماذا يكون مصير البقية الأخرى التي لا تعتقد بأخلاقية هـذه الطريقـة الوصولية؟ وماذا يحدث لحاجاتهم ومعاملاتهم اليومية؟ تعطيل لبعض الوقـت، أو عدم قضائها بالكامل تحت أي ذريعة يبديها المـصلحيون؟ إن الإجابـة الـصعبة يعيشها كثيرون في البلدان العربية، ولا تحتاج بهذا إلى أمثلة أو تفاصيل اضافية. وهكذا يستمر فشل المجتمع والانسان في البلدان النامية.

الرشوة والمحسوبية و"الواسطة" الشخصية في قضاء الحاجات اليومية

تتداخل هذه المشاكل الاجتماعية مع السابقة :أخلاق السوق، ولكنها مع ذلـك أكثر تخصيصاً. فالرشوة أو المحسوبية تتضمن في البلدان العربية دفـع مقابـل مادي نظير خدمة يؤديها الآخرون. وتأتي الرشوة أحياناً لتسهيل الحصول علـى حق فردي من الموظف أو الجهة المسؤولة، أو للحصول على شيء أو مركز أو رغبة لا يستحقها في الأصل. ويشار للرشوة في بعض البيئات (برسم الخدمـة)، أو"كومشين" مُعرّبة من مصطلح مواز باللغة الانجليزية، أو" الـسعي"، أو هديـة شخصية أو غيرها.

أما الواسطة أو المعرفة الشخصية فتقع عموماً ضمن سلوكيات أخلاق السوق، ولكنها لا تتطلب بالضرورة: تسديد الفـرد بالمقابـل مـصلحة تهـمّ المعرفـة الشخصية.. ومع ذلك، فإن كل هذه الممارسات: الرشوة والمحسوبية و"الواسـطة"

والمعرفة الشخصية هي غير خلقية في أهدافها ونهاياتها.. وتمثل في نفس الوقت صعوبات يومية شائكة لحياة الأفراد وعمل الموسسات في البلدان العربية.

العنف والاغتيال الشعبي

ان العنف والأغتيال في البلدان العربية يشكلان عادة ووسيلة يومية يمارسهما الأفراد لحل مشاكلهم أو لتحقيق مآرب شخصية غير شرعية أحياناً أخرى. فالعنف اللفظي بالسُباب والمصادمات الكلامية، والجسمي بالضرب والقتل والاغتيال، تبدو تصرفات إعتاد عليها الناس في الطريق والأسواق التجارية ودوائر الخدمة العامة.

وبالطبع، هناك درجات مختلفة بين البلدان العربية في توظيفها للعنف والاغتيال. ولكن بالنظر إلى القلاقل والفتن وأعمال القتل والقنص والاغتيال والسلوك العدائي اليدوي وألفاظ الغضب والتذمر الملاحظة يومياً على تعاملات الأفراد معاً، يشير بدون شك إلى معاناة الحياة في البلدان العربية من مشاكل العنف والاغتيال. إن الأمثلة على ذلك عديدة في القارة الإفريقية وأمريكيا الوسطى والجنوبية وجنوب شرق آسيا، ثم حديثاً في البلدان العربية والأتحاد السوفيتي وأقطار أوروبا الشرقية.

الخروج السلوكي عن القانون

تنتج مشكلة الخروج عن القانون أو أزمة مخالفة القوانين من معاناة الأفراد من مشكلة سابقة هي: أزمة الالتزام. ويخرج الفرد عن القانون نتيجة أمرين: الأول، جهله بمادة القانون من حيث الحقوق والمسؤوليات المترتبة عنه ثم كيفيات العمل أو التطبيق على أساسه ثم المجالات وفئات الناس أو الجوانب الحياتية المعنية به. ويرجع هذا الجهل في الواقع لأزمة تعاني منها البلدان العربية وهي: فقر الناس لادراك مفاهيم ونظم الأشياء.

أما الأمر الثاني الذي يخرج نتيجته الفرد عن القانون، فيتمثل في السعي الى مصلحة شخصية مباشرة له أو لأحد منتفعيه أو معارفه أو لمن يحقق مصالح متبادلة معه، أو نتيجة مشكلتي الرشوة والمحسوبية التي نوهنا إليهما سابقاً. ويلاحظ المرء أزمة الخروج عن القانون في كل مجال يخص حياة البلدان العربية. فسائق السيارة الذي يتعدى السرعة المقررة، أو يتجاوز الضوء الأحمر،

أو لا يمتلك رخصة صالحة للقيادة، أو يحمل من الركاب أو البضائع أكثر مما تسمح به قدرة سيارته على العمل هو مثال مُركّب للخروج عن القانون.

والفرد شاباً أو يافعاً، الذي يتسكع في شوارع المدن يضايق المارة وحرمات الناس، أو يدمر كل شيء في طريقه من أنوار كهربائية عامة وواجهات المحلات التجارية أو البضائع المعروضة للتداول، هو مثال ايضاً للخروج عن القانون نشاهده عادياً في البلدان العربية دون حراك للحدّ منه أو المحاسبة عليه!؟ والموظف الذي يَغضّ الطرف عن بعض المواصفات أو المتطلبات في معاملات البعض، مراعاة لمعرفة شخصية أو قرابة أو مصلحة لاحقة ينتظرها، هو أيضاً خارج القانون.

والمعلم أو مدير المدرسة الذي لا يراعى الواحد منهما الأحكام النظامية المقررة، ولا يعطي الواجب التربوي أو الأداري حقه، أو يتخذ من العمل المدرسي وسيلة لدخل مادي إضافي.. دون حساب يذكر لمستقبل الناشئة والمجتمع الذي ينتظرهم..هما أيضاً خارجان عن القانون.. وربما يمثلان أحد الأسباب الرئيسة وراء العديد من مواطن فشل الحياة والمجتمع في البلدان العربية! لماذا؟ لأنهما يمثلان دينامية التربية المدرسية التي تصنع الفرد والأسرة والمجتمع.. إيجاباً حسب ايجابيتهما أو سلباً حسب نقصهما أو سلبية أدائهماها.

طوارئ الشارع العام

إن مشكلة الشارع العام هي جزء من الخروج عن القانون.. ولكنها ذات خطورة أشد، لكونها مرتبطة بأمن الناس وسلامة حياتهم وحُرُماتهم الشخصية الخاصة، وفعالياتهم التجارية العامة في الأسواق. ففي البلدان العربية، إن لم يفقد الفرد الممتلكات التي يحملها (مثل راتبه الشهري أو مصروفه أو قيمة الحاجات اليومية لأسرته) من اللصوص أو "النشالين " في الشارع أو المركبة العامة، فإنه قد يتعرض في أي لحظة لمجموعة (عصابة في الواقع) من الصعاليك المُسلحين (بصفة غير قانونية) "بالأمواس" والسكاكين أحياناً، أو بالأسلحة النارية (في حالات الاجرام المنظم) حيناً آخر.. يهددونه ويأخذون كل ما لديهِ.. ثم يتركونه مقهوراً خالي الوفاض أو مطعوناً أو مقتولاً غدراً طريحاً على الأرض في أنتظار العثور عليه من أحد المارة!؟

وفي حالات أخرى يأتي الفرد في الصباح، ليجد محله التجاري أو مصلحته

اليومية التي يعتاش منها وقد تمّ كسر الباب وتهب كل المحتويات، أو إذا كان لدى المعتدين بعض الرحمة، يتركون له بعض الموجودات ليتدبر بها بعض نهاره أو حاجاته الأسرية الملحة.

والغريب في بعض البلدان العربية، أن يلاحظ المرء عدوان الشارع أحياناً في وضح النهار.. والفرد ذاهب لعمله أوعائد منه أوغادٍ للسوق لشراء بعض الحاجيات، أو زائراً لصديق أو قريب أوعائداً لمزيض..وعندما يتذمر الفرد المتأثر نتيجة ذلك أو يشكي الأمر للسلطة المعنية.. تبدو الأخيرة غير مكترثة حيناً، أو طويلة الاجراءات مملة حيناً آخر.. أو خائفة مترددة هي نفسها من أتخاذ الأجراءات القانونية الرادعة! أو لا تُحرّك ساكناً الا اذا جرى دفع رشوة (أو إكرامية) لمن يستمع للشكوى.

والنتيجة في كل هذه الأحوال هي بالطبع إستفحال اعتداءات الشارع العام، ومن شعور الناس بالتهديد وعدم الأمن في حياتهم وأسرهم، وممتلكاتهم ومصالحهم،، ومزيد بالتالي من تشتت التركيز وفشل العمل المثمر في ظل الظروف الأستثنائية غير الآمنة.

السوق السوداء

ان السوق السوداء التي يتداول بها أفراد وجماعات المصالح والبضائع والسلع والممتلكات سراً، بعيداً عن الحياة العامة المعلنة ومراقبة الجهات التموينية المختصة، تجسّد مشكلة معقدة لحياة البلدان العربية. حتى أن فقر هذه البلدان وضعفها أو حاجاتها المادية والعلمية والتنظيمية والسياسية، قد أبدعت نوعاً جديداً من السوق السوداء، لا يخص هذه المرة المواد الأستهلاكية والمالية (كتجارة العملات)، بل المدرسة والعمل المدرسي والتربية المدرسية. فالأبنية "المدرسية المؤجّرة، والمتعهدون لتنفيذ الأبنية المدرسية الجديدة؛ والقرطاسية التي تحتاجها المدرسة أو يجري تخصيص مبالغ سنوية لتغطية شرائها؛ وتوظيف بعض الكوادر المدرسية شريطة دفع أفرادها راتب شهر مثلاً لجهة مُنتفعة ذات صلة، والأتفاقات الخاصة بتنفيذ أعمال الصيانة السنوية للتسيهلات والتجهيزات والأجهزة المدرسية؛ ثم التحكم بنجاح ورسوب التلاميذ لإجبار أسرهم على أخذ الدروس الخصوصية لأبنائهم،، هي كلها مظاهر وسلوكيات سوداء معروفة في الحياة المدرسية الراهنة لدى العديد من البلدان العربية.

أما السوق السوداء التقليدية التي يُتاجر خلالها الطامعون خفية بالحاجات الغذائية والاستهلاكية الأخرى الضرورية لبقاء الناس، سعياً وراء مكاسب مالية أكثر مما تسمح به التنظيمات العامة، وبالعملات الأجنبية، والذهب، والألكترونيات.. والممنوعات التي اتسعت أنواعها ومجالاتها حتى أصبحت هي الأخرى تشكل سوقاً سوداء خاصة بها؟! فهي تُجسّد معضلة شائكة للبلدان العربية وعاملاً رئيساً لفشل أعمالها في البقاء والتقدم..

ويرجع السبب في السوق السوداء على الأرجح الى سوء إدارة الموارد الوطنية لهذه البلدان، وسوء التخطيط في مجالات السكان والاقتصاد والحاجات اليومية الأخرى، الأمر الذي أدى من بين المشاكل العديدة الأخرى، إلى سوء توزيع الثروة والأمكانيات المحلية وتنظيم الحاجات حسب واقعها، ولتفاقم الحاجات اليومية للأسر والأفراد، ولنشوء سوق خفية موازية يمارس بها التجار الجشعون أو العاطلون غير الأسوياء مطامعهم، وهي السوق السوداء.

ومما يُعجب له في بعض البلدان العربية أن الدولة تنفق أحياناً بلايين الدولارات على دعم بعض السلع للمواطنين، أو على استيرادها من الخارج لسد الحاجات الفردية والأسرية المحلية، ثم تقوم بتحديد جهات توزيعها الى الجمهور. ولكن "بعض هذا الجمهور" باتفاق خفي مع بعض العاملين الفاسدين لدى جهات التوزيع الرسمية يأخذون قسماً غير قليل من هذه المواد والسلع الاستهلاكية، لبيعها بعدئذ للناس بواسطة محلات خاصة أو بعرضها على أرصفة الطرق بأضعاف القيم التي المدفوعة بالأصل. ويقع الغبن المادي لهذه التصرفات المافاوية السوداء بالطبع على كاهل العامة الذين يفتقرون في الأساس الى المال من أجل سدّ حاجات البقاء، فكيف الأمر بدفع الزيادات الناجمة عن التلاعب بالسلع والأسعار!

قرصنة المعرفة في النشر والتوثيق والتوزيع

إن الوسيلة المقصودة بقرصنة المعرفة هنا هي الكتاب والبحوث والمواد العلمية. يواجه المفكر أو المؤلف أو الكاتب بهذا الصدد أزمة خطيرة نتيجة ممارسات غير خلقية لعدد ملحوظ من دور النشر والتوزيع في البلدان النامية من مناورة ومواربة لأكل حقوق هؤلاء التي تنص عليها إتفاقات النشر أو التوزيع معهم ومن زملاء لهم أيضاً. فكثير من المفكرين أو المؤلفين مغبونون من الجهات المعنية بالنشر والتوزيع الخاصة بانتاجهم، أو من زملاء يستولون على هذا الانتاج

في كتاباتهم طمعاً في مبالغ مالية غير قانونية حـرام أو فـي سُـمعة علميـة لا يستحقوها! كيف؟ بالمظاهر والسلوكيات غير المدنية التالية (هذه عينة محدودة فقط لما يجري بالفعل):

1- **بعض دورالنشر والتوزيع تتعاقد مع المؤلفين على نشر انتاجهم بعدد محدد من النسخ** وليكن ثلاثة آلاف، ثم تقوم حسب إمكانية التوزيع مستقبلا بطباعة خمس أو عشرة الآف أو أكثر بدون علم أو اذن المؤلفين. وبالطبع تقوم بعدئذ بتـسويق الكميـات الزائدة لحسابها.

2- **بعض دور النشر والتوزيع تتعاقد مع المؤلفين على دفع نسبة محددة** ولـتكن 10 أو15% من ثمن النسخة المباعة وعلى جرد كميات المبيعات لهذا الغرض مـرة كل ستة أشهر أو كل سنة، ثم تعمد بعدئذ إلى اخفاء أعـداد المبيعـات الحقيقيـة بالكامل، لتُحاسب المؤلفين بذلك على عُشر أو ثُمن الواقع الذي يجـري تـسويقه فعلاً.. أو قد لا تُحاسب ولا تدفع على الاطلاق!

3- **بعـض دور النـشر والتوزيـع تلاحـظ رواج كتـاب أو أكثـر لـدى المؤسـسات الاكاديميـة أو الثقافية.. فتأخذ نسخة منه** (والذكي منها يشتري عشرين أو خمسين نسخة من مصدر نشر أو توزيع الكتاب)، ثم تطبع منه الآف النسخ لتسويقها بالحرام. وإذا سُـئلت مثل هذه الجهات، فان الجواب البديهي هو أنها قامت بشراء كمية من جهة كذا، أو أن أحداً تجهل اسمه وعنوانه قام بتسويق كمية لديها.. وعندما يذهب المرء إلـى القضاء، يضيع الأمر بالرشوة حيناً وطول الاجراءات حيناً آخر، وعـدم تـوفر القوانين الضابطة حيناً ثالثاً، أو لتهرّب وأختفاء المخالفيْن حيناً رابعاً!؟

4- **عـدد مـن الاكـاديميين والمـشتغلين في التربيـة لـدى الجامعـات والمعاهـد والمؤسـسات التعليميةالعربية يأخذون فقرة طويلة او صفحات او فصولا او الاسوا كتبا كاملة** ثم يعُدلون كلمة هنا وأخرى هناك، أو يُبقونها أحياناً بحرفياتها عن جهل أو عـن غيـر خجـل ويزرعوها في كتبهم او مقالاتهم او يقدمونها في ندوات عامة أو يُدرسونها للطلبة دون التنويه من قريب او بعيد لمصدر المعلومات التي يعرضونها! غريب مثـل هؤلاء، فبدل ان يكونوا قوامين على تعليم وتعزيـز الأمانـة والـصدق والحـق وحُرّاساً حازمين للأخلاق، اختاروا أن يكونوا جُنداً للشيطان! فمنَ يبقـى بعدئـذ للناشئة ما يحتاجون من نماذج قدوة لسلوكهم ومصادر قويمة لتعلـيمهم أسـاليب مدنية للحياة؟

إن الوقت الذي يحمل عمر الإنسان وعمله يبذو مهدوراً سدى على نطاق واسع في البلدان العربية. وعندما يهتم الفرد بالوقت وبسرعة التحرّك والعمل عبر مواعيد مُنضبطة لإنجاز المسؤوليات اليومية الرسمية والاجتماعية العادية المقررة،، تلاحظ الآخرين حوله يُعلِقون جهلاً وإهمالاً بالقول "طيب! شو صاير في الدنيا؟! "إذا ما بتصير اليوم بتصير بُكره". وهكذا دواليك من سوء تقدير لقيمة الزمن في الحياة الدنيا والآخرة.

وهدر الوقت الرسمي أو الفردي العادي هو خسارة جسيمة في كل المجالات الحياتية والإنسانية والربانية بحد سواء. فالفرد الذي يهدر من عمره سدى حوالي 10 سنوات مثلاً، فإنه في الواقع يهدر 7/1 عِمره تقريباً بدون نمو شخصي يذكر أو قضاء أي عمل ذي قيمة غالباً،، ثم يعيش بقية عمره في مدٍّ وجزر بين الفشل والنجاح، بين ضعف القدرات على سد الحاجات اليومية أو سدّها بدرجة جزئية. والنتيجة؟ تفاقم سوء حال الناس وتدني إمكانياتهم الصحية والاقتصادية والاجتماعية والأسرية والمعرفية بما يُضاعف من فشل الانسان في البلدان العربية.

القول الكثير القاصر عن العمل القليل

ان الثرثرة الزائدة في الكلام والحديث مسبقاً عن الأعمال والأشياء دون انجاز لها كلياً أو جزئياً في الواقع، هي مشكلة خطيرة تنفرد بها البلدان العربية وتُسيء الى حياة ومستقبل هذه البيئات ولسمعتها ومكانتها لدى المجتمعات والدول الأخرى في الخارج. تبدو هذه المشكلة واضحة لدى الأفراد والجهات العادية والرسمية بحد سواء. فالفرد العادي يتكلم لدرجة زائدة عن مشاريعه وأعماله المقبلة وأنه يعمل كذا وسيعمل كذا.. وفي النهاية تجده بدون عمل أو بنتائج غير نافعة محسوسة خلافاً لتلك التي ذكرها والتفاصيل الأخرى التي أعلنها للناس.

والرسميون في البلدان العربية ودوائرهم المختصة بوسائل الأعلام المتنوعة بدءاً من الصحف اليومية والمجلات وانتهاء بالإذاعات المرئية والمسموعة وآليات الخطب الطنانة والملصقات على جوانب الشوارع والأبنية.. لهم ايضاً أزمتهم الكلامية القاصرة عن العمل في الاقتصاد والحرب والسلام على السواء. فكثيراً ما يسمع المرء عن التصنيع والمصانع والحركة الصناعية الإستهلاكية والاستراتيجية خلال جلسات مطولة في الأذاعات المرئية أو المسموعة أو في كليهما..

وعندما يذهب الناس الى الأسواق لشراء بعض الحاجيات الأساسية كالحليب والزيت والجبنة والفاكهة والخضار المتنوعة واللحمة والسمك والملابس والأدوات أو المعدات المنزلية وغيرها الكثير.. يجدها غير محلية الصنع: مُستوردة من الخارج بأسعار باهظة، أو مفقودة تماماً، أو متوفرة لدى تجار السوق السوداء بكميات محدودة وباسعار مرتفعة فوق قدرة الأسرة العادية على الشراء. حتى رغيف الخبز لا تجده أحياناً بسعر معقول لامكانيات الناس، أو يجدونه رديء النوعية والصنع يبعث فيهم عدم الرغبة في الأكل!

أما الاحاديث النارية الغاضبة عن الحرب واستعراض القوة ودعوات الأحتياط، والأعلان عن الأمكانيات العسكرية المتفوقة، فتجسد مصيبة فعلية لدى عديد الدول النامية. والغريب فعلاً بهذا الشان أمران: البرامج الدعائية الحماسية للحرب والقدرات العسكرية الوطنية ولأنجاز المعجزات في الجو والبر والبحر قبل الفعل.. ثم عند الفعل والهزيمة: يتمّ تحويل البلدان العربية كما هو ملاحظ لانكساراتها الى انتصارات واحتفالات وخطابات مرة آخرى؟! والحُجّة التي تطلع بها بعض هذه البلدان في العادة هي أن "القوة المعادية" لم تستطع اسقاط "النظام" أو اسقاط "الحاكم"، الأمر الذي يُعدّ بذاته انتصاراً يستوجب من الجمهور الاحتفاء به والتظاهر في الشوارع من أجله؟!

وخطورة أزمة القول القاصر عن العمل في البلدان العربية، تبدو واضحة في عدة مظاهر محلية ودولية أهمها:

- **حيرة الفرد العادي حول ما يشاهد ويسمع حينا، وعدم تصديقه لذلك حينا آخر..** الأمر الذي يلجأ نتيجته إلى وسائل الاعلام في الخارج للتحقق من مصداقية ما يجري نشره عن مجريات الأحداث في الداخل. والضرر المضاعف الذي يحدث هنا هو أخذ الناس أخبارالمصادر الخارجية على عواهنها دون انتباه كافٍ منهم لحملات التضليل الاعلامي المُطعمّة بأخبار مسمومة مخالفة للواقع.

- **خدمة الدعاية الاعلامية في البلدان العربية لاغراض الاغيار،** بواسطة ما تبثه دون وعي في الغالب، عن أخبار التحركات العسكرية للجيوش والإمكانيات الحربية المختلفة من طيران وقواعد وموانئ ومواقع أستريتيجة أخرى هامة. حيث تبادر قوى الأغيار المتربصة لكل صغيرة وكبيرة بضرب الجيوش في طريقها قبل الوصول الى الغايات المنشودة.. وبتدمير الطيران على أرضه، والأسطول في مخابئه

البحرية... والمصانع ووسائل الاتصال والخدمة العامة في مواقعها كما حدث فعلياً في حرب "النكسة" عام 1967. والنتيجة المؤلمة للثرثرة الاعلامية الحالية كانت كما نرى محاربة البلدان العربية بجانب الأغيار ضد نفسها، ودون أن تدري!

عدم الثقة بالآخر والرسمية في التعامل مع رجال السلطة

تبدو مشكلتا عدم الثقة والرسمية في النفاق الشعبي والتهليل للسلطة في الشوارع والساحات العامة وازدواجية القيم السياسية. إن ثقة الفرد بالفرد، والفرد بالمجتمع, والمجتمع بالفرد، والفرد بالدولة، والدولة بالفرد والمجتمع، ثم ثقة الدولة بالدولة أو بالدول الأخرى، تشكل جميعاً مأزقاً صعباً لحياة الناس ولعلاقاتهم البينية المشتركة.

والنتيجة؟ سلوكيات اجتماعية غير مدنية مختلفة للأفراد والجماعات هدفها على الأكثر إتقاء شرور الآخرين ومحاولاتهم المحمومة لصيانة الماضي والحاضر من أجل البقاء دون تقدمهم بالمستقبل.. الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى عجز النظام الاجتماعي عن مواكبة متطلبات العصر ولانحلال العموميات والمؤسسات الاجتماعية المحلية.

أما مشكلة الرسمية Formalism التي تؤرق حياة الناس في البلدان العربية، فتبدو في فرض بعض الجهات بدءاً بالأسرة والإدارة المدرسية وانتهاء بالمؤسسات والإدارات العامة, على الجهات الأخرى التابعة لها من أبناء وأفراد وجماعات ومؤسسات, فلسفتها وسياستها وأسلوبها ومعتقداتها أو قيمها وأخلاقياتها أوعاداتها اليومية, ثم تطلب تبني ما يُفرض عليهم وممارسته منهجاً وسلوكاً. والنتيجة؟ توافق ظاهري بممارسة المطلوب في العيان والمواقف العامة كما يلاحظ في العديد من البيئات العربية النامية والمتخلفة، ثم التحول فوراً لممارسات أخرى حال غياب المسؤول أو الأم أوالأب أوالمعلم أو شرطي المرورأوغيرهم من سلطات المكافأة والعقاب في المجتمع!

ففي احدى البلدان العربية ، يشغل الرئيس سدة الحكم المطلق منذ حوالي اربعين عاماً ولا يزال. وكعادة سلطات البلدان العربية ، يعقد هذا الرئيس الاجتماعات والمناسبات العامة "للخطابة الحارة" لأي سبب من أهمها تأكيد الولاء الشعبي للناس بالاهازيج والتظاهرات والرقص في الشوارع وساحات المدن،

وتقديم "وثائق العهد والمبايعة المكتوبة بالدم" والمتواصلة دون توقف طيلة العقود الطويلة الماضية.

ويلاحظ اثناء التظاهرات والاحتفاءات الحاشدة تكرار الجموع الغفيرة لجملة بليغة اللغة: [علمنا يا "مُوجّه" علّمنا!]. وعندما تنتهي المناسبات ينثني الحاكم والجماهير المحتفية كل الى شأنه وهم جميعاً حاكماً ومحكومين يعرفون ان الامر هو مجرد مسرحية يُمثلها ويناور فيها الكل على الكل. فلا الحاكم يُصدق ما تقوله الجماهير ويعرف ان ما يجري هو نفاق سياسي لإتقاء جبروته ولنيل حظوات مالية ووظيفية منه. اما الجماهير مع عودتها الى أسرها ومشاغلها الخاصة تنقلب لغتها 360 درجة بالتذمر والسباب والدعاء "بتغيير الوضع الى أفضل" حتى من أعداء تقليديين للدولة.

ولكن المُلفت للانتباه هنا هو طول مدة "التعليم" التي تطلبها الجماهير من الحاكم. فالأربعين سنة تقريباً وبعمليات احصائية بسيطة هي كافية لتحصيلهم الدرجات المدرسية والجامعية التالية:

1- ثلاث شهادات ثانوية عامة او بكالوريا مدرسية مدة كل منها 12 سنة مع اربع سنوات سماح احتياطاً للاعادة او الرسوب في حال فشل الجماهير في التحصيل. أو:

2- عشرون شهادة كلية متوسطة مدة كل منها سنتين. أو:

3- عشرة شهادات ليسانس او بكالوريوس جامعية مدة كل منها أربع سنوات. أو:

4- عشرون شهادة ماجستير في معظم التخصصات الجامعية، مدة كل منها سنتين في أفضل الجامعات الامريكية. أو:

5- خمس عشرة شهادة دكتوراة في معظم التخصصات الجامعية، مدة كل منها بين سنتين الى ثلاثة في أفضل الجامعات الامريكية.

6- شهادة ثانوية عامة او بكالوريا مدرسية مدتها 12 سنة، وثمانية شهادات ماجستير مدة كل منها سنتين، وأربعة شهادات دكتوراة مدة كل منها ثلاثة سنوات!

ومع هذه الامكانيات الزمنية الوافرة للتعلم والتعليم ولتحصيل الشهادات العلمية أعلاه، فمن المستهجن ان يلاحظ المرء نسبة الامية لدى المجتمع تصل الى 50%

من مجموع السكان! إن أضرار هذه الرسمية وعدم الثقة بالآخر, تبدو بمؤشرات الفشل التالية:

- تخريب المعاني الجوهرية المقصودة بالشعائر الدينية وتشويه ممارساتها الحقيقية وما يؤدي بالنتيجة إلى الانحراف الديني.
- ازدواجية السلوك السياسي للأفراد والجماعات والقيادات المحلية.
- ازدواجية الخلق والقيم والمعايير وما تؤول إليه من انحرافات سلوكية يومية خطيرة.
- ازدواجية سلوكيات التربية والتعليم للإداريين والمعلمين والمتعلمين وما تؤدي إليه من ضعف العملية التعليمية أهدافاً وتصرفات ونتائجاً.
- ازدواجية ممارسة المسموح والممنوع في السلوك الترفيهي على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع بوجه عام.
- ازدواجية السلوك الأسري وما تؤدي إليه من تشوش العلاقات الأسرية وانفصام الميول والمناورات والانحرافات السلوكية والخلقية المختلفة لدى الأبناء خاصة، ثم الكبار أحياناً بقولهم شيئاً وعملهم ظاهرياً أو خفياً لشيء آخر.
- ازدواجية العلاقات والقرارات الدولية. فيلاحظ بهذا الشأن عقد اتفاقات ومعاهدات وتحالفات بنصوص سلوكية محددة, ثم سلوك الدول فيما بينها وتجاه بعضها الأخر بسلوكيات أخرى مناقضة أو مدمرة لاستقرار النظم الاجتماعية المحلية.

الإتكاء على الماضي

إن عيب مجتمعات البلدان العربية هو النظر خلفاً لتاريخها وانجازاتها الماضية، لا لتستفيد منها في دروس الحاضر والمستقبل، بل كما يلاحظ لتنام أو تنوح عليه، أو تجترّه، أو تباهي به لتغطية تأخرها الراهن في مختلف المجالات.. سعياً الى تحقيق حاجات نفسية في الغالب. حتى الأفراد في البلدان العربية "ينامون" على ذكريات الماضي فيُسمع من الواحد منهم كلاماً مثل: كان ابي وكان جدي وكان تاريخي وكان وكان.. دون عمل جاد في الحاضر وطموح واعد في المستقبل.

أما الغرب المتقدم (مادياً) فعلى عكس البلدان العربية. فعندما نظر خلفاً الى الماضي حيث حضارات اليونان والرومان ثم العرب/المسلمين، كان القصد من ذلك الاستفادة من تراث هذه الحضارات العريقة في توجيه المستقبل. وهكذا كان

عصر النهضة الأوربي ثم الاكتشافات الجغرافية وموجات الاستعمار القديم (للأسف) والثورة الصناعية، مروراً الى عصر الفضاء والكمبيوتر وتقنيات الاتصالات والمعلومات المعاصرة التي نعيشها آنياً.

والبلدان العربية بدءاً ببلاد الرافدين وبلاد الشام ومصر واليمن القديم، هي أمم ذات أصول تاريخية وحضارية متفوقة على قريناتها بالبلدان المتقدمة المعاصرة في الدور والأصالة أو الفعالية الحضارية. لماذا؟ لأن انجازات هذه البلدان العربية هي التي مهدت الطريق للانجازات الغربية الراهنة، أو أن الحضارات التقنية الراهنة ما هي سوى امتداد وتطوير للفكر الحضاري القديم الذي ازدهر في مختلف بقاع المعمورة،، حيث البلدان العربية هذه الأيام. وترجع عقدة البلدان العربية في النظر للماضي، ومن عجزها كما نعتقد عن النظر للمستقبل، الى تعدد ما تعانيه من مشاكل آنية فردية واجتماعية وسياسية واقتصادية وتربوية وصحية وادارية وأمنية متنوعة معروفة.

وحتى تستطيع البلدان العربية تغيير هذه الظاهرة الحضارية السلبية بالنظر شكلياً الى الماضي، يتوجب منها دراسة موضوعية واعية لهذا الماضي حتى تفهم نفسها وقدراتها أكثر، ثم تخطو علمياً وبجدّ بعدئذ لتوظيف منجزات الماضي في اعادة تصويبْ وصيانة الحاضر وتطوير المستقبل.

وهكذا تعيش مجتمعات البلدان العربية حياة معقدة شبه خربة نتيجة المشاكل المتنوعة التي يسببها الناس لأنفسهم. بدءاً من الشارع العام والبيئة الأسرية إلى مؤسسات ودوائر الخدمة العامة. والشركات أو المصالح الانتاجية الأخرى. تشكل هذه المجتمعات المضطربة نفس اجتماعياً في الواقع مستنبت فشل الانسان في بيئاتها المحلية.

ومهما يكن. لا تنحصر النتائج السلبية لهذه المشاكل على البيئة المحلية والمجتمع وثقافته أو حضارته الأجتماعية. بل تنعكس سلبياً في المبدأ على الأفراد والجماعات الذين تسببوا فيها. وفي فشلهم جميعاً في مجالات البقاء والادارة والحكم داخل البيئة المحلية وفي الخارج.

*****

الفصل الثالث

ممارسات غير مدنية باسم الدين

دراسة الإسلام والمسلمين حالة خاصة

المقدمة

نظرة عامة على تطبيق الناس للدين عبر التاريخ

موجز مفهوم الاسلام المدني

الإسلام بين الدين و السياسة والدولة

العولمة مع الإسلام والثقافة الإسلامية

أخطاء يرتكبها مسلمون انحرافا عن الإسلام

ادعاءات غربية مغرضة باعاقة الإسلام للتقدم في البلدان العربية -الاسلامية

المسلمون والإرهاب في نظر الغرب

الإرهاب الرسمي المُمنهج ضد الإسلام والمسلمين

تحييد أعمال التطرف الديني بعولمة المعرفة والاتصال والتسامح المشترك

في الدين المدني والتصرفات غير المدنية للناس

ان الأديان عموماً هي معتقدات مدنية، ولكن الناس الذين يمارسونها خطأً هم غير مدنيين. فالأديان السماوية التي ختمها الله بالاسلام، كما في المذاهب الدينية الدنيوية التي وضعها المصلحون عبر العصور التاريخية المختلفة مثل البوذية والبراهمية والكنفوشية وغيرها للنهوض بصالح الانسان في بيئاتهم، هي أطر فكرية وأخلاقية وسلوكية سلمية تهدف الى بناء الشخصية القويمة للأفراد ولاستقرار ونقدم الجماعات والحياة الاجتماعية. ولو راعى هؤلاء مبادئ وأصول الأديان التي يعتقدونها لما كانوا بحجم وأنواع الشقاء العارم الذي يعانونه هذه الأيام.

ان الأديان هي عامل ثقافي أساسي يُفرز معالم شخصية الانسان وهوية المجتمعات الثقافية-الحضارية. وان التعرّض سيء النية من الداخل او الخارج لخصوصيات الأديان لدى أي مجتمع، بالتشكيك في مصداقية بعض او كل عمومياتها،، أو بارتكاب أتباعها لسلوكيات واجتهادات خاطئة باسم الدين للحصول على عوائد مؤقتة قصيرة النظر،، هي تصرفات مشوّهة للإيمان الديني ومعيقة لتصرّفات واجتماعات الناس المدنية.

حدثت أحد الثقاة عن ارتكاب جهات تتخذ من الدين معتقداً ومهنة وسياسة لها (في الظاهر كما يبدو من الأمثلة الواقعية التالية) عينة من التجاوزات الدينية والحقوقية التالية:

1- شراء جهة خاصة مواداً عام 1998، ثم قامت بتسويقها وقبض ثمنها، وبعدئذ امتنعت عن دفع حصة الجهة المستحقة بحجج شخصية ملتوية حتى هذا التاريخ، سبتمبر 2008!

2- استيلاء محاسب نفس الجهة على مبلغ كبير نسبياً مستحق باتفاق رسمي لجهة ثالثة، ثم خروجه من العمل واستعمال المبلغ في تأسيس مصلحة خاصة يديرها باسم زوجته!

3- استلام جهات خاصة حسب اتفاقات توزيع، كميات لتسويقها والمحاسبة عنها في مواعيد محددة. وفي الواقع يتم تجاوز أو تجاهل المواعيد. أما المحاسبة فتجري عن كميات اسمية قليلة. وعند طلب التصفية وانتهاء اتفاق التوزيع، تظهر فجأة المبيعات الفعلية بكميات كبيرة؟!

4- ترافق رجلان في الطريق الى المنزل وكان أحدهما متخذاً من الدين مهنة وسياسة. وفي الأثناء قابلهما من الجهة الأخرى ثلاث فتيات بعمر الربيع. بدأ الرجل المتدين بتصويب نظره مطولاً إليهن. ولما لاحظ الرجل الثاني ذلك، سأله باستغراب: "شو يا شيخ فلان بشوفك بتطلع كتير"؟! فرد على الفور: لا، هذه أول نظرة؟! فكان التعليق: "الله أكبر عليكم، تفسرون الدين باجتهادات لا يستطيعها الانسان العادي"!

غريبون هؤلاء الناس الذين يثابرون في الاساءة لأديانهم مقابل منافع مرحلية تافهة أو ملذات أنانية عابرة، بينما يُصرّون في الأثناء على خداع الناس بتفواههم الزائفة، وعلى تنصيب أنفسهم أوصياء على الآخرين فيما يعملون ولا يعملون. ان المشكلة المستعصية لدى بعض الأفراد المتدينين والجماعات الدينية، هي في أمرين: الأول- فهمهم المعسول المتناقض مع سلوكهم في الواقع، وثانياً- كونهم نماذج سيئة لعامة الناس في الالتزام الفعلي بمبادئ الدين، وفي المماطلة في أداء الحقوق والواجبات في التعامل مع الآخرين، وفي اللجوء الى العنف والإقصاء في تحقيق مآربهم الخاصة في غياب تام للمصالح العامة، وفي استغلال الدين القويم للوصول الى أغراض وعوائد غير قويمة؟!

انهم بهذا قدوة سيئة هدّامة للمعتقدين والناس والحياة، بدل كونهم أصولاً قدوة حسنة لمن حولهم. ان الأديان مهما يكن، تبقى دستورية مدنية، والناس في مقاصدهم وتصرفاتهم اليومية الخاطئة يستمرون تائهين وغير مدنيين.

محمد زياد حمدان

ان الله خلق الأديان مدنية لأغراض مدنية هي رشد واستقرار وخير الإنسان. ولكن الناس لسوء طالعهم نشأوا غير مدنيين، فأساؤا لأنفسهم محلياً في الداخل وللآخرين في الخارج. وهكذا كانت منذ فجر التاريخ الانحرافات السلوكية التي لا حصر لها والفتن والنزاعات والحروب الأهلية والرسمية المُمنهجة التي اعتادت هدم ما بناه الانسان عبر مراحله التاريخية المتوالية من تفاهم وتسامح مع الآخر وما حققه من انجازات علمية وحضارات،،

وكأن الانسان لم يسمع او يقرأ نصوص الدين المدني الذي ينتمي اليه، ولم يستوعب تعاليمه ويستعملها لتطوير ادراكه وأخلاقه وسلوكه، ولم يتعظ من مواقف الخير والشر التي يخبرها تباعاً في الحياة اليومية. ان قدر الانسان كما يبدو هو ان يكون غير مدني ونزّاعاً إلى النكوص للوراء وإلغاء الآخر. وفيما يلي التوضيح.

كلما حقق الإنسان انجازاً فكرياً او اجتماعياً او عمرانياً او صحياً او تقنياً، تراجع عنها بأسلوبين: خلق بدائل سلبية لتخريب عمل او نتائج الانجازات المدنية على الأرض، او هدمها بقوة العنف المباشر لدرجة الصفر! فلوحظت بهذا أعمال فكرية مثل: "صراع الحضارات" و"نهاية التاريخ" ومواقع الانترنت المسمومة التي تبث على مدار الساعة معلومات مُلفقة للتحريض ورفض الآخر والحط من مصداقيته التاريخية او الحضارية او العلمية او الجيوسياسية او كلها أحياناً؛ ولوحظت أيضاً فظائع الاجتماع السياسي لدى الجماعات والقبائل المبكرة بأعمال الغزو والنهب والسبي، ثم لدى "القبائل المعاصرة" بنفس أعمال الإلغاء او الإقصاء الاجتماعي التقليدية ولكن بأساليب ووسائل تقنية فتّاكة وفورية أكثر!

فتمّ بهذا تطبيق مبدأ بوش الصغير "من ليس معنا فهو ضدنا" الى أقصاه، وجرى تهديد وابتزاز وحصار أقطار عديدة عبر العالم سياسياً واقتصادياً ومعلوماتياً وفي اتصالها مع الخارج؛ وتهديم "عمران الاجتماع البشري" مرحلياً على الأقل في أقطار أخرى حيث على سبيل المثال لا الحصر، الانجليز في أمريكيا الشمالية قبل تأسيس الدولة الامريكية وفي الهند وفلسطين والعراق وجنوب أفريقيا؛ وفرنسا في سوريا والجزائر ومستعمراتها الافريقية السابقة؛ والمانيا الهتلرية في روسيا وأوروبا؛ والامريكان في فيتنام واليابان وأمريكيا اللاتينية والشرق الأوسط الكبير

وغيرها من دول أخرى عديدة عبر العالم.

وفي مجال العمران البشري، جرى منذ وقت مبكر من التاريخ الانساني ابتكار الأسلحة والعربة والمنجنيق لقتال الأمم المنافسة. وهكذا قضت المجتمعات التاريخية بامتياز على مؤسساتها الجيوسياسية وانجازاتها الحضارية الاولى التي أنفقت في انشائها مئات او آلاف السنين في شبه القارة الهندية وبلاد فارس واليمن وبلاد ما بين النهرين وبلاد الشام ومصر القديمة وبلاد اليونان والرومان.

أما في العصر الحديث، فتمادى الانسان أكثر في ميوله ووسائله التدميرية بالرغم من معتقداته الدينية السماوية والوضعية المدنية، ليبتكر مسحوق الديناميت والاسلحة الثقيلة ثم العنقودية والبيولوجية والكيماوية والذرية الفتاكة ليستطيع ببراعة أعلى تخريباً شاملاً للعالم بالحربين الاولى والثانية خلال النصف الاول من القرن العشرين، وتدمير مدن كبرى مثل هيروشيما وناكازاكي وبرلين وهوشيمنه وبغداد، ومحو دول بكاملها اقتضتها مصالح القوى الغاشمة.

أما في مجال الصحة، فبالرغم من الجهود التي تبذلها جهات في المحافظة على الصحة العامة وصناعة الأدوية للوقاية من الأمراض، هناك جهات أخرى توظف امكاناتها ومراكزها البحثية لابتكار أمراض استراتيجية وبائية مثل الايدز، او اسلحة فتاكة صحياً عن بُعد مثل الاشعة الذرية وغاز السارين والسموم مؤجلة الأثر المدمر المقصود.

وأخيراً في حقل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، فقد أمكن حديثاً ابتكار أجهزة وطرق مثل: الهاتف النقال والكمبيوتر المحمول والبريد الالكتروني وغرف المحادثة والانترنت والشبكة العالمية التي تُمكن جميعاً الافراد والجماعات من التطوّر بأقصى ما تسمح به وراثتهم البيولوجية وظروف الزمان والمكان. ولكن الانسان غير المدني بالمقابل عمد الى استحداث معلومات ومواقع وبدائل هدامة من شأنها انحراف سلوك هذا الانسان وقتل طموحه المدني لأي نمو وتقدم.

ان المواقع الاباحية التي لا حصر لها وحوادث سرقة البنوك المالية والمعلوماتية وصناعة وحملات الفيروس المتواصلة لتخريب الملفات والمواقع الالكترونية الحميدة والرسائل البريدية المتطفلة، هي أمثلة محدودة للخُروقات التي يرتكبها الناس خلافاً لتعاليم الاديان المدنية التي تَربوا عليها.

ان الخسائر الفادحة التي تتكبدها المؤسسات والمصالح الاقتصادية والمعلوماتية

والاجتماعية عبر العالم نتيجة الجرائم وعمليات التخريب والسطو الالكتروني على الانترنت تبدو هائلة بمختلف المقاييس. فقد أورد أحد المصادر على سبيل المثال الاحصاءات التالية(1):

- بلغت كلفة عمليات النصب عبر بطاقات الاعتماد عام 1999 ، أربعماية مليون دولاراً .
- بلغت كلفة إصلاح الأضرار التي سببتها فيروسات المعلوماتية حوالي (12) مليار دولاراً ،
- بلغت قيمة الربح الذي حُرمت منه الشركات ضحية النسخ أو التزوير لمنتوجاتها حوالي (250) مليار دولار سنوياً .

نظرة عامة على تطبيق الناس للدين عبر التاريخ

لقد إنتشر العرب المسلمون بدينهم وثقافتهم عبر العالم وعرفوه وتفهموا ثقافاته واندمجوا علمياً وحضارياً في أممه المتنوعة، كما أدْمجوا هذه الأمم بواسطة الإسلام والثقافة واللغة العربية في الحياة والمؤسسات العامة لدولهم في الجزيرة العربية وبلاد الشام وبلاد الرافدين ومصر وشمال أفريقيا والأندلس؛ بعقول متجددة مستنيرة وميول ايجابية ومنفتحة بدون حدود على الآخر.. حيث لا يستطيع الغرب المعاصر إنكارها، كما لا يَقدر أيضاً على مُجاراتها في تعاملاته مع العرب في الوقت الحاضر.

وجَسّد العرب بتسامحهم وعدلهم وانفتاحهم على الامم الأخرى خلال حقبة ازدهارهم في القرون السابع الى الرابع عشر قمة "الأبهة المدنية الحضارية" الممكنة في التاريخ الإنساني برمته، بدءاً بقابيل وهابيل اللذيْن إقتتلا على أختهما وانتهاءً بالأمريكان الذين يقاتلون أقطار العالم غير مباشرة "بالترغيب والترهيب" وعقد التحالفات والمعاهدات "سيئة النية"، ومبْاشرة "بالغزو والنهب والسبي" للاستئثار بمغانم النفط وأسواق الاستهلاك ولتعميم أيديولوجيتهم السياسية: الديموقراطية–الرأسمالية التي لا يعملون بها حتى داخلياً على أرضهم في عديد الأحيان.

ان دول الشرق والغرب غير المدنية الطاغية التي تلجأ للوسائل العنفية والأنانية أعلاه هي كبرى جيوسياسياً في الغالب. ومع هذا تبدو وكأنها لم تتعلم شيئاً يذكر من ثقافة العفو والتسامح والسلام التي جاء بها وعلمها السيد المسيح

طيلة قرون.. فيلاحظ إصرارها على ممارسة مبدأ: "اذا صفعت الآخر على خده الأيمن، أطلب منه مباشرة إدارة الأيسر لصفعه"! العكس تماماً لواحد من أهم تعاليم المسيحية المدنية: "**من صفعك على خدك الأيمن أدر له خدك الايسر**" (العهد الجديد)؟!

وقد أدرك المسيح عليه السلام هذا العقوق البشري منذ قرابة ألفي سنة، مخاطباً جَمْعاً من الناس آنذاك قائلاً: "**يا مُرأون حسنا تنبأ عنكم إشعياء قائلاً. يقترب إلي هذا الشعب بفمه ويكرمني بلسانه وأما قلبه فمبتعد عني بعيداً. وباطلاً يعبدونني وهم يَعلمون تعاليم هي وصايا الناس**" (**العهد الجديد،الإصحاح 15 النص 8 و9**).

أما الاسرائيليون، أتباع الديانة اليهودية و"شعب الله المختار"،، فمع احترامنا لليهودية ديناً سماوياً ولليهود الحقيقيين المتدينين لله ومن أجل خدمة الصالح العام للناس- كل الناس باختلاف أعراقهم، كما هو الحال مع العرب-المسلمين الحقيقيين؛ فقد قرّرت فئات منهم منذ بداياتهم التاريخية الأولى ان يكونوا "غير مختارين"،، متناقضين بالكامل مع ما أراده الله لهم، وغير مدنيين بخلاف ما تقتضيه منهم التوراة السماوية (أنظر العهد القديم وسفر الخروج بوجه خاص).

فقد تصارعوا فيما بينهم ومع الأقوام الأخرى، واقتتلت دويلات مُدنهم أحدها ضد الأخرى الى حدّ إبادتها؛ وقاوموا دعوة المسيح وعذبوه حتى صرعوه؛ وسخّروا المال والرذيلة(2) للتحكم بقرارات الأفراد والمؤسسات والدول؛ ونصبوا الخطط والمكائد للسيطرة على العالم فكانوا ماركسيين ورأسماليين في آن.

وحديثاً مع أواخر القرن العشرين، تلاعبوا في أسواق البورصة والمال لتخريب اقتصاديات الدول كما كان مع الأزمة الماليزية وروسيا وبعض دول شرق آسيا؛ وشكّلوا داخل الدول مجموعات ضغط سياسي طاغية عبر المنظمات والمؤسسات المحلية والدولية للإستبداد بصناعة القرار لصالحها. وإن يكن "صالحها" هذا غير مشروع في كثير من الأحوال؛ ومارسوا ولا يزالوا أبشع صنوف الاعتداء والتعذيب والتقتيل وسلب الأرض والكرامة الإنسانية مع الفلسطينيين واللبنانيين، ونفذوا خططهم الانتقامية لسبي بابل قبل الميلاد في تخريب الوحدة السياسية ونهب آثار وسجلات تاريخ الحضارة لبلاد بين النهرين

مع الاحتلال الأمريكي عام 2003، ووظفوا ولا يزالوا الابتزاز والخداع السياسي المتواصل حتى هذه اللحظة في التعامل مع العديد من دول العالم شرقاً وغرباً بما فيها البلدان العربية لتحقيق مآرب جيوسياسية واقتصادية ميكافيليّة.

وكأنهم في كل هذه الأعمال لم يتعظوا من مسيرة العذاب والاضطهاد والظلم والسبي البابلي التي تعرضوا لها عبر تاريخهم التوراتي القديم، ومما تلاه بعد الميلاد من تدمير نهائي لوجودهم في فلسطين على يد الرومان عام 70 ميلادية، ومما خبروه من معاناة نفسية وجسدية نتيجة كراهية وتقتيل عرقي ومذهبي غير مسبوق على يد الإسبان عند سقوط الدولة العربية في الأندلس، ثم من الألمان النازيين خلال النصف الأول من القرن العشرين. كما لم يتعظوا أيضاً من حُسن التعامل المدني للعرب المسلمين ودولهم المدنية في الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام ومصر والأندلس والمغرب العربي!

وبالرغم من الخروقات السلوكية غير المدنية لمختلف الأقوام أعلاه، تبقى الأديان عموماً والإسلام خاتمها دساتير مدنية علمت الناس كل حقائق الأخلاق وأساليب السلوك المدني. ولكن الملاحظ لسوء الطالع البشري نقص تعلم البعض وعقوق البعض الآخر لهذه الأديان بالخروج جهلاً او قصداً عن التعاليم التي انزلها الله لصالحهم.. فنرى بالنتيجة السلوك غير مدني بالعنف، والظلم طاغياً في كل مكان شرقاً وغرباً على السواء. ولا سبيل للتصويب سوى بالعودة المستنيرة لأصول الدين المدني الذي ندعو إليه في هذا العمل العلمي، أياً كان هذا الدين بما في ذلك الاسلام.

موجز مفهوم الاسلام المدني

الاسلام المدني هو معتقدات وسلوكيات سلمية هادفة توفق بين الاهتمامات والحاجات الشخصية للأفراد والجماعات مع الصالح العام للمجتمع المحلي والعالمي بحدٍ سواء. ويتعدى الاسلام المدني في واقع الأمر حدود ورغبات الأشخاص المتدينين او غير المتدينين الضيقة أو الاجتهادات الخاطئة التي قد يقومون بها، إلى العمل بقوانين وأعراف كونية وموضوعية عُليا تجمع الناس على الدوام معاً في علاقات ايجابية سوية وحرة عالمية، هي أبعد من الأفراد أنفسهم والبيئات المحلية المباشرة التي ينتشرون فيها. فهي بهذا ليست مرهونة آنياً بمصالح ورؤى الأفراد الخاصة، كما هي ليست عرضة للإلغاء مِن **أحد**.. انها

أزلية وعالمية في وجودها ما دام الانسان موجوداً بقدَر الله في الزمان والمكان الكونيّين.

وبالاسلام المدني يُحقق الفرد ذاته وحاجاته في المجتمع، كما يحقق المجتمع هويته الثقافية وطموحاته العالمية الحضارية في الفرد. فالفرد والمجتمع في الاسلام المدني وبالتغاضي عن فروقهما العرقية والثقافية والاقتصادية وأي عنصريات أخرى، يستثمر كل منهما رضائياً في الآخر: الأهداف والامكانيات بسلوكيات هادفة من المشاركة والتسامح والانتماء لتحقيق مصالح مشتركة متفق عليها آنياً وفي المستقبل للبقاء والتقدم.

ومن هنا، فان تنشئة الأطفال والشبيبة في مثل هذه البيئات المدنية المتفاهمة والمتعاونة معاً،، ستُمكنهم في الأحوال العادية بالفطرة الربانية القويمة التي خلقهم الله عليها دون فِعْل البيئات الأخرى المُلوّثة، من التصرّف السليم في المواقف الشخصية والاجتماعية والعملية المتنوعة. ان الاسلام المدني هو في المُجمل معتقدات وتصرفات موضوعية قويمة يتعامل بها الناس عادياً في مداخلاتهم اليومية لبناء الحياة الاجتماعية ولتحقيق أهداف وحاجات سويّة تهمّهم أفراداً وجماعات في الحاضر والمستقبل.

الاسلام بين الدين والسياسة والدولة

ان عمليات ومناورات الشدّ والرخي بين السلطتين السياسة والدينية بغرض مصادرة جهة منهما لسلطة الأخرى، قد ميزت عموماً علاقات "أهل الدين وأهل السياسة" منذ فجر التاريخ المدني الذي استقر فيه الإنسان في مجموعات ضمن بيئات جغرافية معروفة في مصر القديمة وبلاد بين النهرين وبلاد الشام والأندلس والصين وآسيا الصغرى حيث الفراعنة والبابليين والعباسيين والأمويين والأندلسيين والفاطميين والموحدين والأتراك.

أما بعدئذ مع عصور النهضة والإكتشافات الجغرافية وما تلاهما من ثورات صناعية وتجارية وقومية, فقد لوحظ بأن الكفة قد رَجَحت بالكامل لصالح السلطة السياسة الأمر الذي نشأ عنه فصل الدين عن الدولة في قطيعة شبه تامة لحكم الدين في الحياة اليومية، كما حدث الأمر في أوروبا والأمريكيتين والدول الإشتراكية السابقة وبعض الدول الشرقية مثل اليابان والهند والصين وغيرها من بلدان جنوب شرق اسيا.

وبالنسبة للدول الإسلامية، فان الحاكم أياً كان مُسماه: خليفة أوسلطاناً أو ملكاً أوأميراً أو شيخاً قبلياً أو غيرها من ألقاب الحكم المتداولة عبرالتاريخ، استطاع في المجمل عن طريق "وضع اليد" والمصادرة حيناً أو بالتفاهم المشترك حيناً ثانياً، تجيير معظم السلطات الدينية لصالحه وأن يكون بهذا رجل دولة ودين في آن، وتحويل كوادر السلطة الدينية إلى موظفين يخدمون أغراض النظام السياسي القائم.

وفي حالات سلبية أخرى استطاعت السلطة السياسة إبتزاز تأييد ودعم الجهات الدينية لإضفاء مزيد من الشرعية (الدينية) على سلطاتها السياسية وفي فرض نفوذها الحديدي على مختلف مؤسسات الحكم وأوجه الحياة اليومية.. الأمر الذي حول بعض القيادات السياسية في بعض البلدان النامية خاصة في غياب منافسة المرجعيات الدينية المستقلة، إلى دكتوريات طاغية تتحكم في كل صغيرة وكبيرة من حياة الناس حتى نوع الملابس التي يرتدونها والطعام المتاح الذي يتناولونه ونوع ولون المواصلات او السيارة التي يركبونها، وطبيعة الكلام الذي يتحادثون به في المواقف العامة.

والنتيجة؟ انقطاع الصلة والتفاهم الفعلي (غير ما يبدو ظاهرياً لأغراض الاعلام) بين السلطة السياسة من جهة والقيادات الدينية والناس من جهة أخرى؛ وظهور تيارات ومجموعات عُنفية باسم الدين لأسباب مُبرَّرة أو شخصية غير مبررة؛ وتفاقم الاستياء الشعبي لدى العديد من فئات الناس وقطاعات الأعمال من ممارسات الظلم والفساد والحرمان من سُبُل البقاء التي يرتكبها رجالات الحكم بحق المواطنين. ومن هنا يلاحظ تشوّش الأوضاع وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلدان العربية النامية.. ومن البطء الواضح لتقدمها، أو من استمرارها في المُراوحة مكانها تدور حول نفسها في دائرة مستعصية من التخلف ومن أفعال العنف الرسمي والعنف الشعبي المضاد.

العولمة مع الإسلام والثقافة الإسلامية

تتفق العولمة مع الإسلام المدني بمبدأ عمل واحد هو الانتشار عبر الحدود والدول والقارات، ولكن مع فوارق كبيرة في أهداف وأسلوبية وآليات ونتائج هذا الانتشار، مثل:

1- ان الاسلام المدني يركز على مبدأ "احترام الله ومحبة الناس"، في حين تركز العولمة على " محبة التجارة وجشع الربح ورأس المال".

2- ان الاسلام المدني يتخذ من عدالة التوزيع في الحقوق والواجبات مبدأ أساسياً في تعامل الناس وفي المحاسبة على نتائج أعمالهم، بينما تتخذ العولمة من الربح والخسارة أسساً لمداخلاتها بالتغاضي عن مدى العدل او الظلم اللذين قد يقعان على الناس نتيجة ذلك.

3- ان الاسلام المدني يُكرّم التقوى أو السلوك القويم في الإنسان (ان أكرمكم عند الله أتقاكم)، بينما تُكرّم العولمة في الإنسان الربح والمال والغنى.

4- ان الاسلام المدني ينتشر في العالم علنياً بوسائل الاقناع والسلم والسلام، في حين تغزو العولمة خصوصيات الدول والناس بدون إذن مسبق وبالقوة أحياناً.

5- ان الاسلام المدني هو معتقدات وتصرفات سلمية عادلة يتعامل بها الناس ذاتياً وطوعياً، بينما العولمة هي فلسفة واجراءات وأدوات تتعامل بها الدول الطاغية الكبيرة في غزو واستيعاب وحكم الدول الصغيرة بما فيها من مجتمعات وثقافات وتاريخ حضارة وامكانيات.

6- ان الاسلام المدني يمتلك هدفاً موضوعياً أسما هو نجاح وسعادة الإنسان مهما اختلفت جغرافياته وأعراقه وثقافاته، بينما تهدف العولمة بالدرجة الأولى الى طغيان رأس المال ونجاح المؤسسات الكبرى في الانتشار عبر الدول وتحقيق مكاسب اقتصادية أو سياسية أو اعلامية- معلوماتية تهمّها في غياب شبه تام لمصلحة هذه الدول واستقرار مجتمعاتها المحلية.

ومهما يكن، توجد معتقدات شعبية عامة تقول أن العولمة لا تتوافق مع الثقافة والديانة الإسلامية، لكن عدداً من الاقتصاديين(3) يلاحظون أن اختلافات الدول العربية البَيْنية على سياسات أو مواضيع محددة هي السبب وراء التخلف في التنمية، دون الثقافة الإسلامية تحديداً. إن النهضة الشاملة المتسارعة الجارية آنياً في الإمارات العربية المتحدة مع مثيلاتها في دول جنوب شرق آسيا حيث ماليزيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة، هي أمثلة تؤكد أن التطورات المعاصرة في التكنولوجيا والمعلومات والإتصالات والعولمة هي ليست حكراً على ثقافة بعينها كالثقافة الغربية كما يدّعي البعض، بل هي ممكنة لأي بيئة بأي خلفية عرقية أو ثقافية أو جغرافية مهما تكن، بما فيها بالطبع البيئات العربية-الاسلامية.

ولكن انعدام قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، او عدم التطبيق الجاد لهذه القوانين حيث يلزم في الواقع، ثم سيطرة الدول العربية على قطاعات الصناعة والاقتصاد بوجه عام، هي التي جعلت من نقل واستيعاب التكنولوجيا المعاصرة أمراً عسيراً وغير مضمون النتائج؛ ناهيك عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والثقافي الذي يتفاقم على كافة الأصعدة نتيجة المركزية المتزمتة للحكومات والفساد المستشري لدى رجالاتها وفي عمل دوائرها.

إن بطالة الشبيبة العرب المأزومة بالنزاعات البينية المتواصلة للدول العربية، وبالروتين الإداري السقيم، وانتشار الرشوة والفساد، وفرص العمل الفقيرة؛ تقف كلها حائلاً عن المشاركة العربية- الاسلامية الفعالة في حركة العولمة المعاصرة. إن إيجاد فرص كافية للعمل لا يُعدّ فقط عاملاً سياسياً وسكانياً حاسماً في العالم العربي بل ايضاً للأمن الوطني والاجتماعي المحلي ثم العالمي بوجه عام .

كما أن غياب تواصل البلدان العربية مع الخارج وتسويق نفسها ومنتوجاتها لدى الاقطار والأسواق العالمية التي تحتاج لذلك، وانعزالها عن التطورات التكنولوجية المعاصرة، وندرة حصولها على الرخص المناسبة للتصنيع أو/ والتسويق، وجذب المستثمرين والمستشارين والخبراء.. قد أدت جميعاً الى إعاقة نمو الإنتاج المحلي، والدخول إلى الأسواق العالمية عبر اتفاقات تجارية خاصة حيث الحاجة الى موادها الجديدة.

يقول النائب اللبناني اللواء سامي الخطيب في مقابلة تلفزيونية فضائية بأن الحديث عن عولمة الديمقراطية وحقوق الإنسان قد إنتهى بعد **9/11**، واكتشفت أمريكا أن كل أجهزة الأمن عندها لم يكن لها مُنسق. وعلق عليه الطيب عبد الرحيم/ سفير فلسطين السابق في عمّان وأمين عام السلطة التنفيذية لمنظمة التحرير في حينه "هناك عولمة للأمن على مستوى العالم"(الجزيرة الفضائية بالعربية).

والنتيجة؟ وضعت الولايات المتحدة الاسلام والمسلمين في بؤرة حملتها العالمية الطارئة المُعنونة: "مكافحة الارهاب". وبهذا دخل الاسلام كدين سماوي مدني حركة العولمة المعاصرة، ليس لإستثماره في بناء وتوجيه الانسان، بل للحدّ من دوره وانتشاره كونه في رأيهم منبعاً للارهاب. وهكذا بدأت حملات المُلاحقة والترهيب والتعذيب ضد المسلمين عبر قارات العالم الغربي خاصة، حيث لا

تزال مستفحلة حتى الآن بفعل مشاعر الثأر لأحداث 9/11 التي لا تـزال تـؤرق "كبرياء" الأمريكان حتى اللحظة.

اخطاء يرتكبها مسلمون انحرافاً عن الاسلام

كثيرة هي الأخطاء التي يرتكبها مسلمون انحرافاً عن الإسلام، بقصد أو بدونه أحياناً. ينطبق هذا الأمر بطبيعة الحال على كافة الأمم في الأديان الأخرى. ولكننا نظراً لاهتمامنا بموضوع الإسلام المدني في البيئة العربيـة- الإسـلامية، فنحن معنيون بهذا في الدرجة الأولى "بإصلاح بيتنا من الداخل"،، على أمـل أن يصلح حالنا وتستقيم حياتنا أكثر وندخل مرة أخرى بفعالية في الحركة الحضارية العالمية المعاصرة كما ازدهر العرب المسلمون خلال سـبعة قـرون متواصـلة ماضية (القرن السابع- القرن الرابع عشر). نقدم فيمـا يلـي عينـة توضـيحية للأخطاء التي يتم ارتكابها من البعض بإسم الإسلام أو انحرافاً عن التعاليم الحقيقية التي أنزل بها.

أخطاء يرتكبها الخاصة في الاجتهاد والفتوى النابعة من الجهل او المنفعة الشخصية

ان التفسيرات المصلحية أو الخاطئة التي يُسقطها البعض جهلاً أوعدواناً على الإسلام والنصوص القرآنية والسنة النبوية المتواترة، فرَضت على المسلمين عبر قرون قيوداً لا معنى أو مبرر لها في عدة أحيان، ودفعت البعض في الخارج إلى عدم فهم الإسلام وللتصرّف بعصبية وتمييز عنصري ضد المسلمين كما يلاحـظ الآن في البلدان الغربية بوجه عام.

كما أن تزمّت بعض الجهات أو المرجعيات الدينية المعاصرة فـي تمسّكها بآراء واجتهادات الفقهاء والمُفسرين الأوائل الموروثة منذ أكثر من ألف ومـائتي سنة وإسقاطها حرفياً على مواقف وأحوال الناس في القرن الواحد والعـشرين،، يؤدي الى مخاطر عقيدية وشرعية كبيرة، أهمّها انفصام العلاقة بين الدين والواقع المُعاش للناس نتيجة عدم كفاية أو فعالية الاجتهاد الموروث تمامـا فـي عـلاج مشاكل الحياة اليومية.

وبنفس المنطق، فان دعوات التجديد الإسلامي القادمة من الغرب لأغـراض مُلتوية غير نزيهة كما يلاحظ، بحثّ الجهات العربية- الإسلامية الرسمية علـى تغيير مناهجها فيما تحتويه من نصوص قرآنية وأحاديث نبوية شـريفة؛ وحتـى التجاوز السياسي غير اللائق لبعض الجهات الغربية بطلبها حذف آيات وأحاديث

محددة من القرآن والسُنّة.. هي أيضاً مرفوضة بالمطلق، ولا يجب الرضوخ إليها مهما كانت الضغوط حيناً وابتزازات التهديد في أحيان أخرى.

ان الاستجابة لمثل الدعوات الخارجية الميكافيللية أعلاه سيُكلف المجتمعات العربية- الإسلامية هويتها الثقافية- الحضارية ويُعرضها لردّات فعل شعبية وهزّات عُنفية غير مسبوقة من قوى وقطاعات واسعة: أكاديميين ومثقفين وقيادات اجتماعية وعاديين. وكما يتوقع بهذا الصدد من الدول الوطنية المعنية أن تستمع وتتعاون مع الغرب في مواضيع ترعى الصالح والسلم العالمي العام مثل محاربة الإرهاب، ولكن ليس أبداً للدرجة التي تقبل بها تغيير دينها السماوي المقدس وخصوصية ثقافتها،، تماماً بنفس القياس الذي لا نرضى به للعرب- المسلمين ممارسة الضغوط لتغيير الدين السماوي أوغير السماوي لدول الغرب والشرق الأخرى. ان المطلوب منطقياً من كافة الجهات في الشرق والغرب حتى تستقيم أمورها في الداخل وعلاقاتها الدولية في الخارج، هو التطبيق المدني للدين الذي تعتقده، دون الانحرافات والاجتهادات والرغبات الخاطئة التي ترتكبها بحق نفسها ومواطنيها في الداخل، والآخرين في البيئات العالمية الأخرى.

ومن هنا ندعو إلى المبادرة بحركة جديدة ثانية لإحياء علوم الدين بعد الغزالي رحمه الله، بقيام جماعات مستنيرة من الفقهاء العلماء (دون فقراء المعرفة،" أوالدراويش" والموظفين المنتفعين وفقهاء السلطان) بتأسيس مَجْمع أو رابطة أو منظمة لدراسة موضوعية ومنفتحة لعلوم الدين ومصادر ومذاهب الاجتهاد السابقة بدءاً من الخلافة الراشدة وحتى نهاية القرن العشرين؛ ومن ثم إجراء مقارنات تحليلية علمية جادة لكافة التفسيرات والاجتهادات وغربلتها وتحديثها، وطرح أخرى جديدة في ضوء مقتضيات الحياة المعاصرة في كل المناحي الدنيوية التي يعيشها ويعمل فيها الإنسان.

وما لم تقم هذه الحركة التجديدية لإحياء علوم الدين ومبادرة جماعات من الفقهاء المستنيرين بالاجتهاد والتفسير المعاصر لنصوص القرآن والسُنة باعتبار ما تمّ من اكتشافات علمية وتطورات متنوعة في مجالات المعلومات والتكنولوجيا والفضاء والصحة والاجتماع البشري، ثم متطلبات الإنسان للتصرف الناجح في الحياة المعاصرة، فسيبقى الإسلام مُتهَماً بالرجعية، والمسلمون مُعرّضون للمُساءلة والشكوك في نواياهم وسلوكهم وقدراتهم على التقدم والإبداع.

أخطاء في الاجتهاد والفتوى نابعة من الجهل

من المُلفت للنظر صدور اجتهادات وفتاوى قاطعة من ابعض لا تمتّ بصلة الى تعاليم الشريعة، أو على الأقل هي مثار خلاف كبير بين الفقهاء. ان عديداً من هذه الاجتهادات والفتاوى تتصل بوضع المرأة ودورها وسلوكها في المجتمع. مثل ذلك: "خروج المرأة من البيت فتنة".. و"المرأة مكانها الطبيعي (الشرعي) هو البيت"؛ و"وجه المرأة عورة" و"كلامها أو صوتها عورة" حسب ادعاءات مسموعة من بعض المجتهدين المعاصرين!

ولا ينقص هؤلاء إلا القول بأن وُجود المرأة في الحياة هو عورة! الأمر الذي يجب وَأدها كما فعل الجاهليون قبل أكثر من 1500 سنة؛ ناسين أنهم بهذا يقعون في المحظور بارتكابهم مُحرمات نهى عنها الإسلام منذ بدايته المبكرة الأولى.. الأمر الذي يصبح معه وجودهم هم في الإسلام عورة يجب التعامل معها بحزم، نظراً لإمكانية الحكم عليهم كمرتدين تماماً مثل بعض القبائل بمنطقة نجد في جزيرة العرب أيام الخليفة أبو بكر حين امتنعت عن دفع الزكاة بعد وفاة الرسول (ص).

ومهما يكن، فقد لوحظ في الآونة الأخيرة كثرة الجهل في الفتوى والاجتهاد والتفسير التي يُصدرها أفراد حسنوا النية، لكنهم غير مُتعمّقين في ثلاثة جوانب أساسية هي في رأينا: **علوم الدين كما هي في القرآن والسنة المتواترة ثم في مصادر الاجتهاد الرئيسة الأولى المتداولة، وتطورات العصر والحياة المعاصرة الآن، وشؤون وحاجات الناس المعاصرة؛**

وإذا أتقن أفراد هذه الفئة بفطرتهم السليمة معرفة المجالات الثلاث أعلاه وخبروها قولاً وعملاً في واقع الحياة اليومية، فسيتحقق على يدهم إحياء علوم الدين المدني وإصلاح حاضر ومستقبل الناس، بما في ذلك انفتاح العرب المسلمين المستنير غير المشروط على الآخرين في الأمم والأديان والحضارات الأخرى.

أخطاء في الاجتهاد والفتوى نابعة من المنفعة الشخصية

هناك أيضاً مجتهدون سيئوا النيّة يلهثون وراء منافع شخصية آنية، منها ما يلاحظ التالي:

- **المال الذي يحصلون عليه من جرآء كلمة او رأي او فتوى او استشارة اَو حديث عام او ندوة او برنامج إذاعي او فضائي او غيرها.** ويلاحظ على بعض هؤلاء تطويع الفتوى او الاجتهاد أكثر لحاجات ومواقف الناس كلما دفعوا مادياً إليهم أعلى.

❖ **الحصول على حظوة او مرتبة لدى جهات ذات نفوذ أياً كان نوع او مجال هـذا النفـوذ.** وهؤلاء هم "فقهاء السلطان" الذين يسعون في الواقع الي كسب منفعتين فـــي آن: الحظوة الرسمية الخاصة والمال الذي يأتي تلقائياً من جرّائها.

❖ **الشهرة الإعلامية المسموعة والمرئيـة** بتداول الاسم لدى العامة عن طريق برامج في الفتوى او النُصح والإرشاد الديني، او تفسير النصوص والأحاديث، او تناول مواضيع ومواقف وطرائف حدثت مع الصحابة والتابعين أو غيرها مما يجـــري. وتبدأ مع هذه البرامج الإعلامية حملات النـــشر والتـــسويق التجـــاري للكتـــب والكتيبات و"الكاسيتات المسموعة" و"سيديات الكمبيوتر" ،، ومرة أخرى تجني هذه الفئة مَنْفعتين في آن: الانتشار الإعلامي الذي يسعون اليه والمال الذي يلهثون اليه العائد من التسويق.

ولا ضير في رأينا في سعي الأفراد وراء المال او "الحظوة بصحبة السلطان" او السمعة الإعلامية او كليها. فكل إنسان له أهداف يطمح إلى تحقيقها. لكنّ مـــا نأخذه على البعض هو "اللهث" وراء أهداف أنانية غير مشروعة او/ وعلى حساب الله والناس.. تماماً كمعارضتنا لبعض المشتغلين في التربية على ســـبيل المثـــال الذين يعملون وعُيونهم على الراتب في آخر الشهر دون التلاميذ او الطلبة الـــذين يُرَبّونهم او يدرّسون لهم كل يوم.

وما يُخيّب الأمل هو ان مع كثرة المُفتين والمجتهدين والمُحدّثين المعاصرين باسم الدين، وتعدّد ما يُنشئون من محطات إذاعية وفضائية، ويقدمون من فعاليات وبرامج لدرجة يصعب حصرها أحياناً،، يلاحظ:

1- تنوّع انحراف الشبيبة وتفاقم مشاكلهم لدرجات غير مسبوقة منذ تـــاريخ العرب الجاهلي قبل ألفي سنة.

2- ارتكاب الكبار بمختلف توجّهاتهم ومواقعهم الرسمية او الشعبية لأخطـــاء او خطايا لا تُعدّ فقط خروجاً عن الدين، بل أيضاً تجاوزاً للعقل ولسويّة الأعمـــال والأشياء وحدود المسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

3- التكتل حول آلذات بأنانية مفرطة شاذة.. فالكثير يركز علـــى اســـتغلال الكثير وتحقيق ما يريد على حساب مصلحتهم.

4- تفاقم مشاعر الكراهية ورفض الآخر، ليس فقط نحو المُختلف من أعراق وأديان أخرى، بل أيضاً نحو أبناء الجلدة الواحدة او نفس الدين فـــي القطـــر او المنطقة الإقليمية الواحدة.

5- تكاثر جماعات التطرف الديني بما تتبناه من أجندات فكرية وعُنفية وما ترتكبه من تفسيرات خاطئة للدين وسلوكيات دموية، يستعص فهمها او تبريرها في أغلب الأحوال.

وبالطبع، لا نلوم "المشتغلين في شؤون الناس الدينية" أو الذين اتخذوا من الدين مهنة او وظيفة لجني أرباح مادية يومية على المآخذ أعلاه، لأن هناك عوامل رسمية وبيئية أخرى تتقاطع مع سوء او عدم فعالية الرسالة التي يقومون بها، وتفرز بالنتيجة الحالة البائسة التي يعيشها الناس والمؤسسات في البلدان العربية النامية. ولكننا نقدم لإصلاح عمليات الفتوى والاجتهاد وضبط نوعية العاملين فيهما وجدوى مخرجاتهما، المقترحات التالية:

1- تأسيس مجلس أعلى مستقل للاجتهاد في كل دولة/مجتمع، يضم خيرة الفقهاء في ثلاث: الدين، وتطورات العصر، وشؤون الناس. وإذا تعذر امتلاك هذه الكفايات الثلاث في شخص واحد، عندئذ يضم المجلس بالإضافة لفقهاء الدين، علماء باحثين مشهود لهم في التربية وعلم النفس والاجتماع والسكان والعلوم الطبيعية والإنسانية الأخرى. يجتمع هذا المجلس مرة كل شهرين أو ثلاثة بما في ذلك إمكانية الاجتماع في الحالات الطارئة، لمناقشة ما يتوفر من مواضيع لدى الأعضاء، إضافة إلى ما يرد منها من المحافظات والمدن في البيئة، واتخاذ القرارات المطلوبة لكل منها.

2- تأسيس لجان ميدانية مقيمة من علماء فقه الدين المستقلين (وليس فقهِ السلطان) في المحافظات او المناطق، بما في ذلك أيضاً المدن والأرياف، لجمع المواقف والحالات التي تحتاج إلى اجتهاد وإفتاء، وتقريرها الى مجلس الاجتهاد الأعلى شهرياً.

3- إصدار دورية ربع او نصف سنوية تضم قضايا ومواضيع الاجتهاد والإفتاء التي تمّت معالجتها مع التوضيحات/التبريرات الدينية والتطبيقية الخاصة بكل منها،، وتوزيعها على عموم الأسر بدون مقابل أو بسعر التكلفة. كما يمكن هنا أيضاً إصدار كتاب سنوي بنفس الموضوع.

أخطاء يرتكبها العامة انحرافا عن الإسلام

هناك أخطاء كثيرة يرتكبها العامة جهلاً أو إهمالاً حيناً، او إصراراً حيناً آخر. فالزواج من الأقارب مثلاً المكروه معاً في الدين وعلم الوراثة لا يزال ممارساً في

البيئات العربية وخاصة في الأرياف. أما أخطاء الجهل والتجاوزات السلوكية الأخرى بالإصرار عن طريق العنف فهي قاتلة ولا تحصى. ولنورد الأمثلة القليلة التالية.

في الهند، جرى حديثاً رفع دعوى قضائية من أسرة في مدينة بومباي لها ابنتان في المدارس، ضد مجموعة من المُتشددين الذين اعتدوا على الابنتين خلال ذهابهما الى المدرسة بحجة ان مكانهم الطبيعي هو البيت. ومن المدهش هنا ان الشخص الرئيس المُحرك لهذه المجموعة ينتمي الى بوليس الآداب الهندي(4). أما **في سيرالانكا**، فقامت جماعة من المتطرفين "أمام أعين" سلطات البوليس المحلي بتهديد أتباع مذهب إسلامي مُغاير بالعنف والقتل اذا لم يوقفوا ممارسة شعائرهم الدينية التي يمارسونها أباً عن جدّ منذ مئات السنين. ومع فرض حظر التجوال على المنطقة، إلا أن المشكلة بقيت قائمة(5).

أما في بيئاتنا العربية، فأخطاء الأفراد والجماعات المنحرفة عن الإسلام هي شاملة لا تحصى. **ففي الاقتصاد** حيث الغش والتزوير ونقص الميزان والتلاعب بالأسعار و"أكل حقوق الناس" او المماطلة لسنوات أحياناً في أدائها، وحوادث السرقة بدءاً بالأشخاص والسيارات والممتلكات الخاصة والبيوت والمحلات التجارية والبنوك ومصالح الدولة إلى انتحال المعلومات حتى من بعض نخب المجتمع: أساتذة الجامعات! **وفي السياسة**، تطغى أساليب القهر والمصادرة والتهجير أو النفي والاعتقال والسجن طويل المدى، ويتم ارتكاب أعمال التعذيب والاغتيال والقتل أو التصفية الجسدية وكأنها عادات يومية متعارف عليها!

وفي الشأن الاجتماعي، يلاحظ الكذب والتلفيق والمناورة والخداع والمداراة أو النفاقّ والحسد والحقد الأعمى والقيم المزدوجة أو "الأقنعة المزدوجة او المتعددة" حتى من نفر من الأكاديميين الجامعيين او المثقفين،، حتى بلغ الغيظ بأحدهم أن شَطّبَ بمفتاح معدني اسم زميل له ذي شأن، مكتوب على لوحة معدنية بجانب بابه المنزلي! وفي التعامل مع الطفل والمرأة، فحوادث الظلم والاستغلال والاعتداء عديدة ومتفاقمة في آن. كثيرة لسوء الطالع هي أخطاؤنا. وبقدر ما نعيش قريبين شكلياً من تاريخ ومقدسات الإسلام، نعيش ونتصرف بصيغ غير مدنية بعيدة جداً كما يلاحظ عن مبادئ وتعاليم الإسلام المدني.

بالرغم من ارتكاب عدد من العرب- المسلمين لأخطاء وتجاوزات باسم الاسلام ومن آثارها المهلكة أحياناً على حياتهم اليومية في الداخل وعلى سمعتهم الدولية في الخارج؛ الا أن جهات أخرى وخاصة في الغرب لم يتوانوا عن "إضافة

الزيت على نار أخطاء المسلمين أعلاه" بالتشّفي بهم ونَعتهم بأدنى الأوصاف والأخلاق غير الحضارية واتهامهم بالعجز ووصم الاسلام الذي يعتنقونه على انه العامل الأساس في اعاقة التنمية والتقدم. نقدم في هذه الفقرة توضيحين: ما يدّعيه الغربيون من اعاقة الاسلام للتنمية والتقدم ثم نطرح جُملة من الحجج الضاحدة علمياً لمصداقية هذه الادعاءات.

ما يقوله الغرب من إدعاءات مُغرضة بإعاقة الإسلام للتقدم، مع بعض التفنيد العلمي.

يدّعي بعض الكتاب الغربيين بأن الإسلام يُعيق التنمية في مجالات(6): حرية التفكير، ومحاسبة السلطات الحاكمة، ومشاركة المرأة في الحياة العامة. فيلاحظ لهذه بالنتيجة مشاكل عديدة مثل: فساد العملية السياسية في الادارة والحكم، والتضييق على الحريات المدنية للناس، ومصادرة الحقوق السياسية للمواطنين في الراي والرأي الآخر وفي تأسيس الأحزاب والمنظمات المعارضة، وعدم استقلال الإعلام. والإنفاق على شراء السلاح أكثر من مشاريع التنمية وعلى حسابها في الغالب، ومقاطعة الانتخابات من الناس، وتزوير نتائج الانتخابات للاحتفاظ بالسلطة لأطول مدة ممكنة. ولكننا للأهمية نلقي الضوء على ثلاث قضايا تؤرق حياة وتقدم العرب- المسلمين وتثير ضدّهم في نفس الوقت نقد العلمانيين الغربيين. تبدو هذه مُوضحّة بمايلي:

1- انخفاض انتاجية العمل. "فالعرب- المسلمون يتوكلون على الله، فلا يعملون بجدّ ولا يهمّهم نوعية ومقدار الانتاج طالما الأمر كله بيد الله". والحقيقة الفعلية هي ان الاسلام دين عمل وسعي دؤوب في الحياة كما تنص العديد من الآيات والأحاديث النبوية مؤكدة أهمية العمل ومكانة وحقوق العمال. ان المشكلة الاساسية هنا ليست في الاسلام بل في الناس المتواكلين الذين تنقصهم ثقافة العمل والارادة والمهارات المهنية التي تحرّك وجدانهم للعمل والانتاج، تماماً كما يحدث مع الأفراد والجماعات في الغرب الذين يعيشون على المساعدات الخاصة الخيرية

ومؤسسات الضمان الاجتماعي وهم في المعظم قادرين على العمل (أنظر الفصل الخامس للآيات والأحاديث بهذا الشأن، تجنباً للتكرار هنا).

2- تقييد الفكر وتحييد الرغبة في الابداع.

تُكرّر بعض الجهات الغربية هذه الادعاءات بأن الإسلام يشكل عاملاً معيقاً للإبداع ولتقدم العرب والمسلمين ولبدئهم عصر النهضة المنشود من جديد في مختلف المجالات. فيدعي العديد من العلمانيين أن أسلمة المجتمعات يؤدي إلى تقييد الفكر العربي البناء من حيث الدعوة المحمومة للناشئة منذ نعومة أظفارهم بعدم مخالفة التقاليد، ووجوب احترام السلطة القائمة (حتى لو كانت تعيسة أو جاهلة أو استبدادية في حكم مواطنيها أو رعاياها لأدنى الإعتبارات)؛ وإن المعلومة هي محدودة فيما يقرأون من كتب ومصادر دينية ومدرسية دون الخبرة التي يعيشونها في الواقع، والتحذير أو التخويف المتواصل خلال تعليم الناشئة من الفوضى والفتنة عند التفكير الحُرّ ومحاولة التجديد باعتبار الحديث النبوي الذي يخرجه الكثير من الفقهاء التقليديين عن سياقه الأصلي وهو: "كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار".

ان خطأ العقم الفكري والابداعي والحضاري الراهن في البلدان العربية- الاسلامية كما نرى ليس في الاسلام بل في الناس. فهؤلاء ابدعوا سابقاً في مجالات متنوعة عند خبرتهم لبيئات قويمة غير ملوثة خلال عصور الراشدين والامويين والعباسيين والأندلسيين. فكان الواحد منهم عالماً في الفلسفة والطب والفلك والرياضيات والجغرافيا والنبات وغيرها كما نوضح لاحقاً عن مؤرّخ الحضارة المرموق: ول ديورانت.

ومهما يكن، عندما ابتعدت البيئات العربية- الاسلامية عن تعاليم الإسلام المدني، غير المفروض على الناس: اسرة ومؤسسة ومجتمعاً،، بوصاية ومراقبة رسمية ضاغطة ولدفعهم الى ممارستها بالوعيد والتهديد الميداني المباشر والاعلامي المتواصل على مدار الساعة كما الأمر في عدد من الدول العربية- الاسلامية؛ تحوّل الناس عن فطرتهم السلوكية القويمة بالاسلام (وأتباع الاديان الأخرى في الواقع) وانشغلوا بالنتيجة في غير الابداع والأعمال الكبيرة وبدون أطر مرجعية مُوجهة: ثقافية دينية منطقية، في أمور غير ذي قيمة فتفرّق ريحهم

وتشتّت تركيزهم، وانحطّوا حضارياً ودولياً بفعل الأحداث المتوالية الى مستويات لا يُحْسَدون عليها، كما ينوّه (تشفيا) عدد من الغربيين الآن.

لقد تنبأ الرسول (ص) قبل أكثر من 1400 سنة هذا الوضع الدوني للعرب – المسلمين بين أمم الأرض، مُحذرهم بالحديث: "توشك أن تتكالب الأمم عليكم يوماً كما تداعى الأكلة إلى قصعتها " .. **قالوا: أو من قلة نحن يومئذ يا رسول الله ؟ قال :** "لا، بل أنتم كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل ، ولينزعن الله من صدور أعدائكم المهابة منكم ، وليقذفن في قلوبكم الوهن" . **قيل : وما الوهن يا رسول الله ؟ قال:** "حب الدنيا وكراهية الموت"(الشبكة الإسلاميةwww.islamweb.net).

وهكذا يبدو العرب- المسلمون المعاصرون كما حذر الرسول تماماً ضعفاء في نواح عديدة: خاويي الهمّة والطموح، يتكلمون كثيراً ويعملون قليلاً فيستهين بهم الغربيون ولا يأخذوهم على محمل الجدّ، ويغزونهم عسكرياً واقتصادياً ومعلوماتياً وثقافياً- اعلامياً، وينهبون ثرواتهم، ويصادرون سيادتهم وقراراتهم السيادية الوطنية دون رغبة في الاحتجاج او قدرة على المقاومة. ان العرب- المسلمون هم بايجاز الآن مخطوفون رهائن للارادات والأطماع الغربية تلعب بمصائرهم متى وكيفما تشاء!

وبالرغم من النكوص الحضاري الحالي المؤسف للعرب- المسلمين، الا أن ابداعات ومساهمات علمائهم في تقدم الحضارة العالمية هي مؤكدة تاريخياً. ولا يحق للغربيين انكاركها او التصغير من شأنها مهما بلغت عنصرياتهم غير المدنية تطرّفاً، لكونها حقائق موثقة سبقتهم اليها سجلات التاريخ. نقدم فيما يلي عينة مما كتب عالم تاريخ الحضارة المعروف: ول ديورانت(7) **[أنظر المزيد في فقرات لاحقة بآخر هذا الفصل]:**

- **الرسول محمد** (ص): كان في تأثيره الروحي والأخلاقي على الناس بالاسلام. "أحد عمالقة التاريخ". وأنه "أكمل ما أراده بنجاح أكثر من أي مصلح آخر في العالم" (ص174).
- **ابن قتيبة** (828-889م): كتب موسوعة: تاريخ العالم في وقته.
- **ابن النديم**: كتب عام 987م موسوعة: "فهرس العلوم". يضم كل الكتب بالعربية الأم والمترجمة الى العربية في مختلف فروع المعرفة الانسانية.

◆ **ابو جعفر محمد الطبري**(838-923م): كتب سيرة بعنوان: "كتاب أكبر الرسل والملوك من بدء الخليقة وحتى 913م". وصلنا منه خمسة عشر مجلداً.. ويقال ان الأصل كان عشر مرات من هذا العدد.

◆ **أبو الحسن المسعودي**. كان يُلقب بهيرودوت وبليني العالم الاسلامي. كتب انسايكلوبيديا ضمّت 31 مجلداً، لخصها فيما بعد في كتاب مشهور حتى الآن بعنوان: "مروج الذهب". وألف أيضاً: "كتاب المعلومات" Book of Information الذي أفصح فيه عن معتقداته في التطوّر: من المعادن الى النبات، ومن النبات الى الحيوان ثم من الحيوان الى الإنسان؛ الأمر أثار عليه ضغينة المحافظين في

◆ عصره حيث أخرجوه منفياً من مدينته بغداد الى القاهرة حيث مات عام 956م. ان المسعودي قد سبق داوين في طرح نظرية التطوّر بحوالي ستماية سنة. ولا نستغرب اطلاع داروين على كتابات المسعودي في هذا الشأن كما كان الأمر مع ابن خلدون ودوركايم في موضوع: علم الأجتماع.

◆ **محمد بن موسى الخوارزمي** (780-850م): الذي يقول عنه ول ديورانت: "أعظم علماء الرياضيات في العصر الوسيط"؛ أبدع في علم الجبر والمثلثات والفلك وما يتصل بها من مفاهيم ورموز ومعادلات والتي درّستها الجامعات الأوروبية حتى القرن السابع عشر. كما كتب للخليفة العباسي المامون: موسوعة جغرافية.

◆ **أبو الرحمن البيروني** (973-1048م): كان فيلسوفاً وشاعرا ومؤرخا ورحالا وطبيبا وعالماً في الجغرافيا واللغويات والرياضيات والفلك، حيث كتب وأبدع في كل هذه المجالات. من اعماله التي وصلت الينا كتاب في تاريخ الأقوام والأديان بعنوان: "أخبار البقية"، ثم موسوعة: "طريق الهند".

◆ **جابر بن حيان** (702-765م): كان طبيبا وعالماً مشهوراً في الكيمياء. لقد حفزت اعماله التي زادت عن ماية مرجع وتُرجمت الى اللاتينية، تطور علم الكيمياء في أوروبا في القرن العاشر الميلادي وما تلاه.

◆ **أبو بكر الرازي** (780- 850م): كان شاعراً وكيميائياً و"أشهر طبيب عالم في عصره وأعظم طبيب عيادي في العصور الوسطى". كتب العديد من المقالات العلمية الطبية و131 كتاباً أكثر من نصفها في مجال الطب، منها: "الحاوي" بعشرين مجلداً، وكتاب "المنصور" بعشر مجلدات. ان صورتي الرازي وابن سينا معلقتان في البهو الرئيس لجامعة باريس.

- **محمد أبو ناصر الفارابي.** لمع في الفلسفة وكتب 39 عملاً، منها كتاب: "احصاء العلوم" وكتاب: "المدينة الفاضلة".
- **أبو علي بن سينا** (980-1037م): كان فيلسوفاً وشاعراً وأشهر عالم في الأدوية. وضع حوالي (100) كتاب في الفلسفة والطب والعلوم والشعر (رباعيات الخيام ونزول الروح)، منها: "كتاب الشفاء" بثمانية عشر مجلداً، وكتاب القانون بخمسة مجلدات الذي كان مقرراً في كليات الطب بالجامعات الاوروبية حتى منتصف القرن السابع عشر. ان صورتا ابن سينا والرازي معلقتان في البهو الرئيسي لجامعة باريس.
- **أبو يوسف يعقوب الكندي** (803-873م): كان فيلسوف عصره. كتب 265 بحثاً ورسالة علمية في الفلسفة والرياضيات والفلك والجغرافيا وعلم المناخ والسياسة والفيزياء والطب والموسيقى والبصريات.
- **ابن الهيثم.** كتب وابدع في علوم العدسات والبصريات.

3- ميل العرب- المسلمين الى الانغلاق الاجتماعي على أنفسهم والعزلة العرقية والدينية عن المجتمعات التي يعيشون فيها خوفاً على معتقداتهم ولحماية ثقافاتهم المحلية في المواطن الجديدة. تتهم بعض المجتمعات والدوائر الرسمية الغربية وخاصة البريطانيين مثلاً(8)، المسلمين بالعزلة العرقية والدينية عن التيار العام للمجتمع البريطاني، وإن شبابهم ميالون بصفة عامة للعنف.

ومع أن هذه الاتهامات معظمها مُجانبة للحقيقة في الواقع.. إلا أن بعض ما يلاحظ على هذه الأقليات المسلمة من أسلوب حياة خاص ومشاركة اجتماعية عامة محدودة نسبياً، يعود بالدرجة الأولى إلى عدد من ممارسات التمييز العنصري والإقصاء: العرقي والاجتماعي والديني والمهني- الوظيفي التي يواجهها المسلمون من الدوائر الرسمية والجماعات العنصرية في هذه البيئات.

مُنافق هذا الغرب "وملاوع" في حُججه. فهو من ناحية يدعو ليلاً نهاراً للسلام والسلم العالمي ويسخّر على طريقته كل الخطط المخابراتية والطاقات البشرية والمادية في مقاومة الارهاب عبر العالم، وفي نفس الوقت يغزو بحروب دموية محمومة دولاً ويهدد أمن دول أخرى بمُبرّرات كاذبة لا سند قانوني لها كما حدث مع العراق وأفغانستان. كما يُطلق يد جيوشه لإستباحة خصوصية أحياء ومدن ومناطق في العراق وأفغانستان وبعض دول أمريكيا اللاتينية؛ أو يغضّ الطرف

ويشجع من الباطن وكلاءه في المنطقة العربية على تهديد وقتل واغتيال وحصار مجتمعات بكاملها كما جرى ويجري في فلسطين ولبنان وسوريا وآيران.

وفي الاقتصاد والديموغرافيا، تلاحظ قضية المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين والأقليات الشرقية مأزومة في الاعلام. يلاحظ على الغرب وقطاعات عنصرية غربية اشارات وتصرفات متناقضة وسيئة النية ومُواربة في آن. فمن ناحية يحاربون أو يمانعون في قدوم المهاجرين غالباً من بلدان الشرق الأوسط بحجة عدم الاخلال بالتوازن الديموغرافي للمجتمعات الغربية، وللحدّ من الخطر الذي قد يجسده هؤلاء في مجال الارهاب الداخلي.. وفي نفس الوقت تعمد السلطات الرسمية بالتضييق على الأجانب المقيمين شرعياً وحتى على الآخرين الحاصلين على الجنسية، وذلك لأسباب عرقية ودينية في الواقع ولِحُجج ظاهرية مرتبطة بالشغب والعنف والمخدرات. كما تحتجز هذه الجهات الرسمية من ناحية أخرى آلافاً من "المهاجرين غير الشرعيين" في معتقلات خاصة لسنوات انتظاراً لإتخاذ اجراءات قانونية بحقهم، بينما تستقبل الجهات المدنية الخاصة سرياً عشرات الألاف الآخرين للعمل في المعامل والمزارع والمصالح الاقتصادية الأخرى.

ومع كل التناقضات أعلاه، فان الاقتصاد الغربي عموماً وللبلدان الأوروبية بوجه خاص هو في حاجة ماسة لمئات الآلاف من العمال الأجانب لسدّ متطلبات سوق العمل. ففي فرنسا على سبيل المثال تشير التقديرات الى حاجة الاقتصاد الى 142000 مهاجراً سنوياً خلال المدة 2000- 2009 . وان هذه الحاجة للعمالة الأجنبية ستزداد الى 148000 مهاجراً سنوياً خلال العقد القادم من 2010-2019 ، والى 180000 مهاجراً كل سنة في العقد التالي من 2020–2029(**9**).

ما نقوله في أصول تخلف البلدان الاسلامية عن التقدم ومواكبة حركة الحضارة العالمية

إن اللوم الذي يُلقيه الغرب جزافاً على الاسلام معيقاً للتنمية في عصرنا الحاضر(**10**)، هو شخصي غير موضوعي وسيّء النية. لقد كان العرب– المسلمون طيلة سبعة قرون متواصلة (من القرن السابع– القرن الرابع عشر) يشكلون دولاً عُظمي في عواصم المدينة المنورة ودمشق وبغداد وقرطبة الأندلس. وكانوا آنذاك قادة العالم ليس في السياسة فحسب بل في مختلف مجالات الفكر

والعمل والحياة، وكانت مدارسهم وجامعاتهم ومراكز أبحاثهم مُلتقيات الطلبة والباحثين والعلماء الاوروبيين للاستقصاء والمعرفة والتحصيل.

آنذاك، كان العرب- المسلمون أقرب الى الاسلام: فكراً وميولاً وعقيدة ودستور حياة.. فكانت بالنتيجة ابداعاتهم وانجازاتهم الحضارية المرموقة. لقد نشأوا وترّبوا في بيئات وثقافات ومناخات عربية- اسلامية، وتتلمذوا وصقلوا مواهبهم في مدارس وعلى يد معلمين وفقهاء درّسوا بالعربية علوم الدين والحياة فأبدعوا وتفوقوا بالاسلام في مجالاتهم المتنوعة. لقد كان الاسلام والبيئات الثقافية الاسلامية وأنظمة الحكم القريبة فكراً وسلوكاً من مبادئ وتعاليم الاسلام مصدر الهامهم للابداع والتفوق، العكس تماماً لما يطرحه بعض الغربيين لوماً للاسلام.

ان التخلف الذي تعانيه البلدان العربية- الاسلامية يعود في الأساس برأي الباحث/ المؤلف الحالي الى السياسات الداخلية والخارجية الفاشلة التي تتخذها الدول الوطنية منذ سقوط الأندلس قبل حوالي سبع قرون من الآن، مع ما رافقها من خطط غربية وشرقية من الدول القوية بدءاً بالصين واليابان واستراليا شرقاً مروراً بأوروبا وانتهاء بالولايات المتحدة في أقصى الغرب، لاستعمار وتقسيم المنطقة العربية إلى مناطق نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري، والتوجّه الانتقامي التاريخي ضدّ العرب- المسلمين بدءاً من القرن السابع الميلادي مع مجئ الاسلام وحتى بداية القرن العشرين الماضي وهزيمة الأتراك العثمانيين أمام الحلفاء في الحرب العالمية الأولى.. بهدف الابقاء على دول ومجتمعات المنطقة العربية ضعفاء تابعين، غير قادرين بالنتيجة على إحياء علوم الدين وإعادة تفعيل دورهم الحضاري الذي ساد لعدة قرونَ سابقة في التاريخ الإنساني.

لقد تضافرت جهود أنظمة الحكم المستبدة مع علماء الدين المحافظين- المتزمتين بقصد مسبق أو تلقائياً بدونه، في طرح تفسيرات واجتهادات خاطئة خارج سياق الاسلام المدني، مما أدى إلى اعاقة التنمية البشرية في مختلف المجالات: حرية التفكير والحوكمة السياسية للسلطة، ومشاركة المرأة في الحياة العامة، وتدوير المعرفة بحرية تامة في الثقافة والاقتصاد والسياسة والتعليم والحياة الخاصة للناس(**11**).

ان نوع الاسلام المطلوب الآن هو المعتدل المعاصر على الطريقة الماليزية والتركية، متعدداً ومنفتحاً على فكر واسلوب حياة الآخر، دون إقصاء او تقييد

حريات الناس مهما كانت اعراقهم ومذاهبهم ووجهات نظرهم، طالما تقع ضمن القانون المدني العام.

وفي نفس السياق، يُتوقع ايضاً من الاطراف الاخرى: علمانية مسلمة او غير مسلمة، او دينية او سياسية، ان تتقبل المسلمين: بعاداتهم وتقاليدهم وطعامهم وشرابهم ولباسهم ومناسباتهم، والتسامح مع ممارستهم لها بحرية تامّة كما هم يمارسون معتقداتهم غير الاسلامية بحرية كاملة. ان التزمّت الذي يبديه العلمانيون الاتراك باسم السياسة ضد اللباس الاسلامي وبعض العادات الاسلامية الاخرى هو مؤشر لخروجهم عن سياق الحضارة العالمية المعاصرة بكل مبادئها في الديموقراطية وحقوق الانسان، وللعمى الادراكي والانفعالي والأنانية المتطرفة التي تغلب عليهم ولا يرون نتيجتها سوى أنفسهم ووجهات نظرهم قصيرة المدى.

المسلمون والإرهاب في نظر الغرب

الارهاب هو كل عمل سياسي مُبرمج تقوم به جماعات وحتى منظمات ودول لإيذاء الناس الأبرياء والإساءة اليهم مادياً ومعنوياً سعياً لأهداف طارئة غير مبررة وغير شرعية في الغالب(12).

وان سوء الفهم والأخطاء والمصادمات التي يرتكبها الناس في بيئاتهم المختلفة ضدّ أنفسهم محلياً ثم ضد الآخرين في الخارج عبر العالم فيما يسمى الارهاب، ليس مَردّها الاديان التي يعتنقونها ولا منبعها العرب والاسلام بوجه خاص، بل هي بالدرجة الاولى نتيجة(13):

1- عدم معرفتهم للتعاليم المدنية التي تنص عليها الاديان المتنوعة،

2- ولعدم الاتصال والتواصل مع الآخر لمزيد من الفهم والتفاهم المتبادل، ثم

3- التعصب العنصري الاعمى وعدم التسامح الذي يحرم الجميع من العيش المشترك المطلوب.

من هذه العوامل في الواقع وأينما كان المكان والزمان المناسبين، ينبت ويترعرع الارهاب في الشرق والغرب من المسلمين ومن غيرهم في الأديان الأخرى. "فالإرهاب لقيط لا نسب له". وليس لصيقاً بمجتمعات دون غيرها ولا بدين دون غيره؛ بل يمكن وجوده لدى أي مجتمع والانتقال من مكان إلى آخر حيث تتوافر الظروف المواتية لهذا "الداء" الدموي الذي يسمى الإرهاب(14).

ويقع الارهاب والأعمال الارهابية من حيث مصادرها في فئتين: الارهاب الرسمي الذي تمارسه الدول الطاغية غالباً ضد أناسها وجماعاتها على أراضيها في الداخل، أو ضد شعوب ودول أخرى في الخارج، أضعف في العادة طمعاً في الحصول على مغانم أو أهداف خاصة أخرى تطمح اليها. ثم الارهاب الشعبي وهو في رأينا الأخطر والأصعب تعاملاً وعلاجاً من نظيره الرسمي نظراً لعمل مرتكبيه في الخفاء دون معلومات كافية عن هوياتهم وأدواتهم وتكتيكاتهم وأوقات شرورهم الدموية أو التخريبية.

ان الإرهاب الشعبي غير الرسمي هو من فعل مجموعات خفية مسلحة من الأفراد – منغلقين ومنعزلين في حياتهم وأساليب ومواعيد ظهورهم في الواقع، يستعملونه ضد الدولة الوطنية حينا أو الناس الأبرياء حينا آخر, للإخلال بالاستقرا ر والتوازن والتهديد باستخدا م العنف واستخدامه فعلياً.. وبالغش على إختلاف أنواعه وأنشطة سوقه السوداء(15)..

إن ما يثير الارهاب الاسلامي، عوامل عامة منها ظهور الحركات الأصولية، والشعور بالظلم للوضع الفلسطيني، والحرمان الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه المسلمون وخاصة في البلدان العربية(16).

ويتهم الأوروبيون(17): رسميون وأناس عنصريون متعصبون, المسلمين وهم مواطنون أوروبيون وشرعيون, بالإرهاب ويمنعون عنهم عدداً من الحقوق المدنية منها ما يطفوا اعلامياً على السطح كمنع إرتداء الحجاب الذي يتعدى أحياناً حدود التزمت الإيديولوجي, إلى التهديد في أمن البقاء الإنساني، حيث الحرمان من الوظيفة لأي مسلمة لا تتخلى عن الحجاب. أن فرنسا وبلجيكا وهولاندا وتركيا العلمانية هي أمثلة لهذه الميول غير المنطقية السوداء التي تتناقض مع قوانين حقوق الإنسان المعاصرة التي يدعو اليها في الأساس الأوروبيون والأمريكان منذ بعض مئات السنين.

ويطالب الأوروبيون في العموم, لاندماج المسلمين المواطنين في مجتمعاتهم الأوروبية الجديدة (غير الأصلية التي قدم آباؤهم أو أجدادهم منها) إلى ضرورة التغيير في عدة مجالات(18):

1- انفتاح العلاقات بين الجنسيين سواء كان ذلك مسلمين أو غير مسلمين.

2- حرية العلاقات بين الآباء وأبنائهم .

3- إحداث تغييرات جذرية في التوجه والسلوك تجاه شعوب الأديان الأخرى.
4- تغيير الميول نحو مفهوم ودور الدولة في الغرب.

ويُفضّل الأوروبيون وعدد من الدعاة المسلمين المحدثين (مثل طارق رمضان) والمسلمين الذين لا يمارسوا شعائر دينهم ولا يظهروا هويتهم الإسلامية، تبني ما يدعونه بالإسلام الأوروبي الذي يحضّ المسلمين في رأيهم من بين متطلبات عدة أخرى, على إعادة قراءة المصادر الإسلامية في ضوء الحياة الأوروبية!

ومن الغريب أن يمنع الأوروبيون عن المسلمين ممارسة عاداتهم وقيمهم الدينية فيما ندعوه بالارهاب السلوكي, مخالفين بهذا أحد مبادئ وقوانين حقوق الإنسان وهو حق الإعتقاد المنصوص عليه حرفياً في دستور الأمم المتحدة 1948. كما هو من الغريب أن بعض المسلمين أنفسهم يمارسون هذا الارهاب السلوكي بالعمل على تشويه صورتهم الإسلامية القويمة وتأجيج خلافاتهم البينية وفرض أجنداتهم السياسية على العادات والممارسات الدينية لشعوبهم كما يحدث سنوياً في اختلاف مواعيد شهر رمضان وذي الحجة وأعياد الفطر والأضحى.

إن الأمر الذي لا يُستطاع إدراكه حتى اللحظة هو: كيف استوعب الإسلام تعاليم اليهودية والمسيحية ثم عمل المسلمون بهذه التعاليم دون "ضغينة" أو ندم أو معارضة طيلة ألف وخمسماية سنة تقريباً، بينما لا يقبلوا بعضهم كمذاهب فرعية ضمن الإسلام المدني الواحد! أي مع كون الإسلام وتشريعه من الله مدنياً، وولادته في جزيرة العرب بهوية دينية مدنية: متسامحة ومتكاملة وشاملة وعلمية ومنفتحة على الأمم والحضارات السابقة واللاحقة. فكيف نفهم تَشتّت أتباعه هذه الايام إلى فئات منقسمة حيناً ومتصارعة غير مدنية أحياناً أخرى، تلجأ إلى إقصاء الأخر ولو بالقتل أو التهجير أو السجن والتعذيب؟!

إن اضطراب الخطاب الديني نتيجة الجهل الواثق وازدواجية القيم، والمصالح الضيقة لعدد من المشتغلين في المؤسسة الدينية كموظفين دون كونهم فقهاء وواعظين مرشدين حقيقيين لحاجات الناس؛ وانحراف الخطاب السياسي بالكذب والخداع والفساد والبروبوغاندا، ثم ضعف وروتين التربية المدرسية.. قد جعلت صورتنا أمام الغرب ودول العالم الأخرى قاتمة مشوهة وصغيرة، كما حوّلت الانسان المحلي الى قنابل موقوتة قابلة للإ نفجار في أي لحظة ومكان وبدون تمييز او رحمة.

وما الحروب والفتن المحلية واعمال الغزو والسلب والنهب الجارية حالياً على المستويات الرسمية والشعبية من قوى موتورة في الداخل وأخرى من الخارج،، سوى مؤشرات صارخة وهدامة في العديد من البلدان النامية عبر العالم، وفي شرقنا الاوسط بوجه خاص للارهاب الذي ندفع ثمنه غالياً: دولاً وشعوباً بحر سواء .

ونرى بأن أعمال التطرف والفوضى والارهاب التي تقوم بها بعض الجماعات المحلية مهما كانت توجهاتها الظاهرية الذاتية أوالمُدبرة من الخارج: دينية او سياسية او اقتصادية او طائفية عرقية، تعود الى:

1- **حرمانهم من بعض او معظم الحقوق والحريات التي منحها الله لهم بالفطرة، ويُعطيها لهم الدستور المدني بحكم المواطنة او الاقامة النظامية.** والحل؟ هو بدهي وتلقائي: منحهم دون إبطاء ومناورة هذه الحقوق والحريات المبررة حتى لا يصل الجميع: الدولة الوطنية والمجتمع والجهات المُطالبة، الى طريق مسدود من الفتن والعنف والارهاب السري يفقدون معها كل شيء حتى اقتصادهم واستقراهم الاجتماعي، وربما هويتهم الثقافية واستقلالهم الوطني كما يلاحظ الآن في عدد من البلدان العربية النامية.

2- **اعتقاد بعض الجماعات بفكر او اهداف غير منطقية او واقعية، او متطرفة غير سوية.** وهنا يجب التصحيح سلمياً وعلنياً بالمناقشة والحوار والاقناع للوصول من اجل الصالح العام للمجتمع، الى تسوية مقبولة من كافة الاطراف. ويجب ان يلاحظ هنا في التسوية والتصويب، الاعتبارات التالية:

* **تصحيح الجهات الرسمية لأخطائها او مواطن قصورها** أولاً دون تردّد او شعور بالضعف امام الناس.. وهنا، يكون "الاعتراف بالخطأ فضيلة" وميزة ديموقراطية للدولة الوطنية، حيث يمنحها شرعية دستورية اضافية مع قوة سلطاتها الرسمية.

* **قبول الجماعات المعنية عند عدم التوصل الى تسوية ترضاها مرحلياً، بمبدأ المعارضة السلمية**، وبالعمل والحوار المُعلن السلمي، واستمرار التواصل مع الجهات الرسمية من اجل "فهم وتفاهم وتفهّم" أكثر يجمع يوماً كافة الاطراف بقواسم مشتركة تساهم في استمرار تقدم المجتمع واستقرار الحياة الاجتماعية. وهنا تجب ملاحظة ابتعاد الجهات الرسمية عن مكائد الاعتقال التعسفي والتصفيات الجسدية، وكذلك التزام الجهات المعارضة بالتخلي عن العمل السري والاغتيال والمقاومة غير السلمية.

* **مع قيام الجهات الرسمية بتصحيح أخطائها او مواطن قصورها، و عدم قبول الجماعات المعارضة بتسوية مرحلية** بمبدأ الحوار والمعارضة المعلنة السلمية،، عندئذ فقط يمكن للدولة الوطنية تعريض بعض القيادات المتزمتة لمحاكمات مدنية مستقلة وعلنية قضائياً لوضع الامور في نصابها لصالح المجتمع والاستقرار الاجتماعي.

ويجدر التنويه هنا الى ان ما تقوم به بعض الدول الوطنية في البلدان العربية النامية من اعتقالات تعسفية ومحاكمات صورية وتعذيب لجهات المعارضة، مع عدم التصويب اولاً لأخطائها او مواطن قصورها،، لا يقع ابداً ضمن الاعتبارات الثلاث أعلاه.

ومهما يكن، فالسؤال الذي نراه هاماً لصالح سلوك الاسلام المدني هو: لماذا لا يبحث المسلمون من جديد عن القواسم المشتركة العديدة التي تجمعهم بالإسلام معاً؟ لتكون هذه عموميات دينية يمارسونها جميعاً دون خلاف يذكر.. ثم يتفقون بعدئذ على مجموعة من الخصوصيات المحدودة لدى كل مذهب او مجموعة ضمن الإسلام المدني الواحد، يمارسها أتباع المذهب، تماماً كما هوالأمر مع بُنية وعمل الثقافة المحلية بعمومياتها وخصوصياتها المعروفة.

فهناك عموميات سلوكية متفق عليها باجماع ملفوظ من معظم الناس في المجتمع، وتجسد جوهر التشريعات والقوانين المحلية.. كما إن هناك خصوصيات مسموحة ومعلنة لهم كفئات أو طبقات ذات طبيعة أو مسؤولية محددة دينية أو اجتماعية أو مهنية أو اقتصادية أو سياسية أو صحية أوعسكرية أوغيرها.. يمارسها أيضاً أعضاء الطبقة أوالفئة الاجتماعية بصيغ مدنية خاصة.. مقبولة من الناس ومن القانون العام للمجتمع في آن،، فيما تكوّن هذه الخصوصيات مع العموميات السابقة في النهاية ما يمكن تسميته "بالثقافة المدنية" The civic culture.

إن احياء الإسلام المدني المعتدل والمتسامح الموضوعي هو كفيل بالقضاء على التطرف والارهاب والقهر والظلم والعادات الشاذة،، مؤدياً في النهاية إلى هزيمة المتطرفين الذين يرتكبون أخطاء فادحة باسم الإسلام(19). إن عملية إحياء الإسلام بتعاليمه الأولى الأصلية التي أشاعها الرسول ومارسها الخلفاء الراشدون، هي قادرة على توفير السلام والتقدم والتوافق بين الناس والاحترام للجميع: مسلمين وغير مسلمين. وستُشعر غير المسلمين بأنهم غير مُهدّدين في حياتهم وأمن أنفسهم من متطرفين باسم الإسلام، كما تُحرّر المسلمين من أعمال التخويف

والقهر والاحتلال التي تشنها البلدان الغربية عليهم باسم الحرية ومحاربة الارهاب.

الارهاب الرسمي المُمنهج ضد الاسلام والمسلمين

يجري إتهام عديدٌ من الناس رسميين وعامة في الغرب، الاسلام والمسلمين بالارهاب قولاً وفعلاً. فكان على سبيل المثال تصريح الرئيس جورج بوش الصغير مُشبّهاً حروبه في العراق وافغانستان وبلدان الشرق الاوسط عموماً "بالحروب الصليبية الجديدة"The New Crusades، ثم اتهام بَرْلسكوني رئيس وزراء ايطاليا الاسلام بأنه "دين التخلف".

ولكن من الانصاف بالمقابل التذكير بأن زعماء تاريخيين كانوا نبلاء متسامحين في نظرتهم للاسلام والمسلمين. مثل: المهاتما غاندي رائد المقاومة السلمية وحركة استقلال الهند من الاستعمار الانجليزي. لكن غاندي دفع حياته للأسف ثمن تسامحه الروحي الحضاري على يد متطرف محلي جاهل.

أما الرجل المستنير الثاني الذي يستحق التنويه فهو الأمير شارلز، ولي العهد البريطاني. فلم يكتف في خطاباته وتصريحاته على الدعوة للتفاهم والحوار والتسامح مع الاديان وخاصة الاسلام، بل قام بزيارات لعدة بلدان اسلامية وترأس مراكز وفعاليات اسلامية(**20**).

وكما يوجد كُتّاب كُثر مناهضون للاسلام وللثقافة الاسلامية، الا أن بعضهم يضطر في النهاية الى التصريح بأن الثقافة الاسلامية هي في المُجمل أقل عنفاً من نظيرتها الغربية(**21**). ان سوء الفهم بين الغرب والمسلمين ليس حديثاً كما بدا في الرسوم الدانمركية المُسيئة للرسول منذ بعض سنوات، بل هي متعمقة في التاريخ حيث ظهر الإسلام في بداية القرن السابع الميلادي واعتبره الأوروبيون آنذاك " الآخر السلبي The Negative Other (22) مع ولادة الحضارة الأوروبية ثم ترجموه في القرن الحادي عشر الميلادي إلى تصادم عنفي غير مسبوق فيما عُرف تاريخياً بالحروب الصليبية.

· واستمر الأوروبيون في سوء فهمهم للمسلمين وممارسة الضغوط وأساليب القهر عليهم بالحملات الاستعمارية- العسكرية التي امتدت لعدة قرون وطالت مختلف بلاد المسلمين والعرب المسلمين من جنوب شرق آسيا إلى ضفاف المحيط الأطلسي في المغرب وموريتانيا.

وللتمادي في الثأر من الإسلام والمسلمين كما يبدو، قام الأوروبيون خلال النصف الأول من القرن العشرين الماضي عن طريق المناورة والخداع ونصب الفخاخ الكيدية بزرع إسرائيل في فلسطين. ثم ختم الأمريكان حديثاً مع تدفق النفط في النصف الثاني من القرن العشرين هذا التوجّه الكيدي ضد المسلمين بتنظيم الخطط الاستراتيجية للاستيلاء على مُقدرات الشرق الأوسط، مستعملين في تنفيذها لغة التهديد والوعيد والقوة العسكرية الغاشمة أو "لغة الجزرة والعصا".. كما حدث في باكستان وأفغانستان وإيران والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين وليبيا والصومال وغيرها من دول المنطقة الأخرى.

أما النظر من زاوية أخرى في تاريخ تطور العلاقات الدولية من جانب العرب المسلمين، فيجد المرء انفتاح المسلمين على الغرب بروح من التفاعل والاحترام المتبادل بعيداً عن الصراع والمكائد وسياسات المناورة والخداع. لقد شهد على ذلك العلاقات السلمية والمودة وتبادل المراسلات والهدايا والمعارف والخبرات بين الخلفاء والحكام المسلمين أيام الراشدين والامويين والعباسيين والاندلسيين والايوبيين وما تلاهم.

فالاسلام آمن بالديانتين السماويتين اليهودية والمسيحية وكان ديناً عالمياً متسامحاً مع التنوع والإختلاف منذ نزوله. فقد آمن بالتعدّدية والحوار الى اقصاهما. قال تعالى: " **يأيُّهَا النَّاسَ إنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَر وَأنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شعُوباً وَقبَائِلَ لِتعَارَفُواْ** " (الحجرات 13) وقال أيضاً: " **وَلاَ تجَادِلُواْ أهْلَ الْكِتَابِ إلاَّ بالَّتِي هِيَ أحْسَنُ** " (العنكبوت 46).

ولم يتصادم العرب/ المسلمون مع الامم الاخرى منذ بداية تكوين حضارتهم الإسلامية عكس ما إدعى هنتنجتون في "صراع الحضارات" وفرانسيس فوكياما في "نهاية التاريخ"، بل أقاموا هذه الحضارة العربية- الاسلامية في واقع الامر لمدة سبعة قرون ميلادية متواصلة بتفاعل مستنير مع الامم الاخرى واستثمار مكثف مفتوح لحضارات اليونان والرومان والهنود والفرس والامم التاريخية القديمة الاخرى ثم وقروها لأوروبا لتفعيل عصر النهضة عبر مراكزهم الحضارية المنتشرة في بلاد بين النهرين وبلاد الشام ومصر وشمال افريقيا والاندلس، والتي مكّنت الأوروبيين مباشرة بعدئذ من الاكتشافات الجغرافية

والثورة الصناعية والتجارية ثم العلمية- التكنولوجية في القرن العشرين الماضي(23).

وبالعودة الموضوعية مرة أخرى لسياق الحضارة العربية- الاسلامية، ولكن من زاوية معاصرة تشغل الرأي العام هذه الايام وهي طروء القوى العسكرية الغاشمة واللجوء الى الارهاب في حل النزاعات المحلية والدولية،، فيرى الباحث/ المؤلف الحالي ان الوجود العسكري الشكلي للجيوش الاسلامية في البلدان التي فتحوها باسم الاسلام أيام الراشدين والامويين كان بهدف التعزيز السلمي لأمن وأمان الناس في الاقطار الجديدة ولرعاية استقرار وتقدم حياتهم، دون التخريب والتعنيف والعنف الدموي وأعمال السلب والنهب.. كما يلاحظ بامتياز على الجيوش والحملات العسكرية الشرقية والغربية بحدّ سواء منذ تاريخ البشرية المبكر وحتى الآن، والتي انفردت للأسف بخطط تدميرية مُمَنهجة للانسان وحضاراته الانسانية.

ففي الشرق إجتاح التتار المغول مناطق أواسط وجنوب غرب آسيا وغزوا الشرق الاوسط العربي وقتلوا اعداداً لا تحصى ودمّروا الحجر والشجر ودور العلم وحرقوا المكتبات؛ كما استولى اليابانيون في الحرب العالمية الثانية على الصين واقطار الشرق الآسيوي وقتلوا ودمروا لدرجة لا تزال معها لعنة تلك المرحلة تلاحق الدولة اليابانية المعاصرة من البلدان المعنية حتى هذا التاريخ.

أما الجيوش والحملات العسكرية و"المخابراتية" الغربية، فقد إستهلها الاوروبيون بغزواتهم الصليبية المعروفة لبلاد الشام ومصر والتي دامت قرابة مائتين سنة (1096-1291)،، تلاهم الأمريكان الأوائل، المهاجرين في الاصل من بلادهم الاوروبية هرباً من الاضطهاد والظلم وطغيان الأسر الاقطاعية الحاكمة، ليشنوا طيلة ثلاثماية سنة على الاقل (مع بداية القرن السادس عشر) حروب ابادة بشعة ضد الهنود الحمر- سكان امريكا الاصليين.

ولم يُوفر الاوروبيون منذ خروجهم من العصر الوسيط الاقطاعي وبدئهم رحلات الاكتشافات الجغرافية في القرن الرابع عشر، وبإلحاح من طموحاتهم الاستعمارية وحملاتهم العسكرية: البريطانية والفرنسية والاسبانية والبرتغالية والايطالية والهولندية والبلجيكية، أي فرص لإستلاب استقلال وثروات سكان

ودول شرق وجنوب شرق آسيا، واستراليا ونيوزلندا، وسكان واقطار الشرق الاوسط العربي، والبلدان الافريقية، والامريكيتين الشمالية واللاتينية.

أما الامريكان الجُدد مع الخمسينات من القرن العشرين الماضي وحتى الآن، فلم يدّخروا أي جهد عسكري وخطط مخابراتية غير مبررة حيناً وغير خلقية احياناً عديدة أخرى من اجل مصادرة قرار ومُقدّرات العديد من أقطار العالم بدءاً من اليابان والفلبين والصين الوطنية وفيتنام شرقاً، مروراً بأفغانستان وباكستان وايران وتركيا والشرق الأوسط العربي والبلدان الافريقية، الى بنما ونيغاراغوا وكوبا والهندوراس والارجنتين وغيرها من دول الجوار اللاتيني الجنوبي!

ولكن الرغبة الجامحة لدى الولايات المتحدة في ممارسة القوة الساحقة ضد الغير، ازدادت اصراراً بعد اليوم المشؤوم في الحادي عشر من سبتمبر 2001, فقد غير هذا التاريخ الاستثنائي من أخلاقيات وأهداف الحكومة الأمريكية في مجال السياسة الخارجية وفي قرارات الحرب والسلام بحيث تحولت جذرياً الى التركيز على (سياسة الضربة الوقائية)، أي وقف الارهاب قبل حدوثه(24) مهما كلف الثمن في الواقع على الارض. وهكذا جرى غزو العراق وافغانستان والتحرّش بدول أخرى مثل كوريا الشمالية وايران، والابتزاز السياسي والمالي للعديد من الدول النامية والمتقدمة عبر قارات العالم من أجل التحالف معها في الحرب على الارهاب.

ولم يكتف الامريكان بتغيير جوهر السياسة الخارجية، بل لجأوا في السياسة الداخلية أيضاً الى تفعيل القانون القديم- الجديد (قانون وطنية الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001) الذي يمنح المخابرات والقوى الأمنية وبدون إذن مسبق حق اعتقال أي شخصٍ داخل وخارج الولايات المتحدة يُشك بأمره في مجال الارهاب. وهكذا انتشرت الاعتقالات والسجون السرية الامريكية على أراضٍ خارجية غير أمريكية، والعلنية في غوانتنامو كوبا وغيره داخل الولايات المتحدة.

وجرى ولا يزال اعتقال العديد من المواطنين الامريكان وافراد من الجاليات الاجنبية وخاصة من العرب المسلمين، وحجزهم أو/ وسجنهم لزمن قد يمتد الى أسابيع وأشهر أو سنوات دون تحقيق، أو بتحقيقات شكلية مُسيّسة يتم تلفيق التُهَم بناءً على أحكام او دسائس او مكائد منحازة مُسبقة.

ان حوادث الاعتقال التعسفي والحجز دون محاكمة لكل من يُشك في أمره بالارهاب هي تصرفات عادية في نظر رجال الأمن الامريكيين، ويرتكبونها أينما رأوا ذلك في المطارات وأماكن السكن والعمل. وهكذا كان اعتقال الأئمة الست في مطار مينيابولس بولاية منيسوتا، وإجبار رائد جرار عام 2006 على تغطية قميصه بأخر وتغيير مقعده الى آخر الطائرة لمجزد جملة عليه بالعربية تقول: "سوف لن نسكت"، والغاء رحلة تسعة من الركاب المسلمين والتحقيق لساعات معهم من دائرة البوليس الفيدرالية بسبب سماع الركاب كلامهم بالعربية، واعتقال محجوب الخواجا.. والقائمة طويلة بغيرهم(25).

وبهذا، يسخر الناس في الوطن العربي من الدعوة لهم بوجوب التلاحم معاً لمحاربة إرهاب القاعدة.. لأن الولايات المتحدة واسرائيل يرتكبان أعمالاً إرهابية أفظع من كل ما تقوم به القاعدة من إرهاب. إن من الصعب تبرير إطلاق إسرائيل للصواريخ في الشارع الفلسطيني أو قصف الطائرات الأمريكية لمدينة مثل بغداد وعدم اعتبار ذلك إرهاباً(26).

إن أي تصرف يخيف الناس العاديين هو ارهاب لا محالة. وعندما تقصف الولايات المتحدة أحياء المدن العراقية بالقنابل وترعب الأطفال طوال سنين طويلة للآن، ويتم تدمير المنازل وإبادة أسر بكاملها خلال ثوان معدودة، فانها تجسد جميعا صميم الإرهاب. إن الولايات المتحدة واسرائيل لم يقدرا بعد على إقناع العالم الإسلامي بأن ما يقوما به هو إرهاب من الدرجة الأولى والثانية، وإن الإرهاب الفلسطيني وإرهاب القاعدة هو إرهاب من الدرحة الثالثة!

وهكذا في الخلاصة، فلا يمكن اعتبار العرب او المسلمين وحدهم مصدر التطرف والإرهاب والانحراف بوجه عام، كما تُروّج حملات التضليل الإعلامي ومواقع الانترنت المسمومة(27)، بل ان كل هذه الأعمال غير المدنية هي أكثر ممارسة وعلنية لدى أتباع كافة الأديان والأمم الأخرى غير الإسلام وفي مختلف القارات بدءاً من الدول اللاتينية وأوروبا الى الشرق الأوسط.

فحسب تقرير أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية 2007 بخصوص حوادث الإرهاب التي جرى ارتكابها عبر العالم، وُجِد ان الإحصاءات تؤيد أمرين هامين هما: عولمة الإرهاب، وأن العرب- المسلمين هم أقل الامم ارتكاباً له(28):

1- 272 حالة إرهابية حدثت في أوروبا

2- 92 حالة إرهابية حدثت في أمريكا اللاتينية.

3- 45 حالة إرهابية حدثت في الشرق الأوسط.

4- 62 هجوماً ارهابياً ضد الأمريكان حدثت في أمريكا اللاتينية.

5- 21 هجوماً ارهابياً ضد الأمريكان حدثت في أوروبا.

6- 6 هجوماً ارهابياً ضد الأمريكان حدثت في الشرق الأوسط.

تحييد التطرف الديني بعولمة المعرفة والاتصال والتسامح المشترك

ان تحييد أعمال التطرف الديني والقضاء على الإرهاب والحدّ من فعالية الإرهابيين لن تتم بالعسكر والغزو والحملات العسكرية الدموية، وملاحقة وحجز حركة وحريات الأفراد في المطارات وأماكن سكناهم وأعمالهم كما يجري حالياً من الأمريكان والأوروبيين ووكلائهم عبر العالم. بل ان تطوير المعرفة الإنسانية، والاتصال المستنير المفتوح مع الآخر، وقبوله في البيئة والتسامح في ممارسة فكره ومعتقداته ضمن النظام العام للمجتمع،، هي فقط الوسائل الإستراتيجية المثلى لتحييد أعمال التطرف الديني وصيانة العيش المشترك والسلم العالمي ومواصلة نهضة الإنسان.

تحييد التطرف الديني بعولمة معارف الأديان ثم **حقوق المرأة والطفل والأسرة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان.** إن الفرق الأساسي بين الغرب المتقدم والوضع العربي المتأخر هو المعرفة. إن ما ينقصنا بدرجة رئيسة هو المعرفة المعاصرة في مختلف المجالات الدينية والعلمية التي تمكننا من التفكير وصناعة القرار والحكم والمناقشة والتفاوض والوصول إلى تسويات بناءة، وللابداع والادارة الهادفة للناس. وسيبقى العرب خلف العالم حضارياً،، والأخطر، سيبقون تابعين للغير في كل قراراتهم ومجالات حياتهم اليومية اذا استمروا في عدم المعرفة: دنيوية ودينية بحدٍ سواء.

وعيب التطرف الديني لا ينبع من الأديان بل يكمن في الناس غير المدنيين المحسوبين على هذه الاديان عبر العالم. وان أسهل وأنبل الطرق للتخلي عن التعصب والارهاب ورفض الأخر،، تبدو كما نرى بعولمة المعرفة عموماً وما يتصل منها بالأديان، وحقوق الانسان، والمرأة والطفل والاسرة، والديموقراطية.

نقدم آليات إستنبات هذه المعارف الحاسمة في القضاء على التطرف الديني والاهاب كما يلي:

1- تنمية الثقافة الدينية بالقراءة الحُرّة والمقصودة الرسمية لأديان الأديان من مصادرها الأساسية الأولى وفهم نصوصها بمنأى عن الانطباعات والمعلومات الشخصية المسبقة. ونحن هنا لا ندعو الناس لأن يصبحوا خبراء في الدين الآخر، بل أن يعرفوا قيمه وأخلاقياته التي تجعل أتباعه في البيئة يتصرفون بالطرق المدنية التي يبدون فيها. ان معرفة الدين الآخر تُزوّد الأفراد والجماعات بفهم ما يجري من الناس في الواقع ثم تنبؤ ما يمكن عليه تعاملهم وسلوكهم في المستقبل.

ونقترح عالمياً في هذا الإطار استحداث الأنظمة التعليمية في أي قطر بدءاً من الولايات المتحدة وكندا والبرازيل غرباً مروراً بأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا وانتهاءً بالصين واليابان واندونيسيا واستراليا شرقاً وجنوباً، مادة دراسية مقررة عالمياً في المرحلة الثانوية باسم: "**علوم الأديان**". يعدّها فقهاء وخبراء وعلماء مشهود لهم في مجالات الأديان والمناهج وعلم النفس التربوي وغيرها مما يناسب.، تندبهم منظمة اليونسكو بتفويض أو موافقة رسمية من أقطارهم. يَدْرس في هذه المادة العالمية جميع الطلبة من كافة الطوائف والأديان السماوية والوضعية: تواريخ نشوئها وتعاليمها وشعوبها عبر العالم وآداب تعاملها والانجازات الحضارية المرتبطة بها. إن الفوائد التي تفرزها هذه المادة الأكاديمية على السلم والوفاق العالمي والتسامح وقبول الآخر تبدو لا حدود لها.

2- تنمية الثقافة الدينيَة بالقراءة الحُرّة والمقصودة الرسمية لأديان المرأة والطفل والأسرة، والديمقراطية وحقوق الإنسان. وهنا، نقترح على أنظمة التعليم العالمية طرح مقرر في "**المرأة والطفل والأسرة**" في المدرستين: رياض الأطفال والمدرسة الابتدائية، يدرس خلاله الأطفال مختلف المفاهيم والخصائص او المواصفات البناءة والأدوار والمسؤوليات والواجبات والعلاقات العضوية فيما بينها لإنتاج المواطن الصالح ومؤسسة العمل والمجتمع. وأخيراً، نقترح طرح مادة ثالثة في المدرسة الثانوية باسم: "**الديمقراطية وحقوق الإنسان**"، يتعلم فيها الطلبة كافة المفاهيم والمبادئ والقوانين والتطبيقات في هذين الموضوعين الحاسمين لكرامة الناس وحياة العصر.

ان التواصل غير المشروط مع الناس في الأديان الأخرى بالحديث المباشر معهم وعبر الانترنت، وفي اللقاءات غير الرسمية العابرة وفي حلقات المناقشة والحوار المنظمة هو واجب على كل مسلم ومسلمة (وكل شخص في المجتمعات العالمية الأخرى) اذا أردنا بالطبع فهم الآخر والعيش السلمي المشترك معاً. ان الحديث المتواصل مع الآخرين يؤدي الى معرفة طبائعهم وما يشغلهم من أولويات وحاجات وما يتصفون به من أخلاقيات.. الأمر الذي يسهل من آليات التعامل والتكيف معهم.

ان حوار الحضارات والأديان يجسد جوهر هذا المطلب النفس اجتماعي الهام. ونعتبر في هذا الإطار أحداث العنف المدمرة والاعتداءات الدموية وأعمال التحرش الديني الأعمى التي تشنها جماعات متطرفة من طوائف وأديان متنوعة عبر العالم ضد أخرى في بلادها وفي الخارج، هي ظاهرة سلبية يتوجب وقفها محلياً من الدول الوطنية وبالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية ذات العلاقة في الخارج.

ويجب أن يتعلم هؤلاء المتخاصمين بواسطة الحوار والإقناع والتفاهم والتفهم ان الكون يتسع لهم جميعاً، وأن أي فرد وفئة او مجموعة منهم يمتلكون بحكم الولادة والنشأة والعرق والجوار الثقافي والجيوسياسي المشترك نفس الحق في العيش السلمي معاً، وفي حرية التعبير المدني والملكية الفكرية والمادية والاعتقاد والعمل والأمل في التقدم للمستقبل.

وليتعظ جميع هؤلاء من تعاليم أديانهم المدنية وأحكام إدراكهم المنطقي و"الأبهة الثقافية- الحضارية" التي أفرزتها أديانهم عبر العصور التاريخية المتعاقبة، حيث ساد سلوك الناس على المستويات الرسمية والشعبية مبادئ التسامح والعفو وقبول الآخر وشغف المعرفة والكشف والإبداع والتعامل المستنير مع الأقوام والأعراق المتنوعة. وهكذا كانت الحضارات المزدهرة للصينيين والهنود والفراعنة والسومريين والبابليين والفرس واليونان والرومان والعرب- المسلمين وعصر النهضة الأوروبية والاكتشافات الجغرافية ثم الحضارة الغربية الصناعية والمعلوماتية المعاصرة.

إن النكوص الحضاري الراهن لمختلف الأمم والشعوب وأعمال العنف الدموي التي ترتكبها بالإرهاب والعدوان وشن "الحروب الوقائية" والرد بأساليب ووسائل تأربة أشد فتكاً،، هي مؤشرات غير حميدة نظراً:

- لخروج الدول والشعوب عن تعاليم معتقداتها المدنية،
- وجهل الناس للأديان الأخرى في نفس البيئة والبيئات خارجها،
- وندرة الاتصال والتواصل بين الجهات المتنوعة في نفس البيئة وفي البيئات خارجها،
- وجهل الأطراف لأهداف وحاجات الجهات الأخرى في نفس البيئة وفي البيئات خارجها كإحدى نتائج ندرة الاتصال والتواصل آنفاً، ثم،
- الانجرار الأعمى وراء قيادات مصلحية أو فتاوى وقرارات جاهلة غير مدروسة، همّها الاستراتيجي كما يبدو خلط الأوراق والأجندات المذهبية والسياسية في بيئاءاتها وعبر العالم لإلهاء الشبيبة والأتباع في تقتيل بعضهم أو/ واستمرار خلافاتهم البينية، الأمر الذي يسهل على هذه القيادات النفعية الحفاظ على مرجعياتها الرسمية والبقاء طويلاً في السلطة أياً كان نوعها ومجالها دون مقاومة تُذكر.

ونؤكد هنا على أن االتوقف عن أعمال التطرف والإرهاب، يتوجب أولاً من الدول والشعوب التوقف بصفة عاجلة عن المآخذ الأربعة أعلاه.

يروي بول مارتن(29)، مدير الشؤون الدينية ومركز خدمة المجتمع في جامعة كولومبيا الأمريكية، قائلاً: "ان مكتب الطلبة اليهود ومكتب الطلبة الكاثوليك متقابلين مباشرة ولا يفصلهما سوى ممر ضيق. وبالرغم من مشاهدتي الطلبة يدخلون ويخرجون باستمرار من مَكتَبيْهم طيلة أربع سنوات، إلا أن المحزن كان في ندرة معرفتهم لما يجري في المكتب الآخر وللتقاليد الدينية التي يعتقدونها"!

وتتفق منظمة غالوب الأمريكية(30) The Gallup Organization مع نفس الاتجاه، مفيدة عموماً ان جهل الناس في التعامل مع الآخر عموماً ومن أديان وثقافات مختلفة بوجه خاص؛ وتبني سياسات غير مُنصفة، وسوء الفهم الذي قد ينشأ أحياناً لأتفه الأسباب بين الأمريكان والمسلمين،، يعود في جوهره حسب نتائج استطلاع أجرته 2005-2006 على بليون شخص (ألف مليون) موزعين في دول

عبر جميع قارات العالم،، إلى ضعف التواصل والمعلومات المُحَرّفة عن الآخر وعدم معرفته كما ينبغي.

وإعتاد المؤلف/ الباحث الحالي بنفس السياق طيلة ثلاثين سنة جامعية حَثّ الطلبة على أهمية الحديث وتبادل المعلومة والرأي مع الآخر حتى تمكن معرفته وفهمه والنجاح في التكيف والتعامل المشترك معه،، مؤكداً ذلك بالقول: "أنك لو جلست بجانب زميلك الآخر عشرين سنة دون ان تتحادث معه، فسيبقى الواحد منكما غريباً ومجهولاً عن الآخر فكراً وميولاً وتصرفاً".

تحييد التطرف الديني بعولمة الإنصاف وقبول الآخر والتسامح المشترك

وهنا يتبنّي الفرد ميولاً منفتحة على الآخر المُتنوع. وهذا لا يتأتى إلا بالانفتاح على معتقده ومعرفته الشخصية بالتواصل والأخذ الرد معه بالعمليات التالية:

- أن تُنصف نفسك بما لها وما عليها ثم تطبيق ذات معادلة الإنصاف في التعامل مع الآخرين.
- أن تقبل وجودك بما له وما عليه في البيئة التي تعيش فيها، سواء كانت هذه محلية أو خارجية. يتدرج هذا القبول في مستويات نفس إجتماعية، تبدأ بأدنى درجات القبول وهو التعايش أو العيش بحياد مع الناس في البيئة، ثم التكيف معهم، وتقديرهم، والالتزام بأعرافهم وقوانينهم، والتعاون المشترك معهم بالتزاوج منهم وتأسيس مصالح عملية معهم، ومشاركتهم بما يمكن لتقدمهم ثم الاندماج في حياتهم اليومية ومصيرهم كأرفع أنواع ودرجات قبول الإنسان للآخر قريباً او غريباً.
- أن تتسامح مع وجود الآخر المختلف في أي شيء أو صفة سواء كان ذلك في العرق أو اللون أو الثقافة أو الدين أو الاقتصاد أو التعليم أو الصحة أو غيرها. عندئذ يصبح التسامح مع المعتقدات الأخرى ممكناً.

*****

الفصل الرابع

الدول غير الوطنية الفاشلة في البلدان النامية-
كيانات امتيازات متسلطة دون مواطنين ومسؤوليات
مع التركيز على البلدان العربية حالة خاصة

المقدمة

معضلات مزمنة للدول غير الوطنية الفاشلة في البلدان النامية

الدول العربية النامية فاشلة في التنمية السياسية والحكم

الدول العربية النامية فاشلة في التنمية الاجتماعية

الدول العربية النامية فاشلة في التنمية الصحية

الدول العربية النامية فاشلة في التنمية الاقتصادية

الدول العربية النامية فاشلة في التنمية الدفاعية والأمن الوطني

الدول العربية النامية فاشلة في التنمية التقنية والمعلوماتية

<u>الدول النامية هي كيانات امتيازات بدون مواطنين ولا مسؤوليات</u>

ان الدول النامية المعاصرة هي في المعظم دول امتيازات لرجالات الحكم بدون مواطنين ولا مسؤوليات. انها في أفضل الأحوال كيانات جيوسياسية ضعيفة أو فاشلة "تملك" أتباعاً أو رعايا يحملون وثائق جنسية أو "تابعية" مثل جوازات سفر وهويات شخصية تصدرها لأغراض الإدارة العامة والتنقل داخل وخارج البيئة الرسمية الحليفة وللمحاسبة عن الوفاء بحقوقها عليهم دون أداء مسؤولياتها نحوهم في الغالب. انها دول امتيازات بفئات معنية في الدرجة الأولى بنفسها وبمصالحها الخاصة دون اعتبار يذكر لمواطنين أو لصالح عام لمجتمع.

ويعود السبب الرئيس وراء تخلف البلدان النامية كما نرى الى عاملين: الفساد الرسمي وعدم عدالة التوزيع في الحقوق والواجبات. وحتى ينأى موظفوا الخدمة العامة من قمة الدولة والحكومة والى المراكز الدنيا، بانفسهم عن الفساد الاداري والمالي، وعن اللهث وراء المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة،، وما لم يمارسوا الانصاف في التعامل مع الشأن العام للناس، بما يتوقع لهم من حقوق وما يترتب عليهم من واجبات،، فستبقى البلدان النامية لا محالة: فرداً وأسرة ومؤسسة ومجتمعاً، متخلفة بامتياز في أدنى السلم الحضاري الانساني.

محمد زياد حمدان

إن السلطة العامة هي أمانة شعبية يمنحها المجتمع بالتفويض للدولة أو الحكومة الوطنية ليستعملها الموظفون الرسميون (الحكوميون) من أجل فائدة المواطنين والمؤسسات. والسلطة تعني المسؤولية التي هي بدورها آلية خلقية ضرورية لتوجيه تصرفات الافراد والجماعات وفعاليات الخدمة العامة والخاصة لصالح البقاء والتقدم.

فالرسميون بهذا هم أُمناء على السلطة التي يديرونها، دون امتلاكهم أي حق شخصي في الاحتفاظ بها أو التخلي عنها سوى بقرارات ديموقراطية مدنية. وإنهم بهذا عُرْضة للمساءلة القانونية بخصوص الأحكام والتصرفات التي اتخذوها خلال الوظيفة، وبالنتيجة لفقدانهم مراكزهم في حالة التحايل والفساد الذي ارتكبوه. وإن إثبات براءتهم يقع على مسؤولياتهم الشخصية. أي أنهم الذين يتوجب عليهم تقديم الدلائل القاطعة التي تؤكد براءتهم من أي تُهَم قد تُوّجه لهم.

وإن الدولة الوطنية، هي خادمة للمجتمع من أجل تحقيق أهداف عليا يطمح إليها مباشرة بالاقتراع الشعبي أو بواسطة ممثليهم في البرلمانات أو مجالس النواب أو البلديات او المدن او المحافظات،، وهي بهذا راعية ومعززة للمجتمع ومُكرِّسة لصالحه العام. إن الحكومة (الادارة التنفيذية للدولة الوطنية) التي تسئ استعمال سلطاتها، تفقد تلقائياً قوة الحكم أو القانون على مواطنيها، ويمكن للمجتمع بهذا سحب شرعيتها المكتسبة للسلطة حين يرى ضرورياً ذلك.

ولكن عديداً من البلدان النامية يديرها للأسف دول وحكومات وقيادات محلية فاشلة بمعظم المعايير.. دون كونها أبداً دولاً وطنية بمفهومها وممارساتها الإيجابية الجيوسياسية في مجالات المحافظة على المصالح العامة للناس وكراماتهم الإنسانية وصيانة حقوقهم وحرياتهم الدستورية، والعمل المؤسسي للشأن والصالح العام للمجتمع، بعيداً عن الفساد والامتيازات والمنافع الشخصية الخاصة.

ان الدول النامية هي كيانات بلا هوية جيوسياسية مستقرة. فقياداتها ما زالت في العموم بدوية رحالة في فكرها وأخلاقها وسلوكها،، وتعمل بعواطفها الطارئة الجياشة. فتراهم يختلفون لأسباب تافهة أو كبيرة، ثم تجري الهواتف والوساطات والزيارات والاجتماعات.. وخلال دقائق أو ساعات محدودة تبدأ المُعانقات وشد

الأيدي في الظاهر وكأن شيئاً لم يكن. ولكن"النيات الثأرية الكامنة" لا تزال مُتجذّرة في النفوس تُضمر العداء الأسود القادم الذي يطفو على السطح في أقرب لحظة مُواتية.

إن حادثة اعتداء كولومبيا على الإكوادور في أمريكا اللاتينية في أوائل 2008، هي مثال بسيط لهذه المزاجية العشوائية في العلاقات الدولية وفي تقرير الحرب والسلام.. دون اعتبار يذكر لسيادة الدول الوطنية والكرامة الإنسانية والجيوسياسية ومنطق التعاون / التفاهم الإقليمي والدولي بين الأمم.. وبالطبع إن حالة أمريكيا اللاتينية تنطبق وأكثر على معظم الدول النامية العتيدة في قارتي آسيا وإفريقيا بما فيها الدول العربية والإسلامية عبر العالم.

إن هذه البلدان تبدو في المُجمل مُجرّد رهينة لحفنة من المنتفعين الذين يستولون على السلطة بالوراثة أو بانتخابات مزيفة غير خلقية، أو بانقلابات عسكرية، أو بتخطيط ودعم قوى طامعة من الخارج لتحقيق أطماع سياسية أو اجتماعية – اقتصادية استراتيجية أو طارئة.

ونرى بالملاحظة الموضوعية المباشرة لواقع البلدان النامية لأكثر من خمسين سنة خَلت أن أول أُسس تخلف هذه البلدان التي يشكل معظمها للأسف دولاً ضعيفة او فاشلة او منهارة، او هامشية بدون كيانات رسمية، هو افتقارها لقيادات سياسية وطنية قادرة على التخطيط والادارة والحكم، وعلى التصويب كلما لزم في مختلف مجالات الحياة التي تهمّ الانسان: فرداً واسرة ومؤسسة ومجتمعاً. وان الفرق الرئيس في وضع الدول النامية بالمقارنة بدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، هو أنه بالرغم من كون الولايات المتحدة هي فاشلة أيضاً كحال البلدان النامية عموماً، الا أن قياداتها مع الأخطاء العديدة الفاحشة التي ترتكبها بحق نفسها والدول الأخرى في الخارج، تبقى وطنية حتى "العظم".. حتى الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها في الحرب على العراق وأفغانستان كانت في الأساس بدوافع ولأغراض وطنية.

إن الفشل السياسي(1) الذي تسبّبه القيادات الخائبة في الدول النامية يمارس دوراً رئيساً في الفشل الاقتصادي لحكوماتها وشعوبها وفي بَعثرة ثرواتها في أعمال لا تَخصّ التنمية البشرية – الاقتصادية, ومن ثمّ وقوعها بالتالي تحت طائلة الديون أو/ و رحمة برامج الاغاثة والمساعدات الدولية،، للخروج من أزمات المجاعات والجفاف، وكوارث الزلازل والاعاصير والفيضانات، وانتشار الاوبئة

والامراض، وسقوط العملة الوطنية، وارتفاع اسعار الغذاء ومعدلات التضخم لدرجات مرعبة مالياً ونفسياً للناس كما يلاحظ في الواقع.

وتفيد الاحصاءات المتخصصة بفهرسة الأوضاع السياسية للدول عبر العالم(2) بأن أول 138 من قائمة تضم 177 دولة، كانت منها 33 دولة عربية/ اسلامية فاشلة (أي نسبة24%) بدرجات فشل تراوحت بين 51,6 –113,7. ومن هذه الدول الفاشلة (أل 33) كان هناك للأسف 7 دول عربية (أي ثلث مجموع البلدان العربية) مُصنفة بأنها فاشلة بدرجات تتراوح بين 75,9-113,7؟!

وبينما يُنوّه أحد المصادر(3) في هذا الاطار أن مشاكل البلدان العربية النامية تتلخص في: بطء التنمية, وعدم الاستقرار السياسي, والتطرف الديني، والاستبداد, والنزاعات المحلية والإقليمية، يؤكد مصدر ثان(4) خطورة مشكلة مُزمنة أخرى هي فساد الانتخابات والعملية الانتخابية.

فالانتخابات في الدول العربية النامية مرتبطة بمدى تطبيق مبادئ الديمقراطية في التعامل مع المواطنين وإدارة شؤون الحياة اليومية، الأمر الذي يبدو نادراً في معظم الأحوال. تعتري الانتخابات في هذه البلدان عدة سلبيات أهمها: تمسك السلطة بالحكم ومحاولة القيادات المحلية المُوالية مصادرة النتائج الانتخابية بشتى الوسائل من أهمها:

- الكذب على المنتخبين بوعود لا ينفذوها.
- تزوير الانتخابات بالتلاعب في النتائج لصالح سلطة الحكم.
- رشوة المنتخبين بالوعود والاموال والهدايا و"خيمات الدعاية" الشخصية.
- الاعتداء على المنتخبين بالضرب والسُباب اللفظي.
- مضايقة المنتخبين بالعنف والحجز والمنع من الوصول إلى مواقع الاقتراع.

إن الدول التي تقوم أجهزتها بـ:

1. ملاحقة المواطنين في رزقهم اليومي بالأتاوات والمشاركة بحصص من الأرباح وفرض الرشاوات على الناس..
2. الاعتداء على أمن وأمان الناس في الشارع والمنزل وغرف النوم والعمل وقيادة السيارة..
3. احتجاز الأفراد بدون إبداء الأسباب لأيام أو أشهر أو لسنوات أحياناً..
4. قتل الأفراد بدون محاسبة أو شعور بالندم، أو بدم بارد أحياناً..

5- تهريب المخدرات والسلاح والاموال والرقيق الأبيض أو/ويوفرون الحماية للمهرّبين نظير مبالغ مالية مسبقة الدفع أو المشاركة بنسبة مجزية من أرباح أعمالهم..

6- غض الطرف عن الفساد الذي ترتكبه جهات رسمية أو خاصة مُوالية في أداء عملها اليومي خلافاً للقانون..

7- تعطيل الموظفين لمعاملات المواطنين اليومية حتى تحصيل رشاوى مالية مقابل خدمات يقومون بها، وهي في الاصل من ضمن واجباتهم الرسمية اليومية في دوائر الخدمات العامة والمدارس والجامعات..

8- استغلال الوظائف العامة للاغتناء المالي عن طريق احتكار رخص الأعمال والمشاريع والوكالات الدولية التجارية والمزارع الانتاجية والمعامل والعقارات..

9- التعامل المنفتح المتسامح مع جهات خارجية عدائية في حين تتشدد مع جهات أخرى من أبناء جلدتها..

10- التطبيق الظالم للقوانين في غياب مصلحة الناس ومقتضيات الموقف الموضوعي الذي يكونون فيه..

11- أعمال مافيا اقتصادية بتجارة السلع خفية في الداخل والخارج لصالح جهات رسمية محددة، أو تأسيس المشاريع والمؤسسات والشركات الكبرى في مختلف المجالات التعليمية والاقتصادية والخدمية والإنتاجية بأسماء وأدوار ظاهرية وهمية، تديرها على "أعين الناس" بينما تعود ملكياتها الحقيقية وأعمالها وريعها المادي مباشرة لجهة حاكمة / رسمية..

12- الاستئثار بمداخيل مالية من الخزينة العامة لكل فرد يخصّها، في حين يعيش عدد كبير من المواطنين تحت خط الفقر، يكافحون يومياً من أجل لقمة الخبز والبقاء..

13- غضّ الطرف عن موظفيها او أعوانها أو جهات محسوبة رسمياً عليها، في تحويل منازلهم وقصورهم المحلية، أو اماكن إقامتهم في الخارج إلى ملاهي ومشارب ومراقص وموائد للجنس والقمار لإشباع مُتعهم الشخصية الخاصة، في حين تتم المعاقبة المركزة وبدون رحمة (حسب القانون المكتوب طبعاً!) لمن يلاحظ عليه أدنى درجة أو شيء من ذلك،، هي بفعل الواقع، دول بقيادات غير وطنية، تستأثر بامتيازات انانية خاصة على حساب الصالح العام للمجتمع بدون حساب لمواطنين أو مسؤوليات ملقاة على عاتقها.

وهنا يُتوقع من القيادات الوطنية الفعلية: الاجتماعية والسياسية والاكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني تحييد مثل هذه "السلطات المعطوبة" من الحكم، وذلك

بالحوار السلمي ومفاوضات الاقناع والمُمانعة "السلمية" البيضاء عن طريق الاقتراع الشعبي والعصيان المدني والمقاطعة الشعبية الاقتصادية والسياسية والادارية،، كما حدث تاريخياً في الهند مع الانجليز، وفي ايران مع الشاه، وفي كوريا الجنوبية قبل سنوات عند الاحتجاج ضد فساد السلطة، وفي فنزويلا مع شابيز عند التصويت ضد محاولة تشريع الحكم المطلق،، وغيرها عبر العالم.

معضلات مزمنة للدول غير الوطنية الفاشلة في البلدان النامية

ان أهم المعضلات المزمنة للدول غير الوطنية الفاشلة في البلدان النامية هي سياسية بالدرجة الاولى، تبدو في اثنتين رئيسيتين: المركزية المتزمتة للحكم، وتركيز معظم السلطات بيد شخص واحد هو في الغالب رئيس الدولة: جمهورية أو ملكية أو غيرهما من أنظمة الحكم السياسية المتداولة هنا وهناك. ففي يد هذا "الرجل" تتركز صناعة القرار والحكم وحركة ثروات الدولة وأرصدة البنك المركزي والقيادة العليا للجيش ومنتجعات الترفيه (الفاسدة) في الداخل والخارج.

وإن ما قامت به فنزويلا على سبيل المثال (وكالات الأنباء) في عهد الرئيس شابيز في أوائل شهر ديسمبر 2007 من طلب التصويت على تعديل الدستور للسماح لرئيس الدولة بالحكم لسنوات غير محدودة وللسيطرة مباشرة على صادرات النفط وعلى أرصدة البنك المركزي، كان نكسة إلى الوراء في نظام الحكم الجمهوري القائم أساساًعلى مبدأ تداول السلطة وتفويض المسؤوليات.

ولكن معضلات البلدان النامية لا تنحصر فقط في مركزية الحكم وتركيز السلطات بيد شخص واحد، بل يضاف اليهما ويتفرّع عنهما مشكلات خطيرة أخرى تعمق حتماً من فشلها الجيوسياسي، وهي(5):

1-الضغوط السكانية المتزايدة للمطالبة بحقوقها المدنية.

2-الحركة الجماعية للمهاجرين.

3-التهجير القسري للجماعات المحلية.

4-إنتشار تقاليد الثأر أوالإنتقام.

5-النزوح الإنساني المزمن لأفرادها وجماعاتها.

6-اختلال التنمية الإقتصادية للجماعات / الاقليات.

7-الإنحطاط الإقتصادي الحاد.

8-التوزيع غير العادل للثروة.

9-التدهور المتواصل للخدمات العامة.

10- الانتهاك الواسع لقوانين وأحكام استخدام الخدمات العامة.

11- تدّخل الدول أو القوى الأخرى في شؤونها.

12- العجز عن فرض السلطة والنظام على بعض أو كل أراضيها.

13- العجز عن سد الإحتياجات الطارئة للسكان عند كوارث الطبيعة كالزلازل والأعاصير وانتشار الأوبة والأمراض والمجاعات.

14- فساد خدمات وحركة الاقتصاد المحلي.

15-الحروب الأهلية المدنية الداخلية والنزاعات المحلية.

16-الصراعات العرقية بين السكان.

17-العنف / الإرهاب في الحياة اليومية.

18-الاغتيالات السياسية.

19-غياب سلطات وقوانين الشرطة/ الأمن العام.

20-تعدّد السلطات الأمنية لكل منها قوانين واجراءات مستقلة عن الدولة.

٢١- تعدد السلطات أو المرجعيات السياسية.

٢٢- تعدد المرجعيات الدينية وتدخلها في الإدارة والحكم.

23-تعدد الطوائف المتعارضة.

24-طغيان النخب الطائفية.

٢٥- ارتفاع ضحايا الحروب الأهلية.

26-الفساد في السياسة والادارة والحكم والاقتصاد.

٢٧- ممارسة قوانين حظر التجوال / قوانين الطوارئ.

٢٨- تعطيل عمل المؤسسات الخدمية العامة.

29-الفقر اقتصادي لشرائح واسعة من المجتمع.

30-انتشارالسوق السوداء الموازي للسوق العام.

31-عدم الاستقرار المعيشي اليومي.

32-الفوضى الحياتية والاجتماعية العامة.

33-الكذب والخداع والمناورة من الرسميين وعامة الناس.

34-الرسمية في تصرف وولاءات الناس تجاه الدولة.

35-عمل الموظفين برقابة خارجية غالباً دون الرقابة الاخلاقية الذاتية.

36- الفقر الصحي وانتشار أمراض مزمنة مثل الإيدز والسرطان.

٣٧- ارتفاع وفيات الأطفال.

38-ارتفاع معدلات التسرب المدرسي.

39-اجازة الرسميين سراً لتجارة المخدرات وحظرها في الظاهر على الآخرين.

40-الارهاب الفكري او السياسي او الاقتصادي او الامني او الجسدي.

41- سيطرة أو/ وامتلاك القادة العسكريين والأمنيين للمشاريع والأعمال الاقتصادية الكبرى: العمرانية، والمالية، والصناعية (كالمعامل والمصانع) والزراعية (كالمشاريع الزراعية والمزارع..)، والتجارية، والتقنية..

42- انتهاك حقوق الإنسان في الحياة- كالقتل العمد، والتطهير العرقي وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية.

43- بقاء رجال الحكم في الرئاسة / القيادة لمدة ١٥ سنة فأكثر. ينطبق للأسف هذا المؤشر بامتياز على عديد البلدان النامية.

ان أي دولة تسود لديها مثل التجاوزات أعلاه هي بالتأكيد ضعيفة او فاشلة او منهارة لا محالة، وذلك حسب درجة ارتكابها لانحرافات الادارة والحكم السابقة.. انها بدون شك فاقدة للتفويض الوطني الذي منحه المجتمع ومؤسساته المدنية للحكم في الداخل، كما هي ايضا مسلوبة الشرعية في اتخاذ القرارات باسم المجتمع في العلاقة مع الخارج.

وبينما يلاحظ للأسف أن أول ٦٠ دولة في قائمة ما تنعته الدراسات المتخصصة بالدول الفاشلة(٦) هي موزعة على أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، فان هذه الدول غير الوطنية النامية تبدو غافلة عن أوضاعها السياسية والحضارية المأزومة في المنظومة الدولية المعاصرة، دون حراك او ارادة لتصويب أخطائها ولنهوضها من كبواتها العديدة واستعادة أدوارها العالمية الرائدة كحال العرب المسلمين خلال اكثر من سبعة قرون متواصلة (القرن السابع- الرابع عشر الميلادي).

ان العالم من حول هذه الدول الفاشلة "لا يرحم". فيلاحظ تعامل الدول القوية معها بدونية مُذلة لا حدود لها، وتفرض عليها شروط الحرب والسلام، وصفقات السلاح الباهظة، وقرارات المواد القابلة للتصدير والاخرى الاستهلاكية المستوردة، ونوع العلاقة الرسمية مع الدول الاخرى، والأتاوات البشرية والمالية واللوجستية التي يتوجب دفعها "لحملات الاستقواء العسكري" على سيادة دول اخرى نامية.

وما لم تبادر الدول غير الوطنية النامية الى الاصلاح بتولي قيادات وطنية قادرة فعلياً وأخلاقياً على أداء مسؤولياتها ؛ وما لم تتخلي الجماعات والمؤسسات المدنية عن طُرُقها الملتوية في النفاق للسلطة تجنباً لشرّها ، او تحقيقاً لمصالح لا تستحقها ، او لضمان استمرار أعمالها ؛ وما لم يتجنب الافراد والجماعات المحلية تصرفاتهم الخاطئة التي يرتكبونها باسم الدين او العرق او عنصريات أخرى ؛ وما لم تعمل الدولة والمجتمع معاً على تبني استرتيجية طويلة المدى للتغيير وبناء الانسان بتجديد النظام التعليمي وادخال ما يسمى بالتربية المدنية والمعلوماتية كما نوضح في كتابنا : التربية المدنية وتنمية الناشئة ثروة استراتيجية وطنية . نشر دار التربية الحديثة بدمشق ، ،

فان سقوط هذه الدول غير الوطنية سيتسارع وصولاً للاندثار الكامل كما حدث مع الاندلسيين العرب في اسبانيا ، والازتك في المكسيك . وافغانستان في عهد طالبان و"كارزاي" ، والعراق في عهد صدام . وفلسطين تحت الانتداب البريطاني ، واثيوبيا الامبراطورية في عهد هيلاسلاسي ، وايران في عهد الشاه .. ناهيك عن دول حضارات الشرق القديم : السومرية والاكادية والاشورية والبابلية في بلاد ما بين النهرين ، والآراميين في سوريا ، والكنعانيين في فلسطين ، ودول السلالات الفرعونية في مصر ، ، ثم الدول العربية الاسلامية : الاموية والعباسية والأندلسية والفاطمية والمملوكية في سوريا والعراق ومصرو اسبانيا ، والمرابطون والموحدون في المغرب .. وغيرها بالطبع من دول اخرى عبر العالم .

ان الفوضى القانونية العارمة التي يسببها فشل البلدان النامية في دونية سلوك دولها وحكوماتها التنفيذية والمؤسسات الرسمية التابعة لها، وفي آليات الحياة اليومية للناس، دفعت منظمات وفعاليات سياسية دولية كبرى للتأكيد على أن

السبيل الناجع لبناء الدول وتصويب العلاقات الدولية يبدو في القوتين الاقتصادية والعسكرية. تُقررهاتان القوتان اتجاهات الشؤون العالمية ووضع منظمة الأمم المتحدة، مُقللة بهذا من دور الأخلاقيات أو أحكام القانون الدولي، أو مبادئ الديمقراطية، أو تمثيات ووجهات نظر أكثر من 180 دولة.. أي لمعظم المجتمع الدولي،، في تقرير شؤون التنمية والسلام واستقرار المجتمع الدولي(7).

إن المدرسة السياسية الواقعية التي تتبعها هذه "الجهات الغربية الكبيرة" تستهين بالمرجعيات الأخلاقية أو القانونية او الديمقراطية كونها حُججاً غير صالحة يثيرها المثاليون واليوتوبيون، مُعيدة التأكيد بأن القوة التقليدية الاقتصادية والعسكرية هي المحرك الرئيس لمصائر الدول والشعوب. إن نفس هذه المدرسة الواقعية تعتنقها الولايات المتحدة الأمريكية وتُصرّ بإلحاح نتيجتها على أن الحكومات التي تدفع أكثر في ميزانية منظمة الأمم المتحدة هي التي لها الحق في ممارسة تأثير أكبر على قراراتها / سياساتها، وحتى في تقريرعضوية الدول في مؤسسات المنظمة مثل:المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة وغيرها من هيئات أخرى مكونة لنظام الأمم المتحدة..

يبقى أن نؤكد هنا أن ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية لأساليب التلاعب والتسلط في صناعة القرارات والأنشطة وعمل اللجان وحملات الحرب والسلام عبر بقاع مختلفة من العالم.. والاتفاقات الاقتصادية الدولية (كاتفاقية الغات) والتلوث البيئي (اتفاقية كيوتو) وما تفتعله غيرها من تدخلات سياسية وعسكرية بدون إطلاع منظمة الأمم المتحدة أو بعلمها وقراراتها التي يتم تحضيرها في الأصل في "مطبخ السياسة" الأمريكية، وتعزيز ذلك بما تحشده من تأييد (أو تبصيم) لدول عربية ونامية لإتباع رغباتها (الملتوية عادة).. هي جميعاً مع ما تكابده البلدان النامية في الواقع من تخلف، أساس فشل وانهيارهذه البلدان. أي ان سوء نية السياسة الواقعية البراغماتية للولايات المتحدة وعجز الدول غير الوطنية الحاكمة في البلدان النامية يشكلان معاً توماً "لخيبة" هذه البلدان في مختلف مجالاتها في الداخل والخارج.

الدول العربية النامية فاشلة في التنمية السياسية والحكم

نتناول في هذه الفقرة عدة نقاط هامة في مجال السياسة والحكم، وكيفية فشل الدول النامية في هذا الاطار ثم مبادئ الاصلاح للأفضل.

تفتقر الدول العربية النامية كما يلاحظ لثقافة وممارسة الديمقراطية(8)على مختلف المستويات الرسمية وحتى في المؤسسات المدنية الخاصة.. فالكل يأمر الكل، ويستأثر بالمزايا والسلطات على حساب الكل، دون مشاركة متفاعلة تذكر من الأخرين. أما الحريات وحقوق الإنسان فهي الاخرى مُغيَبة فعلياً على الأرض، بالرغم من المداولات المسموعة على وسائل الإعلام وإدّعاءات البرُبوغاندا المحمومة المخالفة للواقع.

والدول العربية النامية ليست مسؤولة بمفردها عن هذا الوضع الشائك للديموقراطية السياسية، بل تشاركها لدرجة كبيرة في ذلك الدول الغربية عموماً. فالرأسمالية الغربية(9) التي تعتمد على تجارة السوق الحر وتؤدي كما يُفترض إلى مجتمع حر من الناس، تعمل هذه الأيام إلى تقليص ممارسة الديمقراطية عبر العالم ومن سلطة الحكومات الوطنية بوجه عام بسبب تحكم النخب والمؤسسات الاقتصادية في الانتاج والاسعار وحركة التجارة وانسياب السلع.. الأمر الذي يَنتقص كما يبدو من قدرة الحكومات على الوفاء بحاجات مواطنيها، بدءاً بالولايات المتحدة غرباً إلى اليابان في أقصى الشرق.

وبالمقابل، فإن العديد من الدول النامية التي تَحولت من الأنظمة المركزية المتطرفة، أو من الاشتراكية إلى الرأسمالية كحال المكسيك والصين وروسيا ودول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية وعدد من الدول العربية،، استطاعت تحقيق بعض المنجزات في اقتصاد السوق، لكن معظمها مع ذلك بقي بعيداً عن مبدأ الحرية السياسية الفعلية. إنها في أفضل الأحوال دول ديمقراطية بالألفاظ دون الممارسة الفعلية في الواقع.

ومهما يكن، تحضّ عديد المرجعيات الدولية المتخصصة البلدان العربية على ضرورة الاصلاح السياسي وتجديد عملية الحكم. فقد حثوا في هذا الاطار(10) على وجوب الإصلاح في ناحيتين رئيستين: إصلاح السياسات، وإصلاح المؤسسات،، وذلك من خلال التنمية الوطنية السياسية , وتحديث أسلوب الحكم , وممارسة تداول السلطة , وتصويب العلاقات الدولية. أي أن أولى عوامل فشل البلدان العربية النامية هو السياسة والسياسيين وفلسفة ونظام الحكم. وعندما تصلح هذه المعطيات، فيعتقد المؤلف/ الباحث الحالي أن بقية عوامل الفشل الأخرى ستتلاشى تلقائياً أو يصبح التعامل معها سهلاً

في مقدور الكفاءات والامكانات الوطنية المتاحة، وبالتأكيد دون الحاجة لمساعدات خارجية تذكر.

لقد كانت الدول الاسلامية الاولى التي قادها الرسول محمد ثم دول الراشدين والعباسيين والأندلسيين تجسد قمّة "التجلي أو الأبهة السياسية والثقافية الحضارية" للعرب المسلمين عبر التاريخ حين قبلوا معاً كافة الاديان والأقوام الأخرى على إختلافها، في علاقات إجتماعية وانسانية متقدمة.من الإنتماء والعناية والإحترام المشترك. وعندما خرج العرب المسلمون (وأي أمة أخرى قديمة او حديثة في واقع الأمر) عن هذا التوجّه العالمي لتلاقح / تفاعل الحضارات بالتعصّب والتمييز والعنف وعدم الانصاف، آلت أمورهم السياسية الى الزوال ثم لمعاناتهم من مضاعفات أخرى بعدئذ تمثلت بالتقهقر الحضاري والانعزال الثقافي وفقدان الهدف في عصر العولمة نحو المستقبل. وهكذا كان الامر مع دول وحضارات الشرق القديم ثم الامبراطوريات العالمية للرومان واليونان والفرس والانجليز والفرنسيس والايطاليين والاسبان وغيرهم وصولاً الى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في التاريخ المعاصر.

المركزية المتزمتة في الحكم

الدول النامية هي كيانات بلا هوية جيوسياسية مستقرة. فقياداتها ما زالت بدوية رحالة في فكرها وأخلاقها وسلوكها،، وتعمل بعواطفها الطازئة الجياشة. فتراهم يختلفون لأسباب تافهة أو كبيرة، ثم تجري الهواتف والوسائط والزيارات والاجتماعات.. وخلال دقائق أو ساعات محدودة تبدأ المُعانقات وشد الأيدي في الظاهر وكأن شيئاً لم يكن. ولكن"النيات الثأرية الكامنة" لا تزال تُضمر العداء الأسود القادم في أقرب لحظة مواتية.

إن حادثة اعتداء كولومبيا على الإكوادور في أمريكا اللاتينية في أوائل 2008، هي مثال بسيط لهذه المزاجية العشوائية في العلاقات الدولية وقي تقرير الحرب والسلام.. دون اعتبار يذكر للسيادة الوطنية للدول والكرامة الإنسانية والجيوسياسية ومنطق التعاون / التفاهم الإقليمي والدولي بين الأمم.. وبالطبع إن حالة أمريكيا اللاتينية تنطبق وأكثر على معظم الدول النامية العتيدة في قارتي آسيا وإفريقيا بما فيها الدول العربية والإسلامية عبر العالم.

ان أم مشكلات الدول غير الوطنية الفاشلة في البلدان النامية هي **مركزية الحكم المتزمتة، وتركيز معظم السلطات بيد شخص واحد هو في الغالب رأس الدولة:** جمهورية أو ملكية أوغيرهما من الأنظمة السياسية المتداولة في الحكم هنا وهناك. تتركز في يد هذا الرجل صناعة القرار والحكم وحركة ثروات الدولة وأرصدة البنك المركزي والقيادة العليا للجيش ومنتجعات الترفيه (الفاسدة) في الداخل والخارج.

إن ما قامت به فنزويلا في عهد الرئيس شابيز في أوائل شهر ديسيمبر 2007 من محاولة تعديل الدستور للسماح لرئيس الدولة في الحكم لسنوات غير محددة، ومن سيطرة مباشرة على صادرات النفط وعلى أرصدة البنك المركزي،، هو نكسة إلى الوراء في نظام الحكم الجمهوري القائم أساساً على مبدأ تداول السلطة.

ان الدول النامية هي فاشلة في الحكم نتيجة المركزية المتزمتة ، حيث(11):

1- **تركيز صناعة القرار والحكم بيد شخص واحد من خلال مُعاونين نفعيين فاسدين في الغالب للنظام.**

2- **احتكار الثروة وحصر التصرف بها على الحاكم وما يعهد إليه من أعوان.**

3- **حصر قرارات الإدارة والتصرف في شؤون المؤسسات المالية المحلية بدءا من البنك** المركزي وانتهاء بالبنوك وخدمات الصرافة **بيد السلطات المركزية** التابعة مباشرة للحاكم أيا كان مسماه السياسي.

4- **تسلط المخابرات والقوى الأمنية الأخرى في شؤون الناس والحياة اليومية.**

5- **رسمية الولاء للدولة الوطنية. أي الولاء الظاهري الملفوظ للدولة في الحياة اليومية العامة**، ثم العمل عكس ذلك تماماً في الحياة والاجتماعات الخاصة للناس، حيث الأسرة والمؤسسات والأحزاب والتكتلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة. يمكن تسمية هذه الرسمية السياسية بازدواجية قيم الاجتماع السياسي أو النفاق السياسي الذي يُتقنه الناس للأسف في البلدان العربية النامية.

6- **الفروق الواسعة في توزيع وامتلاك الثروة بين الحاكمين والمحكومين..** فهناك في البلدان النامية أشخاص وفئات حاكمة تمتلك من الثروة كل شيء وفئات اجتماعية لا تملك شيئا حتى "لقمة الخبز الحاف" الضرورية لبقاء الحد الأدنى في الحياة؟! كما لا يتوفر لهؤلاء أي خدمات للضمان الاجتماعي او التعويض المالي عن بطالة العمل الطارئة او الدائمة بسبب اعاقات محددة. ولا تُقدّم معظم البلدان النامية أيضاً خدمات مجانية للضمان الصحي. واذا توفرت هذه الخدمات لدى بعضها،

فلا تبدو أنها فعالة لحاجات الناس نظراً لإدارتها بالروتين والمحسوبية ثم لقضاء حاجات المرضى بالمعارف الشخصية والرشاوى والاهمال الواضح.

7- **الغنى المفاجئ لقيادات وأتباع السلطة الحاكمة.** فامتلاك البعض للمؤسسات والحسابات البنكية الخارجية(غالبا) والبُنيان في الداخل والخارج على شكل شركات تجارية ومعامل وفنادق وغيرها مما هو متداول. والملاحظ في هذا الإطار هو ما أن تمرّ على أفراد السلطة بعض الأشهر أو السنوات حتى ترى مظاهر النعمة (الزائلة) عليهم؛ وفي خزائنهم الشخصية والرسمية البنكية والاقتصادية الأخرى في الداخل والخارج ثروات لا طائل لها.. وكأن هذه الثروات قد هبطت عليهم فجأة من السماء أو ورثوها عن "سلف" كان أقل ما يوصفون به: أنهم كانوا من ذوي الحاجة: محدودي الدخل أو فقراء معدومين يعيشون على الكفاف بالحد الأدنى. وفي غياب آليات المحاسبة الرسمية ومواصلة الدولة الفاشلة في التغطية على انحرافات رؤوسها وموظفيها المالية وحمايتهم من الغضب الشعبي بالتهديد الأمني أو بالقوة،، يستمر سوء التوزيع وهدر الثروة الوطنية في الاستفحال من سيء إلى أسوأ.

ورحم الله "سوار الذهب" في السودان الذي تخلى عن السلطة في الوقت المقرر؛ و"نيلسون مانديلا" في جنوب أفريقيا: نموذج الانتماء الوطني والنضال والتضحية والتسامح العرقي؛ و"عبد الناصر" في مصر، مؤسس الحلم العربي في الحرية والاستقلال والوحدة والذي ترك الحياة وعائلته وأولاده ولم يملك في حسابه البنكي سوى خمسة جنيهات مصرية (كما أفادت التقارير حينذاك)؛ و"المهاتما غاندي" في الهند مثال البساطة والتضحية والمقاومة السلمية، و"محمد جناح" أب الاستقلال الوطني لباكستان؛ و"شوا إن لاي" القائد الوطني والاصلاحي في الصين الشعبية، و"هوشي منه" قائد التحرير الوطني في فيتنام،، ان كل هؤلاء جاؤا إلى الحكم ثم غادروه كما كان عليه حالهم الاقتصادي قبلاً دون أي امتيازات سياسية أو اقتصادية أو عمرانية أو وظيفية رسمية أو حسابات بنكية سرّية لأبنائهم وأسرهم في الداخل والخارج.

مُغايراً للأمثلة أعلاه، تقوم بعض جهات السلطة الحاكمة للتغطية على احتكاراتهم لحركة الاقتصاد ورأس المال، بتكليف أفراد من عامة المجتمع المحلي من الباطن لتأسيس وادارة مصالح اقتصادية بأسمائهم ظاهرياً، بينما تؤول الملكية

الفعلية والعوائد المالية حسب تعليمات وآليات سرية مُحكمة إلى رجال السلطة الحاكمة وكأن العامة لا تدري أو لا تلاحظ!!.

8- توظيف رجال الدولة الوطنية لسلطاتهم الرسمية في الفحش والتهريب وتجارة المحرمات من مخدرات ومغيبات عقلية أخرى من أجل الثروة السريعة الفاحشة.. بينما يعاقبون العامة عليها بالقتل أو السجن أو الضرب أمام الجمهور في الساحات العامة.

9- ازدواجية القيم والأخلاق والسلوك والحقوق والواجبات. فيَحلّ لرجالات السلطة:

- ❖ارتكاب المحرمات وتجارة الرقيق الأبيض ولعب القمار وحفلات العربدة والمجون والسكر في القصور والفنادق والمنتجعات والبيوت السرية،
- ❖ وإلقاء خطب الوعظ والإرشاد عن الحلال والحرام بعكس الواقع الذي يعيشونه في جلساتهم السرية الخاصة،
- ❖ ونهب المال العام،
- ❖ وعدم دفع الرسوم والضرائب وفواتير الخدمات العامة،
- ❖والتقصير في أداء المسؤوليات الرسمية تجاه الوطن والمواطنين،،

بينما يطلبون بالأمر والتهديد والإكراه من الناس عدم الانحراف بالزنا والبُعد عن تناول المخدرات، وضرورة دفع الضرائب المستحقة عليهم لخزينة الدولة، وتسديد فواتير المال والهاتف والكهرباء في أوقاتها دون تأخير، وضرورة المحافظة على الأموال والممتلكات العامة، وأداء واجباتهم الوظيفية على أكملها!

عدم القدرة على الحكم

تبدو عدم قدرة الدولة الوطنية على الحكم **Ungovernability** في عجز قياداتها عن أداء مسؤولياتها العديدة في إدارة الشؤون المتنوعة للمؤسسات في الداخل وللعلاقات الدولية في الخارج(12). والأمثلة الواقعية عديدة في هذا الشأن. فيوغوسلافيا السابقة إنهارت تحت ضغوط الحروب المدنية والصراعات العرقية ضمن حدودها التقليدية أيام تيتو، والصومال وليبيريا تلاشتا سياسياً من الخارطة الإفريقية لعدد من السنين بفعل أمراء الحرب والخلافات السياسية، والولايات المتحدة عجزت عبر مراحل محددة من تاريخها عن منع أعمال الهدم في مدينتي اوكلاهوما ونيويورك، ومكافحة تهديد الطرود البريدية للجمرة الخبيثة، وعن كشف محاولات القرصنة المعلوماتية التي يقوم بها بعض عباقرة الإنترنت الشباب

في الدخول إلى مراكز المعلومات لدى البنوك والمؤسسات الاقتصادية ومراكـز المخابرات والدفاع الأمريكية؛

وفرنسا عجزت عن الحدّ من الأعمال الإرهابية التي اجتاحت العاصمة باريس لمدة من الزمن، واليابان تعرض فيها الناس في محطات المترو لحوداث تسمم من جماعة الشمس التي لم يتم كشف أمرها إلا بعد شهور مـن المعانـاة والخـوف والترقب..

أما أوضاع التخلف التي تعيشها البلدان النامية بسبب قياداتها غيـر الكفـوءة بالدرجة الأولى، مع ما يرافق ذلك من استفحال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والنزاعات الدموية العرقية والدينية، وتسارع التطورات المعلوماتية والتقنية مـن الشرق والغرب، والتقلبات الاقتصادية الطارئة التي تجلبها حركة العولمة وتهـز قدرة الدول الوطنية على مواجهتها وتحييد آثارها السلبية واسـتثمار مـا يمكـن لصالحها.. جعلت كلها من قدرة الدول الوطنية على الحكم منقوصة لا محالـة.. أموراً تجعل من البلدان النامية بالنتيجة غير مستقرة تعصف بها الأحداث العالمية الطارئة وعُرضة سهلة للغزو الخارجي والانهيار السياسي والعسكري والاقتصادي في أي لحظة. وهكذا تبدو دول البلدان النامية في الواقع عاجزة عن اتخاذ قرارات مصيرية تخصها وغير قادرة على الحكم.

كما أن عدم تداول السلطة في البلدان النامية(13) باستمرار"التزاوج الـسياسي" لأفراد نفس السلالة الواحدة لحكم نفس المجتمع، يؤدي لا محالـة مـع تواصـل السنين إلى ضعف قدرة السلالة على الحكم، وتدهور نظام وسلطة الدولة، وضعف الحكومة التي تديرها ثم فشلها وانهيارها الكلي بتشتت الأهداف وانعدام الـتلاحم الاجتماعي العام.

والأمثلة الحيّة في هذا النهج الوراثي أو الوصائي في الحكم هي عديدة منها: آل الأمويين في الدولة الأموية، وأل العباس في الدولـة العباسـية، والفـاطميون والأيوبيون في مصر، والأمويون في الأندلس، والاسرة الحاكمة فـي بريطانيـا، وأسرة شاه شاه في إيران، والأسرة الحاكمة في تايلند، والاسرة الملكية في نيبـال التي انهارت فعلياً الآن: الأول من حزيران 2008 (بينما يراجع المؤلف/ الباحث الحالي نسخة هذا العمل العلمي النهائية قبل الطبع).

فبينما أدت وراثة الحكم إلى ضعف الحاكم ونظام الحكم والمحكومين وانهيار الدولة في نهاية المطاف، فإن تداول السلطة قد أثبت صحته وتَجَدّد عطائه وجدواه السياسية منذ اليونان القديم قبل الميلاد، والدولة الإسلامية الأولى بالرسول والخلفاء الراشدين وإلى الأنظمة الجمهورية السوية الحديثة عبر العالم. إن ضعف الوراثة السياسية تؤدي الى تفاقم أمراض نظام الحكم ومشاكل أداءاته ومعاملاته في الداخل والخارج، تماماً عندما يؤدي الزواج من الأقارب بالوراثة البيولوجية إلى ضعف المواليد وأسرهم.

الاسلوب المخابراتي الامني في الادارة والحكم

يشمّ المرء في عدد من البلدان العربية النامية رائحة الأمن المخابراتي تفوح من كل مكان أو موقف في أرجائها، بدءاً من الشوارع والاسواق العامة ودوائر الخدمات الاستهلاكية والانتاجية العامة والنقابات المهنية، والنوادي الثقافية والترفيهية، وانتهاءً بالاجتماعات والمؤسسات الخاصة. ففي المدارس والجامعات والمحاضرات الجامعية، وفي الاجتماعات الاكاديمية والمهنية والادبية والثقافية، وفي الفعاليات والاحتفالات والمهرجانات والتظاهرات، وفي النوادي على اختلاف أنواعها، وفي مراكز ودوائر الخدمات العامة تلاحَظُ نظرات ومشاعر التوجس والريبة من أن أحداً من الأمن او المخابرات مزروعاً في المكان يراقب كل حركة ويسمع كل "همسة" في المكان.

ويعيش الافراد والجماعات في مثل هذه البيئات غير الواثقة من شرعيتها السياسية ومن قدرتها على الادارة والحكم، أجواء مشحونة بالترقب والخوف من أي طارئ أمني قد يحيق بهم في أي لحظة. والنتيجة؟ هي فشل متفاقم للدولة الوطنية والحياة المحلية والذي ينعكس بالضرورة فشلاً فادحاً على الانسان نظراً لأن ادراك الناس مشغول طيلة 24 ساعة في اليوم للإتقاء من طوارئ او مكائد الأمن السياسي، دون التركيز على الأسرة والعمل والانتاج كما هو مفروض.

الإرهاب الرسمي / إرهاب الدولة

"ان الإرهاب هو كل اعتداء على الحياة البشرية, وعلى الملكية باختلاف جوانبها, بطرق ووسائل مخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة بما في ذلك المبادئ العامة للقانون الذي نصّت عليه المادة (38) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.. وفي الإرهاب الرسمي, تعتبر الدولة إرهابية وراعية

للعنف السياسي من خلال إشاعة الرعب ومصادرة الحريات السياسية، وهدر حقوق الإنسان بأجهزتها القمعية المرعبة وإتباع أساليب القمع النفسي الحديثة القائمة على تكتيك الفزع والصدمة المفاجئة لشل تفكير الخصم والتمادي في صناعة تضليل العقول"(14).

والارهاب Terrorism وليس الكفاح المسلح المشروع أو المقاومة لأجل الحرية ضد الإحتلالات والعربدة الأجنبية بوسائل الغزو والقتل والإغتيال وجرائم الحرب ومصادرة الحريات, والتجويع والإقصاء،، انه سلوك غير إنساني غاشم بكافة المعايير؛ سواء كان هذا الإرهاب نابعاً من دولة طاغية فيما يسمى إرهاب الدولة كحال الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق عدة من العالم, وإسرائيل مع الفلسطينيين, والإتحاد السوفياتي السابق مع بعض دول أوروبا الشرقية والأسيوية السابقة, وجنوب إفريقيا العنصرية السابقة مع السود الأصليين, وفرنسا مع الجزائر وسوريا خلال النصف الأول من القرن العشرين الماضي خلال مرحلة الإنتداب وفي بقاع أخرى من مستعمراتها الماضية.. أو كان صادراً من دول غير وطنية فاشلة وهي تُتقن للأسف ثقافة وممارسة الرعب النفسي والمادي والدموي ضد مواطنيها،، يبقى الارهاب الرسمي أخطر وأفظع مؤشر لفشل البلدان النامية والكبرى بحدّ سواء.

بينما تركز الولايات المتحدة على محاربة الإرهاب عبر دول تنتشر بدرجة رئيسة حسب التقارير الأمنية الأمريكية في أفريقيا والشرق الأوسط، فإن مساعداتها للدول الفاشلة تبدو مرهونة بقدرة الدول على ما تدعوه: محاربة الإرهاب. ومن هنا نرى أن معظم هذه المساعدات توجه إلى حاجات البقاء الأساسية دون بناء وإصلاح الدولة ومؤسساتها الرسمية المتنوعة وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية المتنوعة فيها(١٥).

ممارسة التعذيب

بينما توجد العديد من الدول المنتشرة عبر العالم التي تمارس الارهاب بدون حَياء او خوف من قوى معارضة أو مُمانعة في الداخل او الخارج، الا أنه سعياً لمصداقية المعلومات وحساسيتها السياسية في هذا الاطار وجدنا ضرورياً التوثيق هنا لما يمارس من تعذيب، دون الاعتماد على الملاحظات المباشرة مهما كانت

موثوقة ومُعبّرة عن واقع التعذيب لدى كثير من الاقطار التي أغفلتها التقارير المتخصصة سهواً او قصداً.

ومهما يكن، نقدم فيما يلي عينة من الدول التي أوردها أكثر من مصدر بشأن ممارستها للتعذيب بأساليبه المختلفة(١٦)، وهي: الصين، مصر، إندونوسيا، إيران، العراق، إسرائيل، ماليزيا، المغرب، نيبال، كوريا الشمالية، باكستان، روسيا، تركيا، يوغندا، أوزباكستان، بريطانيا، الولايات المتحدة، البرازيل، كولومبيا.

أساليب تعذيب تتقنهما سلطات البلدان النامية

١- التعذيب الجسدي العنفي المباشر بالركل والضرب بالسياط واليد وخلع الأظافر واستعمال الأدوات الحادة في ايذاء أو إحداث الألم في الجسم.

٢- التعذيب الجسدي غير المباشر مثل تعليق الفرد في الهواء أو إجباره على الوقوف لساعات طويلة، أو تغطيس الرأس في الماء إلى حدّ الاختناق، أو وضعه في زنزانة ضيقة حتى للجلوس عارياً.

٣- تعذيب الأعياء النفس جسمي مثل إجبار الفرد على القيام بسلوك أو نشاط لمدة طويلة تؤدي به للأعياء والانهيار.

٤- التخويف مثل إغراق الفرد بالماء أوالضغط باليد أو قطعة حبل على الرقبة إلى حد الإختناق.

٥- التعذيب المزدوج النفسي والجسمي مثل: الحرمان من النوم أوالطعام والشراب والاعتداء الجنسي.

ازمة القيادة الفردية والولاءات الخاصة

يبدو ان العرب مع أواخر القرن السابع الميلادي قد ارتدوا عن مبادئ الشورى ومشاركة الناس في صناعة القرار، وعن العدل الاجتماعي والديموقراطية التي مارستها دولة الرسول (ص) والخلفاء الراشدين،، وأسّست بها لدولة عالمية عظمى امتدت حدودها من الهند شرقاً والى الشمال الافريقي غرباً، بعد الاطاحة بدولتين عالميتين آنذاك هما الفرس والروم البيزنطينون.. لقد نكص العرب (ونحن نتحدث بالدرجة الاولى عن النظام السياسي للحكم) عن نظام الراشدين السياسي ليبدعوا "تقليداً سياسياً" جديداً في الحكم جمع لسوء الطالع بين جشع الملكية الجيوسياسية الخاصة بالنظام الاقطاعي وجشع الادارة المركزية المترمتة في الملكية الاوتوقرطية.

لقد أفرز هذا التلاقح الفلسفي والمنهجي للنظام الاقطاعي والمَلكية الاوتوقراطية "ماركة سياسية" تقوم على الفردية المتسلطة "المُستدامة" في الحكم مدى الحياة لكافة مُقدرات الدولة: بشراً وحجراً، وأرضاً وسماء وما فيهما وبينهما من هواء وثروات وامكانيات في الحاضر والمستقبل. ولم تكتفِ القيادات الفردية بهذا بل بادرت لتعزيز وضمان استمرار نفوذها الى زرع الأعوان والولاءات الخاصة في المراكز والمسؤوليات الرئيسة في مختلف أرجاء الدولة ليكونوا وكلاءً لتنفيذ التعليمات وحفظ النظام وجني العوائد المالية من ضرائب وأتاوات ومنافع عينية أخرى!

وهكذا ترعرع مفهوم وممارسة القيادة الفردية والولاءآت الخاصة في حكم البيئات العربية- الاسلامية طيلة ثلاثة عشر قرناً ولا يزال حتى الآن. فكان الامويون في بلاد الشام أول من إنقلب على ديموقراطية الحكم الراشدي، تلاهم العباسيون في العراق، والأندلسيون في شبه الجزيرية الابيرية، والمماليك والفاطميون والايوبيون في مصر، والموحدون والمرابطون في المغرب،، وصولاً الى الدول المعاصرة الحالية.

ولتوضيح مدى خطورة القيادة الفردية والولاءآت الخاصة على حاضر العرب ومستقبل الحضارة العربية- الاسلامية، ومدى عمق النكبات المُدمرة التي تحدثها في جسم الانسان والارض والهوية الثقافية ومستقبل النهوض الحضاري للعرب،، نورد سعياً للموضوعية والحياد وتجنباً للحساسية السياسية من أي جهة رسمية معاصرة، ما قام به صلاح الدين الايوبي القائد التاريخي "الملهم" في حروب التحرير المعروفة لبلاد الشام من الفرنجة الغزاة آنذاك.

فيبدو أنه كانت هناك سقطات سياسية واستراتيجية مصيرية تخللت حروب التحرير والانتصارات ومفاوضات الحرب والسلام التي أجراها صلاح الدين مع القيادات الصليبية، لم يسجلها بوضوح تاريخنا العتيد المكتوب، ولم يناقشها بالتحليل الموضوعي الناقد الكثير من المؤرخين الذين كتبوا "للسلطان" (ولا يزالوا للأسف) دون الشعوب والحركة الموضوعيةالفعلية للتاريخ.

يشير الدكتور/ جورج طرابيشي لخطورة الحكم الفردي الفادحة في تخريب مصائر الامم بالقول(17): "بعد أن فتح صلاح الدين مدينة القدس، استحصل موسى بن ميمون (الطبيب الخاص لصلاح الدين الايوبي) لأبناء ملته (اليهودية) على إذن منه في التوطّن فيها وفي

فلسطين بصفة عامة. وبهذا المرسوم انفتح الطريق منذ ذلك اليوم لقيام دولة إسرائيل، ولما وصلت إليه في عصرنا الحاضر من طغيان وفساد في الأرض".
ولكن هذا ليس هو القضية الآن، فقد كان كارثة مرحلية أو استراتيجية؟!! مع أنه كان سلوكاً فردياً قاتلاً حتى "النخاع" لحياة وتقدم الانسان العربي ولاستعادة تطور الحضارة العربية منذ ذلك التاريخ ولا يزال. فقبل أن يموت صلاح الدين، قام بتقسيم"العباد والبلاد" التي كان يحكمها بين أفراد أسرته على الشكل الذي يُحدده ابن كثير كما يلي(**18**):

- **مصر:** لولده العزيز عماد الدين أبي الفتح.
- **دمشق وما حولها:** لولده الأفضل نور الدين علي.
- **حلب وما إليها:** لولده الظاهر غازي غياث الدين.
- **الكرك والشوبك وبلاد جعبر وبلدان كثيرة على قاطع الفرات:** لأخيه العادل.
- **حماه وأعمال اخرى معها:** لابن أخيه الملك المنصور محمد بن تقي الدين عمر.
- **حمص والرحبة وغيرها:** لابن عمه أسدالدين بن شيركوه.
- **اليمن جميعه بمعاقله واخلافه:** لأخيه ظهير الدين سيف الإسلام طفتكين بن أيوب
- **بعلبك وأعمالها:** لابن أخيه الأمجد بهرام شاه بن فروخ شاه.
- **بصرى وأعمالها:** للظافر بن الناصر."

ويضيف ابن كثير بعد هذا النص قائلاً: "ثم شرعت الأمور بعد صلاح الدين تضطرب وتختلف في جميع الممالك". أما الدكتور حسين مؤنس فيكتب واصفاً تلك القسمة(19): "قسّم صلاح الدين الإمبراطورية الى ممالك بين أولاده واخوته وأبناء أخويه، وكأنها ضيعاً يملكها، لا وطناً عربياً إسلامياً ضخماً يملكه مواطنوه!" ونُضيف، ولا تزال هذه "القسمة" الى الآن قائمة ومتفاقمة!

الدول العربية النامية فاشلة في التنمية الاجتماعية

ان عدد سكان الوطن العربي في 22 دولة هو حوالي 335 مليوناً بما يساوي 5% من مجموع سكان العالم. وبالرغم من أن الدول العربية قد حققت خلال العقود الثلاثة الأخيرة (بعد الثمانينات من القرن العشرين الماضي) تقدماً نسبياً في موضوع محو الأمية، واعداد التلاميذ المنتسبين للمدارس.وتوفير مياه الشرب والصحة العامة للناس، إلا أنها وهي تشكل واحدة من أغنى مناطق العالم في الثروات الطبيعية مثل: البترول والحديد والفوسفات والبوتاس والغاز والمعادن الأخرى، لا زالت تعاني من نسب عالية من الفقر والامية بين السكان، ومن

عشرات الملايين المحرومين من الخدمات التعليمية والصحية والسكن الملائم والوظائف الآمنة الدائمة(20).

فبالرغم من بعض التحسّن في الاقتصاديات المحلية، فإن خُمس السكان (أي حوالي 65 مليونا) يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، بينما يوجد حوالي 2,5 % من السكان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وإن الهوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء هي في ازدياد مضطرد منذ أكثر من ثلاث عقود ماضية وبدأت بالاستفحال لدرجات مرعبة غير مسبوقة مع إرتفاعات الاسعار الحادة هذه الايام للسلع والمواد الاستهلاكية (مع بدء العام 2008).

أما البطالة، فإن ما يقدر نسبته 15% من السكان هم عاطلون عن العمل. وهي بازدياد كل سنة بإضافة خريجين جدد لا تستوعبهم أسواق العمل. إن المطلوب من الدول العربية هو استحداث خمس ملايين فرصة عمل في الحد الأدنى حتى يمكن من حيث المبدأ التخفيف من استفحال مشكلة البطالة المتفاقمة لدى الشباب بوجه عام.

والأمية هي مشكلة حادة أخرى تعاني منها برامج التنمية في الدول العربية.. فهناك ما مجموعه 100 مليوناً أمياً من السكان، حوالي 60 مليوناً منهم نساء.

وفي التعليم، فإن نسبة الأطفال المسجلين في مرحلة التعليم المبكر (رياض الأطفال) تدنت من 4,8 % عام 1985 إلى 4% عام 1995. وإن نسبة المتعلمين في المدارس والجامعات هي أقل من نظيراتها لدى البلدان الصناعية الغربية. كما أن ميزانية التعليم قد انخفضت من 20% عام 1980 إلى 10% خلال التسعينات من القرن العشرين الماضي ثَم الى 7،4% في السنة 2007 الاخيرة.

وتؤكد تقارير أجنبية وعربية صادرة منذ عام 2002 أن البلدان العربية ومؤسساتها تعاني من صعوبات عدة معيقة للتنمية البشرية في مجالات منها(21): ضعف الاستجابة لحركة العولمة بعدم التوسع في النشر المعرفي وتوفر مصادر المعرفة لعموم الناس، والتضييق على الحريات المتاحة للناس والمؤسسات في مجالات صناعة القرار والتصرف، وعدم المساواة بين الجنسين في العمل والتعليم، وانخفاض مستويات العناية الصحية، ونُدرة توظيف التكنولوجيا في المعلومات والتعليم، والبطالة المرتفعة. نوضح هذه الصعوبات في التفاصيل التالية.

معيقات عامة للتنمية الاجتماعية في البلدان النامية

١- ارتفاع الحالات المرضية

٢- ارتفاع عدد الوفيات

٣- العجز عن توفير الخدمات العامة اليومية.

٤- العجز عن توفير حاجات البقاء الأساسية اليومية

٥- ارتفاع أعداد الفقراء الذين يقل دخلهم اليومي عن دولارين

٦- عدم الأمن والأمان اليومي على الحياة الشخصية

٧- انتشار المجاعة وازدياد أعداد الجائعين

8- انتشار عدوى الأمراض..ونُضيف:

9- الانتشار الواسع للفساد الرسمي والشعبي في تسيير مختلف شؤون الحياة اليومية.

10- استفحال مشكلة البطالة لدرجة حادة بين القوى العاملة بوجه عام وخريجي المعاهد والجامعات خاصة.

11- الارتفاع الفاحش في أسعار السلع والمواد والخدمات ومتطلبات الحياة اليومية لدرجة مُقلقة لدى شرائح واسعة من المجتمع لا تقل في مجموعها عن 75% من السكان.

فيلاحظ في البلدان العربية النامية الآن (مع بداية شهر نيسان من عام 2008) انحسار وجود الطبقة الوسطى بمفهومها الاكاديمي المعروف وواقعها الاجتماعي- الاقتصادي في الحياة اليومية. ان من المتوقع في ضوء التدهور المتسارع لقدرة الناس على الشراء والحياة والبقاء، اختلال القيم والتقاليد الاجتماعية العليا المتوارثة منذ آلاف السنين، وازدياد أعمال السرقة والاحتيال والعنف والخروج عن القانون لدرجات غير مسبوقة في المجتمع.. ناهيك عن انتفاضات الاحتجاج والمقاومة والعصيان ضد الاهمال والاجحاف والاستهتار بحياة الناس والتي بدأت تظهر حتى في البلدان النامية المركزية "المُسلحة" بحكومات عاتية أمنية!

ولتنتبه حكومات البلدان العربية النامية جدياً الآن "وليس غداً". فان زيادة الرواتب بنسبة "30% " أو أكثر أو اقل، ليست بذاتها اصلاحاً لأحوال المواطنة والمواطنين الميؤوسة. ان النهوض بحياة الناس وبأمن بقائهم وتقدمهم،، وبما يعيشونه من حاجات مُلحّة في الحاضر وآمال وطموحات مشروعة في المستقبل، يتطلب تنمية بشرية جذرية وشاملة الآن وقبل فوات الأوان في مجالات: السياسة

وطريقة الادارة والحكم، وفي برامج ومجالات ومؤسسات التعليم والتدريب، وفي الادارات الخدمية والاستهلاكية، وفي الاقتصاد والمؤسسات وفرص العمل والاستثمار، وفي الخدمات الاجتماعية والصحية، وفي السياسات والمؤسسات والخدمات الأمنية للحفاظ على أمان الوطن والمواطن اكثر من حماية أمن ومصالح ومناصب "رجالات السلطة" بأي وسيلة.أو ثمن حتى لو كانا غير أخلاقييْن!

واذا لم تبادر حكومات البلدان العربية النامية بهذه الاصلاحات الاستراتيجية دون إبطاء، فاننا نتنبأ بالتأكيد نشوب انتفاضات شعبية عارمة ضد الحرمان والجوع وتمادي "رجال الخدمة العامة" في اللهث وراء مصالحهم الخاصة على حساب مصالح الناس العامة.. على غرار "ثورة الزط" في الألفية الثانية قبل الميلاد في جنوب العراق القديم، وثورة "الخبز" الفرنسية في القرن السابع عشر بعد الميلاد، وثورات الخبز الموازية في بعض البلدان العربية، والمقاومة السلمية الهندية بقيادة المهاتما غاندي ضد طغيان الاستعمار الانجليزي في النصف الاول من القرن العشرين الماضي. عندئذ، ستحدث محظورات عديدة وعواقب وخيمة لا رجعة عنها على المستويين الرسمي والشعبي،، من ضمنها الفوضى الاجتماعية والانحلال الاجتماعي، والهجرة واللجوء الجماعي للخارج، وانهيار الكيان السياسي للدولة غير الوطنية الفاشلة.

الامية في البلدان العربية

الأمية معيقة لأي نهضة عربية مُقبلة

تجسد الأمية في الوطن العربي أمّ المشاكل لأي طموح في التقدم ومواكبة حركة الحضارة المعاصرة نظراً لحجمها الزائد (حوالي ثلث سكان الوطن العربي هم أميون في القراءة والكتابة، ثم لتنوعها حالياً أكثر عن أمية القراءة والكتابة التقليدية الى أميات أخرى حاسمة أيضاً لبقاء وتقدم الإنسان مثل: أمية الحاسوب والمعلوماتية، وأمية التفكير والبحث العلمي، وأمية اللغات، وأمية سلوك الاجتماع المدني، وأمية الديمقراطية، وأمية المواطنة الصالحة، وأمية تقديرَ الآخر بعيداً عن المصالح وأنانية الذات، وأمية الانتماء الوطني، وأمية الاحساس الصادق بحاجات ومعاناة الآخر.. وغيرها في واقع الأمر من أميات متفاقمة أخرى.

وبالرغم من أن كثيراً من اللوم في استفحال مشاكل الأمية التقليدية والمستحدثة التي نوهنا لبعضها آنفاً يقع على الجهات الرسمية لفقدانها القرار السياسي الذي يحدّ من تفاقم الأمية، الا أن المواطنين العاديين عموماً يساهمون مباشرة في استمرار المشكلة وتحويلها الى "مرض ثقافي- حضاري" مزمن. ففي تقرير اعلامي بثّته قناة العربية الفضائية عن دراسة متخصصة في هذا الاطار بعنوان: "أمة إقرأ لا تقرأ"، يفيد أن المواطن العربي يقرأ بالمعدل ربع صفحة أو ما يوازي ست دقائق في السنة! بينما يقرأ الفرد الأمريكي سنوياً 11 كتاباً والبريطاني سبعة كتب(**قناة العربية الفضائية. تقرير دراسة" أمة إقرأ لا تقرأ". برنامج الأخبار، 2008/8/17 ، الساعة التاسعة والنصف مساءً**).

واستمرت خطورة النسب المرتفعة للأمية لدى الأجيال في البلدان النامية: ناشئة بسبب الفقر وقلة الإمكانيات، وكباراً بسبب الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي عاشوها. فيوجد الآن حوالي 70 مليون امرأة أمية في البلدان العربية. كما يوجد حوالي 10 مليون طفل خارج التعليم المدرسي(1/22).

وعرضت محطة الجزيرة الإخبارية الفضائية في2007/1/8 ملخصاً بالعربية لتقرير البنك الدولي الأخير يناير 2008 بخصوص تدني أثر التعليم في التنمية خلال الثلاثين سنة الماضية.. حيث:

* عدد سكان العالم العربي= 335 مليوناً.
* عدد الأميين العرب في القراءة والكتابة= 100 مليون.
* معدل الأمية 29,7 % منَ السكان، 75% منهم بأعمار 15-45 سنة.
* النساء الأميات بمعدل 46,5 % من مجموع المرأة في العالم العربي.
* 5% من السكان يجيدون العمل بالحاسوب. وفي احصاءآت متكررة أخرى(2/22) لا تتعدى نسبة الذين يمتلكون أجهزة كمبيوتر 2،1%، أما نسبة الذين يستخدمون الانترنت فهي متدنية جداً حيث تبلغ 6،. % من السكان.

تفاقم مشكلة الأمية التقليدية بحدوث أنواع معاصرة أخرى من الأمية

ان الأمية في العالم العربي لا تنحصر حالياً للأسف كما نوهنا في عدم قدرة ملايين الذكور والإناث على القراءة والكتابة، بل تزيد عنها وتتفاقم معها أنواع أخرى أكثر حسماً للنجاح والتقدم في الحياة المعاصرة، هي معاً:

1- أمية تقليدية في القراءة والكتابة. تفيد التقديرات الإحصائية للأسف هنا أن ثلث العرب هم أميون.

2- أمية لغوية في عدد من اللغات العالمية وخاصة الانجليزية: اللغة الأم للاتصالات والمعلومات والانترنت والعلوم المعاصرة بوجه عام.

3- أمية ديمقراطية في قبول الآخر والتسامح معه في الرأي والقرار والرغبة أو الحاجة والدور في البيئة وفي إدارة شؤون الحياة اليومية المشتركة.

4- أمية خلقية/ اجتماعية في القيم والأخلاقيات العليا والسلوكيات الاجتماعية التي تجمع الناس معاً في علاقات ومواقف مدنية فعالة لتصويب وبناء وتقدم الأسرة والمجتمع والإنسان. انظر في هذا الإطار إلى كتابينا: "التربية والتنمية الإنسان"، و"توافق الشخصية والسلوك المدني". نشر دار التربية الحديثة، دمشق.

5- أمية معلوماتية /حاسوبية فهي أعلى من 97% أمياً من مجموع سكان الوطن العربي 335 مليوناً.

ان الأسباب التي نراها وراء أنواع الأمية أعلاه تعود بالدرجة الأولى الى:

1- الأنظمة التعليمية الرسمية فهي في العموم: مؤسسات إسمية غير فاعلة، وروتينية فاسدة، وقديمة رثة تعيش خارج العصر التربوي، وقصيرة النظر التربوي بنقلها الحرفي لتجارب الخارج في التعليم دون العمل على استنبات تجربتها الوطنية الخاصة بالاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا الاطار، ونائية بنفسها عن مشكلة ارتفاع التكاليف المدرسية الخاصة التي تكابدها الأسر في بيئاتها المحلية (**أنظر التفاصيل في الفقرة التالية: وضع التعليم في البلدان العربية، تجنباً للتكرار**).

2- التمييز ضد المرأة. بتفضيل الأسرة تعليم الأبناء على تعليم البنات، وبالقيود الثقافية على حركتها خارج البيئة الأسرية، فكيف الأمر بسفرها الى بيئات تعليمية بعيدة نسبياً داخل القطر المحلي أو في آخر مجاور. كما أن الزواج المبكر والحمل يمنعان تلقائياً في حالات كثيرة الفتيات من مواصلة تعليمهم المدرسي.. الأمور التي تؤدي جميعاً إلى استفحال مشكلة الأمية.

3 ـ عمالة الأطفال نتيجة الفقر أو الامكانيات الاقتصادية المحدودة غير الكافية للحياة، فتضطر الأسر إلى تشغيل أطفالها بعدم ادخالهم منذ البداية في المدارس أو بسحبهم منها في وقت مبكر من عمرهم من أجل العمل وتوفير مداخيل مالية

تساعد الأسرة على سدّ أودها اليومي. إن الأطفال في فلسطين وخاصة في قطاع غزة، وفي دول الصحراء الإفريقية وجنوب شرق وجنوب آسيا حيث الفلبين وكمبيوديا وتايلند وسيرالانا وبنغالادش والهند والباكستان وأفغانستان، ثم في البلدان العربية عموماً ووسط وجنوب أمريكيا اللاتينية وبعض دول أوروبا الشرقية، هي أمثلة على البيئات التي يعاني منها ملايين الأطفال في العمل والمخاطرة بحياتهم ومستقبلهم في الشوارع ومواقع عمل السخرة من أجل البقاء.

4- النزاعات المسلحة. هناك مناطق عديدة في العالم مضطربة سياسيا وعسكرياً جعلت من الأطفال ضحية لمشاكلها. فمنهم من جرى تجنيدهم لخدمة الميلشيات وأمراء الحرب.. ومنهم الآخر من لجأ إلى الهروب إلى أماكن أخرى يحفظ بها حياته دون انتباه يذكر إلى التعليم. يقدم التقرير(23) الذي صدر عن اليونسكو عام 2003 الخلاصات التالية لنسب الأمية بيّن الشبيبة العرب بعمر 15-24 سنة لعام 2000.

جدول تلخيصي لنسب الامية بين الشبيبة بعمر 15-24 سنة في عشرين دولة عربية

القطر	الذكور	الاناث	القطر	الذكور	الاناث
الجزائر	% 6,8	% 16,4	المغرب	% 24,-	% 41,8
البحرين	% 1,8	% 1,4	عُمان	% 0,5	% 3,8
جيبوتي	3،11	% 20,6	فلسطين	ا يوجد	لا يوجد
مصر	% 23,6	% 37,4	قطر	% 7,4	% 2,9
العراق	% 40,7	% 70,9	السعودية	% 5,1	% 9,7
الأردن	% 0,9	% 0,7	السودان	% 17,2	% 28,5
الكويت	% 8,3	% 6,8	سوريا	% 4,6	% 21,2
لبنان	% 2,8	% 7,-	تونس	% 2,6	% 10,9
ليبيا	% 0,2	% 7,-	دولة الامارات	% 12,6	% 5,6
موريتانيا	% 42,9	% 59,4	اليمن *	% 17,1	% 53,8

وضع المرأة في مجتمعات البلدان العربية

تفيد تقارير البنك الدولي أن التمييز الجنسي بين الرجل والمرأة يمارس على نطاق واسع في بلدان الشرق الأوسط.. وأقل ما يلاحظ من فروق في الأجور لصالح الرجل، حيث تتقاضى المرأة 73% من الراتب الذي يمنح للرجل بمثل المؤهلات التي تحملها. اما بالنسبة للامية، فيفيد تقرير متخصص أن أكثر من

نصف عدد النساء في الوطن العربي لا يستطعن القراءة والكتابـة، وأن 3,5 % فقط من مقاعد البرلمانات العربية يشغلنها نساء (24).

وتواجه المرأة وضعاً اجتماعياً شاذاً.. فمهما تعلمت وأبدعت لا يزال العديد في المجتمع ينظر إليها دونياً أقل من الرجل، حتى لو كان هذا الأخير شاذاً في رجولته! **إن المرأة هي ليست نصف المجتمع كما نقول تقليدياً عند تأييد دورها في المجتمع، بل هي "أم المجتمع"** كما سمع المؤلف/ الباحث الحالي حديثاً في الأعلام (2007/6/3) علـى لسان رجل الاقتصاد والتنمية البشرية المبدع الشيخ / **محمد بن راشد آل مكتوم**، نائب رئيس الدولة ووزير الدفاع في الامارات العربية المتحدة..

ولو أخذنا في الإعتبار الأدوار الفعلية البناءة التي تتخذها المرأة العادية في أي مجتمع عربي، مثل: أم، وزوجة، وأخت، وابنة، وعمة، وخالة، وصديقة، وجدة، وعاملة في مجال مهني محدد،، فإن الرجل بهذا وهو يعمل بالدرجة الاولى للمال خارج المنزل يشكل في المجتمع 10/1. أي أن أهمية المرأة في المجتمع قد تصل إلى 90% . ونحن هنا لا نُنقص الرجل أدواره الهامة في المجتمع، بل نراها بحاجة الى تفعيل أكثر وصولاً للدرجة التي تُكابدها المراة في أداء أدوارها. فالمجتمع بحاجة اليهما معاً ويزدهر بتعدّد وقوة الادوار التي يؤديها كل منهما.

وضع التعليم في البلدان العربية

ان مستويات التعليم في البلدان العربية تنخفض وراء نظيراتها لدى البلدان النامية في المناطق الأخرى من العالم، نظراً لتدني جودة التعليم حسب التقرير الصادر عن البنك الدولي الأخير (يناير 2008). إن النوعية الرديئة للتعليم في البلدان العربية قد أدت الى تقليص الفرص الاقتصادية وانخفاض النمو المالي أكثر من نظيراتها في آسيا وأمريكا اللاتينية(26). لقد علّق الدكتور/ فاروق الباز، البروفيسور العربي الأمريكي المعروف في معرض حديثه عن تدني جودة التعليم في الجامعات العربية بالقول: **"ان التلميذ الذي يتخرج من الجامعة لا يستحق الشهادة اللي يتخرّج بها"** (فضائية الجزيرة العربية، برنامج: بلا حدود. 2007/12/13).

إنفاق الدول العربية المحدود على التعليم

بالرغم من أن الانفاق على التعليم في عدد من البلدان العربية يوازي بوجه عام ما يجري عالمياً، إلا أن المشكلة تبدو عند مقارنة ما يُصرف ماليا على التعليم مع ما يُنفق بدون حساب أحياناً على التسلح والمعدات العسكرية(27). إن

بلايين الدولارات يتم هدرها على تجهيزات ووسائل عسكرية لا تعرف البلدان العربية غالباً كيف تستخدمها، أو لا توجد في الأصل تهديدات خارجية تذكر لاستعمالها في الدفاع الوطني عن السيادة الجيوسياسية للدول المعنية. والنتيجة؟ صدأ هذه المُعدات العسكرية في المخازن وتقادم صلاحياتها للاستخدام. ان هذا الوضع المقلوب للأوليات الاستراتيجية لأي مجتمع: عربي أو أجنبي هو مثيرٌ للحزن والأسف في آن.

وفي هذا الاطار، تفيد احصائية اليونسكو(28) لعام 2004 أن الدول العربية تنفق ما معدله 4,9 % من ميزانياتها السنوية على التعليم، وذلك مباشرة قبل دول عبر الصحراء الافريقية "المعدومة اقتصادياً" في هذا الاطار. فقد أوردت التقارير الاحصائية المآخذ التالية(29) في وضع التعليم عموماً في البلدان العربية:

* الانفاق على التعليم انخفض من خمس ما تنفقه البلدان الصناعية الغربية بهذا الصدد عام 1980 إلى العشر (10/1) وسط التسعينات من القرن العشرين.

* الانفاق على البحث العلمي والتطوير عام 1995 بلغ 0,5 % مقارنة بكوبا 1,26، و2,9 لليابان. إن معظم البلدان العربية تنشر الواحدة منها سنوياً أقل من مائتي بحثاً.

* اعتبار الدول العربية طاردة للادمغة والمهارات حيث يوجد أكثر من مليون عربي يساهمون في تقدم البلدان الصناعية الغربية.

* تتم ترجمة حوالي 300 كتاباً في السنة من كافة بلدان الوطن العربي،، مقارنة على سبيل المثال باليونان 1500 كتاباً، واسبانيا 300000 كتاباً.

ويعطي معهد الاحصاء التابع للامم المتحدة نسباً مقارنة للانفاق على التعليم من قبل دول مختلفة عبر العالم(30). فدول عبر الصحراء الافريقية (مثل: السودان وتشاد ومالي والنيجر وموريتانيا..) تنفق 2,4 % من الميزانية العامة على التعليم بالرغم من أن 15% من مجموع الناشئة بعمر المدرسة عبر العالم يعيشون فيها. بخلاف الولايات المتحدة على سبيل المثال التي تمتلك 4% من الناشئة المدرسية من المجمل عالمياً وتنفق 28% من الميزانية العالمية المخصصة للتعليم. اما الانفاق على التعليم من الدول الإقليمية الأخرى عبر العالم، فنوجزها بالتالي:

1- دول شرق آسيا والباسفيك تنفق 18% من الميزانية العامة المخصصة على التعليم مع أنها تمتلك 29% من الناشئة المدرسية عبر العالم.

2- دول جنوب وغرب آسيا بما فيها الدول العربية بشرق المتوسط تنفق 7% من المصادر المالية المخصصة عالمياً للتعليم، مع أنها تمتلك 28% من الأطفال بعمر المدرسة. أي تأتي عالمياً في أدنى سلم الانفاق علـــى التعلـــيم بعـــد دول عبـــر الصحراء الافريقية بالرغم من وفرة مصادرها الطبيعية؟!.

3- دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تنفق ما مجموعة من 8-9 % من ميزانية العالم المخصصة للتعليم.

وبالرغم من وجود مؤسسات في البلدان النامية قائمة منذ سنين طويلة لأجل التنمية، وبالرغم من انعقاد معاهدات ولجان للتقارب العسكري والثقافي والتربوي والاقتصادي لتفعيل حرية انتقال الأفراد والأموال والبضائع،، إلا أن كل هذه تبدو "حبراً على ورق" ومادة يستهلكها الاعلام الرسمي المُوجّه، دون أي فعل لها في الواقع.. كما يحدث مع اجتماعات وقرارات القمم العربية التي ينتهـــي مفعولهـــا الشفوي فور الانتهاء منها، ناهيك عن نسيان العمل الاجرائي الواقعي لها، فـــور عودة القادة إلى مواطنهم؟!

أنظمة التعليم الرسمية الضعيفة للدول العربية

لقد لوحظ عموماً على هذه الأنظمة للأسف مآخذ بأنها:

❖ مؤسسات إسمية غير فعالة. توجد في الواقع دوائر ومكاتب وموظفون وموجهون ومعلمون وإداريون ولوائح وقوانين،، ولكنهم فعلياً غير موجودين. فلا يتابعوا ولا يقيسوا إنجازاً ولا يحاسبوا عما يجري.. وإن تـــرى فـــي العـــادة الاحتفـــالات والمهرجانات والزيارات المقررة روتينياً للمدارس.

❖ روتينية فاسدة تعمل على مستوى المدارس والجامعات بالعلاقـــات و"الثقـــة او المعرفة الشخصية"، والمُحاباة العنصرية فـــي التوظيـــف والمراكـــز وتوزيـــع الامتيازات،، دون الكفاءات المهنية المتميزة القادرة على الإصلاح والتغيير. ومن هنا يلاحظ العمل المدرسي "يدور حول نفسه" عاطلاً لا يتقـــدم.. بـــالرغم مـــن الميزانيات الضخمة التي ترصد له سنوياً. ومرة قرأ المؤلف/الباحث الحالي فـــي أحد المصادر الأجنبية (التي لا يذكر اسمه سهواً للأسف) يقول في تعليقـــه عـــن الروتين الفاسد الذي يتصف به رسميو هـــذه الأنظمـــة التعليميـــة: **"ان الرسميين التربويين العرب يحتاجون أحصنة يركبونها، دون أبداً مهنيين للتوجيه"** "Arab educational officials need horses to ride, never professionals to guide!?"

❖ **قديمة رثة تعيش خارج العصر التربوي** في الأهداف والخطط الدراسية والتخصصات والأساليب والمناهج والتقنيات والتسهيلات والتجهيزات التعليمية. ومن هنا يلاحظ نوعان من التسرب: تسرب المتعلمين صغاراً من عملية التعليم لعدم استجابتها لحاجات نموهم، ثم تسربهم كباراً من وظائف لا يستطيعوا أداءها او لم يجدوا شاغراً فيها لهم.

❖ **النقل الحرفي لتجارب الخارج في التعليم.** ولا خطأ جسيماً هنا. ولكن الخطأ الكبير في مثل هذه الأحوال هو النقل الفوري الحرفي لهذه التجارب مع كوادرها الأجنبية للبيئة، دون تطويعها واستنباتها محلياً وإعداد الطواقم الوطنية لتطبيقها ومتابعة عملها. وعندما يُنوّه خبراء مقيمون عرب للجهات العليا المحلية بتوفر بدائل تطبيقية أكثر أصالة وأعلى جدوى واقل تكلفة واقصر وقتاً من التجارب الخارجية، فإن الاستجابة تكون خجولة أو مهملة وغير مشجعة من بعض الشلل النفعية المحيطة.

❖ **الارتفاع الحاد للتكاليف المدرسية مع انتشار مؤسسات التعليم الخاص المدرسي والجامعي..** والذي يكلف الأسرة باهظاً ويأكل مدخراتها أو يجبرها على الاقتراض أو التخلي عن منزلها أو عقاراتها من أجل تمويل تعليم الأبناء. والحكومات ووزارات التربية والتعليم العربية ترى المشكلة ومعاناة الأسر في هذا الاطار دون أن تُحرّك ساكناً بتنظيم النفقات المدرسية لصالح الشأن الاجتماعي العام أو/ والدعم المالي لها لاستثمار في نمو ومستقبل الناشئة وهم الثروة البشرية الأهم لدى أي مجتمع.

وضع التنمية البشرية السيء في البلدان العربية

إن تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي الذي أعده مجموعة من المختصين العرب لبرنامج التنمية الخاص بالأمم المتحدة، بطرح الاحصاءات المتشائمة التالية(31):

1- جودة التعليم العالي هي في تدهور مستمر وأن أعداد الدارسين في الجامعات يقل مع كل سنة.

2- الانفاق الرسمي على التعليم هو في انخفاض متواصل منذ 1985.

3- الانفاق على البحث العلمي والتطوير يصل لنسبة غير مسبوقة هي أقل من 1% لتصل فعلياً إلى 0,2 % من مجموع الدخل الوطني السنوي.

4- أعداد العلماء والمهندسين العرب هو ثلث المعدل العالمي العام.

5- أعداد أجهزة الكمبيوتر هو ربع المعدل العالمي العام.
6- عدد الصحف المطبوعة هو خُمس ما هو متاح لدى البلدان المتقدمة.
7- الأخبار المنشورة في وسائل الاعلام مرهونة بدوائر الرقابة الصارمة.
8- الكتب المطبوعة هي محدودة ومراقبة من جهات الاعلام المحلية.
9- الكتب المترجمة إلى العربية سنوياً هي 0,001 % منها إلى الاسبانية.
10- الكتب الدينية المنشورة هي ثلاثة أضعاف المعدل الجاري في كافة دول العالم بنفس المجال.

البلدان الاكثر ملاءمة للحياة مرتبة حسب فهرس التنمية البشرية (32)

1- النرويج	11- فنلندا	21- ألمانيا	31- باربادوس
2- أيسلندا	12- لوكسمبرغ	22- هونغ كونغ	32- مالطا
3- استراليا	13- بلجيكا	23- اسرائيل	33- الكويت
4- ايرلندا	14- النمسا	24- اليونان	34- بروناي
5- السويد	15- الدانمارك	25- سنغافورة	35- هنغاريا
6- كندا	16- فرنسا	26- كوريا الجنوبية	36- الأرجنتين
7- اليابان	17- ايطاليا	27- سلوفينيا	37- بولندا
8- الولايات المتحدة	18- المملكة المتحدة	28- البرتغال	38- تشيلي
9- سويسرا	19- اسبانيا	29- قبرص	39- البحرين
10- هولندا	20- نيوزلندا	30- التشيك	40- استونيا

لقد تضافرت كما يبدو جهود أنظمة الحكم المستبدة مع علماء الدين المحافظين بقصد مسبق أو تلقائياً بدونه، لطرح تفسيرات واجتهادات في الاسلام أدت إلى اعاقة التنمية البشرية في مختلف المجالات: حرية التفكير، والحوكمة السياسية للسلطة، ومشاركة المرأة في الحياة العامة، وتدوير المعرفة بحرية تامة في الثقافة والاقتصاد والسياسة والتعليم والحياة الخاصة للناس.

وهنا، يُعيد عدد من الكتاب اللوم على الاسلام معيقاً للتنمية(33). مع أننا نرى الأسباب الفاعلة لضعف هذه التنمية في البلدان النامية تعود بالدرجة الاولى الى:

1- السياسات الداخلية والخارجية الفاشلة التي تتخذها الدول الوطنية منذ سقوط الأندلس قبل حوالي سبعة قرون وحتى الآن، مع ما يرافقها مما يلي.

فهرس التنمية البشرية للدول العربية (34) عام 2005 حسب ترتيبها عالميا

التسلسل العالمي بفهرس التنمية البشرية	الدولة (1)	درجة التنمية البشرية من 1	الفئة
33	دولة الكويت	0,891	ضمن الفئة العليا تنمويا
35	دولة قطر	0,875	
39	دولة الامارات	..868	
41	مملكة البحرين	..866	
56	الجماهيرية الليبية	..818	
58	سلطنة عمان	0,814	
61	السعودية	0,812	
86	الأردن	0,773	ضمن الفئة المتوسطة تنمويا
88	لبنان	0,772	
91	تونس	0,766	
104	الجزائر	0,733	
106	السلطة الفلسطينية	0,731	
108	سوريا	0,724	
112	مصر	0,708	
126	المغرب	0,646	
147	السودان	0,526	
153	اليمن	0,508	
	فهرس التنمية البشرية للدول العربية مجتمعة	0,699	

2- **الخطط الغربية والشرقية للدول القوية** بدءاً بالصين واليابان شرقاً ومروراً بأوروبا وانتهاء بالولايات المتحدة في أقصى الغرب لاستعمار وتقسيم المنطقة العربية إلى كانتونات نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري على غرار اتفاقية سايكس- بيكو المشؤومة، وفخّ "أل" التعريف في القرار الدولي 242 عام 1967.

3- **توجّه الغرب الانتقامي التاريخي** كما يبدو، ضدّ العرب والمسلمين الذين قادوا العالم حضارياً بدءاً من القرن السابع الميلادي مع مجئ الاسلام وحتى سقوط

الاندلس في القرن الرابع عشر، ثم هزيمة الأتراك أمام الحلفاء في الحرب العالمية الأولى..

لقد أبقت كل الاسباب أعلاه دول ومجتمعات المنطقة العربية ضعفاء تـابعين، غير قادرين بالنتيجة على التنمية البشرية المطلوبة، واحياء علوم الدين، وعلـى إستعادة الدور الحضاري الذي أفاد العالم طيلة عدة قرون سـابقة فـي التـاريخ الإنساني.

الدول العربية النامية فاشلة في التنمية الصحية

تنفق البلدان العربية على العناية الصحية(35) في المعدل ما نسبته 4,5 % من دخولها القومية وهي أقل من معدل ما تنفقه الدول متوسطة الدخل وهـو 5,7%. وبينما يصل معدل العمر العام إلى أعلى من 67 سنة المتعارف عليه عالميـا، إلا إن النساء يعانين من مشاكل الموت المبكر دون المعـدل الـسائد لـدى البلـدان الأخرى.. كما إن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها قطاعات واسعة فقيرة تؤدي إلى موت العديد بعمر أدنى من 5-11 سنة عن بقية شرائح الـسكان الأخرى.

كما أن اعاقات نمو الأطفال في الوطن العربي تبدو عديدة ومتفاقمة. فتبلغ هذه إلى 52% في اليمن و44% في موريتانيا و30% في العراق، بينما في بقية البلدان العربية تتراوح هذه الاعاقات بين 15-25% . أما الحالة الصحية العامـة التـي تبعث على الأسى والرعب في آن هي حالة أطفال العراق. إن الأطفال ونمـوهم في العراق هم " تحت الحصار" منذ عام 1991 حين جـرى فـرض الحـصار الاقتصادي الدولي بتدبير الولايات المتحدة، رائدة هذا الأسلوب العقابي في العالم بدءاً من خمسينات القرن الماضي حيث كوبا والاتحاد السوفياتي وليبيـا والـدول الشرقية السابقة.. وتفاقمت المعاناة الصحية لمجمل البيئة العراقية لدرجة مأساوية مع عام 2003 حيث الاحتلال المباشر وقرصنة السيادة والحياة العراقية بما فيها صحة وحياة الأطفال.

الدول العربية النامية فاشلة في التنمية الاقتصادية

تعاني الدول النامية بما فيها البلدان العربية من فشل سياسي حـاد أفـرز بدوره إحباطاً ذريعاً في الاقتصاد والحركة والحياة الاقتصادية. ان الاقتـصاديات العالمية بوجه عام وللبلدان النامية خاصة، تجري قرصنتها من "تُجار فوق العادة" الأكثر تخريباً للاقتصاد والحياة الانسانية من رجالات المافيا، بما يمارسون مـن

أعمال اجرامية في مجالات المخدرات وتهريب السلاح والبشر وسرقة المقتنيات الثمينة والآثار. لقد أوردت قناة الجزيرة الفضائية 2007 الاحصائيات العالمية التالية في مجالات الاقتصاد الاجرامي التي تفوق في عوائدها المالية كافة المبالغ المالية التي يتم انفاقها على بناء الانسان:

١-المخدرات = ٣٠٠ بليون دولار سنوياً =٨ %. من التجارة العالمية

٢-تهريب السلاح ١٠-١٢ بليون دولار سنوياً

٣-تهريب البشر = ٥-٧ بليون دولار سنوياً

٤-سرقة الأعمال الفنية والآثار = ٤,٥ -٦ بليون دولار سنوياً

وقد بلغ الامر من فشل بعض البلدان النامية في استعمال ثرواتها الطبيعية الكبيرة، أن حَفَز دولاً كبرى للإستيلاء بالجُملة على قراراتها السياسية ومقدراتها الاقتصادية بالاحتلال المباشر، أو غير المباشر بوضع عائدا ت الثروة الطبيعية تحت وصاية مالية دولية،، كما فعلت منظمة الأمم المتحدة مع العراق قبل سنوات ببرنامج: "النفط مقابل الغذاء"، لتعمل على الاحتفاظ بالأرصدة المالية من أجل صرفها على مشاريع البُنيات التحتية الإجتماعية والإقتصادية, وذلك تجنباً لإدّعاءات سرقتها من القيادات العليا الفاسدة(36) التي تستغل وجودها في السلطة فرصاً لجمع أكبر قدر من العائدات المالية وتهريبها خارج البلاد في حسابات بنكية سرية.

الضيق الاقتصادي وعدم الاستقرار في العالم العربي.

إن الغنى الذي توصف به بعض الاقطار في الوطن العربي بسبب مصادرها الطبيعية كالبترول مثلاً، يبدو شكلياً بائساً باعتبار معدل دخل الفرد السنوي عشر آلاف دولاراً مثلاً،، حيث يعتبر هذا الدخل تحت خط الفقر لأسرة أمريكية مكونة من أربعة أفراد(37).. فكيف إذن الأمر مع معدلات الدخل السنوي للفرد لدى بعض الأقطار مثل: 350 دولاراً كما في اليمن وموريتانيا 400 -450 دولاراً، والصومال الذي قد يصل إلى 100 دولاراً أو أقل من ذلك بالتأكيد.

ومما يزيد من الشقاء النفسي للعديد من الأفراد والطبقات والجماعات الفقيرة هو الفرق الفاحش في المستويات المعيشية بين الناس في القطر الواحد. فيلاحظ تحكّم حفنة محدودة من الناس في 95% من مصادر الثروة المحلية وإنفاقهم بدون حساب على جلسات شبه يومية للدردشة والترفيه والمجاملات الزائفة، بينما لا يملك السواد الأعظم من الناس من النقود ما يشتري به لقمة الخبز الحاف لملء

معدته بالحد الأدنى للبقاء؟! الامر الذي يؤدي للغضب والعنف واللجوء إلى طرق ملتوية للانتقام وللحصول على المال في سد الحاجات اليومية.

أما الاستثمارات وإيداعات الأموال العربية فهي أيضاً غربية التوجّه تنتهي في الخارج لصالح دول غنية تعمل ضد المصالح الاستراتيجية العربية. وعندما ينظر المرء في البلدان العربية وهو محروم من أبسط حاجاته اليومية، يعتريه الغضب والشعور بالغيظ والانتقام واللجوء إلى العنف ضد الأفراد والمؤسسات المتنفذة، وضد الدولة، اعتقاداً منهم بأنهم يعملون ضد مصلحته ولتجويعه وتجريده من ابسط إمكانيات البقاء اليومية، إضافة إلى حرمانه من فرص العمل. فالبطالة تصل في نسبتها عموماً إلى حوالي 25% من سكان عديد البلدان العربية، وإلى 50-75% من السكان كما في قطاع غزة والضفة الغربية، وربما كذلك أيضاً في مورتانيا والصومال والسودان والعراق بعد الاحتلال الأجنبي عام 2003. يقدم سوليفان(38) الخلاصة التالية للضيق الاقتصادي والمعاناة الاجتماعية التي يعيشها الناس وخاصة في أرياف البلدان النامية:

1- 50% من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية.

2- 42% من السكان في البلدان العربية يعيشون في الأرياف.

3- معظم الأميين ومتدني درجة التعليم يعيشون في الأرياف.

4- معظم مشاريع التنمية والتطوير تركز على مناطق المدن.

5- أعنف الحركات الأصولية المتطرفة نشأت في مناطق الريف المحرومة /المهملة.

إن هجرة الحشود الفقيرة من الريف تؤدي إلى "النمو السرطاني" لمراكز المدن، ظهر جلياً في أحياء الصفيح والبناء العشوائي والتجمعات السكانية الأمية والمسحوقة في آن.

الفساد الاقتصادي

يبدو ان معاناة الناس من الضيق الاقتصادي في البلدان العربية لا تكفي للإحساس بعذاباتهم اليومية، فيأتي فساد الرسميين ليزيد حالاتهم المعيشية سوءاً على سوء! لقد خلصت قناة الجزيرة الفضائية بالعربية عند مناقشتها لملف الفساد الى البيانات التالية(٣٩):

- ١ من أصل ١٠ من سكان العالم اضطروا لدفع رشاوى لتسيير أعمالهم أو معاملاتهم.

- حوالي ٣٠% من الفساد المنتشر في العالم تتم ممارسته في الوطن العربي. "يا إلهي"! ان هذا يعني أننا بقدر ما نحن أميين، فنحن أيضاً فاسدين. أي باعتبار عدد السكان= ٣٣٥ مليوناً، فان لدينا حوالي ١٠٠ مليون أمي و١٠٠ مليون آخرين فاسدين. وان الطامة البشرية والحضارية الكبرى تتحقق اذا كانت أعداد الاميين هي غيرها للفاسدين، الأمر الذي يكون به ثلثي سكان الوطن العربي خارج السياق الاستراتيجي الحضاري لأي عرق او مجتمع او انسان!

- رجال الأمن والقضاء والبرلمان هم الأكثر من يتعاطى الفساد في الدول الوطنية النامية.

- الفقير هو الأكثر عرضة للفساد ودفع الرشاوي من الغني أو الموظف أو صاحب النفوذ الذي يجد من يساعده في المؤسسات الخدمية والانتاجية.

- الفساد يتحول تدريجياً إلى لغة أو أسلوب حياة في البلدان العربية. حتى في مجال القبول للجامعات، أصبح الفساد لدى العديد فيها أداة لوصول الطلبة إلى التخصصات التي يريدونها ولا يستحقوها في عديد الأحيان.

- مؤسسة الشفافية في العراق اتهمت ٩٣ مسؤولاً رفيعاً بالفساد، ودعتهم للمثول أمام القضاء للمحاسبة والمحاكمة على ما فعلوه.

الدول العربية النامية فاشلة في التنمية الدفاعية والامن الوطني

ان الانفاق على التسلح والحروب مهما كانت مبرراتها يستهلك مصادر الدخل الوطني لأي دولة لا محالة. ولكنّ للأسف، حتى الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة لم تستوعب هذه الحقيقة الساطعة ودروس الحرب ونتائجها الخاسرة على حياة الناس في مجال الاقتصاد والامكانيات اليومية.. فكيف الأمر مع البلدان النامية التي يعاني معظم سكانها شظف العيش الذي يحرمهم حاجات البقاء من خبز وماء وكهرباء وسكن وكساء، وتُكلف ميزانيات بعضها الثرية الأخرى بمصادرها الطبيعية، مبالغ ضخمة ضرورية لأمان مستقبلها كدول وطنية مقبلة في مجالاتها الحيوية الجيوسياسية..

فقد أورد أحد المهتمين من ولاية كارولينا الشمالية متذمراً من نتائج الانفاق على الحرب الأمريكية الخاسرة في العراق، البيانات التالية(40): " إن الولاية تدفع

خمسة بلايين دولاراً من أصل 207,9 بليون دولاراً تتكلفها الولايات المتحدة في حربها على العراق. وفوق هذا، فإن 42 سنتاً من كل دولار لضرائب الدخل تذهب لتمويل النفقات العسكرية. إن البلايين الخمسة لو تم صرفها على شؤون الولاية لأمكن سد نفقات:

1- بناء 48913 وحدة سكنية.

2- أو الانفاق على 674255 تلميذاً في برنامج : البداية المتقدمة Head Start.

3- أو تمويل عناية صحية لعدد 991005 راشداً.

4- أو استحداث بدائل متجددة للطاقة لعدد 6716136 بيتاً، مقللاً بهذا التلوث البيئي والاعتماد على مصادر الطاقة الأجنبية.

وفي الشرق الأوسط، يؤكد مختصون(41) أن الدول العربية خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين الماضي كانت أكثر مناطق العالم استيراداً للسلاح. ولسوء الطالع أيضاً استمر هذا الانفاق العسكري خلال التسعينات من القرن العشرين على حساب حاجات التنمية والانسان في الصعود عن سابقه بنسبة 17% ولا يزال في ازدياد حتى هذا التاريخ (عام 2007).

ولا تخرج البلدان النامية الأخرى عما ترتكبه الدول العربية من هدر مالي في هذا الاطار(42). فمختلف الأقطار الافريقية واليونان والهند وباكستان وغيرها هي بالمثل وأكثر أحياناً. فالانفاق على السلاح يمارس أثراً سلبياً بالغاً على مختلف أوجه التنمية والنمو الاقتصادي في القارة السوداء التي تعاني في الأصل من مشاكل جمة لا حصر لها أحياناً في عدم الاستقرار والقتل والتهجير والفقر والمرض والفساد الرسمي(43). أما الهند والباكستان، فان الانفاق العسكري وسباق التسلح النووي بينهما لعشرات السنين الماضية وحتى الآن، تقف جميعاً حجر عثرة أمام نموهما الاقتصادي.. نظراً لاستئثار الميزانية العسكرية بنسبة كبيرة من الدخل القومي السنوي.

وفي بلدان الشرق المتوسط العربية، تشير احصاءات البنك الدولي ومؤسسة النقد الدولي(44) خلال المدة 1972 -1990 أن الانفاق على التسلح كان بمعدل 10% من الدخل الوطني السنوي. إن هذه النسبة هي ثلاثة أضعاف من نسبة ما تنفقه البلدان الصناعية أو المتقدمة الغربية أو الآسيوية، ومرتان مما تنفقه دول

شمال افريقيا العربية، وأربعة مرات مما تنفقه بلدان عبر الصحراء الافريقية أو العالم الغربي!!

وتضيف الاحصاءات أعلاه أن تمويل النفقات العسكرية العالية كان يتم بوسيلتين، الاولى: الاقتراض المالي الخارجي (أي بتحميل البلدان النامية ديوناً اضافية باهظة نتيجة تكاليف السلاح المستورد)، والثانية: بتخفيض الميزانيات المُخصّصة لخدمات أساسية للناس في الصحة والتعليم والبنية التحتية والأمن والقضاء، الأمر الذي أدى بدون شك إلى تدني التنمية المطلوبة ونقص الخدمات في هذه القطاعات.

أما في العام 2004، فقد وصل انفاق البلدان العربية على السلاح 400,5 بليون دولاراً(45). وإذا قاربنا هذا المبلغ الضخم الذي تنفقه بعض الأقطار العربية عبثياً على أسلحة لا تستخدمها باحصائيات التنمية الواردة في مثال ولاية كارولينا الشمالية الأمريكية آنفاً، فإن هذه الأقطار تستطيع بالمبلغ 400,5 بليون دولاراً:

1- بناء (3،931،917،3) ملايين وحدة سكنية جديدة تأوي المشردين والمسحوقين تحت خط الفقر في كل او معظم البلدان العربية.

2- أو الانفاق على (825، 007، 54) مليون تلميذاً / طالباً في المدارس والجامعات الذين تفتقر أسرهم مصادر الدخل للصرف على مستلزمات تعليمهم.

3- أو تمويل عناية صحية حقيقية لعدد (500، 379، 79) مليون راشد.

4- أو استحداث بدائل متجددة من الطاقة الشمسية الوافرة في البلدان العربية عموماً، لعدد (6،493،962،537) مليون منزل، أي بمعدل منزلين الى ثلاثة لكل أسرة،، وبالتالي توفير الأموال الاضافية للانفاق على الكهرباء ومواد البترول لميزانية كل الأسر العربية في الوطن العربي لاستثمارها في الصرف على حاجات التقدم في مجالات الحياة المتنوعة الأخرى.

إن مجرد توفير مبلغ 400,5 بليون دولار الذي أنفق هدراً عام 2004 أو في أي عام آخر على السلاح في واقع الأمر، يكفي لإخراج سكان الوطن العربي من ضائقات الفقر والصحة والأمية وضعف التعليم ونقص الطعام والسكن والكساء ومياه الشرب والتأهيل المهني. أي أن انفاق مثل هذا المبلغ على التنمية البشرية من خلال خطة خمسية مدروسة على سبيل المثال يبدو كفيلاً لإخراج الدول

العربية من وضعها الحالي كدول وطنية نامية أو ضعيفة أو فاشلة إلى أخرى قوية – متقدمة.

يشكل التركيز على التسلح واستيراد السلاح كأولوية أولى خطأ استراتيجياً فادحاً ترتكبه البلدان النامية عموماً والدول العربية منها بوجه خاص،، لما يؤديه من هدر للثروات الوطنية البشرية والمادية، ولما يكلف من أرواح وتشرّد وتهجير ودماء، ولما يُعرض المجتمع من مخاطرة بأمنه الغذائي والصحي والتربوي والعلمي والاداري- الخدماتي. ان تهافت البلدان النامية على التسلح واستيراد السلاح يبدو غير مُبرّر بمعظم المعايير، نظراً لأنها:

1- لا تحتاج الى استعمال السلاح لإنعدام المخاطر الخارجية المهددة لأمنها الوطني. أو/و،

2- لا تعرف كيف تستعمل السلاح الذي تستورده، فيبقى في المخازن يأكله الصدأ والغبار حتى ينتهي به الأمر في محلات بيع الخُردة بأسعار بخسة لا تصدق. أو/و،

3- لا تحارب أو لا تعرف فن ومهارات الحرب، فتنتدب لذلك قوى أجنبية "للقيام بالواجب"،، فتتكلف بالنتيجة مبالغ مالية طائلة اضافة للمبالغ الباهظة التي خسرتها في شراء السلاح قبل ئذ، ناهيك عن المغامرة بفقدان قرارها السياسي وانتهاك سيادتها الوطنية من هذه القوى الطامعة. أو/و،

4- لا تعقل محرمات توظيف السلاح في الداخل. فيَتحول من حماية الأمن الوطني من عدوان الخارج الى حماية السلطة من الاحتجاجات الشعبية التي تنتفض ضد الطغيان والظلم او الفساد او الحرمان المعيشي (شبه) الكريم. والنتيجة؟ ضياع كل شيء: الدولة الوطنية والوطن والمواطنون والحاضر والمستقبل. ان أمثلة الدول غير الوطنية (الفاشلة والمنهارة) التي وصلت الى هذا الضياع الجيوسياسي والاجتماعي والحضاري الشامل نتيجة سوء التسلح واستعمال السلاح هي عديدة ومنتشرة عبر قارات آسيا وافريقيا وأمريكيا الوسطى والجنوبية، ولا تحتاج الى مُسميات او تفصيل.

الدول العربية النامية فاشلة في التنمية التقنية والمعلوماتية

إن الهوة الرقمية الملاحظة عبر دول العالم ليست محصورة على المجتمعات البينية العالمية بل هي أيضاً موجودة داخل المجتمعات المحلية نفسها. فهناك هوة رقمية في استخدام الانترنيت بين الشباب وكبار السن، وسكان المدن والأرياف،

والأغنياء والفقراء، والمتعلمين والأقل تعليماً أو غير المتعلمين، وبين الرجال والنساء(46)..

إن البلدان العربية هي للأسف الأقل من بين جميع مناطق العالم، بما فيها دول عبر الصحراء الافريقية توظيفا لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات واستعمالاً للانترنيت،، بحيث لا يتجاوز مستخدموا الانترنت 1.2% من السكان(47).. بينما الولايات المتحدة بمفردها تصل النسبة إلى 57% من مجمل المستخدمين في العالم(48).

ان السبب الرئيس وراء هذا التأخر المعلوماتي في البيئة العربية عموماً يعود الى ما تفرضه السلطات المحلية من قيود تقنية ومعلوماتية على استعمال هذه الخدمة الحيوية من عامة الناس، اضافة الى الامكانيات المادية المحدودة التي تعانيها معظم الشرائح الاجتماعية والتي تحول دون حصولهم على تجهيزات وخدمات هذه الخدمة المعلوماتية الحاسمة لحياة وتقدم الانسان.

وبينما يتمنى المؤلف/ الباحث الحالي ان تكون الظروف راعية أكثر للنمو المعرفي والاجتماعي للانسان العربي، ولإستتبات التطورات المتسارعة لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات المعاصرة في البيئة العربية، وأن تشكل خدمة الانترنت لدى معظم الأسر العربية احدى الوسائل الاستراتيجية لإغناء النمو الشخصي والمهني للانسان، ولتعزيز سيادة العديد من الحكومات الوطنية المحلية.. فانه يلوم بالدرجة الاولى القيادات المحلية بمختلف مواقعها ومستوياتها ومسؤولياتها في صناعة القرار على العجز التقني وقصر التخطيط الاستراتيجي للمستقبل، لأن البلدان العربية تمتلك على أرض الواقع كل مقومات صناعة وادارة وتوظيف هذه التقنية المعلوماتية المعاصرة. فلديها على سبيل المثال:

1- الانسان المتخصص القادر على الابداع والتصميم والتصنيع.

2- الانسان القادر مهنياً على الادارة والتشغيل والتسويق.

3- الصحاري الشاسعة الغنية بمادة السليكون.

4- رأس المال الفائض لدى بعضها، والجاهز للاستثمار في أي لحظة.

5- مراكز ودوائر الخدمات الانتاجية والاستهلاكية والادارية المحلية بما فيها مؤسسات التعليم المدرسية والجامعية العليا، والتي تحتاج لدرجة جذرية ماسة الى الأتمتة والمعلومات لأزمان استراتيجية قادمة طويلة المدى.

فلماذا لم تبادر الدول الوطنية العربية الى دخول هذا المجال التقني الحيـــوي، وتستثمر فيه بجرأة مستنيرة من أجل تحسين ظروف أدائها ثم معاش مواطنيها في الداخل، وتطوير دورها في الحركة الحضارية العالمية المعاصرة في الخارج؟ اننا بكل حُسن النية نضع الاجابة على هذا السؤال الاستراتيجي برسم القيادات صاحبة القرار في دولنا وحكوماتنا الوطنية.

*****

القسم الثاني

وقاية الإنسان من الفشل في البلدان العربية-

ضرورة الإصلاح الآن

الفصل الخامس: معايير المحاسبة عن فشل الإنسان في البلدان النامية-

الفرد مأزوم على مفترق طرق

الفصل السادس: الإسلام المدني-

واستعادة الإنسان العربي لدوره في الحضارة العالمية المعاصرة

الفصل السابع: دستور الإسلام المدني والقوانين الدولية المعاصرة لحقوق الإنسان-

مقاربة تحليلية

الفصل الثامن: الدولة الوطنية القوية-

مفاهيمها ومواصفاتها الجيوسياسية القطرية وفي المجتمع الدولي

الفصل الخامس

معايير المحاسبة عن فشل الإنسان في البلدان العربية النامية-

الإنسان مأزوم على مفترق طرق

مقدمة

المحاسبة السلوكية وعدالة المعايير

العدل هو شريعة السماء. والعدل بهذه القدسية يستند في قراراته الى دسائر منطقية وعملية مُنظمة تضم مختلف الأحكام والقوانين التي يمكن بها فهم التصرفات الانسانية وفرزها الى: سوية أو منحرفة، صحيحة أو خاطئة، اجتماعية أو موحشة غير مدنية. ولكن العدل لا يتحقق بالتطبيق الحرفي للقانون بمنأى عن ظروف الانسان والمكان والزمان التي حدث فيها السلوك، بل بمقاربة أحكام القانون مع الظروف البيئية المعاشة.

فلا يمكن على سبيل المثال الحكم العادل على حادث سير على الطريق الا بالنظر الى حالات الانسان والطريق والمناخ والسيارة والزمن وحركة الناس والسير العام التي أفرز وجودها وتفاعلها معاً الحادث المروري بالصيغة والنتائج التي لوحظ عليها. وهكذا كان في التاريخ المبكر

للاسلام وبالرغم من قدسية الأحكام الاسلامية، قرار الخليفة العادل عمر بن الخطاب "بتعليق حكم قطع اليد للسارق في عام الرمادة بناء على معطيات ظرفية بيئية قاهرة.

اننا نرى الأحكام والقوانين معايير نسبية غير مطلقة في التعامل مع سلوك الناس، وموجهات للتدقيق في التصرف الانساني ومن ثم لتقييمه والحكم على صحته أو خطأه باعتبار مختلف الظروف التي حدث فيها. ان الانسان قد شرّع القانون لخدمة الناس ورعاية مصالحهم، لا أن يكون "سيفاً مسلطاً على رقابهم" طوال 24 ساعة في اليوم بالتهديد والوعيد، أو بتوظيفه فخاً كبيراً لايقاع الناس فيه فور مخالفتهم تعليمات السلطة القائمة. ان القانون وجد لتحقيق محاسبة عادلة للسلوك، وليس للتعامل غير المنصف معهم كموالاة ومعارضة، أو توظيفه في الحكم بتسرع واهمال واجتهادات شخصية لا تدعمها العوامل والحوادث الفعلية للسلوك في الواقع.

ومن هنا نرى ان المحاسبة السلوكية بناء على حكم محدد في الدين دون النظر في تطبيق الفقهاء والرسميون والمتغيرات البيئية الأخرى لهذا الحكم، والمحاسبة بالعموميات الثقافية دون مراجعة ما يقوم به الأوصياء على تطبيقها والمعطيات البيئية المتاحة لأدائها، والمحاسبة بمسؤوليات وواجبات الدولة الوطنية بدون دراسة أداء هذه المتطلبات ليس فقط من الدولة تجاه المواطنين بل أيضاً من المواطنين تجاه الدولة والظروف البيئية للموقف التي أفرزت السلوك بالنتائج الملاحظة عليه، والمحاسبة بمعايير مدرسية المجتمع، والعولمة، وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات المعاصرة، وحاجات الإنسان، والقانون الدولي،، دون النظر الى الانعكاسات السلبية لهذه العوامل على سلوك الناس في الأحوال الحياتية غير العادية. هي كلها تجاوزات غير قانونية لدور واستعمال المعايير في المحاسبة السلوكية للناس وظلماً مجحفاً في الحكم عليهم.

ان أسوأ أنواع المحاسبة السلوكية وقرارات الحكم واكثرها ظلماً للانسان هي التي تتم بدون معايير أو بمعايير شخصية غير موضوعية. فتضيع بذلك حقوق ومسؤوليات الناس في الحالة الاولى، وتختلط مبادئ الإنصاف بأخطاء الاجتهاد وتقلبات الأهواء والظروف الفردية في الحالة الثانية.. ومن هنا، فان عدالة القانون تتم أولاً بدراسة كافة عوامل وظروف الموقف الذي عاشه الناس ثمّ مقارنة المواصفات السلوكية المطلوبة بالمعايير مع المؤشرات الملاحظة للسلوك، ثم الحكم الموضوعي المتوازن بعدئذ باعتبار ما يطلبه القانون وما يتاح للأداء فعلياً في الواقع.

محمد زياد حمدان

مقدمة

الإنسان هو أغلى ما يملكه أي مجتمع. فهو الثروة البشرية الاستراتيجية التي يصنع بها نفسه وثقافته وحضارته وتاريخه عبر السنين. كما يدير المجتمع بهذا الإنسان نفسه ويحقق ابداعاته وطموحاته المتنوعة العلمية والسياسية والاقتصادية والصحية والحضارية الآن وفي المستقبل. وبه أيضاً يحفظ أمنه واستقراره الداخلي ويحميه من مخاطر الأطماع والاعتداءات الخارجية. إن المجتمع في مجمله هو الإنسان: الأب والأم والمُفكر والمُربّي والحاكم والصانع والموظف والعامل والتاجر وغيرها من القوى البشرية الأخرى.

ولكن مع كل أدوار هذا الإنسان الحاسمة لوجود وتقدم المجتمع؛ فيبدو في البلدان العربية مُهملاً ومهدوراً في قيمته البشرية وحقوقه، ومُقاوَماً في فكره وعمله وابداعاته بالتصغير والدسائس والمكائد اللفظية حيناً، وبالاعتداء الجسمي بالاغتيال والمصادمة السلوكية، وبالعنف المادي بتشويه او تخريب الممتلكات، وبالعنف الأدبي بالاستغابة والنميمة والاقصاء والنفاق المزدوج (لصالح الفرد بحضوره وعليه في غيابه).

ولم تقف الاستهانة بقيمة الإنسان لحدود أنواع الاهمال والمقاومة والتصغير أعلاه ولدرجات مؤسفة يَنْدى لها الجبين، بل أكثر تبدو في عدم تحقيق البيئة: دولة وحكومة ومؤسسات ومجتمعاً لحاجاته الأولية وبالحد الأدنى، بينما يطالبونه في نفس الوقت تأدية كل الحقوق الرسمية والثقافية- الاجتماعية المترتبة بالقانون والعُرْف عليه.

فمطلوب من الناس على سبيل المثال دفع فواتير خدمات الماء والكهرباء والهاتف والفاكس والانترنت، في حين أنها خربة او مقطوعة لا تعمل معظم الوقت، او بطيئة كما في الانترنت تستهلك ساعات لخدمة لا تحتاج سوى بعض دقائق. ومطلوب منهم أيضاً الالتزام بتعاليم الدين، وأعراف المجتمع وقويم الاخلاق والانصاف في التعامل مع الأخرين، والاستعمال السوي لتكنولوجيا الاعلام والمعلومات،، بينما تتعامل هذه الجهات المسؤولة معه بأسوأ الأقوال والأفعال والميول والأخلاق. فتبدو في سلوكها العام خارجة عن القانون وعن مبادئ الدين والتقاليد الاجتماعية، وفاسدة النوايا والقيم، وظالمة قصداً أو سهواً في

تعاطيها مع الناس، ومُهملة في أداء واجباتها اليومية للبقاء نحوهم، ومُنحرفة في وسائل الاعلام التي تُوفرها من مجلات وفضائيات تليفزيونية ومواقع الكترونية إباحية لا يصدق المرء انها عربية المنشأ والتمويل وأن أصحابها من "عَلِيّة القوم" الذين يظهرون في الاعلام صُبحاً ومساءً داعين لاتباع الدين والبُعد عن الفساد وانحراف الأخلاق!

وماذا عن نتيجة هذه التناقضات الرسمية على الإنسان؟ هي واضحة بكونه يبدو مازوماً على مفترق طرق: ضعيف الرأي والقرار، تعيساً حائر النفس وضائع التوجّه لا يعرف نوع المسير الصحيح وكيف يكون المصير؟ وطبيعي هنا ملاحظة الشبيبة لا يعرفوا ماذا يريدون. واذا أبدوا رأياً أو قراراً ثم سمعوا أخرى من حولهم، تراهم يُغيّرون فوراً اليها دون أدنى تفكير او تدقيق! ومهما يكن، ففي هذا الفصل نوضح مختلف العوامل المؤثرة في المحاسبة السلوكية لمدى نجاح الفرد او فشله تجاه نفسه والبيئة.

معايير المحاسبة بالدين عن فشل الانسان في البلدان النامية

الدين هو نظام رسمي رباني كما في الأديان السماوية، يتكون من معتقدات روحية وممارسات وتعاليم وأخلاقيات وأساليب للتقوى (للصحة) السلوكية من أجل التوافق مع هذه المعتقدات. فالدين هو منظومة من التعاليم والمبادئ والأحكام المُوجِّهة لحياة وسلوك الإنسان من أجل عيش كريم في الدنيا وقبول أبدي في الآخرة (حياة ما بعد الموت الدنيوي المحسوس). وسواء كان الدين سماوياً كما هوالحال مع اليهودية والمسيحية والإسلام أو موضوعاً من بشر مصلحين كحال الكريشنا والبوذية والكنفوشية، فإنه مَعنيٌّ بالدرجة الأولى بصلاحية علاقة الإنسان بالله من خلال صلاحيته في الدنيا.. أي ان معايير صلاحية الحياة الدنيا محكومة بمدى توافق الإنسان مع تعاليم وأحكام الدين الذي ينتمي إليه وبالسلوكيات المدنية التي يؤديها وفاء لهذه المبادئ.

ونؤكد هنا على حقيقة علمية وموضوعية سلوكية دون أي دِعاية دينية بعينها على أن تصرّف الإنسان بالعادة الايجابية في مواقف الحياة المتنوعة دون ضغائن او ميول سيئة مُسبقة، تشير في الغالب الى توافقه مع النصوص الدينية وأداءه لما تشير إليه من سلوك وواجبات، وحصوله بالتالي على ما تمنحه من حقوق

ومكافآت.. كما تُحقق تلقائياً حاجاته كفرد في تقديره لذاته وتعامله مع نفسه، ثم سلوكياً اجتماعياً كعضو في الأسرة وفي الاجتماعات المدنية الأخرى للناس: الرسمية والخاصة أوالمفتوحة على السواء.

وبلغة أخرى نُضيف: لو راعي الفرد بالعادة التلقائية أحكام وتعاليم الدين وتصرف مدنياً بما تشير إليه من حقوق وواجبات، لأمكنه بالنتيجة تحقيق الأهداف التي يطمح إليها والتَجنبّ بالتالي لأي عقاب تفرزه مخالفة هذه الأحكام والتعاليم. تؤيدنا في هذا العديد من البحوث والدراسات الشرقية والغربية بجد سواء (أنظر فصل: **الاسلام المدني التالي في هذا العمل العلمي**). وفيما يلي توضيح لبعض الجوانب الدينية التي تُعزّز نجاح الفرد مع نفسه ومع الناس في البيئة.

أنواع المحاسبة بالدين عن نجاح او فشل الفرد.

تقع المحاسبة السلوكية بالدين في الأحوال العادية للناس في نوعين رئيسين هما:

1- محاسبة الفرد والاجتماع المدني ذاتياً. إن الله خلق الناس قويمين بالفطرة. لقد أكدّ الله هذا الاعتقاد في الآية: " لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم" (الآية **4** التين **95**).

وقال:"خلق السموات والأرض بالحق وصوركم فأحسن صوركم" (الآية التغابن**64**).

وقال أيضاً: "خلق الإنسان علمه البيان" (الآية **3** الرحمن **55**).

وفي الحديث الشريف " كل مولود يولد على الفطرة (أي الإسلام) فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يُمجسانه " رواية أبي هريرة (إرواء الغليل **1220**).

فإذا خالف الفرد أو الاجتماع المدني " بواسطة النفس الأمارة بالسوء " كما ينص القرآن الكريم وعلم النفس،، حُسن التقويم الذي خلقهما الله به وتجاوزا الفطرة السلوكية السليمة لأسبابَ مرضية شخصية أو لملوّثات سلوكية بيئية، فإن الفرد أو أعضاء الاجتماع المدني منفردين أو/ ومجتمعين يميلون ذاتياً في الغالب إلى مراجعة حساباتهم السلوكية بآليات النفس اللوّامة والنفس المطمئنة في القرآن ثم بمبادئ علم النفس التحليلي أيضاً، مبادرين على الأرجح بمراجعة وتدقيق وتصويب ما جرى مع يرافق ذلك من مشاعر الأسف أو الندم على ما اقترفوه من أخطاء. يقول الله في هذا الإطار:

- " إن تقول نفس يا حسرتي على ما فرطت في جنة الله وإن كنت من الخاسرين" (الآية **56** الزمر **39**)
- " قال رب إني ظلمت نفسي فأغفر لي فغفر له" (الآية **16** القصص **28**)

- " وإلا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين" (الآية **47** هود **11**)
- " وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين" (الآية **23** الأعراف **7**)
- " إنا آمنا بربنا ليغفر لنا حكايانا" (الآية **73** طه **20**)
- " إنا نطمع إن يغفر لنا ربنا خطايانا أن كنا أول المؤمنين" (الآية **15** الشعراء **26**)
- " والذي أطمع إن يغفر لي خطيئتي يوم الدين" (الآية **82** الشعراء **26**)
- " وأعف عنا واغفر لنا وارحمنا" (الآية **286** البقرة **2**)
- "ربنا فأغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا" (الآية **193** آل عمران **2**)
- "ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به وأعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا.. " (الآية **286** البقرة **2**).
- "ربنا اغفر لنا ذنوبنا واسرافنا في أمرنا (الآية **147** آل عمران **3**)
- " قالا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين (الآية **23** الأعراف **7**).

أما إذا أحسن الفرد أوالاجتماع البشري من سلوكهما أوإنجازاتهما النافعة لحاجاتهما أو/ والصالح العام للمجتمع، عندئذ يعمدان في الغالب إلى مكافأة من يستحق بالعطايا المادية أو الأدبية بمنح مراكز أوالقاب أو مسؤوليات أعلى، والاحتفاء بذلك في حفلات تكريمية تتداولها أحياناً عديدة وسائل الاعلام.

والجدير تأكيده بخصوص المحاسبة الذاتية للنفس هي أنها ذات طبيعة وقائية بنائية وتصحيحية في آن، يُعيد بها الفرد أوالاجتماع المدني تطوير إمكانياتهما الذاتية والتصويب إلى الأفضل،، أو لتفعيل أساليبهما وتفاعلاتها السلوكية / الانتاجية لمزيد من الجدوى ورضاء الذات النفسية الأعلى (والله بالطبع في حال الايمان).

إن المحاسبة الذاتية الحالية هي أكثر أنواع المحاسبة السلوكية أساسية نظراً لطبيعتها الوقائية البنائية والاستدراكية لتفوق أو تعويض التوافق النفس الاجتماعي والسلوك المدني تمهيداً للنجاح في المحاسبة الاجتماعية الخارجية ذات الطبيعة العقابية غالباً وختاماً بالمحاسبة الربانية الكلية التي تحسب على الفرد عند الموت "ما قدمت يداه".

2- محاسبة المجتمع للفرد أو الاجتماع المدني. وهنا يتدخل المجتمع بمؤسساته الدستورية والقانونية وأعرافه العامة بمحاسبة الفرد أوالاجتماع المدني عن تفوقهما أو عن

أخطائهما أوتجاوزاتها السلوكية ومجازاتهما بالمكافأة أو العقاب حسبما تستحقه حالة كل منهما. وهنا، كلما كانت الانجازات أو الأخطاء عالية تكون المحاسبة بالمكافأة أو العقاب أيضاً مرتفعة تبعاً لذلك.

ولكن المحاسبة الاجتماعية عن نجاح او خطأ الأفراد والاجتماعات المدنية تبدو ناقصة حيناً أو فاسدة حيناً ثانياً أو شكلية غير فعالة حيناً ثالثاً.. الأمر الذي لا تؤدي هذه المحاسبة كما يجب، الغرض منها في المكافئة أو العقاب.

والنتيجة؟ تندر ملاحظة فرد أو جهة في المجتمع (وخاصة في بيئاتنا النامية) يحصلان على ما يستحقان فعلياً من ثواب أوعقاب! فإما أكثر وإما أقل؟! ومن هنا يلاحظ أيضاً تفاقم حالات فشل الناس نتيجة عدم عدالة التوزيع في الحقوق والواجبات التي يرتكبها عادياً " دون خجل " عديد الأفراد والجهات في مواقع المسؤولية الخدمية والإنتاجية العامة.

3- محاسبة الله للفرد. بالرغم من ان الله يحاسب بالثواب والعقاب الأفراد والاجتماعات المدنية بمختلف أنواعها ومستوياتها خلال الحياة الدنيا إلا أن المحاسبة التي يرهبها الناس ويعملون جاهدين للوفاء ايجابياً بمتطلباتها بواسطة " العمل الصالح " هي حساب الآخرة بعد الموت. يؤكد الله دور هذه المحاسبة الختامية الكلية لحياة الفرد الدنيوية بآيات عديدة نورد أمثلة لها العينة التالية:

- "وكلهم ءَاتيه يوم القيامة فرداً " (مريم 19 الآية 95)
- " قال فانك من المنظرين. إلى يوم الوقت المعلوم " (الآية 38 الشعراء 26)
- " ثم تردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون (الآية94 التوبة 9)
- "وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم" (الآية 4 الحجر 15)
- " وتوفى كل نفس ما عملت وهم لا يظلمون" (الآية 111 النحل 16)
- "ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون" (الآية 70 الزمر 39)
- "إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بمن اهتدى" (الآية 30 النجم 53)
- " إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير" (الآية 13 الحجرات 49)
- " فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى (الآية 32 النجم 53)
- " وما تنفقوا من شيء فإن الله به عليم" (الآية 92 آل عمران 3)

- " والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم" (الآية 261 البقرة 2)
- "يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً " (الآية 30 آل عمران 3)
- "من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد" (الآية 46فصلت 41)
- " من عمل سيئة فلا يجزي إلا مثلها" (الآية 40 غافر 40)
- " من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها" (الآية 160 الأنعام 6)
- "فمن عمل مثقال ذرة خيراً يره... ومن عمل مثقال ذرة شراً يره" (الآيتان 7و8 الزلزلة 99)
- " ألا له الحكم وهو أسرع الحاكمين" (الآية 62 الأنعام 6)
- " وإن تُبدو ما في أنفسكم أو تُخفوه يحاسبكم به الله" (الآية 284 البقرة 2)
- " فأما من أوتي كتابه بيمنه فسوف يحاسب حساباً يسيراً" (الآية الانشقاق 84)
- "اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً" (الآية 14 الاسراء 17)
- " يجزي الله كل نفس ما كسبت إن الله سريع الحساب" (الآية 51 ابراهيم 14)
- " لا ظلم اليوم إن الله سريع الحساب" (الآية 17 غافر 40)

مراحل المحاسبة عن نجاح او فشل الفرد

تجري المحاسبة من الأفراد والاجتماعات المدنية للناس عن نجاحهم او فشلهم او سلوكهم المدني وغير المدني عبر ثلاث مراحل هي: قبل وأثناء ثم بعد العمل.

1- **المحاسبة السلوكية قبل العمل** حيث يتم التدقيق في أهداف وخطط وعمليات السلوك أوالانجاز المطلوب، وفي مدى توافق الواحد منهما مع المواصفات المعيارية للموقف أوالخدمة أوالمصلحة المعينة. فإذا كانا صالحين مناسبين لحاجاتهما وللموقف يمضي الفرد أو الاجتماع المدني قدماً في التنفيذ سعياً للنتائج المرجوة. قال الله في محكم آياته لأمثلة المحاسبة الذاتية قبل العمل:

- "لا تكلف نفس إلا وسعها " (الآية 233 البقرة 2)
- " لا نكلف نفساً إلا وسعها " (الآية 152 الأنعام 6)
- " ونفس وما سواها. فألهمها فجورها وتقواها " (الآية 7 الشمس 91)
- " لا يكلف الله نفساً إلا ما أتاها " (الآية 7 الطلاق 65)

قال الحسن البصري: "رحم الله عبداً وقف عند همه، فإن كان لله أمضاء، وإن كان لغيره تأخر".

2- **المحاسبة السلوكية أثناء العمل** حيث مراقبة عملية السلوك أو الإنجاز المطلوب ومدى توافقهما مع الأهداف والمواصفات الموضوعة وتحقيقهما للنتائج المقصودة منهما. والنتيجة؟ تصحيح بنائي مرحلي لما يلزم سعيا لجودة تحصيلية أعلى ترضى عنها الجهة المعنية: الله والفرد أو الأسرة أو المؤسسة أو الموقف المدني عموماً. قال الله في المحاسبة المرحلية أثناء العمل آيات نذكر منها:

- "ومن يتق الله يجعل له مخرجاً. ويرزقه من حيث لا يحتسب" (الآية **3** الطلاق **65**).
- "خذوا ما آتيناكم بقوة واذكروا ما فيه لعلكم تتقون (الآية **171** الأعراف **7**).
- " أن تضل احداهما فتذكر احداهما الأخرى" (الآية **282** البقرة **2**).

وقال الحسن البصري في هذا الإطار: "المؤمن قوام على نفسه يحاسب نفسه لله وإنما خف الحساب يوم القيامة على قوم حاسبوا أنفسهم في الدنيا وإنما شق الحساب يوم القيامة على قوم أخذوا هذا الأمر على غير محاسبة".

3- **المحاسبة السلوكية بعد العمل**. وتكون كما يفيد أبوحامد الغزالي رحمة الله في ثلاثة أنواع:

- **المحاسبة عن قصور في الانجاز المطلوب عما هو مقرر في الموقف (ومرضي من الله).**
- **المحاسبة عن أعمال زائدة جرى القيام بها لا يتطلبها الموقف.. وكان تركها أكثر نفعاً من فعلها.**
- **المحاسبة عن أعمال مباحة: لا هي ضرورية للموقف ولا هي ضارة له.** وهل قام بها لمزيد من إغناء وجدوى الموقف (أي مزيداً من رضاء الله يعمل خيراً أكثر) أو لتحقيق أغراض أنانية أو مصلحية ضيقة على حساب الموقف والفائدة العامة للناس، مخالفاً بذلك مبادئ الله في التعامل المنطقي مع الناس ومواقف الحياة.

ويؤيد الله المحاسبة السلوكية بعدُ العمل بآيات مثل:

- "ومن جاهد فإنما جاهد لنفسه إن الله لغني عن العالمين" (الآية **6** العنكبوت **39**).
- "ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً" (الآية **269** البقرة **2**).
- "ومن تطوع خيراً فإن الله به عليم" (الآية **158**. البقرة **2**).

ومع وضوح التعاليم الدينية أعلاه والمُنيرة لفكر وسلوك الإنسان، يلاحظ على الخاصة من رسميين ودُعاة ومتحدثين وواعظين في الدين خروجهم عن هذه

المُوجّهات وتناقضهم مع أنفسهم وفي تعاملهم مع الناس. فتراهم يأمرون العامة ويفرضون عليهم وصايا ونواهي، وقوائم لا تنتهي في الحلال والحرام، وفي المرغوب والممنوع،، بينما يخالفون في الواقع جزئياً او كلياً ما يدعون اليه.. والنتيجة وقوع الناس في أزمة نفسية وحيرة من أمرهم: هل يُصدّقون الدين بكلام الرسميين النظري أم بسلوكهم في الواقع وهم القدوة "الحسنة" إفتراضاً!؟ وتستمر بهذا معاناة الناس وغموض التوجّه الحياتي السويّ وما يعتري ذلك من أخطاء وفشل متواصلين أحياناً للانسان.

معايير المحاسبة بثقافة المجتمع عن فشل الانسان في البلدان النامية

تتكون ثقافة أي مجتمع من ثلاث فئات من العناصر وهي:

1- **العموميات** حيث قيم وسلوكيات ومهارات ووسائل الاتصال والمواصلات والترفيه التي يمارسها يومياً معظم افراد وأسر ومؤسسات المجتمع. تبدو هذه العموميات في اللغة والعادات وانواع الاكل والشرب ووسائل العيش واللباس واللعب والمواصلات والقيم الاخلاقية مثل الصدق او الكذب، والامانة او الخيانة، والمحافظة على المال العام او نهبه او تخريبه.. الى غيرها من ممارسات يومية عامة.

2- **الخصوصيات** حيث العناصر الثقافية التي يمارسها طبقة او فئة معينة في المجتمع، مثل: الشباب أوكبار السن، أوالطلبة، أوالتجار أوالصناعيين أوالمزارعين، أوالفقراء أوالاغنياء أوغيرهم من طبقات او فئات اجتماعية أخرى.

3- **البدائل**. وهي عادات وقيم وسلوكيات وانواع لباس وشراب وطعام وادوات عيش وترفيه ينقلها الافراد من مجتمعات خارجية ويبدأون بممارستها بصيغ متفرقة في الزمان والمكان في المجتمع.

الآن، اذا مارس الافراد والأسر والجماعات والمؤسسات ما يعنيهم من عموميات وخصوصيات في المكان والزمان وللأغراض المناسبة المطلوبة، فان توافقاً مع الذات ومواقف الاجتماع المدني يكون صحياً ومُجدياً. أما اذا كانت العموميات والخصوصيات تنص على قيم وسلوك محددة ثم تَصرّف الناس بصيغ مغايرة أخرى،، فان أزمة نفس سلوكية تنشأ نتيجة تشوش او ضعف التوافق الشخصي وفشل الافراد في مواقف المجتمع المتنوعة: اسرية او عملية مهنية او اعلامية او احتماعية خاصة أوعامة مفتوحة.

وهنا، عندما تحض العموميات والخصوصيات الثقافية على الصدق والامانة والعدل وحرية التعبير والجدّ في العمل والعناية بالآخر، ويلاحظ في نفس الوقت تصرّف افراد الاسرة والاقران والكوادر المدرسية بالكذب والخداع والتعسف و"تكميم الافواه" والتسيّب او الاهمال في أداء الواجب، وغبن وإحباط الآخر.. فان أزمة توافق نفس اجتماعي تنجم مع ما يرافقها من فشل وانحرافات سلوكية لا نهاية لهما أحياناً.

معايير المحاسبة بمسؤوليات وحقوق الدولة الوطنية عن فشل الانسان في البلدان النامية

كما تتوقع الدولة حقوقاً لها على المواطنين في ان يكونوا صالحين في أهدافهم وقيمهم وسلوكهم، وفعالين مُنتجين في أدوارهم الخاصة والعامة، يُتوقع ايضاً من الدولة أن تؤدي تجاه المواطنين مسؤوليات عدة، نقدم منها العينة التالية (انظر **التفاصيل في كتابنا: الدول الوطنية والعالمية الفاشلة. نحو مؤسسات جيوسياسية فاعلة قطرياً وفي المجتمع الدولي. نشر دار التربية الحديثة بدمشق**):

1- مسؤوليات سياسية

القيادة الراشدة للدولة والحكومة؛ وممارسة الديمقراطية في الحكم ومشاركة المواطنين في صناعة القرار والانتخاب؛ والتعدد السياسي وتداول السلطة؛ والتمتع بالسيادة والقدرة على ضبط الحدود، وسلطة القرار في الداخل ومنع التدخل الخارجي؛ والشفافية وقابلية المحاسبة؛ وعدم التمييز؛ وتحييد مراكز القوى المحلية والنخب الطائفية؛ والمحافظة على استقلالية القضاء؛ ورعاية الأمن السياسي والحقوق السياسية والحرياتِ المدنية وحرية التعبير وحرية الإعلام؛ وحماية الخصوصيات الشخصية؛ وحماية حقوق الملكية؛ وتطبيق القانون المدني؛ وحفظ النظام العام؛ وتجنّب الفساد والتعسف.

2- مسؤوليات اقتصادية

استثمار الثروة الوطنية للصاح العام؛ والإدارة المستنيرة للمؤسسات المالية؛ وتشجيع ورعاية الصادرات؛ وتوفير الحاجات الاستهلاكية اليومية؛ وتوزيع عادل للثروة؛ وتوفير فرص العمل؛ وحربة العمل؛ الاقتصادي؛ والعدالة- الحرية الاقتصادية، واقتصاد السوق، وعدالة توزيع الثروات؛ ومعدل الدخل العام المقبول للفرد؛ وتنظيم وتشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية؛ والمحافظة على أسعار

معقولة للسلع؛ والنزاهة الاقتصادية (البعد عن الفساد)؛ وتجنب نهب المال العام وظاهرة غسيل الاموال والبُعد عن التهريب والسوق السوداء.

3- **مسؤوليات اجتماعية**

مواصلة التنمية البشرية؛ وانصاف المرأة؛ والمحافظة على الاستقرار والضمان والأمن الاجتماعي؛ ورعاية ذوي الحاجات الخاصة وذوي الدخل المحدود؛ والبعد عن الفساد الاجتماعي؛ والتسامح الاجتماعي؛ وحماية حقوق ملكية الأرض، والإنتاج الفكري؛ وتحسين معدل التعليم العام؛ ورعاية الصحة العامة للناس؛ ورعاية الأدمغة والابداع؛ وخفض نسبة الأمية؛ واحترام القانون العام؛ والحدّ من ظواهر التزوير والغش والانحراف وازدواجية القيم؛ ووقاية المجتمع من النزاعات العرقية والدينية؛ وحماية أمن المواطنين واستقرار الحياة العامة.

4- **مسؤوليات تقنية ومعلوماتية**

توفير أجهزة الكمبيوتر وخدمات استعمال الانترنت ووسائل الاتصال؛ وتطوير الثقافة المعلوماتية؛ وأتمتة التعليم؛ وأتمتة عمل المؤسسات.

5- **مسؤوليات إدارية خدمية**

توفير الخدمات العامة؛ وخدمات المعاملات اليومية للناس؛ وخدمات المياه والاتصالات والكهرباء ووسائل النقل وطرق المواصلات؛ والمحافظة على البيئة والحماية من التلوث البيئي والانحباس الحراري والبناء العشوائي.

الآن، عندما يؤدي المواطنون والدولة مسؤولياتهم المقررة تجاه الطرف الآخر بالمواصفات النوعية والكمية والكيفية والتوقيت المطلوبة في الموقف،، يتم مع ئـذ توافق نفس اجتماعي بين الاطراف المعنية، يحقق به كل منهم نجاحاً فيما يطمح اليه من اهداف او حاجات وبدون تناقضات ام مشاكل نفسية وسلوكية تذكر.

أما اذا تقاعس او اهمل طرف او اكثر في مسؤولياته نحو الآخر، فان نقصاً أو انعداماً في التوافق يحدث فيما بينها مع ما يلازم ذلك من مقاومة ضد الاطراف المتجاوزة وفقدان حقوقها المتوقعة لدى الجهة الاخرى.. وهكذا تنشب أزمة سلوكية تعصف في استقرار العلاقات الاجتماعية البينية وفي وحدة او/ وتلاحم اهداف الاجتماعات المدنية وفي جدوى النتائج التي تصل اليها.. أي تؤدي معاً الى فشل ذريع على مستويات الفرد والجماعة والدولة.

يهدف التعلم والتعليم بفعل الهدف والدور الى تطوير الانسان بالشخصية التي يطمح اليها من حيث المعرفة والقيم والسلوك والمهارات المهنية والاجتماعية التي تجعل منه مواطناً صالحاً ومجدياً في المجتمع. ولكن، عندما تعجز التربية المدرسية عن اداء مسؤولياتها في تنمية الناشئة بسبب الجماعية والاهمال والفساد أو تقوم بتعليمهم قصداً او سهواً معارفاً وقيماً وسلوكاً ناقصة او متناقضة او مغلوطة، او قديمة غير صالحة لحاجات الواقع كما يحدث حالياً في معظم التعليم الجماعي المدرسي عموماً والجامعي بوجه خاص،، عندئذ ينقص او يتناقض النمو الشخصي، ويقع الفرد في بطالة سلوكية واجتماعية ومهنية تُضْعف توافقه مع ذاته ومع البيئة، وتتعددّ مشاكله ومواقف فشله. والنتيجة؟ فرد غير صالح لنفسه ولا للمجتمع الذي يعيش فيه (**أنظر لمزيد من التوضيح في كتابنا: التربية المدنية- وتنمية الناشئة ثروة وطنية استراتيجية. . نشر دار التربية الحديثة بدمشق**).

معايير المحاسبة بالعولمة عن فشل الانسان في البلدان النامية

مع بداية القرن العشرين الماضي كانت عواصم الدول (الدول الوطنية) تحكم في الواقع مباشرة وبدرجة أساسية البشر والشجر والحجر وما يتبعها من سلوك إنساني ومختلف أوجه الحياة الإنسانية الأخرى. ولكن تأسيس منظمة الأمم المتحدة في منتصف الأربعينات من نفس القرن العشرين ثم قيام الاتحاد الأوروبي بعدئذ بحوالي عقدين من الزمن قد خفف من قبضة مركزية العواصم والدول الوطنية على شؤون الناس والحياة في أراضيها، ليُفسحح المجال نسبياً لقوى النظام الدولي والعلاقات الدولية للمشاركة في صناعة القرار والتوجّهات السياسية والاقتصادية المختلفة للدول المركزية المحلية.. حتى يلاحظ هذه الأيام مع بدايات القرن الواحد والعشرين مُساءلة فوقية من الأنظمة الدولية الجديدة للدول المحلية عبر العالم عن أخلاقية القرارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتخذها.

إن حركة العولمة المتسارعة هذه الأيام قد أدت ليس فقط إلى تقليص سيطرة الدول الوطنية على واقع شؤونها المحلية (بالرغم من أنها تبدو ظاهرياً غير ذلك)، بل إلى ظهور مدن نافذة داخل هذه الدول الوطنية والتي تشكل بَذاتها وتركيز عملها الدولي دولاً داخل دول.. ففي مجالات المال والقرارات الاقتصادية تبدو: لندن ونيويورك وطوكيو ودبي مراكز رئيسة في هذا الإطار.

أما المدن التي يتعدى نفوذها الجغرافيا المحلية لدولها الوطنية إلى أخرى إقليمية وعالمية فهي على سبيل المثال: بانكوك وسيئول وشنغهاي ودبي في آسيا، وباريس وميلانو وبرلين في أوروبا، وشيكاغو ولوس أنجلوس ومكسيكوسيتي في أمريكا الشمالية. إن العديد من هذه المدن وغيرها مما لا يتسع المجال إلى تفصيله هنا، بدأت بالتحول من وضعها المحلي كمراكز إقليمية إلى مدن عالمية وذلك نتيجة تطورات العولمة الدؤوبة التي تجتاج الدول والمجتمعات بحد سواء.

حتى ان عمليات التواصل والاتصالات الداخلية بين هذه المراكز المُدُنية الكبرى والمدن ومناطق العمران المحلية على مختلف المستويات، تبدو بفعل العولمة محدودة وأقل بكثير من نظيراتها مع المدن ومراكز الأعمال العالمية خارج حدودها الإقليمية المحلية. ففي أمريكا الشمالية وأوروبا وبعض مناطق آسيا، نشأت خلال القرن التاسع عشر والعشرين الماضيين المدن الصناعية التي قامت على مبدأ الإنتاج الجُملي(1) والتي أثرت اجتماعياً واقتصادياً على طبيعة المجتمعات وملايين الناس بجوارها.

لقد وفرت هذه المدن الصناعية بالإضافة للوصول المأمون الى مصادر الحياة اليومية في أي وقت وبأي كميات، ضماناً لاستمرارية الانتاج والثروة التي عززت بالتالي النمو العمودي لهذه المدن بناطحات السحاب ومراكز الخدمات المتنوعة. يعرف هذا المبدأ في أدبيات العولمة بقانون الوصول الكامل للمنتجات The law of Total access.

ولكن هذه التجمعات العمرانية الواسعة سَعَت إلى التحكم بأسعار حصول الأطراف الأخرى على السلع والخدمات التي تقدمها بما يعرف بقانون الضبط الكامل Total Control. ومن هنا نرى أنانية قطاعات الاقتصاديات الكبرى بالعولمة وتناقض ميولها في آن، عند التعامل مع المناطق الحيوية الأخرى في العالم. فمن ناحية تدعو إلى تحرير الإنسان من قيود الزمان والمكان والسياسة المحلية لمزيد من المعرفة والصحة والإنتاج والنمو، ومن ناحية أخرى تراها تستبد بآليات الإنتاج والوصول إليه من الآخرين.: أموراً تُضيف كلها للانسان المحلي المعاصر في البلدان العربية أزمات نفسية واجتماعية واقتصادية وحياتية جديدة لا طائل عليها ولا حاجة له بها.

ومهما يكن، لقد حوّلت العولمة مع التطور الاجتماعي الذي حصل في عديد من المجتمعات في مجالات الإدراك المتقدم والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة، مختلف مدن ومناطق العالم إلى جسور عبور مختصرة من أحدها إلى أخرى. كما جعلت كلها من حركة الناس والبضائع والمعلومات وتبادل الأخبار والخبرات سهلة المنال ومحدودة التكاليف لدرجة تقرب من الصفر أحياناً(2).

وكما عملت التطورات الاجتماعية المعاصرة على تغذية عمليات العولمة في احتواء مواطن الاختلاف والتنوع في المجتمعات العالمية وضمّها معاً في نظام إنساني متكامل (على الأقل من وجهة النظر الغربية)، فإن العولمة تقوم بدورها في تغذية متطلبات التطورات الاجتماعية وتسريعها من خلال ما تضخّه في أهداف ومضمون هذه التطورات من إبداعات ومعلومات وخبرات متنوعة ورفع قدراتها على تكوين نظام عالمي موحد أكثر تكاملاً وحيوية من أي نظام محلي معاصر أو سابق.

ولكن مشكلة العولمة مع كل هذه التطورات الجذرية الاجتماعية- الاقتصادية في البلدان العربية النامية تبقى في عدم قدرة الانسان العربي عموماً على استيعاب المفاهيم والمعارف والخبرات الثقافية العالمية الجديدة، نظراً للتسارع الزائد في قدوم هذه المُستجدات اليه والتنوّع الواسع في محتوياتها وفرق المستوى الثقافي- الحضاري الشاسع الذي يفصله عن نظيره الغربي او الشرقي المتقدم.

ومن هنا يلاحظ على الناس في المجتمعات العربية- الاسلامية تائهين لا يعرفوا ماذا يريدون او يحتاجون، ولا يُميّزوا بين الغث والمفيد لتقدمهم. وبالنتيجة تراهم وقد أخذوا من التطورات العالمية التي وصلتهم بالعولمة قشورها وأبسطها. فانتشر لدى الشبيبة لباس "الجينز" والشعور الطويلة و"رؤوس المارينز المحلوقة" والاختلاط المُنحل غير المنظم، وتناول المخدرات، ورسائل الموبايل المُخجلة خلقياً، وتناول الوجبات السريعة بدل الغذاء الصحي، وانفاق الناشئة معظم يومهم في الألعاب الترفيهية الالكترونية على حساب صحتهم العقلية والجسمية، وهدر الكبار طويلاً من وقت أسرهم وأعمالهم في الابحار على مواقع الانترنت الفاضحة ومشاهدة أفلام ومحطات العُري والجنس الفضائية..

كل ذلك والأسرة غائبة عن متابعة الأبناء، والدولة غارقة في مشاغلها وأمورها الخاصة بعيداً عن مشاغل وحاجات الناس والصالح العام للمجتمع،،

بحجة ضعف الامكانيات الذاتية حيناً وللتفرّغ لقضايا وطنية عليا، أو في الواقع لتركيز رجالاتها في أعمال وتجارات ومشاريع خاصة لهم بالتغاضي عن مصير الفقراء والجياع الذين تزداد أعدادهم بدرجات مُرعبة للاستقرار الاجتماعي ولبقاء الناس في آن.

معايير المحاسبة بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات المعاصرة عن فشل الانسان في البلدان النامية

هناك عوامل عديدة الآن كما يوضح هذا الفصل تتدخل إيجاباً أو سلباً في سلوكيات الناس اليومية وفي مدى النجاح أو الفشل في التعامل مع مواقف وفعاليات الحياة المختلفة، وذلك حسب: كيفية فهمنا لها؟ وبماذا ومتى وكيف نستثمرها لتفعيل نجاح الانسان واغناء نجاحه الشخصي- البيئي وتوافقه الشخصي وسلوكه المدني إلى أقصاهما.. إن واحداً من أهم هذه العوامل الذي يمارس آنياً تأثيراً بالغاً ومتواصلاً في هذا الإطار هو: التطورات المتسارعة لتقنيات الاتصال والمعلومات (الانترنيت) المعاصرة. فلنستطلع هنا الإمكانيات والتأثيرات الايجابية والسلبية لهذه التقنيات المعاصرة على نمو وحياة ونجاح الإنسان العربي المعاصر.

في التواصل وتقريب البعيد:

مع الانترنيت والإميل والمحادثة (الشات) والماسنجر (المراسل) والهاتف الالكتروني المرئي(عبر الانترنيت) تمّ كسر حواجز الزمان والجغرافيا والتواصل الإنساني.. فالأسر الذرية والممتدة استعاضت في تواصلها معاً وللتغلب على مشاغل ومعيقات العصر العملية الوظيفية والمتطلبات اليومية الأسرية المتلاحقة وضغوط الدراسة المدرسية والجامعية، والبعد الجغرافي نتيجة السفر للخارج،، برسائل الانترنيت المتنوعة.

فلم تعدّ القطيعة الزمنية والمكانية مشكلة الأسر وأعضائها في مواصلة الحديث معاً والتعبير عن الانفعالات والعواطف الفكرية التي زرعها الله في جينات القرابة الوراثية وفي مواصلة الأخبار والتطورات التي يمرون بها في مواطن الاغتراب أو حتى عند القرب النسبي أحياناً حيث تحدّ مشاغل العمل والمسؤوليات المتنوعة اليومية من إمكانيات التواصل به وجها لوجه.

لقد أمكن للأسر وأعضائها بوسائل التكنولوجيا والمعلومات المعاصرة أن يسمع ويرى ويبتسم ويبكي ويعبر ويشعر ويناقش الواحد منهم الآخر/الآخرين..

وكأنهم معاً في نفس الزمان والمكان.. إن فرص التغلب على مشاعر غربة الإدراك بالنسيان، وضعف الميول والعاطفة بتلاشي الحنين والاشتياق لرؤية الآخر، وإمتداد الجغرافيا ببُعد الإقامة والمكان والزمان نتيجة طول فجوة الافتراق, وتلاشي الاهتمام الإنساني بعدم متابعة الأخبار والتطورات الشخصية والمصيرية،، تبدو كبيرة تقرب من المطلوب في الواقع لكنها لن تصل إلى 100%.

لقد منحتهم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات المعاصرة فرصاً وإمكانيات ومرونة لا حدود لها في الاتصال والتواصل نفسياً واجتماعياً وحياتياً معاً, أكثر وأجدى وأعلى تنوعاً أحياناً مما كان ممكناً "أيام زمان" التقليدية الممتدة (حيث العائلة الكبيرة أو العشيرة أو القبيلة التي تضم أسراً ذرية ذات قربى وراثية وثقافية وجغرافية واحدة).

في المعرفة ونمو الفكر الإنساني:

توفر الإنترنيت وقرينتها الشبكة العالمية عدداً لا نهائي (كما يبدو) من مواقع المعلومات العلمية والثقافية المتنوعة التي تفوق قدرة الإنسان دارساً أو باحثاً أو مثقفاً على الإطلاع والاستفادة من معلوماتها.. إن المعرفة الإنسانية التي كانت تتضاعف منذ قبل الميلاد وحتى القرن العشرين الماضي كل عدة مئات من السنين أصبح ممكناً لها الآن ذلك في سنة واحدة.. وبعد مدة قريبة من الزمن ستصبح مضاعفة المعرفة ممكنة كل بعض الشهور فقط.

فالفرص والمواقع وأنواع المعرفة المتاحة آنياً للإنسان المعاصر لتطوير وإغناء فكره وتوافقه الإدراكي الشخصي وتوجيه سلوكه ذاتياً إلى الأفضل،، تبدو لا نهائية.. وإن ما يلزم الأفراد والأسر والجماعات المدنية للناس هو فقط تخصيص مزيد من الوقت والتركيز والمثابرة للإطلاع والبحث واختيار النافع من المعلومات ثم التحصيل وصولاً للتطور المعرفي والمهني والسلوكي المطلوب.

في التدريب وتطوير المهارات والتنمية البشرية:

توفر الانترنيت بمختلف وسائلها المتاحة الآن، فرصاً عديدة ومفتوحة للتدريب أثناء الخدمة وإغناء المهارات أو الكفايات الوظيفية/المهنية،، وفي النهاية لتحقيق التنمية البشرية الضرورية لأي فرد منتج في عمله أو واجباته اليومية.

فالأب والأم والأبناء يمكنهم بالمعلومات وبرامج التدريب المتاحة طوال أربع وعشرين ساعة في اليوم وبرسوم مالية معقولة في أغلب الأحوال من تطوير معارفهم الأسرية: مبادئ تكوين وصيانة البناء الأسري والحياة الأسرية، وإدارة الحياة اليومية، وأساليب تعاملهم وعلاقاتهم الاجتماعية المتبادلة، ومبادئ الاستقرار الأسري والبدائل المتاحة لاختيار وصناعة وتفعيل المستقبل كمجموعة وأعضاء وآليات، ثم حدود التفاعل مع البيئة المحيطة في الخارج. إن الانترنيت ومواقعها المفيدة المتنوعة هي ببساطة "خبير ومستشار" أسري على مدار الساعة دون عناء أو تكلفة يذكرين في المال أوالمكان أو الزمان.

كما يوجد شراح واسعة في المجتمع هي في سعى دؤوب لتطوير نفسها وأدوارها وسلوكها المدني.. حيث من خلال برامج الكفايات والمهارات الاجتماعية والفنية التي يمكن استثمارها في ملء الفراغ وتنمية الهوايات وهي في منازلها،، تقوم بتعلمها وتحصيلها على الانترنت في جو مُحفز مُريح هو المنزل.. فيلاحظ العديد من الحالات (ومعظمهن من النسوة في بيئاتنا المحلية على الأقل) وقد طورت لديها مهارات تملأ بها الفراغ وتساعد على تفعيل الذكاء الاجتماعي في التفاعل مع الناس، وفي تحقيق ذاتها وترجمة رغباتها إلى واقع.

إن النجاح الاجتماعي بالسمعة الشخصية وتَبّني أدوار ولقاءات عامة جديدة ومهارات صناعة وتلوين الخزفيات والتطريز على القماش و"شكّ" الملابس بالخرز والبرق والمواد الأخرى، والكتابة والنشر والتعليم الخاص في مهنة أو مهارة محدّدين، والعمل في الاستشارات والتدريب (عند تفوّق المهارات المكتسبة هنا) والإدارة والإنتاج الأفضل للمهنة أوالمسؤوليةا.. هي أمثلة محسوسة للتدريب والتطوير المُمكن على الانترنت في هذا الإطار.

هناك أيضاً فئات من الموظفين والعاملين في مهن ومراكز انتاجية وخدمية متنوعة يحتاجون أثناء الخدمة لبرامج وجلسات عمل ودورات لتطوير كفاياتهم المهنية اليومية. ويلاحظ هنا مبادرة البعض في البحث والتدريب ذاتياً بواسطة برامج ودورات وخطط عمل على الانترنيت.. أو في حالات أخرى قيام المؤسسات التابعين لها تبني برامج ودورات رسمية الكترونية بهدف التدريب والتطوير الوظيفي.. حتى ولو استغرق ذلك دقائق معدودة كل يوم أو ليومين مثلا. وقد أصبح يمارس في هذا الإطار ما يعرف الآن بتدريب الدقيقة Minute

Training والتدريب أثناء فسح الترويح Break time Training بين الحصص في الجداول اليومية للمعلمين والكوادر المدرسية الأخرى، وبين ورديات أواستراحات العمل في المهن الأخرى(3).

والنتيجة النهائية لعوائد الانترنيت أعلاه: معرفة شخصية وأسرية ومهنية أغنى، وميول وثقة بالنفس والنجاح أكثر، وفرص أكيدة أكثر في نجاح التعامل مع الذات والأسرة والمهنة ومواقف الاجتماع المدني الأخرى للناس.

في تطوير الإبداع والانتشار وقدرة الإنسان على العطاء:

تشكل الانترنيت والتكنولوجيا المعاصرة عموماً في البلدان المتقدمة حيث تتوفر الموهبة والمعلومات والحرية (العوامل التي نعتقدها أسساً للإبداع) مصادر إضافية لا نهائية لإغناء وتسريع وتأصيل الإبداع في آراء أو مجالات تهمّ الأفراد والأسر والجماعات والمؤسسات.. الأمر الذي يساهم في نمو واستقرار وترسيخ توافق الشخصية والسلوك المدني لديهم ولنجاحهم بأقصى ما تسمح به ظروف الانسان والزمان والمكان.

في التطور الثقافي للإنسان والمجتمع:

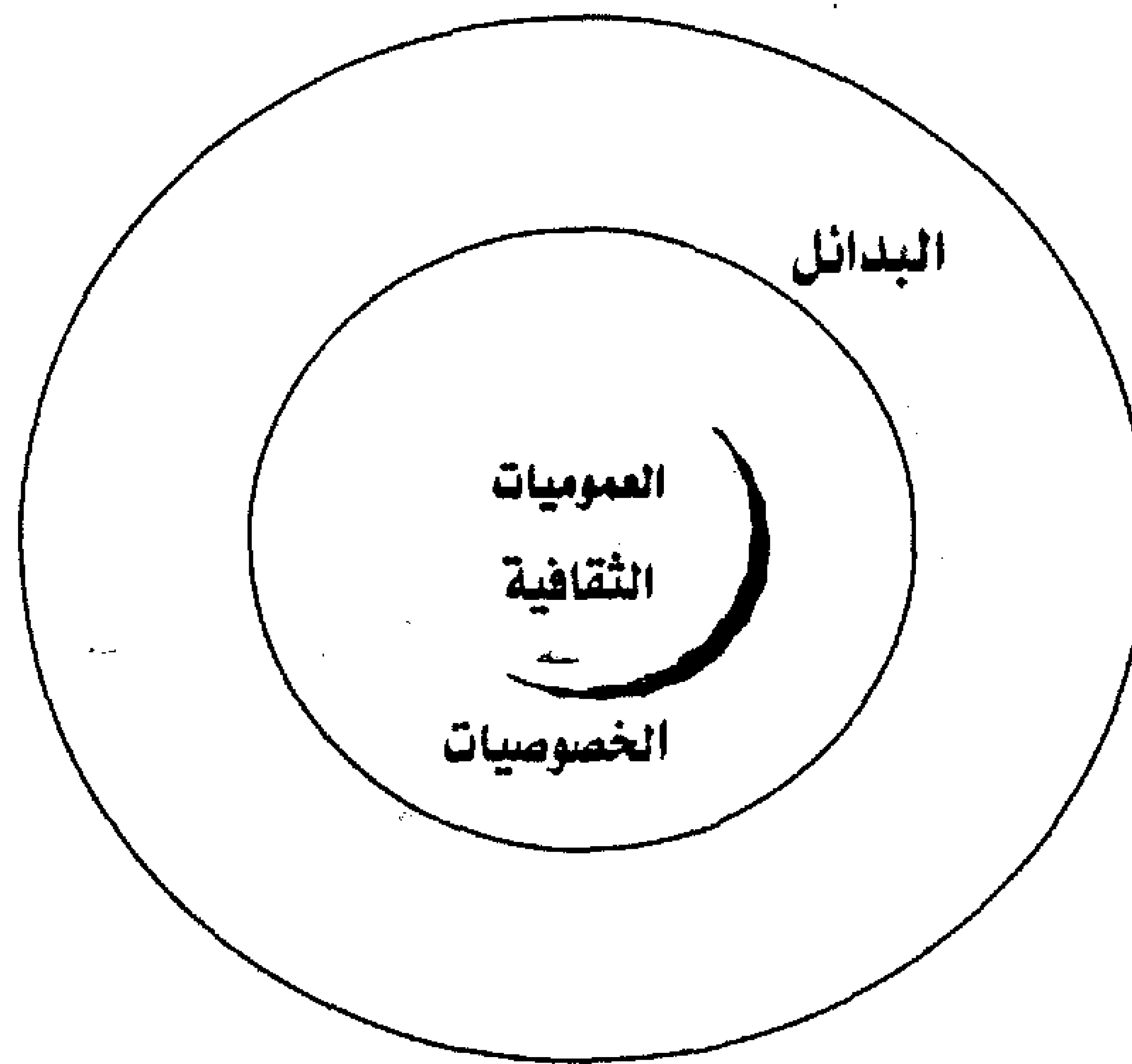
إن الثقافة تتطور حتماً مع تطور الإنسان.. ومن يعتقد أن الثقافة مقدسة لا يجب تَحولها أو المَساس بعناصرها المختلفة بالتعديل والتحديث.. فهو جامد يعيش خارج الزمن فكراً وميولاً وسلوكاً. وفي الغالب لا تنتفي العناصر الثقافية كلياً بالتطوّر الذي نتحدث عنه هنا، بل يحدث ذلك في شكلها ووسائلها وأسلوب تعبيرها غالبا حيث تبقى من حيث الموضوع والجوهر مثابرة كما يعني مسماها.

فأساليب التفكير والتعامل الإنساني اليومي ووسائل وأدوات الاتصال والمواصلات والعيش وأنواع الغذاء وآليات الطعام وأنواع ووسائل الترفيه ومؤسسات وطرق وبرامج واختصاصات التربية والتعليم يمر كلها بتحولات متواصلة من يوم إلى آخر أحياناً بغرض تفعيل بقاء وتقدم الإنسان: فرداً وأسرة ومجتمعات مدنية،، حتى لوحظ مؤخراً إحداث تغييرات على مؤسسة الزواج التقليدية التي تعتبر واحدة من الظواهر الاجتماعية التي يَحرم التدخل في أسلوبها وطبيعتها القائمة على الاقتران الشرعي بين الرجل والمرأة للعيش معاً في منزل واحد وميول متوافقة مدى الحياة.

فبدأ يظهر في هذا الشأن بدائل أسلوبية جديدة مثل: زواج المسيار والمصياف والمسفار والويك إند(عطلة نهاية الأسبوع) والفرند (زواج شاب وشابة صديقين مع بقاء كل منهما في الغالب مقيما لدى اسرته الأولى).. وربما يُنتج الشرع مستقبلا رُخصاً لممارسة أنواع زواج غير مُعلنة حاليا مثل: الزواج المدني للموظفين (زملاء وزميلات أو إداريين وموظفات) والطلبة (طلاب وطالبات الكليات والجامعات وإن يكن زواج الفرند كما نعلم موجه لعلاج هذه الظاهرة شرعيا).. ونرى لا بأس في ذلك طالما وجد الفقهاء تبريرات شرعية صحيحة تجيز مثل هذه البدائل في علاقة الزواج.. إن ما يُتوقع نتيجة هذه البدائل هو مزيد من تحصين الشباب وقطاعات المجتمع الأخرى من الانحراف وتجاوز الحرمات.. الأمر الذي يساهم في الأمن الاجتماعي واستقرار الحياة الاجتماعية.

ومهما يكن، فإن الدور الذي يمارسه تكنولوجيا الاتصال والمعلومات المعاصرة في التغيير الثقافي يبدو سيفا ذا حدين: إيجابي وسلبي، حيث نوضح هذا بالتالي:

إيجابيا: تساهم التكنولوجيا المعاصرة للاتصال والمعلومات في تسريع وإغناء دورات التبديل والإحلال والحذف. ولقد أوضحنا هذه العملية الثنائية للتطور الثقافي منذ أكثر من ثمان وعشرين سنة بالشكل التالي(4).



وهنا تدخل البدائل الثقافية الإيجابية/المفيدة القادمة بواسطة أفراد مطلعين على حياة المجتمعات الأخرى حيث يمارسونها هنا وهناك، حيث تتحول بعد مدة من الزمن وملاحظة أفراد وجماعات البيئة المحلية إلى عناصر ثقافية خاصة (أي إلى

خصوصيات ثقافية) تهّم فئة أوجماعة أو طبقة أو شريحة من الناس مثل: الشباب بعمر معين، أو طبقة اجتماعية أواقتصادية محددين، متخصّصين أوعاملين في مجال علمي أو مهني معينين، مجموعة من الناس بهواية أو نظام سلوكي خاص.. ومرة أخرى بعد ممارسة الجماعة الخاصة للعادات أوالأساليب أوالأدوات، ومعرفة الناس وملاحظاتهم لتطبيقاتها وفوائدها يبدؤون بتبنيها في حياتهم اليومية،، متحولة أخيراً إلى عموميات ثقافية تخص معظم الناس في المجتمع.

وفي نفس الوقت الذي تَعْبر به البدائل الثقافية الجديدة إلى الخصوصيات ثم العموميات أي خلال كسب الثقافة المحلية لعناصر جديدة لم تكن في بنيتها من قبل، فأنها تطرح آنياً أيضاً عادات ووسائل وأدوات ولغات وقيماً وأخلاقيات ومهارات ومهناً وتخصّصات وأساليب تفكير،، لم تعدّ فعالة أو/ومرغوبة في أداء وتنظيم حاجات الناس اليومية,, فتتحول هذه العناصر من عامة إلى أخرى خاصة تهم فئة أوطبقة محددة ومن ثم يبدأ بعد مدة من الزمن أعضاء الفئة أوالطبقة بالتخلي عنها متحولة بالنتيجة إلى بدائل سلوكية:. حيث تندثر بعد مدة من الثقافة المحلية.

وللتوضيح أكثر نأخذ الانترنيت كعنصر ثقافي هام في الحياة العالمية المعاصرة. لقد كانت معرفة وممارسة الانترنيت في منتصف التسعينات من القرن العشرين الماضي، بديلاً ثقافياً يمارسها أفراد متفرقون في المجتمع حتى في الولايات المتحدة الأمريكية.. وبعد خمس سنوات تقريباً تحوّل هذا البديل الثقافي إلى خصوصية تستخدمها فئة محددة من الناس: متخصصة بالمعلومات أوممتهنة تجارياً لها أو معتمدة عليها في عملها الوظيفي اليومي.. أما حالياً فقد أصبحت الانترنيت عادة ووسيلة معلوماتية يومية لمعظم الناس حتى في بلداننا النامية حيث اكتسبت بذلك صفة العمومية الثقافية.

والآن ماذا تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال المعاصرة لتطور ثقافة الإنسان والمجتمع وبالتالي في نمو واستقرار التوافق الشخصي والسلوك المدني ولنجاحه الحياتي والمهني؟ بالتوضيح التالي.

تختزن الانترنيت والشبكة العالمية معلومات لا تحصى لكل ثقافات أمم الأرض. إضافة لذلك تبث القنوات التلفزيونية الفضائية معلومات وثقافات وميولاً

وقيماً وسلوكاً ترفيهيا بكميات وسرعات لا حدود لها في كل ثانية من الزمن ومباشرة لكل منزل وبتكاليف مادية لا تستحق الحساب أو الذكر غالباً.

وإذا افترضنا بذلك الإطلاع والتحصيل والاستخدام لما هو إيجابي من مخزون الانترنيت والبث الفضائي، فإن الفرص المتاحة لتطور ثقافات الناس ومعارفهم وأخلاقهم وتوافقهم الشخصي وسلوكهم المدني تبدوعديدة ومتنوعة وغنية لدرجة لا نهائية. وهذا ما يلاحظ فعلياً في الواقع على أساليب تفكير ومعارف وعادات وأخلاق ومظاهر وتعامل وأساليب حياة عديد الناس.. ولنقل لنسبة 84% من مجتمعاتنا (68% نسبة العاديين +16% فوق العاديين حسب النظرية المنحنى العادي في السلوك الإنساني).

سلبيا: لننظر الآن إلى الجوانب السلبية التي نُسببها لأنفسنا وليس تكنولوجيا المعلومات والاتصال المعاصرة كما يشاع في العادة. فهناك نسبة 16% من الأفراد في المجتمع يقعون تحت العاديين في منحنى التوزيع العادي للسلوك الإنساني.. حيث هؤلاء الذين نواجه مشاكل معهم من ناحيتين:

1- **انحراف عن الهويّة السلوكية المتعارف عليها من الاجتماعات المدنية العامة المدنية للناس**، فيما نسميه: توافق الشخصية والسلوك المدني (أنظر كتابنا: **توافق الشخصية والسلوك المدني. نشر دار التربية الحديثة بدمشق، 2009**).

فيأخذ هؤلاء في الغالب عناصر ثقافية رديئة أو رذيلة من الانترنيت والشبكة العالمية والبث التلفزيوني الفضائي ويمارسونها سراً حيناً وعلناً في أحيان أخرى.. وهكذا قد يحدث ما نخشاه وهو انتقال العدوى الأخلاقية- السلوكية للانحرافات الثقافية الجديدة إلى شرائح وفئات أخرى في المجتمع.

2- **المساهمة في التخريب أو الهدم الثقافي للمجتمع** عن طريق نقل وممارسة عناصر ثقافية رديئة أو رذيلة كبدائل أولاً ثم كخصوصيات لدى فئة أو مجموعة منحرفة غالباً ثم تتحوّل مع الزمن إلى عموميات يمارسها عامة الناس. وهنا تحدث الكارثة الوطنية للمجتمع بفقدانه هويته الثقافية المحلية التي نشأ تاريخياً عليها.

لنُعطي في هذا الإطار مثالاً توضيحياً من دراسة يجريها المؤلف حالياً بخصوص سلبية استعمال الناس لتكنولوجيا المعلومات والاتصال المعاصرة،

وتأثيرها الهدام بذلك على التراث الثقافي للمجتمع. يقوم المؤلف في هذا الإطار منذ سنتين تقريباً والى الآن (منذ نيسان 2007) بدراسة استطلاعية مسحية تحليلية لأنواع وأساليب وأسباب الانحراف الممارسة من عشرة مواقع على الانترنيت والمُغلقة بأقنعة مقبولة اجتماعياً مثل: المحادثة على الانترنت، ومواقع الصداقة والتعارف، والهوايات، ومواقع العازبين، والوالدين المنفردين، ومواقع كبار السن، والجنس الفاضح وغيرها مما يشبه وأسوأ مما تزدحم به صفحات ومواقع الانترنيت حالياً.

وعندما درس المؤلف هذه المواقع، وجد إحصائيات غير متوقعة في كمها ونوعها تخص المنطقة العربية. نأخذ منها العينة التالية في الجدول التالي:

بيانات أساسية

1- **خدمات المواقع الالكترونية** هي: المتعة والتسلية والتعارف والحب والصداقة والزواج.

2- **عدد أقطار المشتركين:** كل الأقطار العربية.

3- **عدد المواقع التي جرى بحثها:** 10، عدد منها ذات منشأ عربي- اسلامي.

3- **مجموع الأعضاء المشتركين:** 5,436,614 ذكراً وأنثى.

4- **الأسباب المثيرة لاشتراك الأعضاء:**

- حاجة اجتماعية للآخر.
- العزلة/ الوحدة الاجتماعية.
- الشبق الجنسي.
- التجديد النفسي- البيئي والتسلية بالمصاحبة في المسارح والمطاعم والمنتزهات والسياحة والسفر.
- الزواج.
- الطمع المادي غير الشرعي.
- الحاجة المادية للبقاء بالحصول شرعاً أو إحتيالاً على المال.

جدول 1: توزيع إحصائي لمجموع طالبي المتعة و الصداقة والحب والتعارف

المجموع العام	مثليون ذكور	إناث مثليات	ذكور وإناث عاديون
5056051	108732	271831	5436614 ذكرا وأنثى من مختلف الأعمار في الوطن العربي

جدول 2: احصاءات مواقع العازبين والصداقة والتعارف على الانترنت اكتوبر 2008 *

القارات/ المناطق العالمية	عدد السكان بالملايين Populations	مجموع مواقع العازبين Singles' Sites	مجموع مواقع الصداقة Dating Sites	مجموع مواقع التعارف الشخصي Personals	مجموع مواقع تسويق الجنس Sex Personals
آسيا	3,776,181,969	4,690,000 موقعا	558,000 موقعا	262,000 موقعا	224,000 موقعا
افريقيا	955,206,348	459,000 موقعا	702,000 موقعا	808,000 موقعا	252,000 موقعا
استراليا	21,452,249	581,000 موقعا	1060 موقعا	887,000 موقعا	279,000 موقعا
اوروبا	800,401,065	1,140,000 موقعا	750,000 موقعا	330,000 موقعا	235,000 موقعا
امريكا الشمالية	337,167,248	445,000 موقعا	1220 موقعا	372,000 موقعا	227,000 موقعا
امريكا الجنوبية	384,604,198	444,000 موقعا	390,000 موقعا	345,000 موقعا	238,000 موقعا
العالم الاسلامي	1,126,325,000	358,000 موقعا	225,000 موقعا	246,000 موقعا	119,000 موقعا
العالم العربي	332	390,000 موقعا	215,000 موقعا	227,000 موقعا	142,000 موقعا

* الاحصاءات كما لوحظت على الانترنت في شهر أكتوبر 2008

ان الدروس المستفادة من الارقام الاحصائية الهائلة لمواقع الترفيه والعازبين والصداقة والتعارف وغيرها مما شابه هي مؤسفة ومتشائمة من حيث الوضع النفس اجتماعي المأزوم للفرد على أرض الواقع. ان العزلة والحرمان العاطفي والحاجة للآخر تبدو هنا صارخة وجارفة حتى في البيئات الغربية المفتوحة في علاقات الجنسين. أما البلدان العربية والاسلامية التي تختبيء تحت "عباءة التقاليد" فهي ليست أفضل حالاً من نظيراتها الغربية والشرقية في هذا الاطار، ناهيك عن القيم المزدوجة التي تمارسها على مستويات الأفراد والأسر والجماعات بفرضها حظراً صارما على اختلاط الجنسين عموما بينما يعيشون سرا علاقات مختلطة متسيبة كما تبدو أحيانا وأكثر مما يجري في الغرب! ومهما يكن، تكمن مخاطر المواقع أعلاه على الانسان والمجتمع في المؤشرات التالية:

1- أن أعداداً كبيرة من الأفراد في البيئات العربية والاسلامية يعانون من مشاكل التكيف مع الواقع الاجتماعي الذي يعيشون فيه، سواء كان هذا التكيف نابعا من الأفراد أنفسهم بالانحراف عن عموميات المجتمع أو بطموحات شخصية أعلى من امكانياتهم على استيعابها.. أو نابعة من المجتمع: أسرة وبيئة ومؤسسات، بتعارض ما تريده البيئة فيه ومنه مع ما يريده لنفسه من البيئة سواء كان ذلك عاديا مبررا أو غير عادي كالاجتماع مع الجنس الآخر.

2- أن أعداداً كبيرة من الأفراد في البيئات العربية والاسلامية لا يستطيعوا علنيا تحقيق حاجاتهم النفسية والاجتماعية في البيئة التي يعيشون فيها، فيلجأون الى بدائل خفية وبأسماء رمزية بعيدة عن أعين المجتمع لإشباعها على الانترنت.

3- أن االمجتمعات العربية والاسلامية تعيش آنياً إن رضيت او كرهت، تحوّلات ثقافية عارمة تهزّ عنيفاً أنواع ومبادئ عمومياتها الخلقية- القيمية والسلوكية اليومية في اللغة والمعتقد واساليب التفكير ووسائل العيش اليومي بتنوّعها. وما لم تبادر هذه البيئات بدراسة تراثها / محتواها الثقافي وتحديد أولوياتها الحياتية- الحضارية الجديدة في عصر العولمة والانترنت ومجتمع المعرفة الرقمي، ومن ثمّ غربلة وتحليل ما يلزم فيهما في ضوء متطلبات حماية هوياتها الثقافية المحلية ومواكبتها لحركة العصر في آن.. فان تماسكها الثقافي- الاجتماعي الذي يحفظ بقاءها متنوعة عن الأمم العالمية الأخرى سيتعرّض لا محالة للانهيار ويتم استيعابها بالنتيجة من مجتمعات غربية وشرقية سيئة النية بدون شك.

والمُلفت للانتباه حول طبيعة البيانات أعلاه هي أنها "نقطة صغيرة في جبل جليد عملاق". أي أنها فقط عينة محدودة جداً من عشرات الملايين من الناس المنتشرين في البلدان العربية عموماً دون الخمس ملايين والنصف الحالية في

العينة الحالية، وذلك باعتبار آلاف المواقع الأخرى الموجودة عبر قارات العالم كما تبيّن الاحصائية في جدول 2.

أما الخطورة التي تشكلها هذه الظاهرة التقنية السلوكية وهي الآن في مرحلة "البدائل" الثقافية في البلدان العربية والاسلامية، تكمن في تحوّلها مع الوقت إلى خصوصيات ثم عموميات يتعارف على قبولها وممارستها معظم الناس في الحياة اليومية. لماذا؟ لأن الكفاح من أجل الزواج أو الجنس أو الكسب المادي أو الصحبة الاجتماعية من خلال الانترنت وهي الآن واقعاً في مرحلة البدائل الاجتماعية يمارسها أفراد من الشباب أو آخرون يعانون من وحدة نفس اجتماعية أو عوز مادي من أجل البقاء،، فإن بالإعلان عالمياً حالياً بهذه الكثافة يشكل بداية الاختراق الثقافي للمجتمعات المحلية العربية- الاسلامية، المحافظة في أنماط حياتها اليومية وخاصة في أكثر المواضيع حساسية لأخلاق وقيم الاجتماع البشري عموماً وبين الجنسين خاصة، وهي أمور الجنس والتفاعل الشخصي المفتوح مع النوع الآخر.

وصحيح أن المجتمعات الغربية في أوروبا ثم الأمريكيتين واستراليا قد أخذت حوالي ألفي سنة تقريباً من عصر اليونان القديم حيث عدم اختلاط الجنسين بوجه عام إلى بداية القرن العشرين حين تحوّل الاختلاط المفتوح بين الجنسين من بدائل إلى خصوصيات ثم عموميات ثقافية. ولكن الأمر مع البلدان العربية المحافظة يختلف نسبياً بحكم أعرافها وتقاليدها الاجتماعية والدينية المركزية، حيث يُتوقع ان يكون وقع التغيير صاعقاً على تماسك واستقرار البنيات الأسرية والمؤسسية الخاصة والعامة على السواء بدءاً من مؤسسات التعليم وانتهاء بمراكز الإنتاج والخدمات ومواقف الاجتماع المدني اليومي للناس.

لماذا؟ لأن حدوث هذا التغيير الاجتماعي دفعة واحدة خلال بعض السنوات بفعل العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، من وضعه الممنوع حالياً إلى المسموح كعمومية في المستقبل القريب، سيكون حاداً ومباشراً سلبياً على المدركات والقيم الثقافية للأسر والمجتمعات العربية لكون هذا التغيير سيمس صميم واحدة من أهم العموميات الدينية الخلقية وهي حرمة الاختلاط بين الجنسين لغير الأقرباء المحرمين شرعاً.

وما لم تبادر القيادات الفقهية بدراسات شرعية مُنضبطة لطرح أحكام وفتاوى موضوعية منطقية لظاهرة الاختلاط، ثم والأهم ما لم تُحكِم الأسر من توعية تربيتها للأبناء وتُفعّل دورها في تحصينهم ضد مزالق الانحراف المحتملة بالاختلاط.. فإن الاستقرار الأسري والاجتماعي للبيئات المحلية العربية سيهتز لدرجة مؤذية، تكثر نتيجتها مشاكل ضعف التوافق الشخصي وانتشار السلوك غير المدني في أداء وتعاملات الحياة اليومية بما فيها أساليب التعامل بين الجنسين.

وسيصبح ممكناً تفاقم الاجتماعات غير المدنية للناس مقابل ضعف أو تراجع سابقاتها الاجتماعية المدنية، على الأقل من وجهة النظر الاجتماعية المحافظة السائدة حالياً في المجتمع. ولكن المنظور حالياً، فيبدو ان العاصفة الثقافية السلوكية قادمة لا محالة.. ومرة أخرى نؤكد: ما لم تدرس الجهات الاجتماعية في البلدان النامية المحافظة موضوعياً علمياً سُبل التعامل البناء معها والتخفيف من إفرازاتها السلبية المحتملة، فإن الهوية والأخلاقيات الثقافية والاستقرار الاجتماعي لهذه البيئات سيتعرَضان الى هزّات عنيفة لدرجة كبيرة.

في التطور الإداري والسياسي للدول الوطنية.

إضافة لتأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال السابقة على المستوى الشعبي للناس، فقد ساهمت (ولا تزال) هذه التكنولوجيا المعاصرة بواسطة العولمة في إحداث تغييرات جذرية على المستوى الرسمي في نظام الإدارة السياسية المركزية المعمول به من الدول الوطنية في البلدان النامية منذ مئات السنين. فقد تمّ للعولمة من خلال التكنولوجيا المعاصرة والطرق المباشرة الأخرى، إدخال مفاهيم وممارسات سياسية مثل: الديمقراطية وعدالة التوزيع وحقوق الإنسان وحرية الرأي والرأي الآخر ودولة المواطنين،، مقابل دولة الأتباع، و"عُمّال السخرة" السياسية ، وقوائم المسموحات والممنوعات في الإدارة السياسية للناس، والاعلام المُوجّه والممارسة الحزبية العُنفية وغيرها العديد في الواقع الأمر.

وسواء تعمدت الدول العالمية المُتسلطة عن طريق العولمة والتكنولوجيا المعاصرة فرض المفاهيم والممارسات أعلاه بسوء نية أو بقوة السلاح حيناً، أو بحسن نيّة للتغيير للأفضل،، فقد بدأت الدول الوطنية تتراجع عن أساليبها القديمة المركزية المتزمتة في الحكم والإدارة المحلية للناس إلى أخرى أكثر مشاركة وانفتاحاً ومساءلة عن الأخطاء والقصور،، وأعلى شفافية في التعامل مع الناس

كمواطنين أكثر من كونهم موظفين أو أتباع لا يملكون سوى تنفيذ التعليمات المُملاة عليهم.

ومع أن هذه المفاهيم والممارسات السياسية الجديدة هي في مرحلة البدائل من التطور الثقافي للبلدان العربية، إلا أن مثابرة الاجتماعات المدنية الشعبية للناس في مطالبهم الديمقراطية، مع تعزيز ورعاية بعض القيادات المدنية المحلية،، يبعث الأمل في تحوّل هذه العناصر السياسية الثقافية الجديدة إلى خصوصيات وعموميات خلال سنين منظورة قادمة.

في الإعلام بتبادل المعلومات ومتابعة أخبار المجتمعات

في غمرة الانتشار الواسع للقنوات الفضائية التلفزيونية ووكالات الأنباء بكوادرها الميدانية وأدواتها الالكترونية، وغرف المحادثة الرقمية والبريد الالكتروني وبرمجيات نقل الملفات مثل: FTP ومؤتمرات الفيديو عن بُعد والهواتف النقالة والمواقع الالكترونية اللانهائية عدداً ونوعاً والموجودة حالياً على الانترنيت/ الشبكة العالمية الخاصة بالأفراد والأسر والجماعات والمؤسسات والدول.. أصبح الناس عبر العالم يعيشون في قرية صغيرة يعرفون الكثير عن بعضهم ويسمعون أخبار الحوادث والابتكارات والتغيرات المختلفة لحظة حدوثها.

كما أن أدوات ووسائل الانترنيت وآليات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأخرى، تمارس دوراً هاماً في خدمة نقل وتبادل المعلومات والملفات خلال ثوان معدودة وبأحجام كبيرة من الأفراد والمؤسسات إلى نظرائهم المعنيين فهي المواقع الأخرى مهما بَعُدت عبر العالم.

في العلاقات الشخصية المشتركة في بيئات العمل العالمية

يتحكم في نجاح أو فشل العمل في عصر العولمة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، طبيعة العلاقات الشخصية المشتركة التي تربط أعضاء المؤسسة أو المصلحة الاقتصادية، المتباعدين عن بعضهم نظراً لانتشار هذه المؤسسات والمصالح بالعولمة في دول عديدة غير دولها الأصلية.. الأمر الذي يجمع للعمل فيها أفراداً متنوعين في شخصياتهم وثقافاتهم وتوجهاتهم الحياتية، ويتطلب بالنتيجة التوفيق بين مختلف هذه الفروق العرقية والجنسية والثقافية للحصول على النجاح الاقتصادي أوالمؤسسي المطلوب.

إن العوامل التي يمكن تناولها للتخفيف من آثار الفروق الثقافية ولتعزيز العلاقات الشخصية المشتركة لأعضاء العمل أو المؤسسات العالمية تبدو بالعينة التالية:

1-الفروق في الجنس والعرق والدولة الوطنية (أي الجنسية).

2-الأساليب الإدراكية وفي الاتصال مع الآخرين والعلاقة المشتركة الممارسة في البيئات الوطنية المحلية.

وعلى العموم:

- كلما انفصل أعضاء المؤسسة أو العمل عاطفياً وركزوا بالنتيجة على المهمات أو المسؤوليات الوظيفية المطلوبة منهم، كانت العلاقات الشخصية المشتركة في العمل وآليات ونتائج المؤسسة العالمية ناجحة أكثر.

- كلما تدنت أو انعدمت العناصر أو المواقف الاجتماعية الانفعالية من علاقات العمل، كان استقرار العمل وتقدم المؤسسة في أهدافها أكثر.

- كلما كان الاتصال بين أعضاء المؤسسة مباشراً وجهاً لوجه واقعياً أو الكترونياً بالمحادثة المرئية أو مؤتمرات الفيديو عن بعد، كانت العلاقات الشخصية المشتركة بناءة أكثر لمصلحة العمل والمؤسسة.

معايير المحاسبة بحاجات الإنسان عن فشل الانسان في البلدان النامية

إن الإنسان هو كائن نام كل "فيمتو" ثانية بمفهوم الزمن الجديد لدى الدكتور العربي الأمريكي/ أحمد زويل .. أي كل لحظة زمنية لا نستطيع عدّها بوسائل الوقت العادية. وبهذا فهو يعيش حالة دائمة من الحاجات التي تتطلب منه أولاً ثم بتعاون وتفهّم ودعم البيئة المحيطة من أسرة ومدرسة وعمل ومواقف الاجتماع المدني الأخرى، إلى تغذيتها إلى أقصاها حتى يتمكن من تنمية شخصيته ونجاح سلوكه المدني.

لكن ما يواجهه الفرد: صغيراً وراشداً هو تخلي الجهات المعنية عنه لعجزها المادي حيناً، أو لإهمالها ومشاغلها الجانبية غير المُبرّرة غالباً حيناً ثانياً، أو لميولها السلبية السوداء التي تتعمد حرمانه من الحاجات التي يعيشها من أجل البقاء والتقدّم في أحيان أخرى..

والنتيجة؟ ضعف الشخصية مع ما يرافقه من فشل وردود سلوكية غير مدنية يُعاتب بها هذه الجهات غضباً للحرمان الذي فرضته عليه،، أو بسبب قصوره

نفسياً وسلوكياً عن الاستجابة لمواقف البيئة لقصور النمو الشخصي والسلوكي الذي يعانيه.

أطروحات مختارة لتصنيفات حقوق الإنسان:

تقرير الحكومة المغربية لحاجات الانسان

لخص هذا التقرير الرسمي للحكومة المغربية الذي لخص نتائج دراسة ميدانية عام 2005، المجالات الحيوية لحاجات الإنسان وهي(**5**):

1. حاجات الجسم للبيئة الشكلية وما يمكن أن تقدمه لنمو الفرد من أجل البقاء.
2. حاجات الصحة العامة.
3. حاجات التربية والتعليم.
4. حاجات الخدمات الأساسية.
5. حاجات الحماية الاجتماعية.
6. الحاجات الاقتصادية حيث الكفاح ضد الفقر.
7. حاجات التسامح العرقي مع الآخر.

وأكدت دراسة أمريكية على الأطفال أنهم يحتاجون تربوياً في القرن 21 إلى ما يلي(**6**):

1- مهارات القراءة والكتابة والرياضيات.

2- المعرفة العلمية والثقافية.

3- معرفة لغوية ثانية بجانب الانجليزية.

4- معرفة التطورات التقنية في الاتصال والمعلومات.

5- التسامح والعدل والتكامل الشخصي والمسؤولية الفردية والجماعية المدنية.

أما حاجات المعلمين القادرين على تعليم هؤلاء الأطفال في القرن 21، فقد أوردت الرئاسة الأمريكية، الكفايات المهنية التالية:

1- القراءة والكتابة والرياضيات.

2- العلوم الطبيعية وتطبيقاتها في الصحة العامة وحماية البيئة والتطور الاقتصادي.

3- العولمة وطرقها ونتائجها على الإنسان والمجتمعات والدول، من خلال دراسة ما يناسب في مجالات: الاتصالات والعلوم الاقتصادية واللغات الأجنبية والسكان والعلوم السياسية والجغرافيا والتاريخ العالمي والعلوم الاجتماعية بوجه عام.

4- المحتوى المنهجي المقرر على الطلبة الذين يُدّرسه المعلمون لهم.

طرح أبراهام ماسلو(7) منذ أكثر من خمسين عاماً هرماً للحاجات أو الحوافز الإنسانية إستمر فعالاً نفس اجتماعياً وتربوياً حتى الآن.. يتكون الهرم من خمس حاجات رئيسة تتدرج استقرائياً من المادية إلى النفسية. وكل حاجة تعتبر سابقة لما بعدها من حاجات نوجزها معاً بما يلي:

1- الحاجات الفيسيولوجية المُوجّهة لبناء وصيانة وبقاء الجسم الإنساني مثل: الهواء والماء والغذاء والكساء والسكن.. وعندما تَتَحقق هذه الحاجات لدى الفرد يبدأ الإحساس بالحاجة التالية: الأمن النفسي. أما إذا واجه عوزاً كلياً أو جزئياً في سدّ الحاجات الفطرية الحالية، فيبقى الفرد "يدور حول نفسه" في سلسلة متصلة من المعاناة اليومية للحصول على كفايته منها،، وفي أحيان كثيرة "بالحد الأدنى" كما هو الحال في البلدان العربية النامية..

في هذا الوضع وكما الأمر مع أي حاجة تالية لم يستطع تحصيلها أو الوصول إليها، يعيش الفرد حالة صعبة من ضعف التوافق الشخصي والنوازع النفسية التي تدفعه لارتكاب سلوكيات غير مدنية، غيظاً أو نقمة من البيئة أو لمجرد أخطاء في إختياراته السلوكية لتحقيق الحاجة المطلوبة. وهنا في الواقع يأتي دور المؤسسات أو الاجتماعات المدنية من أسرة ووظيفة أو مجموع من الأصدقاء أو مصلحة خدمية أو إنتاجية عامة أو خاصة، للتدخل بالمساعدة والتصحيح والإرشاد وإعادة التأهيل إن لزم.

2- حاجات الأمن النفسي من الحرمان أوالتهديد في"لقمة العيش" أوالعمل أوالوظيفة أوالتعليم أوالسفرأو الحرية العامة كما يحدث عند تعريض الفرد إلى"المراقبة الأمنية" أو الحجز أو النفي أو السجن أو الإقامة الجبرية.. ممارسات تُكثرها وتُتقنها للأسف البلدان العربية النامية حتى الآن، بالرغم من ضُغوطات العولمة وحركات الحقوق المدنية ونداءات المطالبة بالديمقراطية والمواطنة بدل "الهوية" أو "التابعية" التي هما أيضاً عرضة للمصادرة أوالسحب في أي لحظة؟!

3- حاجات القبول الاجتماعي. أي الحاجات التي يشعر بها الفرد أنه جزء من البيئة الاجتماعية. ان الصداقة والحب والودّ والصحبة والاحترام هي بدائل اجتماعية عاطفية ومؤشرات لتغذية إحساس الفرد بأنه مقبول من البيئة المحيطة.

4- حاجات القيمة الشخصية أوتقدير الذات. في هذه الحاجات لا يتوقف شعور الفرد على أنه عضو مقبول من البيئة، بل يمارس دوراً هاماً فيها. إن الشعور بقوة المكانة الشخصية والتفوق في المجال الذي يعمل او يدرس فيه وتقدير الناس لذلك هي مؤشرات حسية لتحقيق الحاجات الحالية.

5- حاجة تحقيق الذات. في الحاجة الحالية يسعى الفرد إلى تحصيل ما يتمناه في الحياة. وهنا يعيش الفرد أثناء عمله للهدف الأسمى سعادة غامرة وتركيزاً واستغراقاً إدراكياً وسلوكياً ينسى خلالها نفسه المادية كما لا يحس بالحركة وصوت الناس حوله.. وعندما يصل إلى ما يريد يشعر وكأنه "مَلَكَ الدنيا". يبلغ الفرد بتحقيق الحاجة الحالية قمة عطائه الحياتي والعملي في المجال المهني الذي ينتسب إليه.. كما أن رضاه عن نفسه وسيرته الذاتية يصل إلى أقصاه. إن الإحساس بالكمال الشخصي يرافق الفرد في المرحلة العليا الحالية.

تصنيف حمدان لحاجات الإنسان كائنا اجتماعيا كريما

طرح المؤلف/ الباحث الحالي في عمل علمي بعنوان:أزمة التربية في البلدان النامية عام 1991 تصنيفاً جديداً لحاجات الإنسان باسم: حاجات الإنسان كائناً اجتماعياً كريماً(8). والفرد الاجتماعي الكريم هو إنسان وعامل فعال في البيئة التي يعيشها، يعرف حدود نفسه وحدود الآخرين، ويرى حاجاته ورغباته بنفس القدر الذي يراه لغيره.. فهو عنصر اجتماعي مدني بوجه عام، قويم السلوك يعيش حياة حرة من المشاكل أو بمشاكل محدودة جداً.

والفرد الكريم هو أيضاً مواطن راع لأهداف ومصالح المجتمع.. ولا يكتفي لرعايتهم جميعاً بالكلام والدعاية الظاهرية فقط، بل يتبنى على الأرجح بدائل سلوكية وتطبيقية فعلية يمارس خلالها أخلاقيات وطموحات المجتمع ويبذل جهده دائماً لتحقيقها. يشعر الفرد بالتزامه وانتمائه للبيئة وكأنه مسؤول عن كل صغيرة وكبيرة حيث يشارك بفعالية في الرأي مؤيداً ومعارضاً كلما لزم،، حتى لو لم يتعلق الأمر بأحداث أو أشياء لا تخصه مباشرة.

يتكون مفهوم الفرد الاجتماعي الكريم مهما يكن، من مواصفات شخصية وسلوكية هامة، تبدو بما يلي:

1- شبع المعدة بتمتع بصحة عادية غير معلولة.. ولياقة المظهر واللباس والمسكن.. دون مغالاة أو تقتير شديدين في ذلك. وقد يكون الفرد هنا فقيراً محدود الإمكانيات

يمتلك على سبيل المثال لباساً واحداً، حيث الكرامة المقصودة هنا تتجسد في القناعة الشخصية العامة بهذا اللباس ثم في المحافظة على نظافة وأناقة مظهره.. حتى لو تطلب الأمر مثلاً غسيل الثوب كل يوم أو يومين.. ولا يهّم أبداً كون الملبس بدرهم أو بألف بل أن يكون لائقاً نظيفاً/ برائحة مقبولة غير مؤذية.

2- نفس آمنة مستقرة غير متطرفة في انفعالاتها وسلوكياتها وتعاملاتها مع الآخرين، يقبل الفرد الاجتماعي الكريم الآخرين كما هم ويقبله الآخرون دون تردد أو تحفظ، دون شروط أوإضافات شكلية أو شروط مسبقة.

2- معرفة ثقافية عامة وأكاديمية أو عملية خاصة. يعي الفرد هنا عموماً أمور بيئته مهما ضاقت أو رَحُبت.. كما يمتلك معرفة وظيفية متخصصة يشارك بها في تشغيل / تقدم الحياة اليومية وسد حاجاتها.

3- حرية وإيجابية التصرف في الحياة. إن الفرد الاجتماعي الكريم هو كائن غير مقيد في حركته العادية اليومية وفي انتقاله وأسفاره.. كما يتبنى وظيفة متخصصة للحياة ينفع بها نفسه وأسرته وبيئته المحيطة.

4- الثقة بقيمة الذات وبفائدة الدور في الحياة. يبدو مفهوم الفرد لذاته عالياً وايجابياً ومستقراً عندما يشعر بقيمته لدى نفسه ومجتمعه. ومن هنا يلاحظ عليه سلاسة / مرونة التعامل وحب الحياة والناس بوجه عام.

5- الولاء للمجتمع. فالفرد الاجتماعي الكريم يرعى التقاليد وأخلاقيات ودساتير / قوانين المجتمع.. ويحاول جاهداً باحساس فطري الالتزام بالقانون وعدم ارتكاب مخالفات ضد النظام العام.. كما لا يشجع أبداً الخروج عن الأعراف والدساتير المحلية مهما كانت الأعذار أوالمبررات لذلك.

إن الفرد الاجتماعي الكريم هو كائن هادف منظم في سلوكه وتفاعلاته وعمله.. عادل في أحكامه.. يأخذ كما يُعطي: يأخذ ما يحتاجه من البيئة ثم يعطي الآخرين والبيئة ما يحتاجون من متطلبات البقاء والتقدم والجدوى في الحياة. إنه بهذا مواطن عامل بالمجتمع وصالح في نفس الوقت لبيئته قولاً وميولاً وسلوكاً.

معايير المحاسبة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان عن فشل الانسان في البلدان النامية

وجدنا لدى مراجعة الأدبيات في هذا الشأن أن هناك عشرات القوانين والاتفاقات الدولية والاعلانات الرسمية التي تدعو لمراعاة /حماية حقوق الإنسان. وهذا يشير كما نلاحظ للأسف إلى عدة مآخذ خلقية:

1- إننا كمجتمعات ومؤسسات وحكومات ودول وطنية قاسين أوظالمين للإنسان لدرجة شاذة، وفي مجالات عدة بدءاً من سبل البقاء في الطعام والشراب والكساء والسكن والأمن من التهديد والحق في التعلم والسفر وانتهاء بشخصية وكرامة الإنسان. فلولا ذلك لما كانت هذه القوانين والدساتير بهذه الكثرة والتنوع.

2- إننا لا نسمع ولا نرى ولا نشعر ولا نتعظ ولا نتعلم من حكمة ونصائح الآخرين او كوارثهم المحلية او/ والخارجية. فنبدو مُصرين على التمادي في الطغيان وظلم الناس وحرمانهم وتعذيبهم أو قتلهم نفسياً وجسدياً ومعيشياً. ولا نرتدع إلا عندما نصل إلى طريق مسدود حيث تتدخل دول أجنبية بحجة حقوق الإنسان وبغيرها من مطامع سوداء،، فتفقد الدول الوطنية هيبتها وسلطتها أو شرعيتها واستقلالها الدولي.. أو تفقد وجودها الرسمي بالكامل نتيجة الغزو العسكري المباشر. إن شواهد ما يجري لدى العديد من البلدان العربية او النامية أو الفاشلة الأخرى بدءاً من جنوب شرق آسيا وجنوبها وغربها إلى افريقيا وأمريكا اللاتينية من هدر للاستقلال الوطني ولكرامة الإنسان.. تثير الحزن والأسى في آن.

3- إن مشاكلنا الخاصة بحقوق الإنسان هي عديدة متفاقمة ومتواصلة مع استمرار الإنسان في الحياة. فهي لا تقتصر على حقوق الأفراد والجماعات المباشرة في البقاء بل تتعداها إلى مختلف جوانب الحياة الإنسانية.

ومهما يكن، ففي هذه الفقرة الرئيسية نقدم موجزاً لعناوين أهم القوانين والدساتير العالمية التي تم تشريعها في مجال حقوق الإنسان ثم نرى كم تتفق دول وحكومات البلدان العربية النامية مع نصوصها في التعامل مع الناس محلياً ودولياً وبالذات مع قوانين الاعلان العالمي للحقوق الإنسان **(أنظر تفاصيل هذه القوانين والدساتير العالمية في الملحق في آخر هذا العمل العلمي).**

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. يتكون هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام **1948** من ثلاثين نصاً تغطي مجالات يُتوقع من الدول الوطنية عبر العالم مراعاتها عند التعامل مع المواطنين والمقيمين على أرضها. **(أنظر التفاصيل في الملحق في آخر هذا العمل العلمي).**

معاهدات دولية في حقوق الإنسان وتقع هذه المعاهدات في تسع **(أنظر التفاصيل في الملحق في آخر هذا العمل العلمي).**

بروتوكولات إضافية معززة لمعاهدات حقوق الإنسان. وتقع هذه البروتوكولات في سبعة (أنظر التفاصيل في الملحق في آخر هذا العمل العلمي).

فعاليات قانونية عالمية لحقوق الإنسان. لقد بادرت جهات مؤسسية عدة بصفتها دوائر رسمية متخصصة في منظمة الأمم المتحدة أو/ ودولية حكومية بتفصيل الإعلانات والاتفاقات العالمية أعلاه لحقوق الإنسان في قوانين ومعاهدات ومبادئ وإرشادات ومعايير وتوصيات عامة لمراعاتها عند تطبيق الدول الوطنية لحقوق الإنسان. نعرض عينة من هذه الفعاليات القانونية بما يلي (أنظر التفاصيل في الملحق في آخر هذا العمل العلمي):

1- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في الألفية الثالثة بعد الميلاد:
2- حق تقرير المصير
3- حقوق الأقليات والشعوب الأصلية.
4- منع التمييز
5- حقوق المرأة
6- حقوق الأطفال
7- حقوق كبار السن
8- حقوق الأشخاص المعاقين
9- حقوق الإنسان في تطبيق العدالة
10- حماية الأشخاص المعرضين للاعتقال أو السجن
11- الشؤون والتقدم والتنمية الاجتماعية.
12- تحسين وحماية حقوق الإنسان.
13- الزواج
14- الحق في الصحة
15- الحق في العمل والظروف الجيدة للتوظيف
16- حرية الاجتماع
17- العبودية والممارسات المشابهة وعمالة السخرة
18- حقوق المهاجرين
19- الجنسية و" البدون" واللجوء واللاجئين
20- جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والمذابح الجماعية.

وبعد، هذه هي الدساتير العالمية / الدولية لرعاية وحماية حقوق الإنسان في مختلف حاجاته الشخصية ومجالات الحياة اليومية التي يعيشها: فرداً وأسرة وعملاً أو وظيفة واجتماعات مدنية رسمية وخاصة أخرى.. فماذا عن وضعه الراهن باعتبار هذه القوانين الدولية؟ وهل أحدثت هذه الدساتير القانونية العالمية فرقاً ايجابياً يذكر في التعامل مع الإنسان في البلدان العربية النامية، فيبدو بالنتيجة أفضل كرامة شخصية وصحة جسمية ونفسية وتعليماً وأسلوب حياة يومية؟ سنرى توضيحاً لذلك في الفقرة اللاحقة من هذا الفصل: الإنسان المعاصر مأزوم على مفترق طرق!

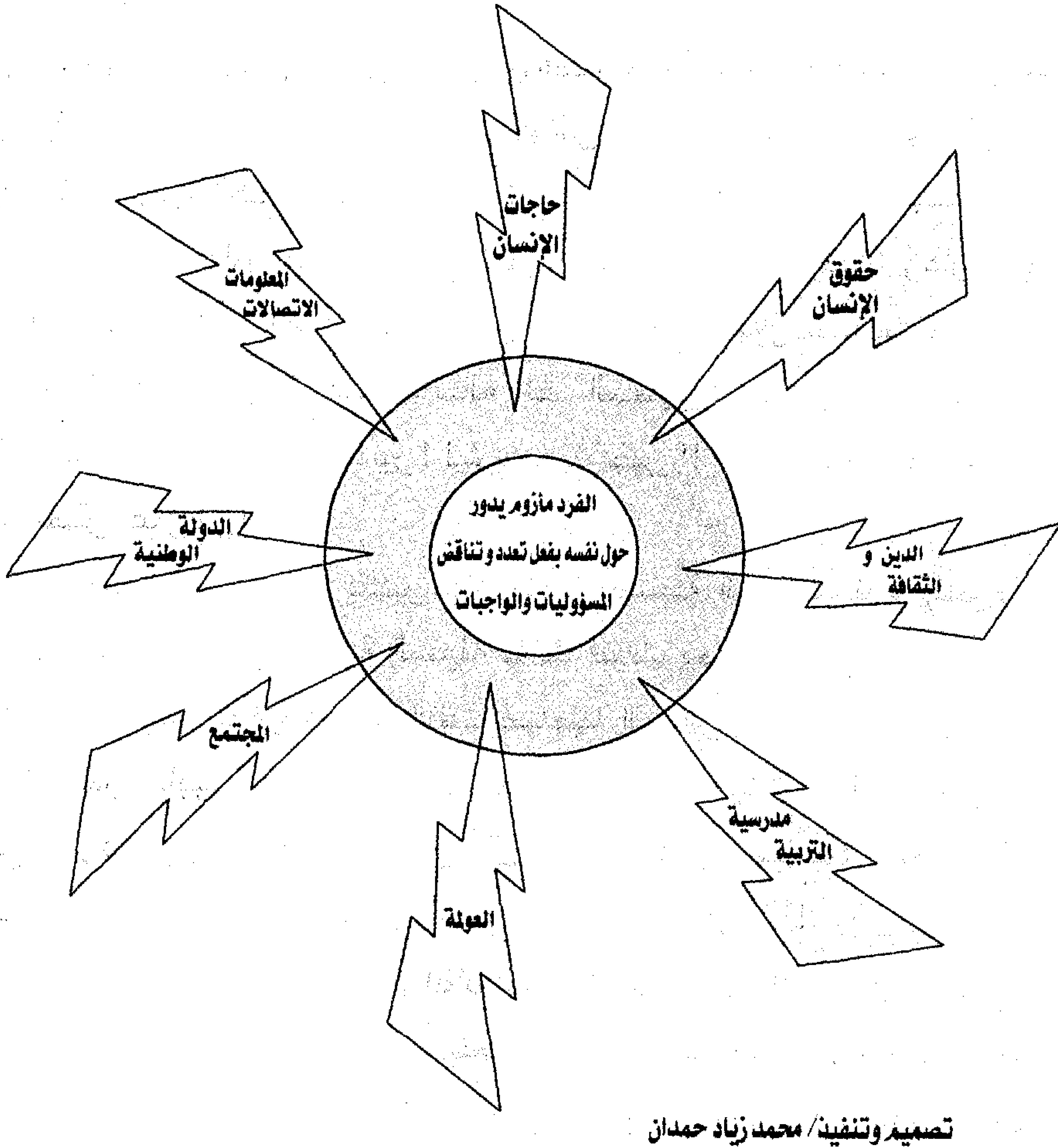
الإنسان في البلدان النامية مأزوم على مفترق طرق- ضرورة الإصلاح الآن.

الإنسان في البلدان النامية مأزوم، محاصر من قوى متضاربة / معارضة في الهدف والموضوع والمصالح والاسلوب والتوقيت وطبيعة النتائج المطلوبة (انظر الشكل 1 لاحقاً). **فتعاليم الدين الحقيقية** (أياً كان هذا الدين) غير المُشوّهة من الناس عبر التاريخ كما يُتناقل أحياناً، تحضّ في عمومها على التصرّف القويم المرضيّ في الدنيا والآخرة، دون المناورة والخداع وتجاوز او إقصاء الآخر، سواء كان هذا التصرف القويم من فرد عادي او رسمي، او اسرة او جماعة، او مؤسسة عامة او خاصة، او دولة/ حكومة.

ولكن الفرد في معايشة الواقع يصطدم بمواقف مؤلمة ومنحرفة تهزّ ايمانه وميوله وسلوكه السويّ في آن. فيلاحظ سوء النية والخلق والتصرف منتشرة على نطاق واسع حتى ممن هم محسوبون على الدين، الذين يوجهون ويحرسون صحة الممارسة كما يُفترض مثل الموظفين في أعمال الدعوة والارشاد، او الاعضاء في تنظيمات سياسية ذات طبيعة دينية فيما يشار اليه "بالدين السياسي".

فالتخويف والتعنيف والارهاب الدموي يبدو منتشراً من مجموعات كُثر مختلفة في مناطق عديدة عبر العالم. "فالمسلمون السلبيون الجدد" بالمجموعات الارهابية السرية وشبه العلنية، و"المسيحيون السلبيون الجدد" في الغرب عموماً الذين نظّروا منذ اكثر من خمسين عاماً وزيّنوا لقيادات دولهم ودفعوها الى شنّ حروب ومكائد دموية وعنصرية ضد بلدان نامية "لا حول لها ولا قوة"؛ و"اليهود السلبيون الجدد" الذين يحاصرون ويجوّعون ويسجنون ويعذبون ويقتلون الفلسطينيين حتى اللحظة؛

و"الهندوس السلبيون الجدد" الذين قتلوا المهاتما غاندي عام 1948 ؛ ثـم "السيخ السلبيون الجدد" الذين اغتالوا السيدة أنديرا غانـدي عـام 1984؛ وجماعـة أوم شيركوا اليابانية (طائفة أوم- الحقيقة المطلقة) بزعامة شوكو أساهارا الذي نجـح أتباعه في شن هجوم على مترو أنفاق طوكيو عام 1995 باستخدام غاز السارين الذي سممّ أكثر من 5500 ,, وقيل في مصدر آخر 40000 شخص بـين قتيـل وجريح(9)، هم عينات محدودة فقط من الارهاب السياسي المؤسف باسم الدين.



شكل 1: توضيح بياني لاهم عوامل محاسبة وفشل الانسان في البلدان النامية

وعلى المستوى الشعبي، هناك مواقف متناقضة في التعامل مؤذية ومؤسفة في آن. فهناك على سبيل المثال **مؤسسات تشتغل في النشر والتسويق المعرفي** ويتخذ اصحابها من الدين سياسة لهم،، وهي تناور وتتمنع عن دفع المستحقات المالية للمؤلفين طوال سنين عديدة. وعندما تلاحق قضائياً، يتبين ان المحاسب المالي مثلاً قام بالاستيلاء على الأموال وترك الوظيفة لتأسيس دار نشر وتوزيع خاصة به. والنتيجة؟ لا زالت حقوق المؤلفين المالية مُعلقة في القضاء نتيجة مناورات الجهات المطلوبة بعدم الدفع وتلكؤ القضاء في التنفيذ، بالرغم من صدور قرارات رسمية لذلك!

وعدد من الدعاة والمرشدين والمتدينين المتزمتين لهم ايضاً قصص غير مدنية مُخجلة في الانحراف. فكان هناك قبل حوالي خمسين عاماً داعية وخطيب مسجد مُدمن على شرب الكحول ضمن جلسات من المُريدين، وعندما يفاجأ بشخص عادي يسأل عنه يبادر فوراً بوضع العمامة على "الكأس" ويجيب وكأن شيئاً لم يكن! أما خطيب آخر إعتاد دعوة الناس للحشمة في مظهر نسائهم. وعندما انتهى من مواعظه في احدى الجلسات، سأله أحد "المتفقهين" على يديه قائلاً: " سيّدنا؟ "بناتك الله يخليلك بيلبسن قصير! ليش ما بتوجّهن؟!" فردّ ة واثقاً ة: "هَدول بيليق لهن، يقصّر عمرهن!".

أما شخص آخر مُسيّس بالدين كان ماشياً بصحبة انسان محترم (لسوء الحظ). وفي الاثناء صادف في الجهة المقابلة ثلاث فتيات بعمر الربيع، فنظر الرجل محدقاً بهن.. وبعد ثوان عديدة، إلتفت صاحبنا الى الرجل مرة ثانية ليجده لا زال مركزاً النظر عليهن! فبادره بالسؤال مُستهجناً: " مالك يا شيخ ابراهيم بَشوفك بتطلّع؟! فردّ الرجل بثقة: "لا، هاي أول نظرة"!! فعلق صاحبنا بالفطرة السليمة متعجباً: "يا الهي! انتم المتدينون تُفسرون الدين على هواكم"!

ان الذي نؤكده هنا هو ان الاخطاء الفاضحة اعلاه لا تنبع من الدين، بل من أتباع ينتهزون الدين سياسياً او/و وظيفياً لتحقيق مآرب شخصية قصيرة النظر او حزبية معيبة في معظمها. . الأمر الذي يسبب حيرة نفسية لدى الناس وفشلاً واضحاً في قراراتهم وسلوكياتهم اليومية.

والمجتمع غير المدني لا يساعد الفرد على العيش الكريم والتقدم. فبينما يطلب بالحاح منه ان يكون قويماً وخلقياً ومُجدياً ملتزماً، يُصدم الفرد بارتكاب المجتمع "حماقات"

سلوكية: خاطئة ومتناقضة وسيئة النية وغير مبررة في آن. فالمناورة وعدم الصدق وعدم الأمانة والأنانية، والتسيب / عدم الانضباط الذاتي، وسوء التعامل الاقتصادي اليومي، وضعف التزام وانتماء الناس للمجتمع وقضاياه العامة، و"أخلاق السوق" والصراع على المصالح الشخصية المتبادلة، والرشوة والمحسوبية و"الوساطة" الشخصية في قضاء الحاجات اليومية، والعنف والاغتيال والارهاب الشعبي، والخروج السلوكي عن القانون، وفوضى الشارع العام و"السوق السوداء"، وقرصنة المعرفة، وهدر الوقت، والقول الكثير القاصر عن العمل (حتى القليل)، وعدم الثقة والرسمية بالنفاق الشعبي والتهليل للسلطة في الشوارع والساحات العامة وازدواجية القيم السياسية.. هي أمثلة متفاقمة لعدم سوية المجتمع السلوكية التي تسبب للفرد ازمة نفسية وسلوكية تسلبه القدرة على الفهم والتوفيق بين ما له من حقوق وما عليه من مسؤوليات.

والدولة غير الوطنية لها انعكاساتها الهدامة على رشد الفرد لأولياته من حقوق وواجبات. فبينما تطلب هذه الدولة "العتيدة" كل الممكن وغير الممكن من واجبات، فانها تعمد بالإهمال او العجز او الإذلال المقصود لكرامة وحاجات الفرد، الى حرمانه من حقوقه الإنسانية التي يضمنها له الدين والدستور وفطرة الحياة. والنتيجة؟ غضب وحيرة ادراكية وسلوكية من الفرد وفشلاً لا حدود له أحياناً.□

والحاجات الانسانية ودساتير حقوق الانسان تزوّد الفرد بمنظومة المسؤوليات التي يُتوقع من البيئة: أسرة ومؤسسات ومجتمعاً ودولة، الوفاء بها من أجل بقائه وتقدمه. ولكن الفرد يتعرض لاحباط عارم عندما يصطدم بواقع لا يراعي الحقوق الانسانية المطلوبة في التعامل معه ولا يغذي حاجات عديدة يعيشها كل يوم.

إن انتشار حركة العولمة عبر الدول الوطنية (المحلية) أدى إلى إحداث تحولات عديدة منها التركيز على الحقوق العالمية للإنسان بدل المواطنة المحلية كما كان الأمر سابقاً. إن الحق في الصحة العامة واختيار الهوية الدولية المناسبة هي مطالب جديدة للانسان المعاصر(10). ان هذا الوضع الاستثنائي المتقدم لحقوق الإنسان العالمية الذي يتشدق به المنظرون والسياسيون الغربيون،، يفتقرون هم الى تطبيقه أولاً بحوادث أسْر المهاجرين المتلاحقة عبر الحدود والبحار وداخل أراضيهم القطرية، كما نحن نفتقر اليه وللعديد من الحقوق السابقة للأسف في الشرق عموماً وفي البلدان العربية النامية بوجه خاص.

ان الكثير من الافراد والجماعات في البلدان العربية النامية يكافحون على مدار الساعة للحصول على أساسيات البقاء: لقمة العيش وشربة الماء والكساء والمسكن بالحد الأدنى،، وعلى وثيقة "التابعية" أو جواز السفر اللذين يُكلّفان رسوماً باهظة في الإصدار وعبور الحدود الدولية المجاورة؟! ناهيك عن التهديد المتواصل بسحبهما في أي لحظة تشاء الدوائر المحلية ذلك!

ومهما يكن، فقد أكدّ الخليفة الراشدي / عمر بن الخطاب قبل حوالي من (**1400**) ألف وأربعمائة سنة تقريباً على مبادئ حقوق وحريات الإنسان في مقولته المشهورة:"ولدتنا أمهاتنا أحراراً". هكذا كان الإنسان في عهد عمر: مدنياً وحراً وكريماً. فلا أحد ولد خادماً أوعبداً معدوماً أو فقيراً أو مستبداً أو قاهراً، مذعناً أو محروماً، مهاجراً من الوطن إلى بلاد الشتات، أو مهجوراً مُهمَلاً في مراكز أو مخيمات الحجز الاقتصادي أوالسياسي الإداري أو الصحي، محتلاً أو/ وغازياً، طامعاً أو فاسداً منحرفاً أوغيرها من مدمرات لحياة وكرامة الانسان.

ان هذه المآسي الإنسانية التي تَحلّ في الأفراد والجماعات عبر العالم وتسلبهم حقوقهم الانسانية وتَحطّ من قدراتهم السلوكية وقدرهم الشخصي في آن، نفرضها على الناس كل يوم في مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والإدارية المحلية.. وحُججنا النافية لهذه الانتهاكات عدة حقائق علمية، نوجزها بما يلي:

1- **إن الله خلق الإنسان في أحسن تقويم..** هكذا أكدت الآية: "لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم " (الآية **4** التين **5**). و"حسن التقويم " هذا لا ينحصر على جمال الشكل أو الجسم بل الفكر والميول والخلق والسلوك.

2- **إن جيناتنا الوراثية** لا تحتوي رموزاً بيولوجية للقهر أو الاستبداد، أو الحرمان أوالتهجير، أو الاستعباد، أو حجز حريات السفر والتعيير والكلام والاعتقاد والتفكير والاجتماع بالآخرين، أو التعذيب، أو التمييز العرقي أو الثقافي أو الاقتصادي أوغيرها، أو التعسف والظلم، أو الغزو والقتل والسبي والنهب، أوانتزاع الملكية الفردية، أو تهديد أمن وسلامة الآخر، أوالفهلوة والمناورة والوصولية والخداع.

فهندسة الجينات الوراثية أبدعها الله بصيغها المطلقة القويمة كما أبدع الإنسان في الأصل قويماً في خلقه. وما الإعاقات الجسمية والحركية والعقلية والخلقية

والعاطفية والاجتماعية والسلوكية سوى نواتج لأخطاء بيئية في الزواج والغذاء والتلوث الصناعي والانتاجي وأسلوب الحياة اليومية والتعامل والاجتماع بالناس.

3- **إن الأطفال يولدون بالفطرة أحراراً** من الخوف والكذب والمناورة والفهلوة والخداع والظلم والاستغلال وغزو خصوصية الآخر والتحيّز والتمييز السلبي بين الناس. أي يولدون بالفطرة أصحاء في توافقهم الشخصي وأسوياء في سلوكهم المدني.. وما إن تمرّ أيام حتى يبدأ في الأسرة والحي والمدرسة والإعلام ومواقف الحياة الأخرى، تعليمهم الخوف من الناس والحيوانات والأشياء والليل أو"العتمة" والكذب والقيم المزدوجة والسرقة وكراهية الآخر، والأنانية واستغلال المواقف للمصالح الشخصية دون الصالح العام، وانتهاك خصوصية الأفراد والجماعات، والعنف في التعامل معهم.

قال الرسول محمد (ص) في الحديث: "يولد الفرد على الفطرة فوالداه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه". كما إن ما تنص عليه نظرية الصراع في علم الاجتماع وعلم النفس السلوكي وفلسفة جان جاك روسو التربوية الرومانتيكية الطبيعية وقصته المعروفة مع ايميل الذي أفسد فكره وعقله وسلوكه المجتمع، تؤكد كلها علمياً وامبريقياً نفس اجتماعياً وسلوكياً،، بأن البيئة بأفرادها وأسرها وجماعاتها ومواقفها ومؤسساتها هي السبب الأول في الاحوال الاجتماعية العادية في ضعف التوافق الشخصي والسلوك المدني وفشل الناشئة عند الرشد وفي بدئهم مسؤوليات العمل والادارة وصناعة القرار في الشأن اليومي العام.. حيث تبدأ مع ذلك انتهاكات حقوق الإنسان ومتاعب هذا الإنسان في البقاء وممارسة حياة يومية عادية.

والعولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما فيها الانترنت، تُقدم امكانيات لا تحصى لنمو وتقدم الفرد. فحرية الحركة والتنقل والانفتاح على الآخر وتنوّع ووفرة الخبرات والمعارف وسرعة الوصول الى المعلومة والقدرة العالية على صناعة القرار، هي كلها في متناول الفرد في مختلف الزمان والمكان. ولكن الفرد يواجه من ناحية اخرى عولمة تجلب احتكارات السلع والبضائع وتسلل مجموعات الارهاب والخارجين عن القانون عبر الحدود الوطنية، وافلاس الاعمال والمؤسسات المحلية بقدرات محدودة على المنافسة، وما ينجم عنه من تسريح للعاملين وارتفاع البطالة والفاقة ومعاناة الناس اليومية في سبيل البقاء.. ناهيك عن

مواقع الفساد والاباحية والانحراف التي تفوق عدداً وعُدة وأذى لعقل وكرامة الانسان كل تصور.

وتكون **المحاسبة السلوكية** The Behavioral Accountability التي يتعرض لها الفرد في أي لحظة في الأحوال الشخصية العادية والاجتماعية للأسرة والاجتماعات المفتوحة للناس، والرسمية للمؤسسات العامة والخاصة،، تلقائية وهادفة وعادلة. ولا تعني المحاسبة والثواب والعقاب التي نقصدها هنا، أن نضع قائمة معيارية بالأوامر والنواهي الدينية والاجتماعية مع قائمة أخرى سلوكية للفرد أو الأسرة أوالمؤسسة ثم نقارن حرفياً مدى توافق القائمة الملاحظة مع المعيارية، بل يكفي في العادة الاحتكام شفوياً للقوانين والأعراف والدساتير المعتمدة لتقرير مدى توافق السلوكيات الملاحظة معها.

لماذا؟ لأن هذه التنظيمات القانونية المكتوبة والملفوظة المعمول بها في البلدان العربية بوجه خاص، هي في الأساس معتمدة بناء على توافقها الكامل مع أصول الشريعة والثقافة الاجتماعية العامة، مهما قيل أحياناً عن اشتقاقها من القانون المدني الفرنسي أوغيره من القوانين الغربية الأخرى. إننا نحبذ في هذا الإطار أن نتصرف بالفطرة الربانية السليمة بصيغ عادية ونحتكم لقوانين ومبادئ المنطق العام، بدون "بروبوغاندا" الإعلام التي يديرها "مُمْتهنوا الدين" وتهويلاتهم بالثبور وعظائم الأمور والعواقب الوخيمة في حال عدم الالتزام المطلق بالتعاليم، نظراً إلى رَدّات الفعل السلبية التي نلاحظها محلياً وخارجياً من هذا التوجّه المتشدّد السقيم بالرغم من بعض صدق محتواه ومصداقيته أحياناً.

وإننا ندعو الأفراد والأسر والمؤسسات والاجتماعات المدنية الأخرى للناس، القويمين بالعادة في طبائعهم: أن يُعلّموا القيم والسلوك والميول الخيّرة، ويفكروا بإيجابية، ويَشعروا نحو الآخرين بعاطفة سوية حسنة النية، ويتصرفوا سلوكياً ووظيفياً واجتماعياً في الحياة اليومية بصيغ منطقية واقعية حسب مقتضيات المواقف التي يمرون فيها، ويَحْكمون على سلوك الناس خيراً أو شراً باعتبار خصوصية حالاتهم الشخصية والمواقف والظروف البيئية الآنية التي يعيشونها، دون العجلة والتعسف أو إطلاق الأحكام المسبقة من زاوية أو شعيرة ثقافية او دينية واحدة.. متعظين بسير السلف الصالح من أمثال عمر بن الخطاب (الخليفة العادل) الذي أوقف العمل بحكم قطع اليد للسرقة في عام الرمادة.

وكل ذلك بثقة نفسية قوية وإدارة وتصرفات قويمة مقدامة وهدوء تام، بدون "زعبرة" أو"دروشة" أو"تهويل" أو تهديد او"ترغيب وترهيب" كما يبدو في عدد من البيئات النامية، حيث مجموعات التزّمت أو التطرف أوالإرهاب الديني.. **وكأن الله [جل وعلا] منحهم صكوك غفران ووصاية على حياة وشؤون الناس؟!** إن سلوك النـــاس العاديين فأعلى بمجموع يقرب من 98,5% من المجتمع (حسب نظرية المنحنـــى العادي)، يتصرفون بالفطرة عادياً لتحقيق أهداف عادية، الأمر الذي يؤدي تلقائياً إلى ثلاث نتائج هي:

1- عوائد سلوكية واجتماعية ومهنية عادية فأعلى على الفرد والأسرة والاجتماعات المدنية الأخرى.

2- ملاحظة الآخرين في البيئة للعادية السلوكية وتعلمها واقعياً بالنسخ والتقليد، وبالتالي بدؤهم بالتصرف عادياً متوافقين ثقافياً / دينياً،، دون أن ندعوهم لذلك أو نعظهم أو نفرضها عليهم.. وهنا في الحقيقة تكمن فعالية التربية.

3- قبول أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع المبادئ والقيم الدينية طبيعياً تلقائياً بفعل تربيتهم الأسرية والمدرسية القويمة ومعايشتهم للواقع، بدون الضغط عليهم وترهيبهم أو إملائها عليهم.. ان هذه المبادئ والقيم الدينية تتحوّل مع مزيـــد مـــن الممارســـة والميول والتعزيز الايجابي إلى عادات يومية أساسية في شخصياتهم.

*****

الفصل السادس

الإسلام المدني
وإستعادة الإنسان العربي لدوره في الحضارة العالمية المعاصرة

مقدمة

الأديان هي معتقدات مدنية تعززها النصوص والدراسات

مفهوم وممارسة الدين المدني - نظرة فلسفية وعملية تحليلية

معطيات مبدنية لمدنية الإسلام والمسلمين

الإسلام المدني ومجتمع المعرفة وثقافة السلام

آليات عمل الإسلام المدني في توافق اجتماع وسلوك الناس المدني

الإسلام المدني واقتصاد الناس : العمل والاستثمار والصدقة والزكاة

أمثلة تاريخية موثقة لمدنية الإسلام والمسلمين

شهادات غير مسلمين في مدنية الاسلام والمسلمين

مقدمة

الدين هو نظام رسمي مُقرَّر من الله كما في الأديان السماوية، يتكـون مـن معتقدات روحية ومبادئ وأحكام وممارسات وتعاليم وأخلاقيات ثم أساليب للتقوى السلوكية من أجل التوافق مع هذه المعتقدات. أي أن الدين مُوَجّه لترشيد وإنضباط حياة وسلوك الإنسان من أجل عيش كريم في الدنيا وقبول أبدي في الآخرة (حياة ما بعد الموت الدنيوي المحسوس).

والدين هو عامل أساس في حياة الإنسان القديم والمعاصر على حـد سـواء. وإذا نظرنا إلى الدين مصدراً للثقافة والحكم كما هو الأمر في البلـدان الناميـة، فنرى بالنتيجة أثر الدين وتعاليمه وقيمه على خلق وميول وسـلوك النـاس فـي الأحوال العادية للحياة الاجتماعية.

وسواء كان الدين سماوياً كما هو الحال مع اليهودية والمسيحية والإسلام،، أو وضعياً من مـصلحين كحـال: الهندوسـية والبوذيـة والكنفوشـية والـسيخية

والزارودشتية والبهائية والتاوية Taoism والأنيمية Animism (معتقد الأبروجيين سكان استراليا الاصليين، والهنود الحمر والاسكيمو في الولايات المتحدة الامريكية)(1) ، فإنه (أي الدين) مَعنيٌ في الدرجة الأولى بصلاحية علاقة الإنسان بالله من خلال صلاح الحياة الدنيا.. وإن لم يذكر البعض الله حرفياً بالاسم في أعمالهم أحياناً. وبالطبع،، فإن معايير صلاح هذه الحياة الدنيا محكومة بمدى توافق الناس مع تعاليم وأحكام الدين الذي ينتمون إليه، وبالسلوكيات المدنية التي يؤدونها وفاء للتعاليم والأحكام المنصوصة.

ويوجد اتفاق عام في الشرق والغرب حتى في البيئات الغربية العلمانية مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية بخصوص أثر الدين في الحياة العامة وعلى الشخصية والسلوك على المستويين الرسمي والشعبي(2).. كما يوجد أيضاً عدد كبير من الدراسات الإمبيريقية الميدانية التي تؤكد أهمية الدين في تطوير وانضباط سلوك الإنسان المدني، وفي توجيه الحياة اليومية للناس وتطوير شخصيات الشبيبة بوجه خاص(أنظر الفقرة التالية للتفاصيل).

ونؤكد هنا حقيقة علمية وموضوعية سلوكية دون أي دعاية دينية بعينها، على أن توافق الإنسان مع النصوص الدينية (ونعني بها هنا النصوص الاسلامية) وأداءه لما تشير إليه من سلوك وواجبات، وحصوله بالتالي على ما تمنحه من حقوق ومكافآت.. هي كفيلة نفسياً بتحقيق حاجة الفرد في تقديره لذاته وتعامله مع نفسه، وسلوكياً اجتماعياً كعضو في الأسرة وفي الاجتماعات المدنية الأخرى للناس: الرسمية والخاصة أوالمفتوحة على السواء.

وبلغة مُعزّزة أخرى: لو أن الفرد تَصرّف بالعادة الشخصية التلقائية أحكام وتعاليم الدين وأدى مدنياً ما تشير إليه من حقوق وواجبات،، لأمكنه بالنتيجة تحقيق الأهداف التي يطمح إليها، والتجنّب بالتالي لأي عقاب تفرزه مخالفة هذه الأحكام والتعاليم. تؤيدنا في هذا العديد من البحوث والدراسات الشرقية والغربية بحد سواء(3).

ان أثر الدين في شخصيات الناشئة وسلوكها المدني في البلدان العربية-الاسلامية هو تحصيل حاصل في واقع الأمر،، سواء قبلنا أم أبينا، أو تحدثنا عن دور الدين بصيغ حَرْفية مباشرة وبتعليمات إملائية واعظة، أم لم نذكر اسم الدين بينما نفكر ونشعر ونسلك في الحياة اليومية. كيف؟

أولاً: لأن الثقافة الوطنية (المحلية) التي يشكل الدين عموميات سلوكها وقيمها اليومية تصنع من خلال الأسرة والمدرسة والاجتماعات المدنية الأخرى المفتوحة والمقصودة.. مواصفات هويتنا الشخصية، أفراداً وجماعات وكيانات محلية ودولية،، بالتغاضي عن مدى كفاية وصحة وجودة هذه الصناعة الثقافية، بالمقارنة بمتطلبات العصر وحركة التقدم العالمية والصراعات الدولية والحضارية الجارية.

وثانياً: لأن تفكيرنا وميولنا وسلوكنا في الحياة اليومية لسد حاجاتنا الملاحظة في البيئة الاجتماعية – الثقافية التي نعيشها (محلية أوخارجية أحياناً)،، تتم تلقائياً من خلال أطر دينية نعتقدها. ولما كانت هذه الحاجات موجهة للبقاء والتقدم في هذه البيئة الاجتماعية الثقافية ومتوافقة بالتالي مع متطلباتها الآنية والإستراتيجية، ولما كنا مواطنين وأعضاء فاعلين ومقبولين في البيئة ومتوافقين مع أعرافها وقيمها، عندئذ، فإن كل ما نقوم به من تصرفات وما نتبناه من أهداف وأعمال وما نعيشه من حاضر ونطمح إليه من مستقبل،، تبدو متوافقة تلقائياً بالعادة والعُرف مع مبادئ المقبول وغير المقبول في المجتمع وثقافته المحلية باعتبار الدين مقرراً لعمومياتها السلوكية.

حتى في الغرب العلماني، فإن ما يقوم به الناس والمؤسسات من أعمال وتصرفات في الأحوال العادية للمجتمع هي متوافقة مع الأعراف والقوانين المعمول بها.. والتي هي بدورها مبنية عملياً ومنطقياً بالتوافق مع نصوص الديانة المسيحية السائدة(4) بمذاهبها المتنوعة: الكاثوليكية أوالبروتوستنتية أوالانجيلية أوغيرها.. لكنهم يقومون بكل هذا وأكثر، باستعمال العقل والتخطيط والهدوء.. بدون "البروبوغاندا" الاعلامية المحمومة والتهليل اللفظي بالدين أو الترهيب به كما هو معتاد للأسف في البلدان العربية.. التي تفكر لسوء الطالع بقلوبها، وتقول كثيراً بألسنتها بينما تعمل قليلاً أو لا تعمل في الواقع على الاطلاق؟!

الأديان هي معتقدات مدنية تعززها النصوص والدراسات

ان حجتنا بمدنية الاسلام والمسلمين بالمصادر الغربية وهي تدافع عن مشروعية أديانها وتحاول ان تثبت بالبحوث والدراسات، أساسية دورها في تنمية الناشئة وتوجيه الحياة الخاصة والعامة للناس،، تبدو منطقية أقوى لكونها تمّت في بيئات علمانية غير عربية– اسلامية لا يشكل الدين أولوية رسمية لها، فكيف الامر

بالدين الاسلامي وهو يُجسد محور الثقافة ومعيار التشريعات والدساتير المدنية المحلية.

ان من أهم أساسيات البحث العلمي كما نرى، هو أن تُقرّر الحقائق الموضوعية طبيعة النتائج، لا أن يُقرر الباحث الحقائق مسبقاً من طرف واحد ثمّ يُسقطها على النتائج التي يريدها. وهكذا كانت طريقتنا الحالية لتعزيز رؤيتنا بمدنية الاسلام من خلال مدنية الآديان الأخرى التي هو خاتمها في الحياة الانسانية للآخرة.

مقتطفات متنوعة لمدنية الاديان

ان الأديان جميعاً هي رسالات ومعتقدات مدنية، لكن العيب بالانحراف السلوكي يكمن في الناس غير المدنيين. ففي البوذية(5)، يقدم الناس "الزكاة" أو الهدايا المتنوعة بدءاً من الطعام اليومي واللباس، وانتهاء بمتطلبات الحياة العادية، مقابل قيام النُسّاك بأداء الصلوات والأدعية والتعاليم الدينية.. يتم هذا السلوك المدني لتبادل المصالح الدينية بصيغ حميمة من التقوى والطوعية الفطرية والكرم وقبول الآخر.. دون أي اعتبار من أحد بأن ذلك يعتبر "مِنّة" أو لتحقيق مصلحة أو رغبة خاصة. تعزز هذه العملية الدينية المزدوجة من الأخذ والعطاء، جوهر مبدأ الاعتماد المشترك كسلوك مدني تعتمده الجماعات والدول الوطنية عبر العالم للبقاء والتقدم.

وفي المذهب الهندوسي (الكريشنا)، فتقوم الزكاوات والصداقات على اعتقاد الناس بأهمية الحب والفضيلة في الإنسان(6) وضرورة إعطائهما للآخرين بدون حدود حتى لو كان هؤلاء مسيئين أو ناكرين للجميل، وعلى منح الزكاوات والصدقات للأفراد والجهات المحتاجين في الوقت والمكان المناسبين.. دون الآخرين المتنفذين أو الأغنياء أبداً.

وفي اليهودية(7)، وجدنا النصوص المدنية التالية (وصايا سلوكية من العهد القديم):

* احترم أباك وأمك
* لا تقتل
* لا ترتكب الزنا
* لا تسرق
* لا تشهد زوراً ضد جارك

* لا ترغب بزوجة جارك، ولا بداره أو رحمه أو خدمه أو حيواناته أو أي شيء آخر يخصه.

أما في المسيحية(8)، فنورد أمثلة لأثر الدين في السلوك المدني بما ورد في الإصحاح العاشر، المواعظ: 25-37 من إنجيل لوقا:

25- سأل خبير في القانون السيد المسيح: ماذا يجب علي أن أفعل حتى أرث الحياة الأبدية(الجنة)؟

26- أجاب المسيح: ما هو مكتوب في القانون. وماذا تقرأ فيه؟

27- قال الرجل: أحب الله بكل قلبك وروحك وقواك وعقلك، وأحب جارك كما تحب نفعك.

28- لقد أجبت صحيحاً. أعمل هذا وستعيش الحياة الأبدية.

29- ولكن الرجل سأل: ما هو جاري؟

30- قال المسيح مجيباً بقصة رمزية: كان رجل ذاهباً من القدس إلى أريحا. وعلى الطريق وقع في أيدي لصوص سرقوه ملابسه وضربوه وذهبوا، تاركين الرجل يعاني كنصف ميت.

31- مر به راهب صدف أن كان مسافراً بنفس الطريق. وعندما رآه تحول إلى الجانب الآخر من الطريق.

32- ثم مر به لذلك رجل من قبيلة ليفي. وعندما رآه ذهب إلى الجانب الآخر من الطريق.

33- ولكن رجلاً سامرياً كان مسافراً صادف الرجل على الأرض، فشفق عليه.

34- فذهب إليه ضمد جراحه بالزيت والنبيذ.. ثم أركبه على حماره وأخذه إلى استراحة وأعتنى به.

35- وفي اليوم التالي، أخذ قطتين من النقود والفضية وأعطاها لصاحب الاستراحة لقاء العناية بالرجل المريض أثناء غياب السامري في الخارج، وقال: وعندما أعود سأعطيك أكثر مقابل أي نفقات اضافية تنفقها عليه.

36- سأل المسيح رجل القانون: أي من هؤلاء الرجال الثلاثة تعتقد إنه جار للرجل الذي وقع في أيدي اللصوص؟

37- قال الرجل: الشخص الذي كان رحيماً معه. فأخبره المسيح: اذهب وأعمل نفس الشيء.

وفي الاسلام خاتمة الديانات السماوية(9)، فان التسامح مع معتقد وثقافة الآخـر، وعدم العدوان على سكان البلاد المفتوحة، واحترام حريـات الاعتقـاد والقـول والتعبير، والحق في المساواة والعمل، ومنع الاعتقال والتعذيب، وعمل الناس من أعراق مختلفة في وظائف الدولة الإسلامية،، هي مؤشرات تاريخية ثابتة لمدنيـة الاسلام والمسلمين. أورد في القرآن والسُنّة الشريفة عديداً من الآيات والأحاديث في عمل الخير وقبول الآخر والاحسان اليه،، نورد لها العينة التالية.

ففي القرآن، قال تعالى في هذه المواضيع آيات:

- "ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً" (الآية2 الكهف 18)
- "من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها" (الآية160 الأنعام 6)
- "من جاء بالحسنة فله خير منها" (الآية84 القصص 28)
- "وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة" (الآية 17 البلد 90)
- "اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا" (الآية 8 المائدة 5)
- ".. وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان" (الآية 2 المائدة 5)
- "وما تفعلوا من خير فإن الله كان به عليما" (الآية 127 النساء 4)
- "قد أفلح من زكاها" (الآية 9 الشمس 91)
- "يمحق الله الربا ويربي الصدقات" (الآية 276 البقرة 2)
- "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها" (الآية 60 التوبة 9)
- "يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى" (الآية 264 البقرة 2)

وجاءنا عن الرسول (ص) أحاديث مثل(10):

- **في الصدقة**: "اتقوا الله ولو بشق تمرة، فمن لم يجد فبكلمة طيبة".
- "من أنفق زوجين في سبيل الله نودي من أبواب الجنة يا عبد الله! هـذا خير؛ .. ومن كان من باب الصدقة دُعيَ من باب الصدقة".
- **وفي عدالة الحكم والصدقة وفضائل أخرى**: "سبعة يُظلّهم الله في ظلّه يوم لا ظلّ الا ظلّه: الامام العادل، وشاب نشأ في عبادة الله، ورجل قلبه مُعلّق في المساجد، ورجل يخاف الله، ورجل تصدّق وأخفى حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه".
- **في صلة الرحم**: "لا يدخل الجنة قاطع".
- **في البُعد عن التحاسد والتباغض**: "ولا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا. وكونوا عباد الله إخواناً. ولا يحلّ لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام".
- **في تحريم الظلم**: "الظلم ظلمات يوم القيامة".

- **في التراحم والتعاطف:** "ترى المؤمنين في تَراحمهم وتَوادهم وتَعاطفهم، كمثل الجسد. إذا اشتكى منه عضو، تَداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى".

دراسات وثقافات معززة لدور الدين في السلوك المدني

نقدم في الفقرة الحالية عينة من دراسات وثقافات لأثر الدين في الجوانب المتنوعة لشخصيات الناشئة: أطفالاً وشبيبة كما هي ملاحظة آنياً في البلدان الغربية.. أما في بلداننا الشرقية، فتتحدث وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب طيلة أربع وعشرين ساعة في اليوم عن الدين وتوجيهاته وآثاره. فلو نعرفها بالعقل ونتبعها بالسلوك في الواقع أكثر من الحديث عنها، لكان حالنا على مختلف الصُعُد غير الحال اليوم.

ومهما يكن، يؤكد باحثون(**11**) أن **الأديان هي "أم اجتماع العمران البشري"** منذ خليقته الأولى. فهي التي جمعت الناس معاً وعلّمتهم قيم الزكاة والصدقات، والمسؤولية المدنية، وخدمة المجتمع والاعتناء بالآخرين، والأعمال الخيرية من أجل الصالح العام. فاليونانيين القدماء قبل الميلاد(**12**) استثمروا المناسبات الدينية مثل تقديم الأضاحي للآلهة في تقوية الأواصر الاجتماعية والأسرية والسياسية، وفي تعليم أساليب التصرّف وبناء العلاقات المشتركة وتعزيز النظام الاجتماعي.

ويُعزز باحث(**13**) أهمية الدين في الحياة السياسية والاجتماعية بالقول "أن بدون الاعتقاد بالله لا يمكن لمبادئ الديمقراطية البقاء، كما أن الأعمال الخيرية والعلاقات الأسرية القوية، واحترام ومساعدة الآخرين، تعود في جذورها السلوكية إلى الدين والتعاليم الدينية في الأسرة وأماكن العبادة العامة". ويضيف بأن "الدين في الولايات المتحدة الأمريكية يمارس دوراً جذرياً في تشكيل الهوية الأمريكية".

وفي هذا يؤكد كاتب آخر(**14**) أن السلوك المدني فيّ المجتمع الديمقراطي يحتوي أبعاداً دينية نغفلها أو نتجاهل وجودها غالباً. لكن يبقى تحمّل مسؤولية الفعل المدني في مواجهة النزاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وجماعات الارهاب باسم الدين، والتخلي عن المصالح الشخصية لأجل الآخرين والمشاركة بالوقت والفكر والمال من أجل الصالح العام، والمطالبة بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للجميع.. هي كلها سلوكيات مدنية ذات أبعاد دينية بدون شك.

ويضيف باحثان(15)في هذا السياق أيضاً أنه بالرغم من التوجه الواسع نحو العلمانية من المجتمع الأمريكي، إلا أنه عندما يأتي الأمر لمناقشة قضايا اخلاقية قيمية عامة مثل: بحوث الخلايا الجذعية وتعليم العلوم، والموت الرحيم، وزواج الشواذ جنسياً، وعقوبة الإعدام، وضبط السلاح في السوق الأمريكية،، فإن الدين يقفز إلى واجهة القرار للتأثير على نوعية الأحكام التي تصدر بخصوص هذه القضايا.

وتؤكد الدراسات المتخصصة(**16**) أن الأسرة المُثقفة دينياً تمارس ميولاً وسلوكاً أثراً واضحاً في حماية الأبناء المراهقين من مخاطر الانحراف بالإدمان على الكحول والمخدرات والانضمام لعصابات الأشقياء وممارسة الجنس قبل الزواج ومن الخروج اجتماعياً عن القانون.. كما يتمتع هؤلاء الأبناء بصحة جسمية ونفسية انفعالية، ولديهم علاقات ايجابية مستقرة مع الأسرة والآخرين، ويمتلكون ميولاً بناءة ومفاهيم قوية للذات في التعامل مع أنفسهم والأخرين أكثر من أقرانهم في أسر لا يشكل الدين أفضلية يومية لديها. ومن هنا تأتي أهمية تربية الناشئة بتعاليم دينية معتدلة(**17**) لأن ذلك يساهم في إنتاج أجيال تعزز حقوق الإنسان والإجتماعات الديمقراطية للناس والتسامح مع الأخرين

خلاصة فوائد الدين في تنمية الشخصية والسلوك المدني

إضافة للعوائد السلوكية والقيمية والاجتماعية التي أوردتها الدراسات أعلاه، فان الدين يشجع ويرعى نمو الشخصية والمسؤولية المدنية للناس من حيث(**18**):

1- تنمية الميول والالتزامات القيمية.

2- تنمية المواطنة الديمقراطية ودور الدين في تشكيلها لدى الناس.

3- تنمية التسامح السياسي.

4- تنمية أعمال التطوّع والمشاركة في المناسبات والأعمال الخيرية والاجتماعية العامة للمجتمعات المحلية.

5- تنمية المشاركة المدنية في الحياة اليومية للناس.

6- القيام بأعمال متفوقة تستحق الثناء، ودعم المؤسسات الخيرية ومساهمة العمل التطوعي، وإعادة المفقودات من أموال ومجوهرات إلى أصحابها والمشاركة في الفعاليات المدنية العامة للبيئة.

7- ممارسة العدالة الاجتماعية والمواطنة المخلصة، والاندماج أكثر بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والعالمية؛ وحب الآخر، وتحمل المسؤوليات، ومنح الصدقات سراً، زهداً في الدنيا واحتراما لخصوصية الناس.

8- الثقة بالناس بمختلف مستوياتهم الاجتماعية.

9- التمتع بصحة جسمية وانفعالية عالية.

10- الحصول على معدلات أعلى من أقرانهم في المدارس الرسمية (الحكومية).

11- التمتع بالحصانة عموماً من ممارسة الجنس قبل الزواج وتأخير الشبيبة ممارسة الجنس إلى الزواج.

12- الابتعاد عن ارتكاب جرائم القتل، والانحراف السلوكي، وعن التدخين وتناول الكحول والمخدرات، والاقلال من مصاحبة الأقران الذين يتناولون الكحول أو المخدرات.

13- مقاومة التعسف والظلم وصنوف العذاب التي يتعرض إليها الافراد أو مواطنوهم او الناس حولهم، ومواصلة الصبر حتى الحصول على الحرية الشخصية المطلوبة وتحقيق أهداف الحياة الأخرى. إن الدين بهذا يُعلم الناس قيم الاندماج بالانتماء والايثار والتضحية وهي أرقى أي سلوك مدني على الإطلاق(**19**).

14- العمل بمبادئ المساواة في الحقوق والواجبات والتسامح مع التنوع الثقافي وعدم التمييز بين الأقليات.

تؤكد مختلف الحقائق والدراسات أعلاه مبدأ وواقع مدنية الأديان. واذا تذكرنا بحكم تطورات تاريخ الحضارة أن الاسلام هو خاتم هذه الاديان، فان الاسلام بهذا وباعتبار المعلومات والشواهد أعلاه ثم التي نسوقها في الفقرات التالية، هو مدني بامتياز في المبدأ والمعتقد كما في الممارسة دستورا وأسلوبا للحياة. وأن التجاوزات والأخطاء السلوكية أو الأعمال العُنفية الدامية التي نلاحظها على عدد من الأفراد والجماعات والدول.. لا تنجم عن ضعف أو خطأ أو قصور في الدين أو في تعاليمه وتوجيهاته لحياة وتصرفات الناس، بل في الناس أنفسهم الذين يُسيئون عمداً او سهواً في فهمهم او تطبيقهم لهذا الدين.

الإسلام المدني The Civic Islam هو الذي بدأ مع الصحابة والدولة الراشدة، ولم يتلوث عن قصد أو بسوء نيّة، او عن جهل عبر حوالي 1400 سنة مضت بأفكار وأطروحات المستشرقين الغربيين، أوالمحليين المستغربين، أو بفتاوى واجتهادات جاهلة حيناً أو شخصية فاسدة أحياناً اخرى. فلم نبتكر مصطلح "الإسلام المدني" من العدم، بل استنبطناه من فطرة الاسلام الاولى التي أرسى الله قواعدها الاولى مع نهاية القرن السادس الميلادي، حين إستكمل الاديان السماوية بدستور حياتي وسلوكي شامل يضم في ثناياه كافة التشريعات السماوية السابقة باسم الاسلام. **ولكن يبدو ان عدداً من المسلمين المعاصرين:**

- **بعدم اتعاظهم للاسف من دروس حضاراتهم المدنية العالمية السابقة ايام الراشدين والامويين والعباسيين والاندلسيين،**
- **وبالاتكاء المُميت ادراكياً وسلوكياً على انجازات الماضي الحضارية، وعدم عملهم شيئاً فاعلاً لاحياء تراث وامجاد هذه الحضارات،**
- **وبالنكوص عن مواكبة حركة الحضارة العالمية المعاصرة وتحصيل تطوراتها التقنية المتتابعة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات،**
- **وبما ارتكبته بعض المرجعيات والمجموعات عن جهل اوسوء نية من اخطاء في الاجتهاد الديني الذي افرز احكاماً تعسفية حيناً اوغير صالحة لمتطلبات وحياة العصر احياناً اخرى،**
- **وبما يلفّ سلوكهم مع انفسهم ومع الاخر في الداخل او/ والخارج من عنف وتخريب،**
- **وبما يلجؤون اليه أحياناً من ارهاب وتقتيل لحل مشاكلهم او للحصول على مطالبهم،**

دون الاجتماع مدنياً مع الاخر واستثمار طرق النقاش والحوار والاقناع والتوصّل بالفهم والتفاهم والتفهم الى النتائج المطلوبة.. قد إفتقدوا بكلّ هذه الخروقات المبدئية والسلوكية للاسلام، القدرة على صناعة القرارات الاستراتيجية الوطنية، وحماية وتنمية هوياتهم الثقافية- الحضارية، وحرية خياراتهم للمستقبل على مستويات: الجماعات والمؤسسات المدنية ثم الدول والحكومات الوطنية..

والنتيجة المُفجعة تبدو في تَردّي أوضاعهم المحلية ثم في تَدَنّي مكانتهم لدى انفسهم وعالمياً لدى المجتمعات والامم الاخرى.. بل واكثر، في جرأة بعض الجهات الدولية على إستلاب مُقدراتهم واسقاط دولهم الوطنية.

ولا سبيل للمسلمين من اجل البدء في التنمية البشرية والاجتماعية والعلمية والسياسية الشاملة، وفي استعادة دورهم الحضاري العالمي الذي استمر لحوالي الف سنة،، أي لنصف التاريخ الميلادي للبشرية الانسانية تقريباً، سوى بالسلوك المدني النابع من الوسطية الصحيحة للاسلام والمواكبة الفاعلة لحركة ومتطلبات العصر.

وبينما نسمع بعض الحديث هنا وهناك حول الإسلام السلمي (أي المدني) الخالي من أعمال العنف أوالإرهاب، إلا أنه يلاحظ الآن تفاعل حركة جادة في الغرب يقودها عدد من العلماء والأكاديميين والإصلاحيين الليبراليين المسلمين بهدف تضييق الفجوة الثقافية والفلسفية والسلوكية بين الإسلام والديانات السماوية الأخرى في عصر العولمة(**20**) ،، حتى يُخيَل للمؤلف/الباحث الحالي أن نهضة إحياء الإسلام تبدو أنها قادمة هذه المرة من الغرب دون الشرق: "البيت الأول للإسلام"!

وفي الغرب أيضاً يجري الحديث حالياً، وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية عن فكرة او مفهوم الدين المدني The Civil Religion. فقد أخذ الباحثون والمفكرون الأمريكان مصطلح المدنية عن الامبراطور الروماني أوغسطين قبل ألفي سنة وبدأوا بتداوله على نطاق واسع، بقصد(21):

❖ تحرير الحياة المدنية للناس من ضغوط واملاءات المؤسسات المذهبية المسيحية وغير المسيحية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تثير فيهم رودود فعل سلبية، وعنفية في احيان عديدة أخرى.

❖ التفسير العلمي للسلوك الإنساني وتوفير مفهوم ديني موحد لهذا السلوك يجمع الافراد والجماعات معاً،، دون المواجهات العنصرية المذهبية التي تشوش مسيرة الحياة المدنية اليومية.

والسلوك المدني الذي يدعو اليه الدين وينتج عن التزام الناس به في آن، يوفق بين الاهتمامات الشخصية للأفراد والجماعات مع الصالح العام للمجتمع. انه يتعدى في واقع الأمر حدود الأشخاص المتدينين او غير المتدينين الضيقة، إلى العمل بقوانين وأعراف كونية عليا تجمع الناس على الدوام معاً في علاقات ايجابية سوية هي حرة وأبعد من الأفراد أنفسهم.. تماماً كما تصوغ قوانين الهندسة المدنية نوع البناء أوالسكن الذي يحتاجه الفرد في البيئة. فهذه القوانين

ليست مرهونة آنياً بالفرد نفسه، كما هي ليست عرضة للإلغاء منه.. بل هي أزلية الوجود تجمع موضوعياً بين حاجاته المعيشية والتواجد أوالقبول العام من البيئة لانتاج سلوك مدني هوالسكن المناسب للفرد والبيئة.

إن هذه النظرة الموضوعية للسلوك المدني، تؤكد أن القوانين والأعراف والأعمال والنظم الثقافية التي تحكم السلوك المدني هي ليست بذاتها علمانية مؤقتة، بل هي في النهاية دينية وأزلية. ومن هنا، جرى الاصطلاح على مُجملها اسم الدين المدني. أي أن كل ما يعتقده ويتصرفه الإنسان بالفطرة الربانية التي خلقه الله بها، دون البيئة المُلوّثة، هي في حقيقة الأمر سلوكيات دينية مدنية. من هذا المنطلق، نؤكد على مدنية الأديان عموماً والإسلام بوجه خاص، لكون ما خلقه الله في الإنسان ومن أجل الإنسان في هذا العالم هو بالفطرة مدني: قويم ومتكامل وسوي وناجع وهادف مفيد في الحاضر والمستقبل.

وهذا يعني أن الانسان في الاحوال العادية: الشخصية والاسرية والاجتماعية قادر ذاتياً على توجيه واعادة تصويب نفسه دون حاجة الى وسطاء او أوصياء متدينين. اتخذوا من الاسلام مهنة للعيش، يجتهدون فيخطئون كما يلاحظ أحياناً أو غالباً.

ونرى هنا أن نشوء طبقة الكهنة ورجال الدين و"الشيوخ" عبر التاريخ بدءاً بالفراعنة والبابليين والهنود والصينيين واليونانيين وانتهاء بالواقع العربي- الاسلامي: "العصر الجاهلي المعاصر"، وقيام هؤلاء بفرض أنفسهم وكلاء لله ووسطاء بينه والناس، وأوصياء على تصرفاتهم ومصائرهم وحياتهم، هي كلها خروقات مُتعمّدة للفطرة المدنية- الدينية القويمة التي خلق الله عليها الناس والأشياء منذ أزل التاريخ.

حتى أن بعض هذه الجهات الرسمية والشعبية من اجل تحقيق أغراض نفعية خاصة: طبقية سياسية أو اجتماعية أواقتصادية أو مَرَضيّة وصولية، أجازت لنفسها خلال السنوات القليلة الماضية إرتكاب تصرفات فوقية مطلقة أو دموية غير مدنية بالعنف والإرهاب والتلاعب بمصائر وعمل الناس والمؤسسات.

إن الله خلق الأديان والإسلام مدنية بدون وسيط،، وأن تطبيق هذه المعتقدات الالهية من الناس قد يحتاج بعض المساعدة الفقهية بحكم نقص الظروف والاحوال الانسانية للافراد حيناً، لكنه لا يحتاج بالمطلق إلى فئات أو طبقات خاصة أو برامج

فضائية لحوحة تَجْترّ معلومات معروفة منذ عشرات القرون،، وتفرض أجنـداتها الشخصية على أمور وأحكام دينية هي في الأصل مدنية بالفطرة الربانية للإنـسان والكون منذ خليقتهم الأولى.

إن عودة الناس الى ممارسة القوانين والنوايا أو الأهداف والمعارف والـصيغ المدنية القويمة التي خلق الله بها الإنسان والكون والحياة، والمتاحة لهم في القرآن والسنة المتواترة، تشكل في رأينا جوهر الإسلام المـدني The Civic Islam الـذي ندعو إليه في هذا العمل العلمي.. دون "البروبوغاندا الدينية" المحمومة فضائياً على أقل تقدير.

معطيات مبدئية لمدنية الاسلام والمسلمين

ان الإسلام منذ بدايته (وكما هو الحال مع الاديان التي لـم تتعـرض عبـر مسيرتها الى عبث الانسان وطغيان مصالحه الأنية)، هو مدني يجمع بين العلـم والأحكام الدينية من خلال التفسير العلمي للظواهر والسلوك والأشياء في الحياة اليومية للإنسان. وهذا ليس جديداً على مدنية الإسلام من خمس نواح:

1- **ان الاسلام هو معتقد عالمي موجه لصلاح وخير كل الناس باختلاف الاعراق والثقافات والزمان والمكان.** انه طرح ايديولوجي وفلسفي شامل للكون والحياة والإنسان كما أورد أحد الكُتّاب(**22**). لقد أكد الله عالمية الاسلام في عديد الآيات، نذكر منها:

- "الحمد لله رب العالمين" (الآية2، الفاتحة1) .
- "ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدى للعالمين"(الآيـة96، آل عمران3) .
- "يأيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم فآمنوا خيراً لكـم"(الآية17M، النساء4) .
- " قل يأيها الناس قد جاءكم الحق من ربكم" (الآية108، الحج 22).
- "وما أرسلناك الا رحمة للعالمين" (الآية107، الأنبياء21) .
- "وانه لتنزيل رب العالمين")الآية192، الشعراء26(.
- "فقال اني رسول رب العالمين")الآية46، الزخرف43(.
- "وما هو الا ذكر للعالمين")الآية52، القلم68(.
- "يأيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله أتقاكم" (الآية13، الحجرات49) .

وقال الرسول محمد (ص) في عالمية الاسلام، الحديث: "لا فضل لعربي على عجمي الا بالتقوى". والعجمي المقصود هنا هو أي مسلم من اصل غير عربي ومن ثقافة وطنية غير عربية.

2- **إن الإسلام بنصوص القرآن والسنة المتواترة لا ينافي العلم**، بل إن ما يتم من كشوف في مختلف مجالات الحياة سوى مؤشر على تطور العقل البشري القادر على ادراك ما هو موجود أزلياً، والذي تؤكده النصوص القرآنية في الاصل منذ مئات السنين قبل إزاحة الستار عنه من المفكرين والعلماء في أزمانهم المختلفة.

3- **إن الإسلام يجمع بطبيعته تعاليم اليهودية والمسيحية**، بالإضافة لنصوص إضافية جديدة أوجبتها ضرورات حياة الناس بعد مضي مئات السنين على كل من اليهودية ثم المسيحية. فالإسلام يتمتع بالتسامح مع الآخر، والقبول به واستيعاب فكره وتراثه والعمل به، دون أي شعور بالعنصرية الدينية أوالهيمنة العقيدية "الشوفينية" باحتوائه المزدوج للديانتين السابقتين من جهة، وكذلك دون الاحساس من زاوية اخرى بالدونية والتبعية لهما باعتبار الإسلام في معظمه تجسيداً حرفياً حيناً أو معنوياً حيناً آخر لتعاليمهما. فالإسلام بهذا هو مدني بإمتياز قبل أي ادعاءات لهذه المدنية من جهات عالمية معاصرة في الشرق أوالغرب.

4- **ان الاسلام يعمل منذ بدايته بثقافة السلم والسلام والتسامح والعدل واحترام الحقوق المدنية للناس عموما وللاقليات بدون شك.** فلا نوافق البعض من الشرق او الغرب عند قولهم بأن الاسلام يعني الاستسلام والخنوع اوالعبودية. فالله الذي "خلق الانسان في احسن تقويم" وليكون "خليفته على الارض"، لا يحتاج الى استعباد هذا الانسان بالمعنى البشري الفظّ للكلمة. حتى أن الوالدين عندما يطلبان من الابناء التوافق مع رغباتهما وتعليماتهما، لا يتمنيا أبداً ان يكون هؤلاء الابناء عبيداً لأي أحد حتى للوالدين نفسيهما.

فالاسلام اصطلاحاً مشتق من اسم مصدره سِلْم ومن فعل سَلِمَ (من العقوق والانحراف والخوف والتهديد والحرمان). أي أمِن في النفس والحياة والمستقبل. أما اذا نظرنا الى اشتقاق الاسلام من سَلّمَ فيكون اسم مصدره: سلام. فالاسلام هو عامل سِلْم وأمان وسلام يُعلّم أتباعه اساليب العيْش الآمن مع الآخرين وقيم التعامل المتوازن معهم على "قدم المساواة" في الحقوق والواجبات،، وقبول هؤلاء الآخرين أعضاء شركاء في البيئة حتى لو كانوا من اعراق او/ واديان اخرى.

وهكذا كانت وثيقة يثرب التي عقدها الرسول محمد (ص) مع يهود المدينة، والعهدة العمرية مع نصارى القدس، وصلح الرملة الذي اعتمده صلاح الدين الايوبي مع فرنجة الحروب الصليبية وغيرها (أنظر لاحقاً). وهكذا أيضاً تزوج رسول الاسلام، العربي من نساء غير عربيات (السيدة / ماريا القبطية التي انجبت للنبي ابنه: ابراهيم، وكانت أمها رومية ووالدها قبطي نصراني(23))، وكان سلمان الفارسي صحابياً ومستشاراً وذا حظوة لدى الرسول والعرب المسلمين..

5- **أن المسلمين كانوا منذ بدايات اسلامهم في مكة والمدينة ثم بدول الراشدين والامويين والعباسيين والاندلسيين،، مدنيين من الطراز الاول.** فقد استوعبوا الشعوب المختلفة عرقياً وثقافياً في الحياة اليومية وفي عمل وادارة المؤسسات، وأدخلوهم في الوظائف والاعمال والادارات السياسية. ونال أفراد الاقليات أرفع المناصب وعملوا في وظائف الدولة الاسلامية بدءاً من الدولة الراشدة الاولى مروراً بالعباسيين والاندلسيين والفاطميين والايوبيين والموحدين والسلاجقة والبويهيين والى وقتنا الحاضر. وكانوا حكاماً فعليين في بعض مراحل الدولة الاسلامية كما كان الحال مع البويهيين والايوبيين والسلجوقيين والمماليك والموحدين وغيرهم من أعراق غير عربية. وعملوا مستشارين لخلفاء وقيادات اسلامية حاكمة، ومترجمين خبراء في الآداب والعلوم المختلفة.

الإسلام المدني ومجتمع المعرفة وثقافة السلام

ينتمي مجتمعا المعرفة وثقافة الإسلام المدني(24) بمبادئهما إلى طبيعة واحدة من حيث رعايتهما للتسامح والحوار المنفتح على الآخر والفهم المشترك للإنسان وشؤون الحياة في مختلف الزمان والمكان دون أي عنصرية تُذكر. فالمعادلة التوضيحية الممكنة هنا لمجتمعا المعرفة وثقافة الإسلام وتفاعلهما معاً هي:

مجتمع المعرفة // ثقافة الإسلام U ثقافة الحوار= التسامح + التفهّم الاجتماعي بين الناس والأمم والثقافات.

إن مبادئ المعرفة والتكافل الأخلاقي والانفتاح على الآخر والاتصال اللائق مع الناس وحرية التفكير والضمير المرهف التي يقوم عليها كل من مجتمع المعرفة وثقافة الإسلام هي أسُس لا بد منها لتنمية وممارسة ثقافة السلام،

المشروطة في الأصل بوجود عوامل: المعرفة والحوار والتسامح والتفهم وعدالة التوزيع في الحقوق والواجبات التي يجسدها جميعاً كل من مجتمع المعرفة والإسلام المدني.

وثقافة السلام هي مجموعة من الميول والقيم وأساليب الحياة الواعية: العادلة والمتسامحة وغير العُنفية والمنفتحة على الآخر. إنها مرهونة في الأصل بوجود مجتمع ديمقراطي حقيقي يحترم فعلياً حقوق وحريات الناس. كما ان تطويرها لدى الأفراد والجماعات يعتمد إجرائياً بالدرجة الأولى على التربية المدنية..

ولكن البلدان العربية النامية للأسف تفتقر عموماً للمجتمعات والمؤسسات الديمقراطية، وتدير شؤونها الرسمية والشعبية اليومية المتنوعة بأساليب أمنية و/ وقبلية بقليل جداً من الاحترام لحقوق وحريات الإنسان.. وإذا كانت أيضاً مدارسنا ونظمنا التعليمية ومناهجنا في فلسفتها وأهدافها ومحتواها وتدريسها هي روتينية وقديمة تعمل خارج حركة العصر.. فإن تحصيل ثقافة الإسلام- السلام ومجتمع المعرفة والديمقراطية يصبح مستحيلاً أو صعب المنال. ومن هنا نلاحظ لسوء الطالع سلوكيات العنف والفشل متفاقمة في كل مكان.

ولما كان الناس أفراداً وجماعات يتصرفون أيضاً فيما بينهم "بالرسمية" التي تُظهر في الواقع غير ما تُبطن، وبثقافة يسودها المناورة والفهلوة والخداع والحصول على أكثر من حقوقهم في بيئات أو مواقف ملتوية أو فاسدة، فإن الوصول لثقافة الإسلام- السلام وما تقوم عليه من مجتمع معرفة وديمقراطية وثقافة حوار وتسامح،، ومن ثم ممارستهم لها بالعادة في الواقع، تبدو صعبة المنال في الوضع الراهن للبلدان العربية النامية..

وما لم تتغير هذه البلدان جذرياً في فلسفتها وأساليب حياتيها المختلفة وأنماط عملها الروتينية المتأخرة في الإدارة والاجتماع والاقتصاد والصحة والتعليم والعلاقات الدولية؛ وتبادر بالعودة الحميدة إلى مبادئ وممارسات الإسلام المدني والتربية المدنية والدولة الوطنية الفعالة غير الفاشلة.. فإن معاناتها ودونية حاضرها وتوقعات مستقبلها غير الآمن ستستمر جميعاً إلى ما لا نهاية.

آليات عمل الإسلام المدني في توافق الاجتماع والسلوك المدني للناس

يمكن توضيح دور الدين في تنمية توافق الناس في اجتماعاتهم وسلوكياتهم المدنية من خلال ثلاثة آليات سلوكية هي: التعليم، والمتابعة والتوجيه، ثم المحاسبة(التقييم). وفيما التوضيح.

1- **تعليم توافق الاجتماع والسلوك المدني بالتربية الدينية المدنية.** يشكل هذا التعليم للفرد والأسرة والمدرسة والإعلام والمواقف الاجتماعية الأخرى الرسمية والمفتوحة، أهم مسؤولية يقوم بها الدين بمعلوماته وتعاليمه وقيمه وسلوكياته في تعليم الناشئة والناس مواصفات وآليات توافق الاجتماع والسلوك المدني بواسطة التربية الوقائية،، البعيدة عن البروبوغاندا التجارية والدعائية او برامج المواعظ الشوفينية الفضائية، او حلقات وأنشطة وفعاليات التسييس الديني.

إن كل ما يحتويه القرآن الكريم في واقع الأمر هو دستور إجرائي لسوية الطبيعة الإنسانية وللحياة بمختلف أوجهها، دون الحاجة لهذا "السيل العارم" من البرامج والمواعظ الروتينية المتكررة. وان كل ما يحتاجه الأفراد والجماعات هو الاطلاع والتثقف والتأمل ذاتياً في النصوص القرآنية والأحاديث النبوية المتواترة لبناء الشخصية والقيم والسلوكيات المدنية المطلوبة لإجتماعاتهم اليومية مع الآخرين. **قال الله مؤكداً هذا الدور بآيات عديدة نذكر منها(25)**

* "الرحمن. علم القرآن. خلق الإنسان. علمه البيان" (الآية2، الرحمن 55).
- "علم الإنسان ما لم يعلم" (الآية 5 العلق 96).
- "علم بالقلم" (الآية 4 العلق 96).
- "وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة" (الآية 31 البقرة 2).
- "رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث" (الآية 101 يوسف 12)
- "وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم" (الآية 80 الأنبياء 21).
- "وأتاه الله الملك والحكمة وعلمه مما يشاء" (الآية 251 البقرة 2).
- "يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون" (الآية 151 البقرة 2).
- "وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم" (الآية 91 الأنعام 6).
- "فيتعلمون منهما ما يعرفون به بين المرء وزوجه ويتعلمون ما يفيدهم ولا ينفعهم" (الآية 102 البقرة 2).

ويجري التعليم والتعلم الديني بأربعة آليات: ·

1- **الفرد من خلال الملاحظات والقراءات الذاتية للقرآن والسنة،**

2- **وفي الأسرة،**

3- **والمؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة.**

4- ثم بالاجتماعات المدنية المفتوحة في المجتمع مثل: الإعلام، ومواقف الأقران والندوات والنوادي والروابط الاجتماعية والمهنية.

لكن ما يجري من تعلم وتعليم من هذه الجهات من أجل بناء شخصية سوية متوافقة مع نفسها والمجتمع ومع الله، وتتصرف بصيغ مدنية كما ينبغي في النصوص الدينية.. يبدو غير كاف ويثير ردود فعل سلبية في أحيان عديدة ملاحظة لدى الشبيبة ومجموعات معارضة أخرى،، وذلك بسبب ضعف المعرفة والمهارة المهنية في توصيل الرسائل الدينية المطلوبة، أو لإهمال هذه الأطراف ومشاغلها الجانبية عن أداء واجباتها المتوقعة منها في التربية الدينية.

وفي أحيان أخرى بسبب تعارض رسائلها وأساليبها التربوية الدينية، بحيث تعلم الأسرة شيئاً، غير الذي تقوم بتعليمه المدرسة وخلاف ما يتعلمه الفرد في اجتماعات الأقران والمواقف الاجتماعية المفتوحة، ثم تناقضها جميعاً أحياناً مع ما يجري من معارف ومعلومات واتصالات وحملات للديمقراطية وحقوق الإنسان سيئة النية أحياناً، مرفقاً كل ذلك بتسارع تطور مصادر ووسائل المعرفة والمعلومات والاتصالات الإلكترونية ومحطات البث التليفزيوني الفضائي.. أموراً أدت إلى فقدان الناشئة والشبيبة لتوازنها النفسي واختلاط معايير "الصح والخطأ" لديها، ومُنتجة في النهاية ضعفاً في الوازع الديني في تسيير وتوجيه فعاليات وتعاملات الحياة اليومية، على شكل اضطرابات نفسية وانحرافات سلوكية مؤذية.

ولما كانت الأسر والمدارس والمؤسسات المدنية الأخرى لا تقوى على ضبط محتوى وعمليات ونتائج التربية الدينية لدى الناشئة والشبيبة، ولما كانت أيضاً لا تستطيع أن تكون رقيبة عليهم طيلة اربع وعشرين ساعة يومياً في مختلف الزمان والمكان.. فإن أنجع الحلول تبدو في تعاون ومتابعة الأسرة والمدرسة خلال الثماني عشرة سنة الأولى من عمر الناشئة من أجل تنمية شخصية مستقلة مستنيرة، قادرة بذاتها على التفكير المنطقي وتصويب صناعة القرار واختيار الأقوم والأكثر فعالية من بين البدائل المتاحة، لمتطلبات المواقف المدنية اليومية والمتوافقة في نفس الوقت مع النصوص الدينية الخاصة بكل منها. وعندما يمارس الشبيبة شخصياتهم السوية المتوافقة ويعتادون ذاتياً على اتخاذ القرارات الصائبة

ويتحملون مسؤوليات نتائجها.. عندئذ يتصرفون إسلامياً مدنياً بالفطرة كما هو مرغوب.

2- **متابعة وتوجيه توافق الاجتماع والسلوك المدني بالتربية الدينية المدنية.** يوفر الدين للناس عند قراراتهم وأعمالهم آليات ومبادئ للمتابعة والتوجيه الذاتي من خلال تزويدهم بتعليمات وإرشادات وتصويبات "الصح والخطأ"، وكفاية أو ضعف الإنجاز الشخصي/ السلوكي لمزيد من الانضباط وجودة أداء المهمة المطلوبة. يحث الله الافراد والجماعات على مراقبة أدائهم وتوجيهاتهم السلوكية في عديد من الآيات، نذكر منها العينة التالية:

- "اعلموا أنها الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة" (الآية **20** الحديد **57**)
- "واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم" (الآية **282** البقرة **2**)
- "إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله" (الآية **117** الأنعام **6**)
- "وهو أعلم بالمهتدين" (الآية **125** النحل **16**)
- "ومن تَطوع خيراً فإن الله شاكر عليم" (الآية **158** البقرة **2**)
- "وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم" (الآية **215** البقرة **2**)
- "واتقوا الله واعلموا إن الله بكل شيء عليم" (الآية **231** البقرة **2**)
- "ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون" (الآية **25** ابراهيم **14**)
- "الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون" (الآية **43** العنكبوت **29**)
- "وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون" (الآية **21** الحشر **59**)
- "ومن يَتق الله يجعل له مخرجاً. ويرزقه من حيث لا يحتسب" (الآية **3** الطلاق **65**)
- "واذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلاً"(الآية **8** المزمل **73**)
- "خذوا ما آتيناكم بقوة واذكروا ما فيه لعلكم تتقون" (الآية **171** الأعراف **7**)
- "إن تضل إحداهما فتُذكّر إحداهما الأخرى" (الآية **282** البقرة **2**)
- "فذكّر إن نفعت الذكرى" (الآية **9** الأعلى **87**)
- "ولقد وصلنا لهم القول لعلهم يتذكرون" (الآية **51** القصص **28**)
- "سيَذكّر من يخشى" (الآية **10** الأعلى **87**)
- "إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار" (الآية **145** النساء **4**)

"وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى" (الآية 40 و 41 النازعات 79)

"إن أكرمكم عند الله أتقاكم" (الآية 13 الحجرات 49)

"يوم لا ينفع مال ولا بنون. إلا من أتى الله بقلب سليم" (الآية 88 و89 الشعراء 26)

إن الآيات أعلاه وغيرها في القرآن، تحض على العمل والمتابعة والتوجيه والتصحيح الذاتي لشخصية وسلوك الإنسان. وإن الأسرة والفقهاء والمؤسسات ترتكب خطأ فادحاً عندما تحصر تفسير القرآن وآياته على الأمور الدينية المباشرة (الحرفية) البحتة.. وتهمل أو تبدو قاصرة عن تعميم وإسقاط ما تعنيه الآيات على شؤون الإنسان ومواقف الحياة المختلفة المعاصرة.

إن القرآن قد أنزل قبل كل اعتبار آخر، لبناء وتصحيح وترميم شخصيات وسلوكيات الناس وآليات تعاملهم مع بعضهم ومع شؤون الحياة الأخرى بدءاً بالسياسة والحكم والاقتصاد والتربية وانتهاء بالصحة والدفاع والإدارة والعلاقات الدولية.

فالآية: "اعلموا إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة"، هي توجيه وتحذير بأن التفكير والميول والتصرفات السوية الجادة هي النافعة للإنسان والحياة والسلوك في الدنيا والآخرة، دون حصرها بالطبع كما تفيد آيات أخرى في الدعوة المطلقة للعزوف عن الدنيا والانزواء في صومعة معزولة عن حركة وتطورات وإبداعات الحياة، أو هدرها كاملاً في الترفيه المؤقت غير البناء. أي أن القرآن والسنة المتواترة يؤكدان أهمية الحياة المتوازنة في التفكير والمشاعر واللهو والسلوك القويم لتقدم الإنسان والحياة، الأمر الذي يجسد في واقع الأمر جوهر توافق الشخصية والسلوك المدني اللذين ندعو إليهما باستمرار.

ولو أخذنا الآية الأخيرة: "يوم لا ينفع مال ولا بنون.. إلا من أتى الله بقلب سليم"، فإن ما يُفهم من الآية الكريمة الآن هو: إن الذي يقابل الله بسيرة شخصية وسلوكية حسنة، بعيدة عن الأخطاء والانحراف، بشخصية راضية عن نفسها واجتماعها المدني بالناس في قضاء متطلبات الحياة المختلفة، فإن ثوابه يكون مجزياً في الآخرة، كما كان كذلك في الدنيا. أي بلغة عملنا العلمي الحالي: إن من

يتمتع بتوافق شخصي عال مع تعاليم الله وبسلوك مدني في الاجتماع بالناس، فإنه يكون مَرْضياً من الله في الآخرة كما كان ناجحاً متفوقاً في حياته الدنيا.

3- **المحاسبة عن العمل والنتائج.** لا يترك الله الناس يعملون على غاربهم، أي بهواهم واهوائهم الظرفية، بل يحاسب الخير بعشر امثاله اما السيئة فبمثلها. قال تعالى: "من جاء بالحسنة فله عشر امثالها" (الآية**160** الانعام**6**). واضاف "من عمل سيئة فلا يُجزى الا مثلها.." (الآية **40** غافر **40**).

وتكون المحاسبة خلال التربية المدنية الدينية في نوعين: الاولى بنائية مرحلية أثناء عملية المتابعة والتوجيه من أجل التحسين والتطوير للأفضل؛ والثانية في نهاية التعلم والتعليم بغرض المكافأة والعقاب عن نوعية النتائج: بمدى خيرها او شرها على الفرد والاسرة والعمل والحياة،، وفي النهاية بمدى توافقها مع الله.

ونرى في ختام هذه الفقرة، أن الأسر والناشئة والاجتماعات المدنية للناس هم بحاجة ماسة الى تفسير معاصر للقرآن الكريم في العلوم والمجالات الحياتية الجارية الآن في عصر العولمة وحقوق الإنسان ومجتمع المعرفة الرقمي. حيث السياسة والاقتصاد والادارة والصحة والثقافة والدفاع والتربية وعلم النفس والشخصية الإنسانية والإبداع نعسي. وغيرها من تحولات اجتماعية ودولية وعلمية معاصرة..

ونريد بدرجة مُلحة تفسيراً يعلّم الشبيبة بلغتهم مبادئ وسلوكيات العقيدة من خلال معارف وأنشطة موضوعية وجادة يحتاجونها لنمو شخصياتهم السوية المتوافقة في الواقع ولتفعيل قدراتهم على أداء السلوك المدني.. لكن بدون المواعظ المتكررة المُملّة والإملاءات القسرية. أو تذكيرهم كل ثانية بأننا نعمل ما نعمل حتى يكونوا مسلمين أوأتقياء ورعين؟! بل يتوقع مما نقدمه لهم من معارف وخبرات عصرية وقويمة مناسبة، أن يتحولوا عن قناعة شخصية إلى التوافق النفس اجتماعي المطلوب، وسلوكياً إلى التصرفات المدنية المتناغمة بالعادة مع الله والفعالة تلقائياً للاجتماع اليومي مع الناس.

الاسلام المدني واقتصاد الناس: العمل والاستثمار والصدقة والزكاة

لو أخذنا الإسلام كآخر الأديان السماوية لتوضيح هذا الجانب من حياة الناس المدنية، لوجدنا أن الإسلام لا يشجع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، ولا تَحكّم الثروات ورأس المال في الشأن الحياتي اليومي للناس.. كما لا يسمح باستبداد أي طبقة بمقدرات الأفراد والجماعات كحال طبقة رجال الأعمال في الرأسمالية أو طبقة العمال في الاشتراكية أوالشيوعية الدولية الماضية، أو حتى "أولي الأمر"

الفاسدين، بل نراه يقف وسطاً بين الرأسمالية والاشتراكية حيث يسمح للناس بدون استثناء في العمل والاستثمار والثراء إلى الأقصى طالما كان ذلك قانونياً ويتبع النظم والقوانين العامة ويتجنب الجشع والأنانية والاستغلال وحرمان الآخر. كما يوفر للطبقات العاملة والفقيرة فرص العيش بكرامة، مستفيداً مما يفرضه الدين على الأغنياء من صدقات وزكاوات وما يَعفيه عنهم من التزامات مالية(26).

كما أن الإسلام يتبنى منهجاً وسطاً: معتدلاً وفعالاً متوازناً بين واجبات وحقوق الفرد والأخرى للمجتمع، وعلاقة المواطن بالدولة من حيث رعايتها له مقابل وفائه بمتطلباتها المدنية المعقولة، وبين المادية والروحانية من حيث العيش والاستمتاع بالحياة الدنيا في ضوء معايير الحلال والحرام ونيل العيش بسلام وسعادة في الحياة الآخرة.

وإذا نظرنا إلى الزكاوات والصدقات. ففي الزكاة يدفع القادرون مبلغ 2,5 % سنوياً من فائض حاجاتهم لمؤسسة الزكاة.. كما يمكن لأي فرد في المجتمع: قادر أوغير قادر أن يتبرع أو يتصدق بأي مبلغ يرغبه لصالح المحتاجين مباشرة أو عن طريق مؤسسة عامة أو خاصة موجودة لهذا الغرض. والغاية الكبرى من الزكاوات والصدقات هي تجذير اللحمة في علاقات الناس، لأن الإسلام يراهم في المجتمع "كأعضاء الجسم الواحد، إذا اشتكى منه عضو، تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى".

والزكاوات والصدقات بتضميناتها الفاضلة: الإنسانية والاجتماعية السياسية، تحرر المجتمع من صراع الطبقات، ومن مشاعر الضغينة والغيرة والحسد وعدم الثقة، واللجوء إلى الفساد أوالانحراف بالرشوة أوالسرقة أوالاهمال السلبي المقصود من أفراد وطبقات دنيا بشؤون الآخرين أعلى أو أغنى.

وكمثال لما يتمتع به الإسلام من سماحة وعناية بالآخر نقدم بصيغة عامة التحادث النبوي مع الصحابة بخصوص بدائل الصدقات، قال "الصدقة فريضة على كل مسلم"، فسأله الصحابة: ما العمل إذا كان الفرد لا يملك شيئاً؟ قال الرسول "يعمل بيديه فيكسب فيعطي مما كسب يداه صدقة للناس"، فسأل الصحابة: وماذا لو كان الشخص لا يستطيع العمل؟ قال الرسول: "يجب عليه مساعدة الفقراء والمحتاجين بشيء لا يقتضي استعمال الجسم / اليدين.. كرأي أو تعليم معرفة أو

مهارة أو مراقبة إدارية أو ما شابه". فسأل الصحابة: ماذا لو كان لا يستطيع حتى عمل مثل هذا؟ قال الرسول: "يجب عليه حث الآخرين لعمل ما هو جيد". فسأل الصحابة: "وما العمل إذا افتقد هذه القدرة؟ فقال الرسول: "يجب عليه أن يجنب نفسه من الخطأ، فإن ذلك صدقة". وقال الرسول في حديث آخر "تبسمك في وجه أخيك صدقة".. أي أن ملاقاة الآخر بوجه مبتسم هو صدقة.

إن التدقيق في معاني وتطبيقات حديث الحوار الشامل أعلاه، يؤكد على أن الدين الإسلامي يجسد دستوراً عالمياً في الاقتصاد السياسي والاجتماعي المدني، ومعياراً موضوعياً فاعلاً في المحاسبة على مدى توافق الشخصية والسلوك المدني واستحقاقاتهما من ثواب وعقاب في مناحي الحياة اليومية،، بما فيها التعامل مع العوامل المعاصرة التي تؤثر على الشخصية الفردية والسلوك المدني هذه الأيام مثل: العولمة والقانون الدولي وحقوق المواطنة وحاجات الإنسان وتكنولوجيا الإتصال والمعلومات المعاصرة.

أمثلة تاريخية موثقة لمدنية الاسلام والمسلمين

لقد حقق المسلمون الأوائل خلال السنوات الوجيزة من عمر الدولة الراشدة تفوقاً مميزاً في فتوح البلدان ونشر الدعوة لدى الأمم المتنوعة الجديدة،، ليس بحدّ السيف كما يجادل البعض سيئوا النية، بل بمبادىء وقيم وأخلاقيات مدنية عالية إستنبتها الاسلام في شخصياتهم وسلوكياتهم اليومية، وعاملوا الناس على أساسها. لقد أورد أحد الكُتاب هذه الأخلاقيات بالنقاط الموجزة التالية(27) :

1- احترام حرية الآخرين في القول، والتعبد، والعمل، أياً كان دينهم ومعتقدهم، شرط عدم المساس بالخير والمصلحة العامين.

2- مساواة الناس جميعاً في الحقوق والواجبات أمام القانون والعدل الاسلامي.

3- منع الاضطهاد، والتنكيل، والإرهاب، بكافة اشكالها بحق اي مواطن، بغض النظر عن انتمائه الديني.

4- البُعد عن تطبيق سياسة الغالب والمغلوب بين المواطنين، في كافة الوجوه والمجالات.

5- تمكين العديد من اهل الكتاب، من العمل في وظائف الدولة الإسلامية، وفي مرا كز حساسة كل حسب كفاءته واختصاصه.

6- اتباع سياسة الإعمار والاصلاح - لا النهب والسرقة- للبلاد التي فتحوها . مما مكّنها من الازدهار والعمران.ا للذين لم تعهدهما من قبل".

وتأكيداً للأخلاقيات المدنية اعلاه للاسلام والمسلمين، نورد الأمثلة التاريخية الموثقة التالية:

الاسلام وثقافة التسامح والسلام واحترام الحقوق المدنية للاقليات

نكتفي هنا بعرض نص "وثيقة يثرب" التي عقدها الرسول (ص) مع اليهود في المدينة كشهادة تاريخية لمدنية الإسلام والمسلمين في ظروف الحرب والسلام وما تمتعوا به من صفات استثنائية في التسامح والإنصاف وقبول واحترام الآخر.

وثيقة يثرب(28)

"لا يسالم مؤمن دون مؤمن فى قتال فى سبيل الله إلا على سواء وعدل بينهم. وإنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة. غير مظلومين ولا متناصرين عليهم. وإن يهود بنى عوف. وبنى النجار. وبنى الحارث. وبنى جشم. وبنى ثعلبة. وبنى الأوس وغيرهم ممن يقيم فى يثرب أمة واحدة مع المؤمنين. لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم. إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته. وإن بينهم النصر على دهم يثرب. وإن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة. وإن بطانة يهود ومواليهم كأنفسهم وكذلك المؤمنون. وإن المؤمنين المتقين على من بغى منهم. أو ابتغى وسيعة ظلم أو إثم أوعدوان أو فساد بين المؤمنين. عن أيديهم عليه جميعاً ولو كان ولد أحدهم".

وختمت الوثيقة بما يلي:

" وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله تعالى وإلى محمد رسول الله".

الاسلام والاخاء العالمي للانسان

في هذا الاطار، لقد سبق الاسلام والمسلمون تاريخياً الدساتير الاوروبية الفرنسية والانجليزية والامريكية المعاصرة بمئات السنين،، وكذلك الدستور العالمي المعروف لحقوق الانسان عام **1948**، بأكثر من الف وخمسماية سنة. اما نوعياً بلُحمة الانسان بأخيه الانسان والتكافل معه في مختلف ظروف وحاجات الحياة، فلم تَرْقَ أبداً كافة القوانين الدولية لحقوق الانسان قديمها وحديثها في اللفظ

والجوهر الى ما مارسه الرسول محمد عام **622** ميلادية في الاخاء بين المهاجرين من مكة والانصار أهل يثرب (المدينة المنورة). وفيما يلي نصٌ توضيحي لذلك.

المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار(29):

"إن رباط الأخوة في الإسلام رباط عظيم ولذلك حرص عليه النبي (ص) وأكده. وكان من أوائل الأمور التي قام بها بعد وصوله المدينة أن آخى بين المهاجرين والأنصار. ويبدو أن النبي (ص) استمر يؤاخي بين أصحابه مؤاخاة ومواساة وتعاوناً وتناصحاً دون أن يترتب على ذلك حق التوارث بين المتآخين.

إن المؤاخاة التي شُرّعت بين المؤمنين باقية لم تُنسخ سوى ما يترتب عليها من توارث فإنه منسوخ. وبوسع المؤمنين فى كل عصر أن يتآخوا بينهم على المواساة والانفاق والنصيحة ويترتب على مؤاخاتهم حقوق أخص من المؤاخاة العامة بين المؤمنين".

الاسلام وثقافة السلم والعيش السلمي وإيثار الآخر

نُقدم في هذا الاطار وثيقتين هما: صلح الحديبية وصلح الرملة،، تشهدان تاريخياً على الدرجة المميزة لمدنية الاسلام والمسلمين وممارستهم بالفطرة ثقافة السلم والسلام والبُعد عن الدموية والحرب بأقصى ما تسمح به ظروف الانسان والزمان والمكان.. كما يُبيّنان كم كان المسلمون وما يزالوا يؤثرين الغير على انفسهم ومصالحهم،، لدرجة تثير احياناً لدى البعض ظنون الشك بالتساهل في المصالح العامة للدولة والناس، كما كان الامر مع لُيونة صلح الحديبية، او بهدر حقوقهم كحال صلح الرملة.

صلح الحديبية(30): (6هـ./628م.).

صلح الحديبية هوعقد تمّ في صدر الإسلام بين المسلمين بقيادة الرسول محمد بن عبد الله وبين قريش التي لم تكن تدين بالإسلام آنذاك وكانت المدة المقررة للإتفاق عشرة سنوات، فاوض قريش عليها عثمان بن عفان.

شروط الصلح

* أن يرد المسلمون من يأتيهم من قريش مسلماً بدون إذن وليه, وألا ترد قريش من يعود إليها من المسلمين.

- وأن من أراد أن يدخل في عهد قريش دخل فيه, ومن أراد أن يدخل في عهد محمد من غير قريش دخل فيه.
- أن يعود المسلمون ذلك العام على أن يدخلوا مكة معتمرين في العام المقبل.
- أن لا تكون عداوة أو خيانة بين الطرفين.

صلح الرملة (31)

عُقد هذا الصلح بين الناصر صلاح الدين الأيوبي، وريتشارد قلب الأسد في (**1192/9/2**) بعد أن فشل ريتشارد في احتلال القدس. وقد مثل صلاح الدين في المفاوضات لعقد الصلح ولداه: الملك الأفضل، والملك الظاهر، وأخوه الملك العادل، وناب عن ريتشارد في التوقيع هنري دي شامبانيا (الكند هنري) وباليان دي ايبلين (يبني) وادنفروا الرابع دي توردن. ونص الصلح على:

- **أن يسود السلام بين الفريقين ثلاث سنوات وثلاثة أشهر.**
- **أن يكون للصليبيين المنطقة الساحلية من صور إلى يافا، بما فيها قيسارية وحيفا وارسوف، وتبقى صيدا وبيروت وجبيل للمسلمين.**
- **تكون عسقلان مدينة غير مسلحة في أيدي المسلمين.**
- **تكون اللد والرملة مناصفة بين المسلمين والصليبيين.**
- **تبقى القدس في أيدي المسلمين والصليبيين.**
- **تبقى القدس في أيدي المسلمين على أن يكون للمسيحيين حرية الحج إلى بيت المقدس دون مطالبتهم بأية ضريبة.**

وأعلن صلاح الدين أن الصلح قد انتظم، فمن شاء من بلادهم أن يدخل بلادنا فليفعل ومن شاء من بلادنا أن يدخل بلادهم فليفعل.

أثارت هذه النصوص المُتراخية لصلح الرملة حفيظة عدد من المؤرخين، موجّهين بذلك اتهامات خطيرة ضد صلاح الدين الايوبي، بالقول(**32**): **"يحار المرء في الوصول إلى حقيقة شخصية صلاح الدين، وسبر أغوار نفسيته المشوشة، خاصة وهو بطل معركة حطّين التي انتهت في الرابع من تموز عام 1187 م بتحرير القدس من أيدي الصليبيين، وتحقيق نصر مؤزر عليهم... ولكن المؤرخ والمفكر الكبير السيد حسن الأمين دوّن في كتابه (صلاح الدين الأيوبي بين العباسيين والفاطميين والصليبيين) ما يلي: (لم يكد يطمئن إلى النصر الرائع في تلك المعركة، حتى أسرع إلى القيام بعمل لا يكاد الإنسان يصدقه، لولا أنه يقرأ بعينيه تفاصيله الواضحة، فيما سجله مؤرخو تلك الحقبة،**

المؤرخون الذين خدرت عقولهم روائع استرداد القدس، فذهلوا عما بعده، لم تتحدر أقلامهم فسجلوا الحقائق كما هي، وظل تخدير العقول متواصلاً من جيل إلى جيل، تتعامى حتى عما هو كالشمس الطالعة، حصل بعد حطين أن صلاح الدين الأيوبي آثر الراحة بعد العناء، والتسليم بعد التمرد، فأسرع يطلب إلى الإفرنج إنهاء حالة الحرب وإحلال السلام

ولكي يتوصل صلاح الدين إلى إحلال السلام وإنهاء حالة الحرب مع الصليبيين، رضخ بصورة مذهلة وغريبة إلى كل الشروط التي اشترطوها عليه أثناء المفاوضات، ومنها: التنازل للصليبيين عن الكثير من المدن التي كان صلاح الدين قد استردها منهم بالحرب00 حيفا - يافا – قيسارية– نصف اللد ونصف الرملة – عكا – صور – وسوى ذلك، حتى صارت لهم فلسطين إلا القليل،، إضافة إلى ما وراء ذلك من اعتراف بوجودهم وإقرار لاحتلالهم، ورفع العنت والمعاناة عن رقابهم الموضوعة تحت سيوف المجاهدين، وإعطائهم الفرصة الذهبية للراحة، والاستعداد التام للانقضاض على القدس من جديد، الأمر الذي حصل بعد موت صلاح الدين.

ويقول الدكتور حسين مؤنس: (ثم دخلوا في مفاوضات مع صلاح الدين انتهت بعقد صلح (الرملة)، الذي نصّ على أن يترك صلاح الدين للصليبيين شريطاً من الساحل، يمتد من صور إلى يافا، وبهذا العمل عادت مملكة بيت المقدس – التي انتقلت إلى طرابلس– إلى القوة بعد أن كانت قد انتهت، وتمكن ملوكها من استعادة الساحل حتى بيروت... وبذلك تكون معظم المكاسب التي حققها صلاح الدين – فيما عدا استعادته لبيت المقدس – قد ضاعت".

وقد كانت أهم مواطن النقد التي وُجّهت الى صلاح الدين الايوبي في أنه لم يعمل بالآية: "**وإن جنحوا للسّلم فاجنح لها وتوكل على الله**" (الآية 61، سورة الأنفال)،، حيث لوحظ(33):

1- إن صلاح الدين هو الذي طلب الصلح والهدنة. وبادر إليها رغم أنه المنتصر في معركة هي التي انتهت بتحرير القدس.

2- أن الصليبيين استغلوا لدرجة بالغة هذه المبادرة السلمية من صلاح الدين، وفرضوا عليه شروطهم كاملة.

3- أن صلاح الدين لم يحقق أياً من مقتضيات الجنوح الإسلامي إلى السلم، فالصليبيون لا يزالوا محتلين لمنطقة كبيرة جداً من البلاد الإسلامية.

4- أن صلاح الدين تنازل للصليبيين عن مناطق أخرى ومدن مهمة كانت في يده"

بالرغم من مرافقة الجيوش العسكرية للمسلمين في فتوحهم للبلدان ودعوة اهلها للاسلام،، الا أن هذه الجيوش قد التزمت بالتعليمات المشددة التي أعطيت لها من الخلفاء والقيادات العسكرية للمحافظة على أمن وكرامة أهل البلدان المفتوحة. كما مارس الدعاة المسلمون التسامح واساليب الحوار والاقناع في التعامل مع السكان وجذبهم سلمياً للاسلام. ان قصة فتح **عمرو بن العاص** لمصر تُبيّن مدى مدنية الاسلام والمسلمين.

عمرو بن العاص محرر مصر(34).

كانت مصر من أهم ولايات الإمبراطورية الرومانية، وقد استغل الروم ثرواتها وحرموا منها السكان واستباحوا أهلها حتى أصبح الناس في ضيق لأن الروم فرضوا عليهم مذهبهم الديني قسرا، فلما بلغ المصريون أنباء الفتوحات الإسلامية وعدالة المسلمين وسماحتهم تطلعت أنظارهم إليهم لتخليصهم مما هم فيه، واتجه عمروبن العاص سنة (18 هجري) على رأس جيش من أربعة آلاف مقاتل متجها الى مصر.. وتمكنوا خلال أشهر من فتحها.

.. وتحدث عمرو مع أهل مصر وكبار أساقفتها فقال: إن الله بعث محمدا بالحق وأمره به.. فنحن ندعوكم الى الإسلام، فمن أجابنا فهو مِنا له مالنا وعليه ما علينا، ومن لم يُجبنا الى الإسلام عرضنا عليه الجزية وبذلنا له الحماية والمنعة، ولقد أخبرنا نبينا أن مصر ستفتح علينا، وأوصانا بأهلها خيراً. فقال: "ستفتح عليكم بعدي مصر، فاستوصوا بقبطها خيراً، فإن لهم ذِمة ورحِما فإن أجبتمونا الى ما ندعوكم إليه كانت لكم ذمة الى ذمة.

وفرغ عمرو من كلماته، فصاح بعض الأساقفة والرهبان قائلين: "إن الرحم التي أوصاكم بها نبيكم لهي قرابة بعيدة لا يصل مثلها إلا الأنبياء".

شهادات غير مسلمين في مدنية الاسلام والمسلمين

نظراً للهجمة العنصرية المستعرة على الاسلام والمسلمين خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر المعروفة، القادمة حالياً للأسف من بعض الجهات في الغرب وبعض الشرق ، والمتسرعة غالباً في أحكامها المُسبقة سيئة النية، نورد الشهادات التالية في مدنية الاسلام والمسلمين(**35**):

1- **الدكتور غوستاف لوبون**، يقول: كان محمد كثير المسامحة لليهود والنصارى، خلافاً لما يظن. ان القوة لم تكن عاملاً بانتشار القرآن، فقد ترك العرب المغلوبين احراراً في أديانهم ولم ينتشر الإسلام السيف، بل بالدعوة وحدها.. وقال أيضاً: كانت الطريق التي يجب على الخلفاء ان يسلكوها واضحة فعرفوا كيف يحجمون عن حمل احد بالقوة على ترك دينه، وعرفوا كيف يبتعدون، خلافاً لمزاعم الكثيرين، عن اعمال السيف فيمن لم يسلم. وقال: يثبت لنا سلوك امير المؤمنين عمربن الخطاب في مدينة القدس، مقدار الرقي العظيم الذي كان يعامل به العرب الفاتحون الأمم المغلولة.

وقال أيضاً: لم يكن سلوك عمروبن العاص بمصر, أقل رفقاً من ذلك، فقد عرض على المصريين حرية دينية تامة، وعدلاً مطلقاً، واحتراماً للأموال، فأقبلوا على اعتناق دين العرب ولغتهم إيما اقبال. وقال: كانت المساواة في عهد الخلفاء الراشدين تامة، وكانت الشريعة للجميع على السواء.

2- **الراهب ميشو**، في كتابه "رحلة دينية في الشرق" قال: من المؤسف ان تقتبس الشعوب النصرانية من المسلمين، التسامح الذي هو آية الإحساس بين الأمم، واحترام عقائد الآخرين، وعدم فرض أي معتقد عليهم بالقوة. وقال في كتابه تاريخ الحروب الصليبية: إن الاسلام، الذي امر بالجهاد، متسامح نحو اتباع الأديان الأخرى، قد أعفى البطاركة والرهبان وخدمهم من الضرائب، وحرم محمد قتل الرهبان على الخصوص، لعكوفهم على العبادات، ولم يمس عمر بن الخطاب النصارى بسوء، حين فتح القدس.

3- **روبرتسون** في كتابه "تاريخ شاركلن" قال "إن المسلمين وحدهم، هم الذين جمعوا بين الغيرة لدينهم، وروح التسامح نحواتباع الأديان الأخرى، فهم مع امتشاقهم الحسام نشراً لدينهم، تركوا من لم يرغبوا فيه احراراً في التمسك بتعاليمهم الدينية.

4- **ول ديورانت** مُبدع تاريخ "قصة الحضارة"، قال: لم يكن اعداء الإسلام من اهل الكتاب, يخيرون بين الإسلام والسيف، بل كان الخيار بين الإسلام والجزية.

وقال: اصبح المسيحيون الخارجون على كنيسة الدولة البيزنطية، والذين كانوا يلقون صوراً من الإضطهاد على يد بطاركة القسطنطينية, وأورشليم, والإسكندرية, وانطاكية, اصبح هؤلاء أحراراً آمنين تحت حكم المسلمين. وقال:

بلغت العلاقة بين الدينين في وقت من الأوقات درجة من المودة, تبيح للمسيحيين الذين يضعون الصلبان على صدورهم,أن يؤموا المساجد, ويتحدثوا فيها مع أصدقائهم المسلمين. وقال: كانت طوائف الموظفين الرسميين في البلاد الإسلامية, تضم مئات من المسيحيين, وقد بلغ عدد الذين رُقوا الى المناصب العالية في الدولة من الكثرة, درجة أثارت شكوى المسلمين.

وقال: كان المسيحيون في بلاد الشرق, يرون أن حكم المسلمين أخف وطأة من حكم بيزنطية وكنيستها. وقال: إن المسلمين كانوا رجالاً أكمل من المسيحيين, احفظ منهم للعهد, وأكثر منهم رحمة بالمغلوبين, وقلما ارتكبوا في تاريخهم من الوحشية ما ارتكبه المسيحيون. **واضاف**:: "وإذا حكمنا على العظمة بما كان للعظيم من أثر في الناس، قلنا أن محمداً كان أعظم عظماء التاريخ. فقد أخذ على نفسه أن يرفع المستوى الروحي والأخلاقي لشعب ألقت به في دياجير الهمجية حرارة الجو وجدب الصحراء، وقد نجح في تحقيق هذا الغرض نجاحاً لم يدانه فيه أي مصلح آخر في التاريخ".

5- **دانيال روبس في كتابه -تاريخ الكنيسة**" يشهد على حقيقة الأخلاق المدنية الإسلامية, فيقول: إن اعمال التخريب الكبرى التي نسبوها للإسلام كتخريب مكتبة الإسكندرية, ليس لها أي أساس تاريخي, وفي بعض المناطق يبدوثابتاً إن ملوكاً مسلمين ساعدوا في اعادة بناء كنائس.

6- **المطران ناوفيطوس**. يقول: " لم يدر في خلد النبي قط أن يفرض شريعته على أمة أخرى, وذلك إجلالاً منه للوحي المتقدم النزول, وتوقيراً لمشيئة الله الذي أراد أن تتنوع الأديان".

7- **لومارتان**، قال: " إذا كانت الضوابط التي نقيس بها عبقرية الإنسان هي سمو الغاية والنتائج المذهلة لذلك رغم قلة الوسيلة، فمن ذا الذي يجرؤ أن يقارن أيا من عظماء التاريخ الحديث بالنبي محمد (ص) في عبقريته؟ فهؤلاء المشاهير قد صنعوا الأسلحة وسنوا القوانين وأقاموا الإمبراطوريات، فلم يجنوا إلا أمجادا بالية لم تلبث أن تحطمت بين ظهرانيهم. لكن هذا الرجل محمد (ص) لم يقد الجيوش ويسن التشريعات ويقم الإمبراطوريات ويحكم الشعوب ويروض الحكام فقط، وإنما قاد الملايين من الناس فيما كان يعد ثلث العالم حينئذ.

وليس هذا فقط بل إنه قضى على الأنصاب والأزلام والأديان والأفكار والمعتقدات الباطلة. لقد صبر النبي وتجلد حتى نال النصر من الله. وكان طموح النبي (ص) موجها بالكلية إلى هدف واحد، فلم يطمح إلى تكوين إمبراطورية أوما إلى ذلك. حتى صلاة النبي الدائمة ومناجاته لربه ووفاته (ص) وانتصاره حتى بعد موته، كل ذلك لا يدل على الغش والخداع بل على اليقين الصادق الذي أعطى النبي الطاقة والقوة لإرساء عقيدة ذات شقين: الإيمان بوحدانية الله والإيمان بمخالفته تعالى للحوادث. فالشق الأول يبين صفة الله (ألا وهي الوحدانية)، بينما الآخر يوضح ما لا يتصف به الله تعالى (وهوالمادية والمماثلة للحوادث). لتحقيق الأول كان لا بد من القضاء على الآلهة المدعاة من دون الله بالسيف، أما الثاني فقد تطلب ترسيخ العقيدة بالكلمة (بالحكمة والموعظة الحسنة)."

8- **مونتجومري**: كتب "إن استعداد هذا الرجل لتحمل الاضطهاد من أجل معتقداته، والطبيعة الأخلاقية السامية لمن امنوا به واتبعوه واعتبروه سيدا وقائدا لهم، إلى جانب عظمة إنجازاته المطلقة، كل ذلك يدل على العدالة والنزاهة المتأصلة في شخصه. فافتراض أن محمدا مدّع افتراض يثير مشاكل أكثر ولا يحلها. بل إنه لا توجد شخصية من عظماء التاريخ الغربيين لم تنل التقدير اللائق بها مثل ما فعل بمحمد. "

9- **بوسورث سميث**، قال: " لقد كان محمد قائدا سياسيا وزعيما دينيا في آن واحد. لكن لم تكن لديه عجرفة رجال الدين، كما لم تكن لديه فيالق مثل القياصرة. ولم يكن لديه جيوش مجيشة أوحرس خاص أوقصر مشيد أوعائد ثابت. إذا كان لأحد أن يقول إنه حكم بالقدرة الإلهية فإنه محمد، لأنه استطاع الإمساك بزمام السلطة دون أن يملك أدواتها ودون أن يسانده أهلها".

10- **جيبون أوكلي**، قال: " ليس انتشار الدعوة الإسلامية هوما يستحق الانبهار وإنما استمراريتها وثباتها على مر العصور. فما زال الانطباع الرائع الذي حفره محمد في مكة والمدينة له نفس الروعة والقوة في نفوس الهنود والأفارقة والأتراك حديثي العهد بالقرآن، رغم مرور اثني عشر قرنا من الزمان.

لم يعرفوه إلا من خلال العقل والمشاعر الإنسانية. فقول" أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله "هي ببساطة شهادة الإسلام. ولم يتأثر إحساسهم بألوهية الله بوجود أي من الأشياء المنظورة التي كانت تتخذ آلهة من دون الله. ولم يتجاوز

شرف النبي وفضائله حدود الفضيلة المعروفة لدى البشر، كما أن منهجه في الحياة جعل مظاهر امتثال الصحابة له (لهدايته إياهم وإخراجهم من الظلمات إلى النور) منحصرة في نطاق العقل والدين. "

11- **الدكتور زويمر، قال**: "إن محمداً كان ولا شك من أعظم القواد المسلمين الدينيين، ويصدق عليه القول أيضاً بأنه كان مصلحاً قديراً وبليغاً فصيحاً وجريئاً مغواراً، ومفكراً عظيماً، ولا يجوز أن ننسب إليه ما ينافي هذه الصفات، وهذا قرآنه الذي جاء به وتاريخه يشهدان بصحة هذا الادعاء".

12- **سانت هيلر** :" كان محمد رئيساً للدولة وساهراً على حياة الشعب وحريته، وكان يعاقب الأشخاص الذين يجترحون الجنايات حسب أحوال زمانه وأحوال تلك الجماعات الوحشية التي كان يعيش النبي بين ظهرانيها، فكان النبي داعياً إلى ديانة الإله الواحد وكان في دعوته هذه لطيفاً ورحيماً حتى مع أعدائه، وإن في شخصيته صفتين هما من أجلّ الصفات التي تحملها النفس البشرية وهما العدالة والرحمة".

13- **إدوار مونته، قال**: "عرف محمد بخلوص النية والملاطفة وإنصافه في الحكم، ونزاهة التعبير عن الفكر والتحقق، وبالجملة كان محمد أزكى وأدين وأرحم عرب عصره، وأشدهم حفاظاً على الزمام فقد وجههم إلى حياة لم يحلموا بها من قبل، وأسس لهم دولة زمنية ودينية لا تزال إلى اليوم".

14- **برنارد شو**، قال:" إن العالم أحوج ما يكون إلى رجلٍ في تفكير محمد، هذا النبي الذي وضع دينه دائماً موضع الاحترام والإجلال فإنه أقوى دين على هضم جميع المدنيات، خالداً خلود الأبد، وإني أرى كثيراً من بني قومي قد دخلوا هذا الدين على بينة، وسيجد هذا الدين مجاله الفسيح في هذه القارة (يعني أوروبا). انه الدين الوحيد الذي يبدو لي أن له طاقة هائلة لملائمة أوجه الحياة المتغيرة، وهو صالح لكل العصور".

إنّ رجال الدين في القرون الوسطى، ونتيجةً للجهل أوالتعصّب، قد رسموا لدين محمدٍ صورةً قاتمة، لقد كانوا يعتبرونه عدوًّا للمسيحية، لكنّني اطّلعت على أمر هذا الرجل، فوجدته أعجوبة خارقة، وتوصلت إلى أنه لم يكن عدوًّا للمسيحية، بل يجب أنْ يسمّى منقذ البشرية، وفي رأيي أنه لوتولى أمر العالم اليوم، لوفق في حلّ مشكلاتنا بما يؤمن السلام والسعادة التي يرنوالبشر إليها. "

يضيف الفيلسوف الإنجليزي الشهير برنارد شو قولته الخالدة: "لقد كان دين محمد موضع تقدير سامي لما ينطوي عليه من حيوية مدهشة.. "حيوية يعني دائم النشاط ويقول ." وإنه الدين الوحيد الذي له ملكة الهضم لأطوار الحياة المختلفة وأرى واجباً أن يدّعى محمد منقذ الإنسانية، وإنّ رجالاً كشاكلته إذا تولى زعامة العالم الحديث فسوف ينجح في حل مشكلاته،، وأحل في العالم السلام والسعادة وما أشد حاجة العالم اليوم إليهما " . ولقد وجد برنارد شوفي شخصية الرسول محمد ما دعاه إلى أن يصفه بأنه منقذ البشرية فقال: "لقد عمد رجال الاكليروس في العصور الوسطى إلى تصوير الإسلام في أحلك الألوان، وذلك بسبب الجهل وبسبب التعصب الذميم، والواقع أنهم كانوا يسرفون في كراهية محمد وكراهية دينه ويعدونه خصماً للمسيح".

15- **السير موير، قال:** " إن محمداً نبي المسلمين لقب بالأمين منذ الصغر بإجماع أهل بلده لشرف أخلاقه وحسن سلوكه، ومهما يكن هناك من أمر فإن محمداً أسمى من أن ينتهي إليه الواصف، ولا يعرفه من جهله، وخبير به من أمعن النظر في تاريخه المجيد، ذلك التاريخ الذي ترك محمداً في طليعة الرسل ومفكري العالم".

16- **سنرستن الآسوجي، قال:** " إننا لم ننصف محمداً إذا أنكرنا ما هو عليه من عظيم الصفات وحميد المزايا، فلقد خاض محمد معركة الحياة الصحيحة في وجه الجهل والهمجية، مصراً على مبدئه، وما زال يحارب الطغاة حتى انتهى به المطاف إلى النصر المبين، فأصبحت شريعته أكمل الشرائع، وهوفوق عظماء التاريخ".

17- **المستر سنكس، قال:** "ظهر محمد بعد المسيح بخمسمائة وسبعين سنة، وكانت وظيفته ترقية عقول البشر، بإشرابها الأصول الأولية للأخلاق الفاضلة، وبإرجاعها إلى الاعتقاد بإله واحد، وبحياة بعد هذه الحياة. إلى أن قال: إن الفكرة الدينية الإسلامية، أحدثت رقياً كبيراً جداً في العالم، وخلصت العقل الإنساني من قيوده الثقيلة التي كانت تأسره حول الهياكل بين يدي الكهان. ولقد توصل محمد ـ بمحوه كل صورة في المعابد وإبطاله كل تمثيل لذات الخالق المطلق ـ إلى تخليص الفكر الإنساني من عقيدة التجسيد الغليظة".

18- **آن بيزيت،** قالت: " من المستحيل لأي شخص يدرس حياة وشخصية نبي العرب العظيم ويعرف كيف عاش هذا النبي وكيف علم الناس، إلا أن يشعر بتبجيل هذا النبي الجليل، أحد رسل الله العظماء، ورغم أنني سوف أعرض فيما أروي لكم

أشياء قد تكون مألوفة للعديد من الناس فإنني أشعر في كل مرة أعيد فيها قراءة هذه الأشياء بإعجاب وتبجيل متجددين لهذا المعلم العربي العظيم.

هل تقصد أن تخبرني أن رجلا في عنفوان شبابه لم يتعد الرابعة والعشرين من عمره بعد أن تزوج من امرأة أكبر منه بكثير وظل وفيا لها طيلة 26 عاما ثم عندما بلغ الخمسين من عمره - السن التي تخبو فيها شهوات الجسد - تزوج لإشباع رغباته وشهواته؟! ليس هكذا يكون الحكم على حياة الأشخاص.

فلو نظرت إلى النساء اللاتي تزوجهن لوجدت أن كل زيجة من هذه الزيجات كانت سببا إما في الدخول في تحالف لصالح أتباعه ودينه أوالحصول على شيء يعود بالنفع على أصحابه أوكانت المرأة التي تزوجها في حاجة ماسة للحماية.

19- **مايكل هارت، قال:** " إن اختياري محمداً، ليكون الأول في أهم وأعظم رجال التاريخ، قد يدهش القراء، ولكنه الرجل الوحيد في التاريخ كله الذي نجح أعلى نجاح على المستويين: الديني والدنيوي. فهناك رُسل وأنبياء وحكماء بدءوا رسالات عظيمة، ولكنهم ماتوا دون إتمامها، كالمسيح في المسيحية، أوشاركهم فيها غيرهم، أو سبقهم إليهم سواهم، كموسى في اليهودية، ولكن محمدا هوالوحيد الذي أتم رسالته الدينية، وتحددت أحكامها، وآمنت بها شعوب بأسرها في حياته.
ولأنه أقام جانب الدين دولة جديدة، فإنه في هذا المجال الدنيوي أيضاً، وحّد القبائل في شعب، والشعوب في أمة، ووضع لها كل أسس حياتها، ورسم أمور دنياها، ووضعها في موضع الانطلاق إلى العالم. أيضاً في حياته، فهوالذي بدأ الرسالة الدينية والدنيوية، وأتمها."

20- **تولستوي،** قال: " يكفي محمداً فخراً أنه خلص أمة ذليلة دموية من مخالب شياطين العادات الذميمة، وفتح على وجوههم طريقَ الرُّقي والتقدم، وأنّ شريعة محمدٍ، ستسودُ العالم لانسجامها مع العقل والحكمة".

21- **شبرك النمساوي،** قال: "إنّ البشرية لتفتخر بانتساب رجل كمحمد إليها، إذ إنه رغم أُمّيته، استطاع قبل بضعة عشر قرنًا أنْ يأتي بتشريع، سنكونُ نحنُ الأوروبيين أسعد ما نكون، إذا توصلنا إلى قمّته".

22- **المؤرخ والفيلسوف الإنجليزي ويلز:** يقول في كتابه (ملامح تاريخ الإنسانية)" كان يمكن لأي متنبئ تاريخي يستعرض حياة البشر في مستهل القرن السابع الميلادي أن يتوقع بحق أنه لن تمضي بضعة قرون حتى تقع كل أوروبا وأسيا تحت سيادة

المغول والتتار إلى أن قال: ولكن هذا المتقين كان سيخطئ في تقديره فقد اشتعلت دنيا الصحراء والبدومانة عام من المجد عندما بسط العرب سلطانهم ومدوا حكمهم ولغتهم من أسبانيا إلى حدود الصين مقدمين للعالم ثقافة جديدة ومنشئين ديناً لا يزال حتى اليوم إحدى القوى الحيوية في العالم. وكان محمد بن عبد الله هوالذي أشعل الجزيرة العربية ودفعها لتحقيق ذلك كله، والذي ظل حتى سن الأربعين لا يميز نفسه بشيء غير عادي عن بقية معاصريه".

23- **استافلوقون:** يقول في كتابه" حضارة العرب" وهوكتاب مشهور متداول مطبوع باللغة العربية "دخلت حضارة العرب في ذمة التاريخ منذ زمن طويل: " واضاف " ولا نقول مع ذلك أنهم ماتوا تماما فترى الآن ديانتهم ولغتهم اللتين ادخلهما إلى العالم أكثر انتشاراً مما كانتا عليه في أنضر أنوارهم، ولا يزال الإسلام جاداً في تقدمه، واليوم يدرس في ما عدا الجزيرة العربية في مصر وسوريا وتركيا وآسيا الصغرى وفارس وقسم مهم من روسيا وأفريقيا والصين والهند. وتناول القرآن مدغشقر وأفريقيا الجنوبية، وعرف في جزر الملايووعلمه أهل جاوا وسومطرا، وتقدم إلى غينيا الجديدة، ودخل أمريكا مع زنوج أفريقيا، ويتقدم الإسلام في الصين تقدماً يقضي بالعجب، حتى اضطر المبشرون الأوربيون إلى الاعتراف بالحدود وسيقوم الإسلام مقام البوذية ومسلموالصين لا يشكون في ذلك.. " إلى آخر ما قال " مما يدل على أن نور الإسلام سيشع وينتشر."

24- **دوقلس أرثر:** يقول: "لوأحسن عرض الإسلام على الناس لأمكن به حل كافة المشكلات، ولأمكن تلبية الحاجات الاجتماعية والروحية والسياسية للذين يعيشون في ظل الرأس مالية والشيوعية على السواء، فقد فشل هذان النظامان في حل مشكلات الإنسان، أما الإسلام فسوف يقدم السلام للأشقياء، والأمل والهدى للحيارى والضالين، وهكذا فالإسلام لديه أعظم الإمكانيات لتحدي هذا العالم وتعبئة طاقات الإنسان لتحقيق أعلى مستوى من الإنتاج والكفاية".

25- **دائرة المعارف البريطانية** تحت مادة " محمد". تقول: " محمد بن عبد الله مؤسس الدين الإسلامي ولد في مكة، وقليلون هم الرجال الذين أحدثوا في البشرية الأثر العميق الدائم الذي أحدثه محمد. لقد أحدث أثراً دينياً عميقاً لا يزال منذ دعا إليه حتى الآن هوالإيمان الحي والشريعة المتبعة لأكثر من **1 / 7** سكان العالم على أن أثره التاريخي يكتب الأكثر، عندما نذكر أنه في أقل من عشرين سنة، منذ بدء

دعوته، قوض دعائم إمبراطوريتين وهما الإمبراطورية البيزنطية والإمبراطورية الفارسية مؤسساً على أنقاضهما حضارة جديدة. ولقد أرسى منذ جاء بدعوته التي هي عقيدة وشريعة قواعد بناء المجتمع الاجتماعية والسياسية، وقد أعقب موته أن سجل خلفاؤه الأحاديث التي رويت عنه وأدق التصرفات والأفعال التي قام بها فاتخذ المؤمنون من هذه الأحاديث نبراساً ومثلاً أعلى يحتذونه في حياتهم اليومية جيلاً بعد جيل".

26- **ادوارد بيرنز:** يقول في كتابه " الحضارة الغربية" ما نصه: "أن عظمة الحضارة الإسلامية وأهميتها لا ترجع إلى أنها تدين فقط بدين جديد آمن به الملايين من الناس في أماكن متعددة ومتفرقة،، وإنما فيما أحدثته أيضاً من تغيرات اجتماعية وسياسية كثيرة، نتج عنها ثراء فكري وتراث حضاري لم يسبق له مثيل. وقد تضمنت الحضارة الإسلامية الآداب والأخلاق والفلسفة والمنطق كما كانت ذات تأثير خاص في الحياة السياسية والاجتماعية والعلاقات الدولية."

27- **مرماديوك:** "إن المسلمين يمكنهم أن ينشروا حضارتهم بنفس السرعة التي نشروها بها سابقًا، إذا رجعوا إلى الأخلاق التي كانوا عليها حينما قاموا بدورهم الأول، لأن هذا العالم الخاوي لا يستطيع أن يقف أمام حضارتهم".

28- **الانبا جريجوريوس:** "لقد لقيت الأقليات غير المسلمة - والمسيحيون بالذات -: في ظل الحكم الإسلامي الذي كانت تتجلّى فيه روح الإسلام السمحة، كل حرية وسلام وأمن في دينها ومالها وعرضها".

29- **المستشرق الإنجليزي البارز السير آرنولد توماس:** "إن الفكرة التي شاعت بأن السيف كان العامل في تحويل الناس إلى الإسلام بعيدة عن التصديق.. إن نظرية العقيدة الإسلامية تلتزم التسامح وحرية الحياة الدينية لجميع أتباع الديانات الأخرى".

30- **مونتجمري وات** :"هناك اهتمام في الإحصاءات الإرسالية (التبشيرية) بعدد المتحولين للمسيحية، وبزيادة الأعضاء المنتمين للكنائس المحلية.. والمسيحية في هذا الصدد تصل إلى حَدِّ التناقض مع الإسلام، فرغم أنه دين دعوة كالمسيحية، إلا أنه أقل تباهيًا بالداخلين فيه".

31- **جميس جينز:** "سمع العالم الفلكي (جميس جينز) العالم المسلم (عناية الله المشرقي) يتلو الآية الكريمة (إنما يخشى الله من عباده العلماء) (فاطر:28)، فصرخ قائلاً: مدهش وغريب! إنه الأمر الذي كشفت عنه بعد دراسة استمرت

خمسين سنه!، من أنبأ محمدًا به؟ هل هذه الآية موجودة في القرآن حقيقة؟! لو كان الأمر كذلك فأنا أشهد أن..."

32- **المستشرق الفرنسي الكبير جوستاف لوبون** :"فلما دخل القدس أبدى من التسامح العظيم نحو أهلها ما أمنوا به على دينهم وأموالهم وعاداتهم، ولم يفرض سوى جزية زهيدة عليهم، وأبدى العرب تسامحاً مثل هذا تجاه المدن السورية الأخرى كلها، ولم يلبث جميع سكانها أن رضوا بسيادة العرب، واعتنق أكثر أولئك السكان الإسلام بدلاً من النصرانية، وأقبلوا على تعلم اللغة".

33- **البروفسور مونتيه** :"الإسلام في جوهره دين عقلي، فتعريف الأسلوب العقلي بأنه طريقة تقييم العقائد الدينية على أسس من المبادئ المستمدة من العقل والمنطق ينطبق على الإسلام تمام الانطباق، وإن للإسلام كل العلامات التي تدل على أنه مجموعة من العقائد التي قامت على أساس المنطق والعقل، فقد حفظ القرآن منزلته من غير أن يطرأ عليه تغير".

34- **المستشرقة الالمانية الشهيرة سيجريد هونكه:** "لا إكراه في الدين: تلك هي كلمة القرآن الملزمة، فلم يكن الهدف أو المغزى للفتوحات العربية نشر الدين الإسلامي، وإنما بسط سلطان الله في أرضه، فكان للنصراني أن يظل نصرانيًا، ولليهودي أن يظل يهوديًا كما كانوا من قبل، ولم يمنعهم أحدٌ أن يؤدوا شعائر دينهم، ولم يكن أحد ليُنزل أذى أو ضررًا بأحبارهم".

35- **المؤرخ الالماني الكبير آدم متز:** "لقد خلّت الدولة الإسلامية بين أهل الملل الأخرى وبين محاكمهم الخاصة بهم، ولم تقتصر أحكامهم على مسائل الزواج بل كانت تشمل إلى جانب ذلك مسائلَ الميراث، وأكثرَ المنازعات التي تخص المسيحيين وحدهم مما لا شأن للدولة به".

*****

الفصل السابع

دستور الإسلام المدني

والقوانين الدولية المعاصرة لحقوق الإنسان-

مقاربة تحليلية

مقدمة

حقوق الإنسان في الغذاء واللباس والكساء والسكن والصحة

حقوق الإنسان في الخصوصية الشخصية

حقوق الإنسان في الحياة والحرية والأمن

حقوق الإنسان في الحرية ضد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

حقوق الإنسان في الاعتقاد

حقوق الإنسان في الزواج وتكوين الأسرة

حقوق الإنسان في العمل

حقوق الإنسان في الملكية

حقوق الإنسان في التربية والتعلم والتعليم

حقوق الإنسان في حماية و عدالة القانون

مقدمة

من المُرجّح أن الانشغال بموضوع حقوق الإنسان يعود إلى ردّة الفعل تجاه الحكومات الوطنية المُتسلطة التي تُسيء استخدام قوتها في التعامل مع الناس. وفي هذا الإطار، شرع اليونانيون قبل الميلاد مبادئ محسوبة لحقوق الإنسان مثل: حرية الكلام أو التعبير لجميع الناس، ومُساواتهم أمام القانون.

بعدئذ بقرون، قام جون لوك (1632-1704) بتوسعة المبدئين آنفاً في معاهدة للحكومة المدنية حيث ظهرا عام 1689 في المرسوم الإنكليزي للحقوق English Bill of rights، ثم في الإعلان الأمريكي للاستقلال عام 1776. ولكن وثيقة الإعلان الأمريكي للاستقلال تمت توسعتها أيضاً بإضافة: حق الامتلاك ثم حق

العمل والسعادة الفردية. أما الثورة الفرنسية والمصلح الفرنسي لافييه Lafayette ، فأضاف نوعين آخرين من الحقوق هما: الحق في الأمن، والحق في مقاومة القهر حيث وصل مجموع الحقوق بهذا إلى ثمانية(1).

وفي القرن التاسع عشر اتجه الاهتمام بحقوق الإنسان للمجال الاجتماعي. أي للحقوق الاجتماعية. ومع العشرين سنة الأولى من القرن العشرين الماضي جاء ودرو ولسون بقائمة مفصلة لحقوق الإنسان نالت حينها (ولا تزال) اهتمام المشرعين المهتمين في المجال(2).. إلى أن عمدت منظمة الأمم المتحدة 1948 إلى إصدار لائحة شاملة لحقوق الإنسان(3) تتكون من شقين، الأول: الحقوق السياسية والمدنية والثاني تناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفي عام 1950، أعلن المؤتمر العام للمجلس الأوروبي لحقوق الإنسان ما يلي:

1- **إن حقوق الإنسان هي عالمية ومتأصلة في الطبيعة الإنسانية [أي فطرية غير مكتسبة].**

2- **إن الحقوق الخلقية هي خاصة بالأفراد أو مجموعة منهم وهي حقوق مكتسبة.**

أما حاليا فيوجد العديد من المنظمات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني التي تتبنى حماية حقوق الإنسان: فلسفة ومهنة متخصصين لعملها اليومي. فالمنظمات العالمية للحقوق الإنسانية المنتشرة في كل بلدان العالم تقريباً، ومفوضات حقوق الإنسان وروابط الحريات المدنية هي أمثلة لذلك.

وإن دراستنا التحليلية الموضوعية لقضية حقوق الإنسان في القوانين الدولية ودستور الإسلام المدني تبين:

1- أن الإسلام المدني هو سابق تشريعاً وتطبيقاً للقوانين الدولية المعاصرة بأكثر من 1400 سنة.

2- أن الإسلام شرّع حقوقاً شاملة للناس في مختلف الزمان والمكان، لكونها مستحقات فطرية لحياة وكرامة الإنسان أينما كان؛ أما القوانين الدولية فكان تشريعها لمداواة الأمراض ولعلاج مشاكل الإنسان(4) في الغرب أولاً ثم امتدت بفعل العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البيئات العالمية الأخرى..

3- أن تشريع القوانين الدولية لحقوق الإنسان وتعدّدها هو دليل على كثرة المشاكل التي تواجه الأفراد والجماعات، والتي تسببها لهم المؤسسات الحاكمة سواء كانت هذه إقطاعية في طبيعتها أو دستورية. فكانت تبعاً لذلك وثيقة العهد الأعظم (الماغنا غارتا)

البريطانية عام 1215 ،، تلاها وثيقة المُثول أمام المحاكمة عام 1679 ووثيقة إعلان الحقوق عام 1689.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية(5) صدرت وثيقة الاستقلال مُتضمنة العديد من مبادئ حقوق الإنسان. وعندما جرى تعديل الدستور الأمريكي عام 1791 تضمّن مرسوماً للحقوق Bill of Rights. وقد كانت البنود العشر الأولى للدستور موجهة لحماية حقوق الإنسان الأساسية للمواطنين الأمريكيين. وقد ركّز التعديل الأول على حماية الأفراد من التدخل الرسمي (الحكومي) في مجالات حرية الكلام والإعلام والاجتماع والمعتقد الديني.. بينما عمدت التعديلات 5-8 التالية إلى تحديد وحماية الحقوق القانونية الخاصة للأفراد المتهمين بالجرائم أو المتورطين في النزاعات. أي حقهم في الحصول على محامين وفي محاكمة عادلة يديرها مجموعة من القضاة.

كما أضيف للدستور الأمريكي تعديلات أخرى منها عام 1865 حيث تم إلغاء العبودية وتحويل إرتكابها إلى عمل ضد القانون (ومع هذا، استمر الرق الأسود في الجنوب الأمريكي خاصة الى منتصف القرن العشرين!). كما مُنحت المرأة حق التصويت بالتعديل التاسع عشر عام 1920. أما في التعديل السادس والعشرين الذي حصل عام 1971 فقد أورد العمر القانوني للانتخاب ب 18 سنة.

وفي فرنسا حيث الثورة الفرنسية صدر عام 1789علان حقوق الإنسان والمواطن. إلى أن انتهى الأمر بإعلان أممي لحقوق الإنسان أصدرته منظمة الأمم المتحدة عام 1948 ثم تبعه قوانين ومعاهدات واتفاقيات وبروتوكولات دولية بعد ذلك حتى هذه اللحظة.

حقوق الإنسان في الغذاء واللباس والكساء والسكن والصحة

يشكل الغذاء واللباس والكساء والسكن والصحة أول حاجات الإنسان الكريم في الحياة وأول حاجاته الأساسية للبقاء على الإطلاق. وان انعدام أو نقص هذه الحاجات يُعدّان انتهاكاً فاضحاً لحياة وكرامة الإنسان. لقد تناول الإسلام المدني والقوانين الدولية هذه الحاجات بالتوضيحات التالية.

في منظور القوانين الدولية لحقوق الإنسان، مثل (**أنظر التفاصيل في الملحق1 بآخر الكتاب**):

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948 (المادة 25).
- الإعلان العالمي للتخلص من الجوع وسوء التغذية.

- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (المادة 18).
- الإعلان الخاص بمرضى الإيدز.
- الدساتير الدولية لأقطار العالم بما فيها الدول العربية.

في منظور الإسلام المدني:

إن حقوق الإنسان في الغذاء واللباس والكساء والسكن والصحة مضمونة في الإسلام بمبدأين: الأول- التكافل الذي يحقق الحاجات الأساسية الفورية لكل فرد والضرورية لاستقرار المجتمع؛ والثاني- التعادل الذي يكفل التقارب أو التوازن في مستويات المعيشة بعيداً عن الشطط والاستغلال أو الحرمان الطبقي(**6**). وبهذا يكفل المجتمع الإسلامي (الحقيقي وليس الاسمي السائد هذه الأيام)، للأفراد والجماعات نوعين من الحاجات المعيشية: حاجات الكفاف للبقاء وحاجات الكفاية للعيش الملائم في المجتمع(**7**).

وحق الغذاء والكساء، نظمه الله للناس والجماعات من حيث النوع والمصادر ومجالات الاستخدام لصالح الإنسان. قال تعالى:"يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين". (الآية **31** الأعراف **7**).

وقال تعالى"وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم" (الآية **5** المائدة **2**).
وقال تعالى" ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيرا" (الآية **18** الإنسان)
وقال:"أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم" (الآية **96** المائدة **5**).

أما الرسول محمد (ص) فقد أكد حق الإنسان في النعمة المادية في الحديث "إن الله يحب أن يرى نعمته على عبده".

وقال (ص): "إخوانكم خولكم. فمن كان أخوه تحت يده، فليُطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس. ولا تُكلّفوهم فوق طاقتهم فإن كلفتموهم فأعينوهم".

وقال (ص): "أيما أهل عرصة (حي) أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برأت منهم ذمة الله تعالى". مسند الإمام أحمد: ج**2**/ ص: **33** .

- وعن أبي سعيد الخدري قال: بينما في سفر مع النبي (ص) إذ جاء رجل على راحلة له قال: فجعل يصرف بصره يميناً وشمالاً فقال رسول الله (ص): "من كان معه فضل- أي زيادة - ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له.. قال: فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد في فضل! صحيح مسلم ج**3** كتاب اللقطة **31** باب **4** - ح **18**.

وحدّث عبد الله بن عمر أن رجلاً سأل النبي (ص) أي الإسلام خير قال: "تُطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف". صحيح البخاري ج 5 كتاب الاستئذان - 82 باب 9 - ح588.

وروى أبو هريرة قال، جاء رجل إلى رسول الله (ص) فقال: إني مجهود. "فأرسلَ إلى بعض نسائه، والذي بعثك بالحق ما عندي إلا ماء، ثم أرسل إلى أخرى فقالت مثل ذلك، حتى قلن كلهن مثل ذلك: لا والذي بعثك بالحق ما عندي إلا ماء. فقال من يضيف هذا الليلة رحمه الله! فقام رجل من الأنصار فقال: أنا يا رسول الله، وانطلق به؛ فقال لامرأته هل عندك شيء قالت لا: إلا قوت صبياني، قال: فعلّليهم بشيء. فإذا دخل ضيفنا فأضيئ السراج وأريه أنا نأكل فإذا أقترب ليأكل فتُقدمي إلى السراج حتى تطفئيه. قال: فقعدوا وأكل الضيف. فلما أصبح غداً علم النبي (ص) فقال: "قد عجب الله من ضيفكما بضيفكما الليلة".

وكان الخليفة العادل عمر يقول في عام المجاعة: (لو لم أجد للناس ما يسعهم إلا أن أدخل على كل أهل عـدّتهم فيقاسمونهم أنصاف بطونهم فعلت. فأنهم لا يهلكون على أنصاف بطونهم). وقد أوقف رحمه الله مؤقتاً مع عام الرمادة (عام القحط والجفاف) حكم قطع اليد للسارق.. وأكد على التدقيق قبل الحكم في المُبررات التي أجبرت المسلم حينها لأن يلجأ إلى مثل هذا التصرف في مجتمع إسلامي متكافل على مستوى الدولة والناس.

كما يُروى أن الفاروق عمر أمر خازن بيت المال أن يفرض ليهودي رآه يسأل الناس، من بيت مال المسلمين عما يكفيه. وجعل ذلك مساعدة له ولأمثاله من أهل الكتاب. وكتب بذلك على غراره بعدئذ حفيده عمر بن عبد العزيز، الخليفة العادل المرموق في الدولة الأموية.

وعن علي كرم الله وجهه، أنه كان يقول: "لأن أجمع أناساً من أصحابي على صاع من طعام أحب إلي من أن أخرج إلى السوق فاشتري نسمة فأعتقها". وكان رضي الله عنه يخشى أن يكون الله قد أهانه إن لم يأته ضيف خلال أسبوع. صحيح مسلم ج4 كتاب البر والصلة 45 باب 42 - ج 142.

والمسكن في الإسلام لا يُعدّ فقط حقاً طبيعياً لكل إنسان، بل يتمتع بحماية مطلقة ضد انتهاك خصوصيته. قال تعالى: "والله جعل لكم من بيوتكم سكناً" (الآية 80 النحل 16).

- وقال (ص): "من سعادة ابن آدم المرأة الصالحة والسكن الصالح والمركب الصالح". **مسند الإمام أحمد ج1-ص:168**

وقال (ص): "من ولي لنا عملاً وليس له منزل فليتخذ منزلاً، أو ليس له زوجاً فليتزوج، أو ليس له خادم فليتخذ خادماً، أو ليس له دابة فليتخذ دابة". **مسند الإمام أحمد، ج4 – ص229.**

وعن عمر رضي الله عنه "إذا أعطيتم فأغنوا. والله لأكررن عليهم الصدقة ولو راح على أحدهم مئة من الإبل".

وفي الصحة، قال (ص): لكل داء دواء فإذا أصيب الداء الدواء برء بإذن الله عز وجل. **مسند الإمام أحمد، ك ج4 ص 200 .**

- وكان من هدي النبي (ص) فعل التداوي من نفسه. فعن عائشة أن رسول الله كان يسقم عند آخر عمره أو في آخر عمره، فكانت تقدم عليه وفود العرب من كل وجه فتنعت له الأمانات وكنت أعالجها له. **مسند الإمام أحمد ا ج 6ص67 .**

وهكذا، دعا كل من الإسلام المدني والقوانين الدولية لرعاية حقوق الإنسان. فتلاحظ حملات المساعدة الإنسانية لمناطق الكوارث الطبيعية والنزاعات الإقليمية والمجاعات. ولكن الملاحظ أيضاً على هذه المساعدات الدولية هو تسييسها من الجهات المانحة، وبخاصة من الدول الغربية. أي أن منح هذه الدول للمساعدات لا ينبع بالدرجة الأولى من إحساسها بالإنسان والحاجات المُلحة الإنسانية، بل بمدى توافق البيئات المكسورة في حاجات بقائها الفطري، مع السياسات ومطالب الابتزاز التي تُمليها المصالح الخاصة لهذه الدول.

أما في مجتمع الإسلام المدني، ونأخذ هنا نموذجاً مجتمع المدينة المنورة أيام الرسول (ص) ثم المجتمع المحلي في جزيرة العرب والمجتمع العالمي في البلدان المفتوحة زمن دولة الخلفاء الراشدين،، فقد ساد الإحساس بحاجات الناس لدى رجال الدولة والعامة بحدٍ سواء. فأسس الخليفة عمر بن الخطاب بيت المال للزكاوات والصدقات وعوائد الفتوح لمساعدة المحتاجين،،

وكان عمر نفسه وهو أعظم رئيس دولة عالمية في حينه، يَعسّ ليلاً لتقصي أحوال الناس والمساعدة الفورية للمحتاجين.. وقصته مع المرأة التيّ كانت تطبخ في القِدر ماء وحصواً لإلهاء أبنائها الجياع هي معروفة. فما كان من عمر إلا أن ذهب إلى بيت المال وأحضر لها على ظهره كيساً من الطحين وسمناً لسد رمقهم. وهكذا

كان أيضاً الخلفاء أبو بكر وعثمان وعلي، والأسر ورجالات الخير في المجتمع المدني آنذاك.

ولكن عندما تخلى المسلمون بعد الراشدين: رسميون ومدنيون للأسف عن مبادئ الإسلام المدني بعدم إحساسهم بحاجات الناس، تخلى الله عنهم وأسقط دولهم خلال سنين قصيرة قياسية من بدء قيامها!

حقوق الإنسان في الخصوصية الشخصية

يمتلك كل فرد وكل جماعة في المجتمع المدني عموماً والإسلامي المدني بوجه خاص، حُرمة خاصة في ذاتهما وأهدافهما وطموحاتهما وثقافتهما وأساليب حياتهما الشخصية والأسرية والاقتصادية، وفي التنمية الشخصية والتقدم اجتماعياً ووظيفياً وابداعياً دون أي عوائق تُذكر وفي الدول والمجتمعات التي تحترم نفسها بما فيها مجتمع الإسلام المدني، يعتبر إنتهاك الخصوصية الشخصية لحياة الأفراد والجماعات المدنيين عموماً أمراً مُعيباً لأخلاقيات الدول والمجتمعات الوطنية ومؤشراً لفسادها وفشلها في آن.. مهما كانت المبررات المخابراتية والأمنية وضرورات الحكم (الغاشم غالباً كما يلاحظ) التي تسوقها لذلك.

وقد ورد على سَمْع المؤلف/ الباحث الحالي.قبل عدة عقود من رجل أمن في أحد الأقطار العربية، متفاخراً بقبضة المخابرات على الوضع الاجتماعي العام قائلاً: "نحن نعرف كل ما يقوم به الناس، حتى عند نوم الرجل مع زوجته"! مبروك للدول النامية! فلم يبقَ أمامها شيء تقلق عليه أو مسؤوليات تؤديها سوى انتهاك الخصوصية الشخصية للناس بهذه الدرجة الفاضحة! ومهما يكن، نوضح الحقوق الحالية من خلال ثلاثة محاور: حماية الخصوصية الفردية، والحق في التنمية للأفضل، ثم الحق في الكرامة الشخصية.

في منظور القوانين الدولية لحقوق الإنسان مثل (**أنظر التفاصيل في الملحق 1 بآخر الكتاب**):

1- 1الإعلان العالمي لحقوق الإنسان- المادة 12و 22، 1948

2- الإعلان للتنمية والتقدم الاجتماعي

3- الإعلان الخاص بالحق في التنمية.

4- الإعلان العالمي للجينات الوراثية وحقوق الإنسان.

5- الاتفاقية الدولية للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، الصادرة في 16 / 12/ 1966

6- الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعاقين (لم تدخل بعد حيز التنفيذ).
7- البروتوكول الإضافي لاتفاقية تحريم التمييز ضد المرأة، الصادر في 1999/12/10
8- البروتوكول الإضافي لاتفاقية حقوق الأشخاص المعاقين (لم يدخل بعد حيز التنفيذ).
9- اتفاقية القبائل والشعوب الأصلية.
10- إعلان حقوق الأشخاص المنتمين لأقليات وطنية أو عرقية أو دينية أو لغوية
11- اتفاقية تحريم كل أشكال التمييز ضد المرأة
12- البروتوكول الإضافي لاتفاقية تحريم التمييز ضد المرأة
13- الإعلان الخاص بتحريم العنف ضد المرأة
14- مبادئ الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص من كبار السن.
15- إعلان حقوق الأشخاص المعاقين عقلياً
16- إعلان حقوق الأشخاص المعاقين حركياً.
17- مبادئ حماية الأشخاص بأمراض عقلية ولتحسين العناية بصحتهم العقلية.
18- أحكام حق تكافؤ الفرص للأشخاص المعاقين.
19- أحكام الأمم المتحدة لحماية المراهقين المحرومين من حرياتهم
20- تعليمات التصرف مع الأطفال في النظام القضائي (عند الإجرام).
21- الإعلان للتنمية والتقدم الاجتماعي.
22- الإعلان لاستعمال التقدم العلمي والتقني لفائدة السلام والجنس البشري.
23- إعلان الحق في التنمية
24- الإعلان العالمي للجينات الوراثية الإنسانية وحقوق الإنسان.
25- الإعلان العالمي للتنوع الثقافي.

في منظور الإسلام المدني

إن الإسلام حفظ للإنسان قبل أكثر من ألف وثلاثماية سنة من تشريعات حقوق الإنسان المعاصرة، منزلة أعلى بالمقارنة بخلائق الكون التي نعرفها الآن وربما

التي لم نعرف حتى الآن.. حيث جعل هذا الانسان خليفة له على الأرض (الآية16 الأنعام).

وفي حق الخصوصية الشخصية والأسرية، فقد أكدها الله في عدة آيات منها:

- ".. وليس البرّ بأن تأتوا البيوت من ظهورها ولكن البر من اتقى، وأتوا البيوت من أبوابها.." (الآية **189**البقرة **2**).

- "يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تأذنوا وتُسلموا على أهلها. إن لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم. وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم" (الآية **27** النور **24**).

- "ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً.." (الآية **12**الحجرات **49**).

وفي الحديث الشريف، عن أبي سعيد الخُدري، قال الرسول (ص): "إذا استأذن أحدكم ثلاثاً، فلم يُؤذن له فليرجع".

وفي باب تحريم النظر في بيت غيره من الناس، حدّث سهل بن سعد الساعدي، أن رجلاً اطّلع في جحر في باب الرسول (ص)، ومع الرسول مِدْرى يَحُك به رأسه. فلما رآه الرسول قال (ص): "لو أعلم أنْ تَنْتَظِرَني لطعنت به في عينك." (**8**)

أما حق الإنسان في التنمية الشخصية للأفضل، فقد قال تعالى:

- "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها" (الآية **15** الملك **67**).

_ "وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى" (الآية **197** البقرة**2**).

_ ".. وزاده بسطة في العلم والجسم.." (الآية **247**البقرة **2**).

_ "فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيوفيهم أجرهم ويزيدهم من فضله" (آية **173**النساء**4**).

_ "ليجزيهم الله أحسن ما عملوا ويزيدهم من فضله" (آية**38** النور**24**).

_ "ليوفيهم أجرهم ويزيدهم الله من فضله" (آية **30** فاطر **35**).

_ "وقل ربي زدني علما" (آية **114** طه**20**).

_ "قل يا قوم اعملوا على مكانتهم إني عامل. فسوف تعملون من تكون له عاقبة الدار إنه لا يفلح الظالمون" (الآية **135** الأنعام **6**).

_ "من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيه حياة طيبة" (الآية**97**النحل **16**).

_ "وأما من آمن وعمل صالحا فله جزاء الحسنى" (الآية **88** الكهف **18**).

_ "فأما من تاب وآمن وعمل صالحا فعسى أن يكون من المفلحين" (الآية 97 القصص 28).

_"ولكل درجات مما عملوا وما ربك بغافل عما يعملون" (الآية 132الأنعام 6).

_"إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا" (الآية 30 الكهف 18).

_"فالذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة ورزق كريم" (الآية 50الحجم 22).

_"والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر كبير" (الآية 7 فاطر 35).

وكرامة الإنسان هي عزته الشخصية. وحق هذا الإنسان في الكرامة الشخصية يعني أن يكون قوياً ومحترماً في نفسه ومن الآخرين.. بعيداً عن الذل والهوان والخضوع. قال الله تعالى:

- "ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البحر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً" (الآية 70 الإسراء).

- "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة.." (الآية 30البقرة 2).

– "وكأيّن من نبي قاتل معه ربّيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضَعُفوا وما استكانوا والله يحب الصابرين.." (الآية146 آل عمران3).

وقال الرسول (ص) في أحاديث عدة في الكرامة الإنسانية:

- "اطلبوا الحوائج بعزة الأنفس فإن الأمور تجرى بالمقادير".

- "إن الله يحب معالي الأمور ويكره سفاسفها".

- "من أعطى الذلة من نفسه طائعا غير مكره فليس منا"(9).

- "ومن قُتل دون ماله فهو شهيدَ" مسند الإمام أحمد ج2- ص206.

- "لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفس منه".

- "إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا" البخاري ج3 كتاب البيوع 39 باب 45 – ج2006.

- إشتراط التراضي في العقود، "إنما البيع عن تراض" سند ابن ماجا ج2- كتاب التجارات – باب 8 ج5 218.

- "إن الله تعالى كره لكم قيل وقال وإضاعة المال وكثرة السؤال".

وهكذا يؤكد كل من الإسلام المدني والقوانين الدولية أهمية حماية الخصوصية الشخصية لتنمية وكرامة وهيبة الإنسان. وبالرغم من عمل نظام العَسَسْ لدى الدول

الإسلامية الأولى ثم أنظمة الأمن العام والحراسات الليلية في الدول الحديثة المعاصرة،، وبالرغم من النواهي المُشددّة التي عملت بها دولة الرسول والخلافة الراشدة، إلا أن سذاجة الطبيعة البشرية وحب الاستطلاع الجاهل لدى البعض قد غلبا على ميول وسلوك الناس: رسميين وعاديين منذ تاريخهم البشري المبكر.

فكانت على سبيل المثال حادثة إستراق البصر على حجرة الرسول في الحديث آنفاً، وكانت أيضاً خشونة نداء الأعراب على الرسول من وراء بيته ليخرج لهم، حيث واسى الله الرسول في خصوصيته وشدّ من أزره وعزّز من كرامته الإنسانية بالآيات:

- "إن الذين يغُضّون أصواتهم عند رسول الله أولئك الذين إمتحن قلوبهم للتقوى لهم مغفرة وأجر عظيمٌ. إن الذين يُنادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون. ولو أنهم صبروا حتى تَخرج لهم لكان خيراً لهم والله غفور رحيم" (الآيات **2**و**3**و**4الحجرات 49**).

ومع الاحترام الواضح للخصوصية الشخصية من قبل الدول الإسلامية الأولى، إلا أن هذا الحق الإنساني الهام لنمو وكرامة الناس أصبح مشاعاً من الدول المعاصرة: إسلامية-عربية وعالمية بحدٍ سواء. فيلاحظ التدخل سائداً بسبب وبدونه في خصوصيات الأفراد والجماعات في مختلف شؤون الحياة اليومية.. ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل تحوّل هؤلاء إلى قيم مهدورة لا خصوصية لهم على الإطلاق: إن بقوا أحياء أو ماتوا بالجملة فسيّان لدى الدولة! حتى صار يتكرر على السمع جُمل مثل: "أرخص شيء هو الإنسان" و "كل شيء غالٍ إلا الإنسان".. وهذا للأسف واقع لدرجة بالغة خاصة في البلدان النامية، بما فيها بالطبع الدول العربية.

حقوق الإنسان في الحياة والحرية والأمن

تتناول هذه الحقوق الانسانية حاجات أهمها: الحق في الحياة، والحق في التنقل والسفر، وحقوق المرأة في القيمة الشخصية والدور الهام في المجتمع، والحق ضدّ التمييز العرقي، وحق تقرير المصير، وحقوق المهاجرين واللاجئين، والحق في الحرية وأمن النفس والحياة اليومية. وفيما يلي توضيح لذلك.

في منظور القوانين الدولية لحقوق الإنسان مثل (أنظر التفاصيل في الملحق 1 بآخر الكتاب):

الحق في الحياة

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المواد: 3 و15 و16 و17 و19 و21 و22 و23 و24 و25 و26 و27 و29.

قوانين دولية أخرى لحقوق الإنسان

1- مبادئ الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص من كبار السن.

2- إعلان حقوق الأشخاص المعاقين عقلياً

3- إعلان حقوق الأشخاص المعاقين حركياً.

4- مبادئ حماية الأشخاص بأمراض عقلية ولتحسين العناية بصحتهم العقلية.

5- أحكام حق تكافؤ الفرص للأشخاص المعاقين.

الحق في الاجتماع المدني بالناس

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المواد: 13 و20، 1948

الحق في الاجتماع السياسي

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المواد: 14 و15 و21 ، 1948.

قوانين دولية لحقوق الإنسان

1- اتفاقية الحد من فاقدي الجنسية.

2- الاتفاقية الخاصة بوضع الأشخاص بدون جنسية

1- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين

2- البروتوكول الخاصة بوضع اللاجئين.

3- إعلان حقوق الإنسان للأفراد المقيمين في دول غير دولهم.

الحق في الحرية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المواد: 2 و3 و4 و 18 و19، 1948.

الحق في الأمن والأمان الشخصي على النفس والحياة

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المواد: 5 و6 و9 و10 و11 و12 و13 و14 و28 ، 1948.

في منظور الإسلام المدني:

الحق في الحياة

قال تعالى في حق الحياة الدنيا والاستمتاع البناء فيها إلى أقصاها:

_"وما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وزينتها" (الآية **60** القصص **28**).

_"أفمن وعدناه وعدا حسنا فهو لاقيه كمن متعناه متاعِ الحياة الدنيا" (الآية**61**القصص**28**).

_"وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنسى نصيبك من الدنيا" (الآية **77** القصص**28**).

_"وآتيناه بصره في الدنيا وإنه في الآخرة لمن الصالحين" (الآية **27** العنكبوت **29**).

_"إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعكن" (الآية 28 الأحزاب 33).
_"المال والبنون زينة الحياة الدنيا" (الآية 46الكهف 18).
وقال الرسول (ص): "المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ والنار".
مسند الإمام أحمد ج5، ص364

الحق في التنقل والسفر

- يُروى أن النبي (ص) عندما دخل المدينة مهاجرا، قال: "اللهم اجعل لنا فيها قرارا وارزقنا حسنا". كنز العمال ج 24/ح57(38).
-ورخص النبي (ص) للمسافر رخصا كثيرة كالإفطار في رمضان. وقال (ص): "ليس من البر الصيام في السفر". صحيح مسلم ج2/كتاب الصيام 13/باب 15/ح3535.
- وقال (ص) "ثلاث دعوات مُستجابات: دعوة المظلوم ودعوة المسافر ودعوة الوالد على ولده". سنن الترمذي ج5/كتاب الدعوات 49/باب 48/ح3448.

حقوق المرأة في القيمة الشخصية والدور الهام في المجتمع

عزّز الاسلام المدني قيمة ودور المرأة في المجتمع.. نسوق لذلك من الأحاديث النبوية العينة التالية:
قال(ص): "إنما النساء شقائق الرجال". سنن أبي داوود ج1- كتاب الطهارة 1 باب 95 – ح263.
وقال (ص) "ما أكرم النساء إلا كريم وما أهانهن إلا لئيم" الجامع الصغير ج5 –ص11.
وقال (ص): "أكمل المؤمنين ايماناً أحسنهم خلقاً وألطفهم بأهله".
وقال (ص): "من كانت له أنثى فلم يئدها ولم يهنها ولم يؤثر ولده عليها (يعني الذكور)، أدخله الله الجنة". سنن أبي داوود ج5 – كتاب الأدب 35 باب 130 – ح5146.
وقال (ص): "الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صمتها". سنن أبي داوود ج2 كتاب النكاح 6 باب 26/ح2098.

كما مارست المرأة أدواراً متنوعة هامة في المجتمع. فقد كانت تاجرة وشاعرة ومستشارة وفقيهة وممرضة لجرحى الجنود في الحملات العسكرية. حتى أن عمر بن الخطاب اختار زمن خلافته ليلى بنت عبد الله القرشية لمنصب الحسبة وولاية السوق. ورُوي عن امرأة تصدت لعمر بن الخطاب يوما عندما صعد على المنبر وأراد تحديد المهور. فما كان إلا أن رضخ لرأيها، وقال: "أصابت امرأة وأخطأ عمر".

كما كان الصحابة يستشيرون النساء. فكان عمر بن الخطاب يستشير السيدة عائشة في كل ما يتعلق بأمور النساء وأحوال بُيوت رسول الله. ورُوي عن عطاء بن أبي رباح انه قال: كانت عائشة أفقه الناس وأحسن الناس رأياً في العامة. وكان خالد بن الوليد يستشير أخته فاطمة في كثير من الأمور الهامة التي تتعلق بمصالح الدولة.

الحق ضد التمييز العرقي

يروى أن علياً ضاعت منه درع فوجدها عند يهودي. فأقبل به إلى القاضي شريح يخاصمه. وقال علي: هذه الدرع درعي ولم أبع ولم أهب. فقال شريح: ما تقول فيما يقول أمير المؤمنين. فقال اليهودي: ما الدرع إلا درعي وما أمير المؤمنين عندي إلا بكاذب. فالتفت شريح إلى علي وقال: يا أمير المؤمنين ألك بينة؟ فابتسم علي وقال: أصاب شريح ما لي بينة،، فقضى بالدرع لليهودي فأخذها ومشى خطوات، ثم رجع وقال: أما أنا فأشهد أن هذه أحكام الى فناء.. أمير المؤمنين يُدينني إلى قاضيه فيقضي وينقضي عليه. أشهد أن لا إله إلا الله وأن علياً عبده والدرع درعك يا أمير المؤمنين.. سقطت منك وأنت منطلق إلى صفين، قال: أما إذا أسلمت، فمني لك.

حق تقرير المصير

روي أنه عندما عرض المُقوقس حاكم مصر على عمر بن العاص دفع الجزية عند فتح الإسكندرية، على أن يردّ إليه الأسرى،، كتب عمر بن الخطاب إلى ابن العاص بقبول الجزية وتخيير الأسرى بين الإسلام والنصرانية.

وفي هذا أيضاً كتب عمر بن الخطاب عهداً لسكان مدن الشام قوله: "هذا ما أعطاه عبد الله أمير المؤمنين أهل إيليا من الأمان. أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم، مسلميها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تُهدم ولا ينتقص منها ولا من غيرها، ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دين ولا يُضار أحد منهم (العهدة العمرية).

حقوق المهاجرين واللاجئين

يروى أن عمر بن الخطاب رأى يهودياً مسناً يسأل وقد كف بصره. فلما سأل عنه، قالوا ألجأته الحاجة والسن والجزية إلى ما ترى. قال: "انظروا هذا وضرباءه

إجعلوا لهم في بيت المال ما يكفيهم وضعوا عنهم الجزية. فوالله ما أوضعناه.. أي كلناه شبيبة ثم خذلناه عند الهرم".

لحرية من الاستعباد

حدثنا عمر بن زرارة أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم عن عبد العزيز عن أنس قال: "لما قدم رسول الله (ص) المدينة أخذ أبو طلحة بيدي فانطلق بي إلى رسول الله فقال: يا رسول الله إن أنساً غلام كيّس فليخدمك. قال فخدمته في الحضر والسفر فوالله ما قال لي لشيء "لم صنعت هذا هكذا ولا لشيء لم أصنعه، لِمَ لم تصنعه هذا هكذا". صحيح البخاري.

- ورُوي عن الفاروق عمر قوله: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً".

وقول ربعي بن عامر: "إن الله ابتعثنا لنُخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ومن جور الكفر والظلم إلى نور العدل والإسلام."

الحق في الحرية وأمن النفس والحياة اليومية

أعطى الإسلام أولية للحرية في حياة الإنسان ولحماية كرامته. فبدأ في الحضّ على تحرير العبيد أو الرقيق لتعميمها بعدئذ على كل الاهتمامات والحاجات الإنسانية.

فقال الله تعالى:

- "ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة" (الآية 92النساء4).

_"وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة" (الآية 9النساء 4).

كما منح الله الإنسان الذي خلقه خليفة له على الأرض حماية وتأكيداً على ذلك في عدة آيات منها:

_"من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا" (الآية32 المائدة32).

_"إذا قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا" (الآية 35إبراهيم 14).

_"وضرب لهم مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها" (الآية 112النحل 16).

_"وهم من فزع يومئذ آمنون" (الآية89 النحل 16).

_"ادخلوها بسلام آمنين" (الآية 46 الحجر 15).

_"وكانوا ينحتون من الجبال بيوتا آمنين" (الآية 82 15).
_"يا موسى أقبل ولا تخف إنك من الآمنين" (الآية 31القصص28).
_"سيروا فيها ليالي وأياما آمنين " (الآية 18سبأ34).
_"يدعون فيها بكل فاكهة آمنين" (الآية 55 الدخان44).
_"وإذْ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا" (الآية 135 البقرة 2).
_"وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا" (الآية55 النور 24).
_"ثم أنزل عليكم من بعد الغم أَمَنَةً نعاسا" (الآية 154آل عمران 3).
_" وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء" (الآية 28 التوبة 9).
_"قال لا تخافا إنني معكما أسمع وأرى" (الآية 46طه 20).
_"تتنزل عليكم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا" (الآية 30 فصلت 41).
_"فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين" (الآية 175 آل عمران3).
_"ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما" (الآية 112طه 20).
- "فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا" (الآية 13 الجن 72).
- وقال (ص): "من أمسى آمناً في سرّه معافى في بدنه، عنده قوت يومه فقد حيزت له الدنيا بما فيها...". رياض الصالحين

فالإسلام يبدو أكثر تفصيلاً وتأكيداً على حقوق الإنسان في الحياة والحرية والأمن. كتب الغزالي رحمه الله منذ عدة قرون عن القوانين المدنية المعاصرة "إن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا. فنظام الدين بالمعرفة والعبادة لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن وبقاء الحياة وسلامة تلك الحاجات من الكسوة والمسكن والأقوات والأمن. فلا ينظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية(10).

أما الألماني فيلفريد هوفمان في كتابه: "**الإسلام كبديل**"، قال(11): إن الإسلام ينص منذ ألف وأربعمائة سنة على قوانين متنوعة تكفل حقوق وحريات الناس وخاصة: حق الحياة وسلامة الجسد والحرية والمساواة والملكية والزواج والبراءة حتى تثبت الإدانة وحق الحماية من التعذيب.

والإمام علي (كرم الله وجهه) أكدّ في خطابه لأحد الولاة منذ حولي ألف وأربعمائة سنة على حق الإنسان في الحياة والرعاية والأمن قائلا: "وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم والألفة إليهم ولا تكن عليهم سبعاً ضارياً تغنم أكلهم،

فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظيرك في الخلق". وقال أيضاً: "يا أيها الناس إن آدم لم يلد عبداً ولا أمة. إن الناس كلهم أحرار"(12). إن الإنسان في نظام الإسلام المدني لا يستطيع فقط تغيير أوضاع الحياة للأفضل، بل أيضاً تدارك وتصويب الأخطاء التي قد يقع فيها(13).

وكتب رفاعة الطهطاوي(14) أب الحريات المدنية في مصر قبل حوالي مائتين سنة: "إن الحرية هي حق طبيعي لا يصح لأحد منعها عن الأفراد وأنها رخصة العمل المباح من دون مانع غير مباح ولا معارض محظور. وإن كل عضو من أعضاء جمعية المملكة يرخص له أن يتمتع بجميع مُباحات المملكة. فالتضييق عليه فيما يجوز عليه فعله بدون وجه مرئي يعد حرماناً له من حقه. فمن منعه من ذلك بدون وجه، سلب منه حق تمتعه المباح وبهذا كان متعدياً على حقوقه ومخالفاً لأحكام وطنه".

ولكن الحرية البناءة التي ينصّ عليها الإسلام المدني ليست مفتوحة بدون معايير، بل هي اجتماعية وحضارية مرهونة بأعراف وتقاليد منقولة،، اكتسبت بالإجماع والممارسة قوة القانون، ناهيك عن الأحكام القانونية المدنية(15) التي يسنّها المجتمع لتنظيم معاملات الناس والحريات التي يتوقع منهم التصرّف ضمنها أثناء ذلك.

وبعد، فرجالات الحكم والناس بالاسلام المدني وخاصة ما ساد منه أيام الرسول والصحابة والخلفاء الراشدين ثم لدرجة واضحة في أثناء الدول العربية-الاسلامية التالية للأمويين والعباسيين والأندلسيين، حافظوا ميولاً وسلوكاً على حقوق الانسان في مجالات الحياة والحرية والأمن. فكفلوا وتكافلوا على المستويين الرسمي والشعبي لسد حاجات البقاء اليومي للمحتاجين في الغذاء والكساء، وأطلقوا حريات التنقل والسفر والهجرة لأقصاها حسب مقتضيات حال وأجوال الناس.. فلم تكن هناك قيود قانونية ولا حدود جغرافية تحول دون رغبة الأفراد والجماعات في الرحيل والانتقال والعيش أينما رغبوا أو رأوا رغداً حياتياً اومطلباً لعلم او تجارة..

ان مفاهيم العولمة والمواطنة العالمية ومواطن العالم التي نتغنى بها ونتمناها هذه الايام، كان العرب- المسلمون يطبقونها بالعادة اليومية في جزيرة العرب وبلاد الشرق الأوسط من الهند وحدود الصين شرقاً الى تخوم فرنسا في أقصى شمال شرق الأندلس وذلك دون "زعبرة" وبروبوغندا اعلامية مُجافية للواقع كما

يفعل الغرب ودوله المُتنفذة الآنَ حيث الحدّ من الهجـرة والمهـاجرين لـدرجات قانونية وعنفية قاتلة، وعَدْم المواد الغذائية الفائضة في البحار كالحليـب والـبن حفاظاً على الأسعار العالية بدل منحها للشعوب الفقيرة التي تعـاني يوميـاً مـن رغيف الخبز.

وتَمتّع الانسان عموماً وخاصة الأطفال والمرأة في ظل الاسلام المدني بكرامة انسانية مُتميزة. وكان للمرأة شأن كبير في المجتمع ومارست أدواراً هامـة فـي الفقه والاقتصاد والجهاد والأدب والسياسة.. بينما في الغـرب، تجـري مقاومـة المرأة في الحصول على حقوقها في العمل مقارنة بالرجل ويتم اسـتغلالها فـي أعمال الرذيلة وتجارة الجنس والاعلانات التجارية غير اللائقة،، وكـأن التقـدم التقني الفائق الذي وصلت اليه البيئات الغربية لمْ تستفد منه شيئاً في تحقيق تقـدم مماثل في الأخلاق عموماً وفي حفظ كرامة وحقوق المرأة بوجه خاص؟!

أما فيما يخص حقوق الانسان ضدّ التمييز العرقي، وتقرير المـصير، وفـي الحرية والأمن النفسي والحياتي، فلم تكتفِ الدول والمجتمعات العربية- الاسلامية باستيعاب كافة الأعراق الأخرى حتى في شغل الوظائف السيادية العامـة، بـل تفهمّت ثقافاتهم ودياناتهم لأقصى درجة وتسامحت مع أهدافهم وحملاتهم العدوانية أحياناً كما وصلنا من تاريخ حروب الفرنجة على بلاد الشرق العربي ومعاهـدة الصلح التي عقدها صلاح الدين الأيوبي مع قادتهم عام 1192م.

كما منح المسلمون حق تقرير المصير لشعوب البلدان المفتوحـة وأعطـوهم حرية الاختيار في اعتناق الاسلام او الاستمرار في ثقافاتهم ودياناتهم، وفي البقاء كما هم في بيوتهم وبيئاتهم او الرحيل اذا ارادوا ذلك، وأمّنهم على أنفسهم وحياتهم ومعتقداتهم وأعراضهم وممتلكاتهم.. في حين عمدت دول الغـرب وبعـض دول الشرق كالصين والاتحاد السوفياتي السابق الى التمييز الفاضح ضـد العـرب- المسلمين والأقليات، ولمصادرة حرياتهم ومصيرهم وتضييق سبل العيش أمامهم، ولغزوهم وتدمير بلادهم أحياناً كما حدث في افغانستان والعراق والشيشان وكـأن هذه الأقطار لم تكن هي التي شرّعت دساتير وقوانين حقوق الانسان في القـرن العشرين.

والخلاصة، ان الاسلام المدني الذي شرع حقوق الانسان في الحياة والحريـة والأمن قبل الغرب بحوالي ألف وأربعماية سنة، وجد حينها رجالات فـي الادارة

والحكم يرعونها حتى أقصاها؛ بينما الغرب الذي شرّع حديثاً هذه الحقوق ويتكلم عنها في الاعلام طوال أربع وعشرين ساعة في اليوم ويلح في مطالبته الأخرين على تطبيقها،، يعجز في نفس الوقت بقصد عن الوفاء بمتطلبات تنفيذها مع الناس في الواقع وداخل مجتمعاته في مواقف ملاحظة عديدة.

وصار بذلك معروفاً ان من شرّع لحقوق الانسان هم أول وأكثر المنتهكين لها عبر العالم. فيلاحظ بهذا الصدد حوادث اختطاف الأفراد ورحلات الطيران والسجون السرية والعلنية، وتجويع الشعوب وفرض الحصارات عليها، وتهديد دولها أوغزوها واحتلالها احياناً.. كل ذلك يتم ببرامج دعاية وبروبوغاندا اعلامية مُلفقة وبحجج الدفاع عن الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان!

حقوق الإنسان في الحرية من الاعتداء و جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

في منظور القوانين الدولية لحقوق الإنسان. مثل (**أنظر التفاصيل في الملحق 1 بأخر الكتاب**):

* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المواد: 5 و6 و7 و8 و9 و10 و11 .

* الاتفاقية الدولية ضد التعذيب والعقوبات غير الإنسانية القاسية 1984

* الاتفاقية الدولية لحماية كل الأشخاص من الاختفاء القسري (قيد المناقشة والتنفيذ).

* البروتوكول الإضافي لاتفاقية ضد التعذيب والعقوبات غير الإنسانية القاسية2002

في منظور الإسلام المدني.

شرّع الإسلام لحرية الفرد من الاعتداء حدوداً بأوامر ونواهي لا تقبل التردّد أو الشك. وجاء في القرآن:

- "فان انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين" (**الآية 193البقرة2**).

_"فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم" (**الآية 194البقرة2**).

_"فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم" (**الآية 94 المائدة 65**).

_"وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا" (**الآية 190 البقرة 2**).

_"ولا تُمْسكوهن ضرراً لتعتدوا" (**الآية 231المائدة 2**).

_"لا تُحرّموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا" (**الآية 87البقرة 5**).

_"تلك حدود الله فلا تعتدوا " (**الآية 229 البقرة2**).

_"ويقتلون الأنبياء بغير حق ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون " (**الآية 112آل عمران 3**).

_"ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون" (الآية **78**المائدة **5**).

_"مناع للخير معتد أثيم" (الآية **12**المطففين **83**).

_"ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين" (الآية **87** المائدة **5**).

_"ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين" (الآية **142**الأنعام **6**).

- وقال الرسول **(ص)**: "من آذى ذمياً فأنا خصمه ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة": **الجامع الصغير ج2/ص**158.

ولم يتوقف نوع الاعتداء الذي حرّمه الله على الناس في القتل، بل امتد إلى مجالات حياتية وإنسانية أخرى مثل: حقوق المرأة والغذاء وأرزاق الناس وصون كرامة الإنسان والجهاد والوقاية من الإغواء والعدوان والتعذيب. قال **(ص)**: "اغزوا بسم الله وفي سبيل الله وقاتلوا من كفر بالله. اغزوا ولا تغدروا ولا تُنكلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا كبيرا". سنن أبي داوود ج3/كتاب الجهاد 9باب ج/ح**2613**.

والخلاصة، **لقد حرّم الله** في القرآن والسنة المتواترة سلوكيات الاعتداء وجرائم الحرب والجرائم ضد الناس وطبقها الخلفاء والولاة وقادة فتوح البلاد من فارس شرقاً وحتى مصر وبلاد شمال افريقيا غرباً. وبلاضافة لما اوردناه من آيات أحاديث في هي هذا الاطار، نُعطي الوقائع التاريخية التالية من سيرة الرسول **(ص)** والخلفاء الراشدين لتأكيد مدى المفارقة في سلوك العرب- المسلمين بالاسلام المدني وساسة الدول الأخرى من جنوح للاعتداء والقتل والغزو.

ورد في كتاب " ولهم الاسلام بأن أحسن وفادة مبعوثهم وردّه اليهم بالرغم من رغبته في الاسلام. فرُوي آداب الحرب في الإسلام"(16) **ان** الرسول **(ص)** ردّ على تهديد قريش بالحرب عليه قبل دخفي هذا الاطار " ان أبو رافع قدم بكتاب من قريش إلى رسول الله فلما رأى الرسول ألقِيَ في قلبه الإسلام، فقال: يا رسول الله: إني والله لا أرجع إليهم أبداً، فقال الرسول: "أما أني لا أخيس بالعهد، ولا أحبسُ البُرُدَ، ولكن ارجع فإن كان في قلبك الذي في قلبك الآن، فارجع" قال: فرجعت، ثم أقبلت إلى رسول الله **(ص)**، وأسلمت.

وقد حَرَّم الإسلام قتل نساء المحاربين وصبيانهم والطاعنين في السن منهم ورهبانهم إن لم يحاربوا. وروى عبد الله بن عمر أن رسول الله **(ص)** نهى عن قتل النساء والصبيان. كما روى ابن عباس أنه **(ص)** كان إذا بعث جيوشاً، قال: "لا تقتلوا أصحاب الصوامع" يعني الرهبان.

وقال أبو بكر الصديق في وصيته لجيش أسامة: "وسوف تمرون بأقوام قد فرّغوا أنفسهم في الصوامع، فدعوهم وما فرّغوا أنفسهم له". وقال: "ولا تقتلوا طفلاً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة". كما أوصى عمر بن الخطاب أمراء الجيش قائلاً: "ولا تقتلوا هرماً، ولا امرأة، ولا وليداً، وتوقوا قتلهم إذا التقى الزحفان، وعند شن الغارات"(17).

وفي مناسبات أخرى تؤكد وقائعها نُبل الأخلاق المدنية للمسلمين، رُوي ان الرسول ردّ على قتل الروم وأتباعهم في بلاد الشام وأطرافها لأعضاء الوفد اليهم للدعوة الى الاسلام، حيث نهى قادة جيش "الردع" الذي أرسله اليهم، عن ارتكاب كل أنواع العنف ضد البشر والشجر والحجر قائلاً: "لا تغدروا, ولا تغلوا, ولا تقتلوا وليداً, او امرأة, ولا كبيراً فانياً, ولا معتصماً بصومعة, ولا تقربوا نخلاً, ولا تقطعوا شجراً, ولا تهدموا بناء.." (18).

كرر هذه الوصية بعد الرسول (ص) ابو بكر الصديق مع بعض الزيادة في التفاصيل, عند بعثة اسامة بن زيد, في اولى حروب الردة.. مؤكداً عليهم: "لا تخونوا, ولا تغلوا ولا تغدروا, ولا تمثلوا, ولا تقتلوا طفلاً صغيراً, ولا شيخاً فانياً, ولا امرأة, ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه. ولا تقطعوا شجرة مثمرة, ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً الا لمأكلة. وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا انفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا انفسهم اليه. وسوف تأتون على قوم يأتونكم بآنية فيها ألوان الطعام, فاذا اكلتم منها شيئاً بعد شيء فاذكروا اسم الله عليها. وسوف تلقون اقواماً قد فحصوا (كشفوا) اواسط رؤوسهم وتركوا حولها مثل العصائب, فأخفقوهم بالسيف خفقاً. اندفعوا باسم الله"(19).

وفي العهدة العمرية، أعطى الفاروق عمر بن الخطاب أهل القدس قبل حوالي ألف وأربعمئة سنة معاهدات جنيف الاربع المُوقّعة عام 1949, ومُلحقاها بروتوكولا حزيران (يونيو) 1977 ،، التزامات بحماية المدنيين في الحرب تضاهي وأكثر حقوق الانسان المنصوص عليها في هذه المواثيق الدولية. فجاء في العهدة العمرية: "هذا ما اعمل به عبدالله أمير المؤمنين اهل ايلياء من الامان. اعطاهم اماناً لأنفسهم وأموالهم, ولكنائسهم وصلبانهم, سقيمها وبارئها, وسائر ملتها, انه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا من شيء من اموالهم, ولا يكرهون على دينهم, ولا يضار احد منهم, ولا يسكن ايلياء معهم احد من اليهود"(20).

ان مقارنة سريعة لما مارسه العرب – المسلمون في الابتعاد عن أعمال الاعتداء وجرائم الحرب والجرائم ضد الناس في مجتمعاتهم المحلية وفي البلدان

المفتوحة، مع ما ترتكبه جهات عديدة في الغرب والشرق من اعتقال وتعذيب وتقتيل وغزو واحتلالات عسكرية مباشرة، منافية تماماً لما تنصّ عليه القوانين المعاصرة لحقوق الانسان، تؤكد مدى التناقض الفاضح بين ما تعتقده هذه الجهات وتقوم بتشريعه رسمياً وما تسلكه بخصوصها مع الناس في الواقع! والغريب في الأمر هنا ملاحظة العديد من رجال السياسة والاعلام والبرامج الاعلامية تجادل بآراء وميول مسمومة دفاعاً عن هذه التناقضات المعيبة شكلاً وجوهراً.

حقوق الإنسان في الاعتقاد

يعطي هذا الحق الفرد في اختيار المذهب أو المعتقد الذي يراه مناسباً لنفسه.. كما تبناها ومارسها الإسلام المدني لأكثر من 1400 سنة ودعت إليه القوانين الدولية لحقوق الإنسان حديثاً.. دون الحمى الإعلامية التي يتغنى بها الإعلام الغربي وبعض الشرقي هذه الأيام.. لماذا؟ لأن مثل هذا الحق مع غيره من الحقوق والحريات الأخرى هي لدى الإسلام واجبات فطرية سلوكية من صُلب الدين،، دون الكلام اعلامياً عنها ثم مناقضتها فعلياً في التعامل مع الأقليات المتنوعة في أمريكا الشمالية حيث كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، واستراليا، والصين، وروسيا والدول المتحالفة معها.

في منظور القوانين الدولية لحقوق الإنسان مثل (أنظر التفاصيل في الملحق 1 بآخر الكتاب):

*الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة 18، 1948.

*الاتفاقية الدولية للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية 1966.

في منظور الإسلام المدني.

لقد حض الله على حرية التأمل فيَ الخلبقة والعقيدة من خلال آيات قرآنية عديدة، نورد منها الأمثلة التالية:

- "لكم دينكم ولي دين"(الآية **6** الكافرون **109**)

_"لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي" (الآية **256** البقرة **2**)

_ "ليدبروا آياته وليذكر أولوا الألباب" (الآية **9** الزمر **39**)

_"أفأنت تُكره الناس حتى يكونوا مؤمنين" (الآية **99** يونس **10**)

_"أو لم ينظروا في ملكوت السماوات والأرض" (الآية **185** الأعراف **7**).

_"أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ولدار الآخرة خير للذين إتقوا أفلا تعقلون" (الآية **109** يوسف **12**).

_"أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت" (الآية **17** الغاشية **88**).
_"انظر كيف نصرف الآيات لقوم يفقهون" (الآية **65**الأنعام **6**).
_"انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض" (الآية **21**الاسراء **17**).
_"فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحيى الأرض بعد موتها" (الآية **50** الروم **30**).
_"قل انظر ماذا في السماوات والأرض" (الآية **10** يونس **10**).
_"قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق" (الآية **20** العنكبوت **29**).
_"وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فعليها" (الآية **29** الكهف..)

وقال الرسول **(ص)**:

- في احترام حقوق أتباع المذاهب الأخرى :"لهم ما لنا وعليهم ما علينا".
- "ما من مولود إلا ويولد على الفطرة. فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يُمجّسانه".

صحيح مسلم ج4، كتاب القدر باب 6 – 22 .

وفي العهدة العمرية لأهل القدس أعطى عمر "الأمان لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وسائر ملتهم." (21)

فالإسلام المدني منح منذ البداية كافة الناس حرية الاعتقاد. وكتب رفاعة الطهطاوي منذ مائتي سنة مضت قائلا(22):"الحرية الدينية هي حرية العقيدة والرأي والمذهب بشرط أن لا يخرج عن أصل الدين..". ونتفق مع ما دعا إليه الطهطاوي (رحمه الله) لأن الإنسان وهو يعيش في مجتمع (وليس في غابة)، فإن المتوقع منه بحكم القواعد المتفق عليها بحكم الإجماع والممارسة الاجتماعية العامة عدم الخروج عن هذه الأصول، إلا إذا كان مارقاً سيء النية يهدف إلى انحلال التماسك الاجتماعي واندثار هوية المجتمع الذي ينتمي إليه.

واحتراماً لحرية الاعتقاد وتصديقاً للآيات أعلاه، منح الرسول وخلفاؤه الراشدون أتباع الديانات الأخرى حقوقاً غير منقوصة في العمل والمعاملات والأحوال الشخصية.. بينما يُصادر الغرب هذه الحرية سراً وعلناً ويبني على أساسها قرارات المَيْز العنصري في التعامل والعمل والوظائف والسفر والحقوق والواجبات. ان ما يجري من تعامل متعصب حيناً أو مهمل غير مُنصف أحياناً أخرى مع الأقليات المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية عموماً وبعض الأقطار في آسيا مثل الفلبين وتايلاند هي أمثلة في هذه الاطار.

حقوق الإنسان في الزواج وتكوين الأسرة

في هذا المبدأ، يحق لكل ذكر وأنثى بعمر لا يقل عموماً عن 18 سنة الزواج حسب قوانين شرعية محددة، ومن ثم تأسيس نوع الأسرة التي يختارانها باعتبار البيئات المحلية المعنية.

في منظور القوانين الدولية لحقوق الإنسان. مثل (**أنظر التفاصيل في الملحق 1 بآخر الكتاب**):

*الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة 16، 1948.

*الاتفاق الخاص بشرعية الزواج والعمر الأدنى المقترح له.

*التوصيات الخاصة المنظمة لشرعية الزواج والعمر المقترح له.

في منظور الإسلام المدني.

لقد أعطى الإسلام أهمية بالغة للزواج السليم ولدوره في تكوين الأسرة ومن ثم العلاقات البناءة المطلوبة لحفظ الكيان والاستقرار الأسري. قال الله تعالى:

_ "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها" (الآية **1** النساء **4**).

_ "وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى" (الآية **45** النجم **53**).

_ "فجعل منه الزوجين الذكر والأنثى" (الآية **49** القيامة **75**)**= إن هاتين الآيتين دحض لانحراف الغرب في تشريع الجنس والزواج المثلي باسم حقوق الإنسان..**

_"ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها" (الآية **21** الروم **30**).

_"والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا" (الآية **72** النحل **16**).

_"وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا" (الآية **35** البقرة **20**).

_"ادخلوا الجنة أنتم وأزواجكم تحبرون" (الآية **70** الزخرف **16**) **= تدل الآيتين على نعمة الزواج.**

_"وجعل من أزواجكم بنين وحفدة" (الآية **72** النحل **16**).

_"وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم" (الآية **74** الفرقان **25**)

_"وإن أردتم استبدال زوج وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا" (الآية **20** النساء **4**) **= حقوق مالية للزوجة.**

_"فأتوا الذين ذهبت أزواجهم مثل ما أنفقوا" (الآية **11** الممتحنة **60**)**= حقوق مالية للزوج.**

_"وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا. إما يبلغن عندك الكبر احدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما* واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربِّ ارحمهما كما ربياني صغيراً" (الآيتان **23-24** الإسراء**17**) = **حقوق الوالدين على الأبناء.**

أما الرسول محمد (ص): فقد أكد على أهمية المرأة والزواج(23) والأسرة والعناية الواجبة بها في أحاديث عديدة نذكر منها:

_ "تؤخذ المرأة لثلاث: جمالها أو نسبها أو دينها فأظفر بذات الدين ترتب يداك"= **حق اختيار الزوج للزوجة.**

- "الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة". **صحيح مسلم الجزء الثاني كتاب** الرضاع **17 باب 17 – ج64**

_ "خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي" = **حق الزوجة على الزوج.**

_ "عيال الرجل أسراؤه فمن أنعم الله عليه بنعمة فليوسع على أسرائه فإن لم يفعل أوشك أن تزول النعمة" = **حق الأسرة على الزوج الأب.**

_ "بروا آباءكم يبركم أبناؤكم"= **حق الآباء على الأبناء.**

_ "الجنة تحت أقدام الأمهات"= **حق الأمهات على الأبناء**

وعن أبي أيوب الأنصاري قال **(ص)**: "اربع من سنن المرسلين الحناء والتعطر والسواك والنكاح " **سند الترمذي ج3 كتاب النكاح 9 باب 1 – ج1080.**

وعن أنس بن مالك أن نفراً من أصحاب النبي سُئلوا عن عملهم في السرّ فقال بعضهم لا أتزوج النساء، وقال بعضِهم: لا آكل اللحم، وقال بعضهم: لا أنام على فراش وأثنى عليه؛ فقال **(ص)**: "ما بال القوم قالوا كذا وكذا؟ لكني أصلي وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء. فمن رغب عن سنّتي فليس مني" **صحيح مسلم ج2-**كتاب النكاح **16** باب **1 / ج5**

وقال **(ص)**: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج. ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء". **البخاري ج5** كتاب النكاح **70** -باب **3-ح4779.**

ومن حديث طويل للصحابة مع الرسول **(ص)**، رواه أبو ذر. قالوا: أيأتي أحدنا شهوته ويكون له بها أجر؟ قال **(ص)**: "أرأيتهم لو وضعها في حرام أكان عليه منها

وزر؟ وقال (ص): وكذلك إذا وضعها في الحلال كان لـه أجـر". **صحيح مسلم ج2 كتاب الزكاة 12 باب 16- ح53.**

وهكذا، فالزواج يشكل في الاسلام المدني رباطاً مقدساً يقوم على علاقة شرعية بين رجل وامرأة، فتكونت بذلك الأسر واستقرت المجتمعات في الدول الاسلامية الأولى: الراشدة والأموية والعباسية والأندلسية وغيرها في المشرق والمغرب العربيين. ولكن تخلي العديد من الأفراد والجماعات في البيئات العربية- الاسلامية حديثاً عن المبادئ المدنية السوية للزواج والأسرة، أدى الى الى الاخلال بممارستهما كما ينبغي في المجتمع.

فأصبح يلاحظ جنوح واسع في العلاقات الجنسية، ناهيك عن ارتفاع معدلات الطلاق واندثار الكيانات السرية بدرجات غير مسبوقة تصل كما تفيد الاحصاءات الى 3 من 5، أو 2 من 3 في بعض البيئات المحلية. أما في البيئات الغربية والشرقية الأخرى، فقد ضعف مفهوما الزواج والأسرة لدرجة الانحلال، بل خرجا في بعضها بحجج حقوق الانسان عن القواعد الأساسية للارتباط الشرعي بين الرجل والمرأة،، الى ما يُعرف الآن "بالمساكنة"، وزواج المثليين الذي بدأت للأسف دول بالاعتراف به وتشريعه في دساتيرها الرسمية الاجتماعية، منحرفة بهذا لدرجة متطرفة عن مبادئ معتقداتها المدنية.

حقوق الإنسان في العمل

ويعني في العموم حق الرجل والمرأة في العمل المناسب بأجور عادلة وفي الانضمام لعضوية النقابات المهنية.

في منظور القوانين الدولية لحقوق الإنسان. مثل **(أنظر التفاصيل في الملحق 1 بآخر الكتاب):**

*الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 المادتان:23 و24.

*الاتفاقية الدولية لحماية حقوق كل العمال والمهاجرين وأعضاء أسرهم 1990.

*الاتفاقية ضد التمييز في العمل والوظائف.

*اتفاقية حماية الأطفال من الأعمال الصعبة 1999.

*الاتفاقية الخاصة بسياسة التوظيف 1964.

*الاتفاقية ضد عمالة السخرة 1930.

*اتفاقية منع عمالة السخرة1957.

*الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم.

في منظور الإسلام المدني.

لقد حض الإسلام على العمل حتى أنه فضل العاملين على النساك القابعين في صوامعهم أو زوايا معابدهم. كما قضى بمنح العاملين أجورهم العادلة فور الانتهاء من العمل المطلوب. لنعطي الأمثلة المعززة للحق في العمل وحقوق العمال من القرآن والسنة كما يلي (يوجد حوالي 350 آية قرآنية تتناول قضايا متنوعة من العمل وحقوق العمال)، منها:

- "وما من دابة على الأرض إلا على الله رزقها، فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه"(الآية **6** هود **11**)..

_"فإذا قُضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون" (الآية **10** الجمعة **62**)..

_"فإذا فرغت فانصب" (الآية 7 الشرح 64) = **أي الجد في العمل وتحصيل العيش.**

_"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" (الآية **115** التوبة **9**).

_"من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها ثم إلى ربكم ترجعون" (الآية **15** الجاثية **45**).

_"وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا" (الآية **30** آل عمران**3**).

_"ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون" (الآية **35**يس **36**).

_"وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات.." (الآية **25** البقرة **2**).

_"إن الله بما تعملون بصير" (الآية **110** البقرة **2**).

_"ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون" (الآية **14**يونس **10**).

_"..ولتسألن عما كنتم تعملون" (الآية **93** النحل **16**).

_"اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير" (الآية **40** فصلت **41**).

_"كلوا واشربوا هنيئا بما كنتم تعملون" (الآية **19**الطور **52**).

_"قل كل يعمل على شاكلته" (الآية **84**الإسراء **17**).

_"ليجزهم الله أحسن ما كانوا يعملون" (الآية **121** التوبة **9**).

_"من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة فلا يجزي الذين عملوا السيئات إلا ما كانوا يعملون" (الآية **84**القصص **28**).

_"ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون"(الآية **62** المائدة **5**).

_"..لبئس ما كانوا يعملون" (الآية **62**المائدة **4**).

_ "ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون" **(الآية129الأعراف 7).**

وقد احتفظ الإسلام بتقدير بالغ للعمل الشريف في مجالات الحلال، وكرّم العاملين والمنتجين(24) لأن الله الذي استخلف بني آدم على الأرض أرادهم في الوقت نفسه أن يكونوا عاملين مُعمّرين. قال الله: "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها" (الآية 61 هود11). وقيل أن رسول الله (ص) قد رأى عاملاً من الأنصار وعلى يده خشونة فقال (ص) له: "ما هذا الذي أراه في يدك؟ قال:إنه أثر المسحاة اضرب بها وانفق على عيالي!فأخذ النبي(ص)يده وجعل يقبلها ويُلوّح بها أمام أصحابه قائلا: هذه يد يحبها الله".

وفي حديث آخر يقول(ص): "لئن يأخذ أحدكم حبله فيذهب به إلى الجبل يحتطب ثم يأتي به فيحمله على ظهره خير له من أن يسأل الناس". (رواه البخاري).

وفي حق الأجر في العمل: قال (ص): "ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حراً فأكل ثمنه ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه أجره". **سنن ابن ماجة ج2 كتاب الرهون 16 باب 4 ح2 244**

وقال (ص): "باكروا في طلب الرزق والحوائج فإن الغدو بركة ونجاح". **كنز العمال ج4-ح9299**

وقال (ص): "إذا صليتم الفجر فلا تناموا عن طلب أرزاقكم". **كنز العمال ج4-ح 9299**

وقال (ص): "اطلبوا الرزق في خبايا الأرض". **كنز العمال ج4-ح9302**

وقال (ص): "ما أكل أحد طعاماً خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داوود عليه السلام كان يأكل من عمل يده". **البخاري ج2 كتاب الينبوع 39 باب 15 -ح 1966**

وقال (ص): "من كد على عياله كان كالمجاهد في سبيل الله".

روى أنس بن مالك رضي الله عنه" أن رجلاً من الأنصار أتى النبي (ص) يسأله: أما في بيتك شيء؟ **فقال** (ص): أكلفوا من العمل ما تطيقون فإن خير العمل أدْومَه وإن قل". **سنن ابن ماجة ج2 كتاب الزهد - باب 28 -ح4244 .**

وقال عمر بن الخطاب " لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول اللهم ارزقني. وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة" **الغزالي، إحياء علوم الدين .**

وكرّم الله العمل والعمال فكان عدد من الأنبياء والرسل عاملين بأيديهم في الحياة اليومية. فالنبي داوود كان حداداً يصنع الدروع، وإدريس كان حائكاً، وموسى كان أجيرا يرعى الغنم في مدين، ومحمد كان في مكة راعياً للغنم ثم أجيراً في تجارة خديجة(25).

ومن الصحابة الذين كانوا عمالاً: الزبير بن العوام كان حائكاً، وعلي بن أبي طالب كان ساقياً للزرع، وسعد بن أبي وقاص كان بارياً للنبال، وعمرو بن العاص كان جزاراً، وقتيبة بن مسلم الباهلي كان جمّالاً، والمهلب بن أبي صفرة كان مزارعاً(**26**).

ولم يتوقف الإسلام عند الحضّ على العمل المفيد للناس في الحياة، بل دعا أيضاً إلى إعطاء العمال حقوقهم مُستوفاة كاملة فور الانتهاء من المطلوب. فقد قال النبي(ص) "أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه". وقال (ص): "ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع جزافا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره".

فكما ان حق العمل مكفول للأفراد في الاسلام المدني، فان ثقافة العمل هي أيضاً راسخة في العقيدة نصوصاً وسلوكاً في المجتمع كما تُبين الدلائل آنفاً. أما في البيئات الغربية والشرقية الأخرى، فبالرغم من الانجازات الواضحة التي توصل اليها العمال في تحصيل حقوقهم عبر نقاباتهم المهنية غالباً، الا أن المصير المهني للعديد منهم يبقى منقوصاً وعُرضة للخسران في ضوء التقلبات الاقتصادية التي تطرأ على اسواق ومصالح العمل والمال وأسعار السلع والثروات الطبيعية.

وما أزمة الرهن العقاري الأمريكية وافلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية

والاعلامية والصناعية أو اشرافها على الانهيار، ثم تدخل الجهات الرسمية لانقاذها كما حدث في كثير من الدول العالمية بما فيها البلدان العربية،، سوى عينة للتهديدات التي تسلب حق العمل والعمال، الاستقرار والشعور بالأمن الحياتي على أنفسهم وأسرهم ومستقبلهم.

حقوق الإنسان في الملكية

يشمل حق الملكية بدرجة رئيسة نوعين: الملكية المادية للمال والعقارات والأنعام ثم الملكية الفكرية للإنتاج الإبداعي العلمي والأدبي والفني وغيرها من مجالات إنجاز العقل الإنساني.

في منظور القوانين الدولية لحقوق الإنسان. مثل (**أنظر التفاصيل في الملحق 1 بآخر الكتاب**):

* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، المادة 17.

في منظور الإسلام المدني.

لم يتوقف الإسلام المدني على تشريع حق الملكية للأفراد والمؤسسات والدول فيما يسمى: الملكية الخاصة، والملكية العامة أو ملكية الدولة،، بل أكثر أن الأفراد الذين لا تكفيهم ملكياتهم الخاصة حاجات أسرهم بمستوى معيشة الناس (أي بالمستوى العام المتعارف عليه للمعيشة الكريمة في المجتمع)، يعتبرون فقراء وتلزم إعانتهم من ملكية الدولة حيث بيت المال أو من الشؤون الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي كما يصطلح عليه حالياً.

كتب ابن قدامه في "المغني" بالقول: "قال الميموني ذاكرت أبا عبد الله فقلت: قد تكون للرجل الإبل والغنم تجب فيها الزكاة وهو فقير وتكون له أربعون شاة وتكون له الصنيعة (قطعة أرض) لا تكفيه فيعطى من الصدقة؟ قال: نعم. وذكر قول عمر أعطوهم وان راحت عليهم من الإبل كذا وكذا. وقال في رواية محمد بن الحكم: إذا كان له عقار يشغله أو ضيعة تساوي عشرة آلاف أو أقل أو أكثر لا تقيمه (أي لا تكفيه بالمستوى العام لمعيشة الناس) يأخذ من الزكاة. وهكذا قول الشافعي"(27).

الملكية العامة

أجاز الإسلام الملكية العامة لصالح الله والرسول ولذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية - الاقتصادية والحدّ من النفوذ الطبقي للأغنياء. قال تعالى: "ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دُولَة بين الأغنياء منكم..". (الآية 7 الحشر 59).

الحق في الملكية الفردية

شجع الله حق الملكية الفردية للناس في كل مجال. فعند إحياء الأرض الموات، قال الرسول(ص): "من أحيا أرضاً ميتةً فهي له". **مسند أبي داوود 3 كتاب الخراج والإمارات باب 37 –ج3** ،3073. وقال: "من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها". **مسند الإمام أحمد – ص 120 .**

وفي تأكيد الملكية الفردية، حفظ الله حقوق الناس في الميراث. قال (ص): "لا وصية لوارث". **سند الترمذي ج4كتاب الوصايا 31 باب- ج.ى**2120. وبهذا تمّ التأكيد على عدم الوصية في غير الثلث ضماناً لحق الورثة. روى ابن عباس رضي الله عنهما. قال "لو غض الناس إلى الربع لكان أفضل" لأن رسول الله (ص) قال: "الثلث والثلث كثير أو كبير". **صحيح البخاري ج3 – كتاب الوصايا 9 باب 3** – ج2592

وتأكيداً لحق الملكية العامة والخاصة- المادية والأدبية، قال الله في آيات عديدة نقدم منها التالي:

- "هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا". (البقرة **29**).
- "وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون". (الآية **13**الجاثية **45**).
-"وقد ملكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلاً ما تشكرون". (الأعراف **10**).
- "هل لكم من ما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم". (الآية **28** الروم **30**).
- "وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك". (الآية **50** الأحزاب **33**).
- " .. أو ما ملكتم مفاتِحه..". (الآية **61** النور **24**).
- " قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذاً لأمسكتُم خشية الإنفاق" (الآية **100** الإسراء **17**).
- " ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً" (الآية **73** النحل **16**).
- " فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكاً عظيماً" (الآية **54** النساء **4**).
- " قال ربي اغفر لي وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي". (الآية **35** ص **38**).
- " وإذا رأيت نعيماً وملكاً كبيراً". (الآية **20** الإنسان **76**).
- " والله يؤتى ملكه من يشاء والله واسع عليم". (الآية **247** البقرة **2**).
- " أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً فهم لها مالكون". (الآية **71** يس **36**).
- " تتخذون من سهولها قصوراً وتنحتون الجبال بيوتاً". (الآية **74** الأعراف **7**).

والخلاصة، أكدّ كل من الاسلام المدني والقوانين الدولية حقوق الانسان في الملكية الخاصة والعامة، الفكرية والمادية على السواء. ومع أن دول الغرب وعدداً من دول الشرق تمكنّت لدرجة عالية من المحافظة على هذه الحقوق في الحياة الرسمية والشعبية، الا أنه يلاحظ للأسف أن معظم أقطار المشرق بما فيها البلدان العربية قد أخفقت عن قصد أو اهمال في حماية النوع الأهم من هذه الحقوق وهي الحقوق الفكرية.

ان الفكر هو أولاً الوسيلة الأساسية المثلى لاي تطوّر وتقدم واصلاح يهمّ الأفراد والأسر والمجتمعات، وكافة الفعاليات الأخرى: العلمية والاجتماعية

والصحية والادارية والمادية وغيرها. فلا غرو إذن ان يلاحظ المرء فوضى وتسيباً عارمين في مجالات الابتكار وحقوق الملكية والنشر والتوزيع في الوطن العربي، ولا عجب بالنتيجة من استمرار بعض البيئات غارقة في التخلف الحضاري بالدرجة الميؤوسة التي هي عليها:

حقوق الإنسان في التربية والتعلم والتعليم

يحق لكل فرد أن يتعلم ويتربى وأن يرتقي بالتربية والتعليم من مهارة ومعرفة وخبرة إلى أخرى أعلى وأفضل وأكثر جدوى للحياة والمستقبل. ولا يجوز لأحد: فرداً أو جهة رسمية أو شعبية مصادرة هذا الحق أو الحؤول دون تحصيل ما يريد الفرد لتطوير فكره وشخصيته ومهنته ومستوى ثقافته.

والتربية والتعلم والتعليم هي أهم ما يمكن أن يقوم به أي إنسان: فرداً وأسرة ومدرسة ومجتمعاً لتكوين الشخصية والعقل المستنير والحياة الكريمة المتوازنة. وأن ما ينتج عن هذه العمليات الثلاث من معارف ومهارات وخبرات تشكل حالياً مادة تعامل وتجارة العصر دون المال والأطيان والتجارة المادية التقليدية. ومن هنا يصبح الحق في التربية والتعلم والتعليم دون تعرّضه الى تمييز من أي نوع: عرقي أو ثقافي أو عمري (أجيال صغيرة أو كبيرة) أو جنسي (ذكر أو أنثى) أو جغرافي أو غيرها،، من أكثر حقوق الإنسان أساسية لهوية وكرامة ومستقبل الأفراد والجماعات.

في منظور القوانين الدولية لحقوق الإنسان. مثل (**أنظر التفاصيل في الملحق 1 بآخر الكتاب**):

إن أهم هذه القوانين الدولية التي تناولت ضرورة منح الأفراد حقوقاً في التربية والتعلم والتعليم، ما يلي:

* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. المادة 26 ،1948.
* الاتفاقية الدولية ضد التمييز في التعليم.

في منظور الإسلام المدني.

لقد حظي حق الأفراد في التربية والتعلم والتعليم بأولى الأولويات على كل الحقوق الإنسانية الأخرى. حتى كان أول طلب الهي في الاسلام من جبريل الى الرسول محمد (ص) قبل الإيمان بالله الواحد الأحد أو النطق بالشهادتين أو عبادته وحده "أن يقرأ" كوسيلة للعلم والايمان! وقصة الرسول مع جبريل عندما طلب

القراءة منه قائلاً: ما أنا بقارئ، وكرر الطلب له فكرر الرسول نفس الإجابة. ثم ردّد جبريل على سمع الرسول الآيات الأولى من القرآن ومن سورة العلق: "اقرأ باسم ربك الذي خلق. خلق الإنسان من علق. اقرأ وربك الأكرم. الذي علم بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم." (الآيات 1و2 و3و4و5 العلق 96).

وأكد الله على حق التربية والتعلم في عديد الآيات الأخرى، منها العينة التالية:

- " وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة" (الآية **31** البقرة **2**).
- " قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا" (الآية **32** البقرة **2**).
- " رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث" (الآية **101** يوسف **12**).
- " وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم " (الآية **113** النساء **4**).
- " فإذا أمنتم فاذكروا الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون " (الآية **239** البقرة **2**).
- " تُعلّموهنّ مما علمكم الله" (الآية **4** المائدة **5**).
- " خلق الإنسان. علمه البيان" (الآية **4** الرحمن **55**).
- " آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً" (الآية **65** الكهف **18**).
- " وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم" (الآية **80** الأنبياء **21**).
- " ذلكما مما علمني ربي" (الآية **27** يوسف **12**).
- " ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون" (الآية **151** البقرة **2**).
- " وعُلّمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم" (الآية **91** الأنعام **6**).
- " ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم" (الآية **102** البقرة **2**).
- " قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون" (الآية **9** الزمر **39**).

وفي الحديث الشريف قال الرسول (ص):

- "من خرج في طلب العلم كان في سبيل الله حتى يرجع" . **سند الترمذي ج 5 كتاب العلم 42 باب 2- ج2647 .**

_ وقال (ص): "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة".

وقال (ص): "من سلك طريقاً يبتغي به علماً سلك الله له طريقاً إلى الجنة. وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضاء لطالب العلم وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء". **فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب. من رياض الصالحين.**

ويُروى عن عبد الله بن مسعود "لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لأتيته". وذكر ابن عبد الله أن أيوب الأنصاري رحل من المدينة إلى مكة ليسمع من عقبة بن عامر حديثاً سمعه من النبي (ص) في ستر المسلم على المسلم. فلما سمعه منه أتى أبو أيوب راحلته فركبها وانصرف إلى المدينة وواصل رحله. ويروى عن الشعبي، حدث قال: "لو أن رجلاً سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن ليسمع كلمة حكمة ما رأيت أن سفره ضاع".

- "يبعث العالم والعابد فيقال للعابد أدخل الجنة ويقال للعالم اثبت حتى تشفع للناس بما أحسنت أدبهم". **شعب الإيمان للبيهقي ج2 باب 27 -1717.**

- "العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر". **سنن أبي داوود ج4- كتاب العلم 19 باب 1- ح3641.**

قال (ص):"ألا إن الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه وعالم أو متعلم"

- "لا حسد إلا في اثنين رجل آتاه الله مالاً فسلّط على ملكته في الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها". **البخاري ج1كتاب العلم 3 باب 25 – ح73.**

يشكل العلم وتعلمه وتدريسه وتربيته في نظرنا "فرض عين" على كل انسان: واحداً من أهم الواجبات التي يُطلب من كل فرد تحصيلها، وهي معاً أكثر الحقوق الانسانية أساسية على الاطلاق.. وقديماً عندما كان سفر ساعة الآن يتطلب مشياً على الأقدام أو ترحالاً على الإبل عدة أيام، قيل: "أطلب العلم ولو في الصين". وبالرغم من أن عديداً من حقوق الفرد في التربية والتعلم والتعليم التي دعا اليه الاسلام المدني والقوانين الدولية قد تحققت؛ الا أن هذا الانجاز تشوبه مآخذ كبيرة تتلخص في كونه كمياً بوجه عام يفتقر الى درجة واضحة لمعيار النوعية او الجودة.

فبينما تنتشر المدارس والمعاهد والجامعات في كل مكان حتى في البلدان العربية النامية، والفرص التعليمية متاحة عموماً للأجيال الناشئة، الا أن جودة العملية التربوية ونتائجها على المتعلمين: شخصياتهم وعاداتهم وقدراتهم الابداعية وكفاياتهم المهنية تبدو متدنية.. الأمر الذي انعكس على المجتمع بالضعف والفساد والانحطاط. ونلفت النظر الآن الى ضرورة اهتمام الرسميين والمربين المعنيين برعاية وتطبيق حقوق الانسان في التربية والتعلم والتعليم، والتحول من التركيز

على المعايير الكمية الى النوعية الحاسمة لجودة الشخصية والسلوك والمستقبل البشري.

حقوق الإنسان في حماية وعدالة القانون

يقضي هذا الحق بأن يتمتع الفرد بمعاملة عادلة من القانون والنظام القضائي ومتساوية مع الآخرين مهما اختلفت أو ارتفعت طبقاتهم، وأن يحصل على مساعدة قانونية للدفاع عن قضاياه ولإنصافه، وأن يُعتبر بريئاً لدى المحاكم والقضاء حتى تثبت إدانته (دون اعتباره مُتهَماً حتى تثبت براءته كما يجري للأسف في العديد من العربية النامية، والمتقدمة المعاصرة التي أصيبت لسوء حظها بعدوى الاتهام المسبق للفرد كما هو سائد في البلدان النامية).. وأخيراً أن يحصل على محاكمة عادلة يتمّ خلالها تداول الحيثيات الواردة وتدقيقها نظامياً حسب المواد القانونية المناسبة في النظام القضائي.. لا حسب من وكم يدفع للقاضي.. أو من لديه معرفة شخصية لدى ذوي نفوذ يستطيع بها تزوير الحقائق وقلب موازين العدالة رأساً على عقب.

في منظور القوانين الدولية لحقوق الإنسان. مثل (**أنظر التفاصيل في الملحق 1 بآخر الكتاب**):

* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 المواد: 6و 7 و8 و9 و10 و11 14.

* المبادئ الأساسية لاستقلال القضاء.

* المبادئ الأساسية لدور المحامين.

في منظور الإسلام المدني.

هناك العديد من النصوص في القرآن والسنة التي تؤكد على مبدأ عدالة القانون وعدم ظلم الناس في مختلف المعاملات ومجالات الحياة اليومية، نذكر منها ما يلي:

- ".. ولا يَجرمَنّكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله.." (**الآية 8 المائدة 5**)
- "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" (**الآية 58 النساء 4**)
- "وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى" (**الآية 152 الأنعام 6**)
- "إنّ الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى" (**الآية 90 النحل 16**)
- "فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا" (**الآية 9 الحجرات 49**)
- "فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوو عدل بينكم" (**الآية 95 المائدة 5**)
- "هل يستوي هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم" (**الآية 76 النحل 16**)

- "وليكتب بينكم كاتب بالعدل" (الآية 282 البقرة 2)
- "وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله" (الآية 2 الطلاق 65)
- "اثنان ذوو عدل منكم أو آخران منكم" (الآية 106 المائدة 5)
- "ولا تُلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون" (الآية 42 البقرة 2).
- "وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط" (الآية 42 المائدة 5)
- "إن الله يأمركم أنتن تودوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"(الآية 58 النساء 4)
- "وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه"(الآية 213 البقرة 2).
- "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون" (الآية 45 المائدة 5)
- "وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين" (الآية 42 المائدة 5)
- "فاحكم بينهم بما أنزل الله" (الآية 48 المائدة 5)
- "فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين" (الآية 9 الحجرات 49)
- "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله" (الآية 8 المائدة 5)

وقال الرسول (ص) في العدل وحكم القانون بين الناس أحاديث عديدة نورد منها مايلي(28):

- "اليمين على المدعى عليه".
- "لا يَقضيّن أحدكم وهو غضبان".
- "يسّرا ولا تُعسرا، وبشرا ولا تُنفرا، وتطاوعا".
- " ما من عبد استرعاه الله رعية فلم يَحُطها بنصيحة الا لم يجد رائحة الجنة".

ان أشدّ ما يؤرق عقل وكرامة الانسان الآن هو مدى انتشار الظلم والتزوير والفساد لدى رجال القانون والقضاء والنظام القضائي، وما يصدر عنهم من أحكام متعسفة أو ملفقة منافية للواقع فيما يخص حياة وقضايا الناس. ولا تنحصر هذه الظاهرة لأسف الانسان في البلدان العربية-الاسلامية او النامية، بل عامة في كل مكان في الشرق والغرب على السواء.. وكأن المشتغلين في دوائر القانون والقضاء يعيشون في كوكب مارق خارج الارض، أو لم يرشدوا أحكام الأديان المدنية التي نشأوا وتدربوا عليها، ولا نصوص القوانين والمعاهدات الدولية لحقوق الانسان التي ربما يقرأونها كل يوم!

ان الجحود العارم الذي يلاحظ من "حُرّاس القضاء والعدل" بحق حماية وعدالة القانون، وسعة انتشار الظلم والفساد وقلب الحقائق التي يمارسونها في

الحكم على قضايا ومصائر الناس،، تبعث على الأسى والغضب في آن. وما لـــم تبادر جهات رسمية من أعلى وجهات شعبية من القيادات الاجتماعيـــة المدنيـــة بوقف هذا النزيف الأخلاقي واصلاح أنظمة القضاء والقانون في بيئاتها،، فسيبقى الظلم غامراً، والحقوق مهدورة، وحمايـــة وعدالـــة الانسان في حاجاته وقضاياه عُرضة للأهواء أو الصدفة.. مهما قيل نظرياً عن جدوى تعليمات الأديان المدنية ومبادئ القانون الدولي في مجال حقوق الانسان.

*****

الفصل الثامن

الدولة الوطنية القوية –

مفاهيمها ومواصفاتها الجيوسياسية القطرية وفي المجتمع الدولي

المقدمة

الدولة الوطنية هي بهذا الاسم مؤسسة جيوسياسية قوية في الرؤية والرسالة والهدف واسلوب الادارة والحكم. وإن اضافتنا لصفة القوية الى " الدولة الوطنية" ما هو الا تأكيد لإنتمائها الأصيل الى بيئتها المحلية ثم للفضاء الانساني العالمي، ولدورها الفعال في أداء واجباتها المتنوعة في الداخل والخارج.

ان شرعية وجود وحكم الدولة الوطنية هي مرهونة أولاً بعقد من الاجتماع السياسي الذي فوضها الناس به للعمل في البيئة.. فهي بهذا ليست هيئة مارقة مُغتصبة للسلطة. أما قوتها فهي مشروطة بنجاحها الواضح في القيام بالمسؤوليات المقررة لها تجاه مجتمعها المحلي ثم الدولي الواسع. فالدولة الوطنية تعني تلقائياً بهذا أنها شرعية في وجودها ثم فعالة في أداء المسؤوليات المطلوبة منها تجاه .

بيئتها المحلية والمجتمع الدولي في الخارج. انه في الجوهر دولة مواطنين بكل ما لها ولهم من حقوق وما يَترتّب عليهم من واجبات.

وتتمتع الدولة الوطنية في عصر العولمة والديمقراطيــة ومجتمــع المعرفــة الرقمي وحقوق الانسان بحصانة جيوسياسية مبدئية ضد التحــرّش أو الابتــزاز السياسي او التدخل العسكري المباشر بالغزو او الاحتلال؛ وان يكن من الملاحظ أحياناً إستقواء بعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة في الــشؤون الدوليــة وفرض وصايتها على الكيانات النامية بدون رادع قانوني او أخلاقي، او ممانعــة فاعلة من قوى العدل او السلام الدولية الأخرى.

توضح الفقرات التالية في الفصل مفهوم ومقوّمات الدولة الوطنية القوية التي نراها مجدية لأناسها وللمجتمع الدولي.

ومهما يكن، فان زمن الغزو والاحتلال والاستعمار التقليدي المباشر للــدول لسنين طويلة كما كان الأمر مع بريطانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا مثلاً، دون احتجاج او مقاومة السكان المحليين والقوى الوطنية المحلية للاعتداءات، قد ولّى الى غير رجعة. فكثير هي العوامل الآن التي تقف دون اجتياح دول طاغية لأراضي وسيادة دول أخرى كما تشتهي او يسوّل لهــا اســتبدادها أحيانــاً، دون حساب أبشع العواقب التي قد تواجهها من جرّاء ذلك.

واذا صادف أن اعتدت دولة على أخرى لمصلحة في نفسها، فان احتجاجــات شعبية ورسمية اقليمية ودولية تعمّ كل مكان حتى تتمّ تسوية الوضع الى ما كــان عليه ولو أخذ ذلك بعض الوقت. كما حدث في هذا السياق مع فرنسا في ســوريا ولبنان وتونس والجزائر والمغرب وتشاد وفيتنام، وبريطانيا في فلسطين والاردن والعراق ومصر واليمن الجنوبي وشبه القارة الهندية وجنوب افريقيا ؛ وايطاليا في ليبيا وأثيوبيا وأريتريا؛ والاتحاد السوفياتي السابق في أفغانستان وتــشيكوسلوفاكيا السابقة؛ وروسيا في جورجيا حديثاً جداً؛ والعراق في الكويــت؛ واســرائيل فــي فلسطين؛ واثيوبيا في الصومال؛ والولايات المتحــدة الأمريكيــة فــي العــراق وافغانستان والصومال وفي غيرها من مناطق العالم.

ان أهم العوامل المعاصرة التي تمارس ضغوطاً سياسية واقتصادية وقانونية دولية على القوى المعتدية على أراضي وسيادة الدول الوطنية، هي(١):

١- انتشار الديمقراطية، حيث يصعب على الدول المُتسلطة تبرير اعتــداءاتها على الدول الأخرى مهما كانت صغيرة أو ضعيفة.

٢- انتشار اقتصاد السوق، حيث بفعل التطورات التي حدثت في مجال العلوم والتكنولوجيا والمعلومات، أصبحت الحاجة للأيدي العاملة الرخيصة أو المجانية (أو العبيد كما كان الحال مع بريطانيا وأمريكا ودول اوروبية سابقة) وللمصادر الطبيعية أقل أهمية للدول بوجه عام؛ سوى في حالات استثنائية طارئة لبعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة التي لا يزال همّها الأساس موجهاً للاستيلاء على مصادر طبيعية إستراتيجية "كالبترول" من أجل صناعاتها ومتطلبات الحياة اليومية.. الأمر الذي دفعها دون تعقل الى ارتكاب حماقات وصراعات دموية مع دول أخرى في مختلف بقاع العالم وخاصة مع بعض بلدان الشرق الأوسط بما فيها ايران.

٣- تفعيل دور المبادئ الأخلاقية في تداول العلاقات الدولية حيث ألغت التطورات المعاصرة في مجالات الاتصال والمواصلات والمعلومات الحدود بين الدول؛ محولاً العالم إلى قرية صغيرة يعرف سكانها ودولها أحدهم الآخر دون عناء أو وقت أو جهد يذكر، وجاعلاً في النهايةِ من استقلال الشعوب الأخرى ومصادرهم الطبيعية أهدافاً غير خلقية صعبة المنال من دول طاغية او ما مارقة.

مفهوم الدولة الوطنية

ان الدولة الوطنية هي وحدة جيوسياسية تجمع في آن فكرة الأمة the nation مع سلطة الدولة(٢). وفي الدولة الوطنية يتحدث الناس لغة واحدة، ويعيشون حسب أنماط ثقافية واقتصادية مشتركة، ويُجمِعون على دعم الحكومة المحلية. ومن هنا تنبع.قوة الدولة الوطنية إيجاباً من دورها وقراراتها الايجابية، أو سلباً عند سلبية الدور والقرارات التي تتخذها.

فتخطيط وبدء الحرب العالمية الأولى والثانية بقيادة الحكومة الألمانية ثم قيام الولايات المتحدة بارتكاب نفس الأخطاء بغزوها لأفغانستان والعراق وبنما وفيتنام واليابان مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٤ وبعدها، هي أمثلة للدول الوطنية السلبية التي اتخذت قرارات سيئة النية ومُتسرعة غير حكيمة، تَعدّت مخاطرها الدول المعتدية نفسها إلى الدول الوطنية الأخرى عبر العالم. أما عند مبادرة الدول الوطنية لحل النزاعات الدولية ومساعدة الفقراء والمجتمعات المتخلفة اقتصادياً أو تعليمياً أو صحياً كحال كندا واليابان والنرويج والسويد، فإنها تكون بهذا وطنية وناجحة وحضارية في آن.

والدولة هي مؤسسة سياسية تمتلك مجالاً جغرافياً بحدود ادارية معروفة، يسكنه أناس متجانسون في الأهداف ويعيشون معاً في تناغم ثقافي وسلوكي ضمن السلطة والقوانين العامة للدولة. وعندما تعمل الدولة على دمج كافة مجموعات السكان المواطنين بتنوّع خلفياتهم العرقية- الثقافية في عيش ومصير مشترك كما هو عليه الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ثم المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا واسبانيا وبلجيكا واستراليا، لتكوين هوية وطنية موحدة، فإن الدولة الوطنية تسعى بذلك لتحقيق سيادة متكاملة على مجالها الحيوي الجيوسياسي(٣).

أما الدولة الوطنية القوية فهي مؤسسة متقدمة أو متطورة تنطبق عليها المفاهيم أعلاه، وتتمتع بهوية وسيادة سياسية في مجالها الحيوي الجيو سياسي, وتمتلك معدلات عالية في مجلات التنمية البشرية، واقتصاداً ناجحاً تفوق صادراته الواردات ويتعدى في مداخلاته التجارية الحدود الجغرافية المحلية. ان قائمة الدول المتطورة تضم حوالي 35 دولة(٤) موزعة على الولايات المتحدة وكندا في أمريكا الشمالية , ودول أوروبا الغربية, وإستراليا ونيوزلندا في أقصى الجنوب الشرقي للعالم, ودول النمور الست الآسيوية: اليابان وماليزيا وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وتايوان وسنغافورة، والشيك وسلوفينا في أوروبا الشرقية سابقا. ان هذه الدول تمتلك في العموم, اقتصاديات متقدمة ومستويات معيشة سكانية عالية.

والأمر الذي يؤسف له أن البلدان العربية مع الثروات الطبيعية الهائلة التي تمتلكها، والقدرات الإستهلاكية التي تتمتع بها, والتطلعات الحضارية التي تسعى جاهدة إلى تحقيقها، هي بالمجمل خارج هذه القائمة للازدهار الإنساني.

ويَشْترطُ وجود الدولة الوطنية في الأساس وجود ما يسمى أمة(٥) nation. والأمة هي مجموعة من الناس الذين يشتركون بمواصفات خاصة تُكوّن لهم هوية عرقية وسياسية وثقافية مميزة عن غيرها من الأمم العالمية الأخرى. من أهم هذه الصفات:

1- العرق البشري المُتحدّر عادة من سلاسات بشرية معينة. فالصين عموماً وفيتنام واليابان ومنغوليا واليمن هي أمثلة للدول الوطنية التي تبرز هذه الصفة العرقية واحدة من أكثر أساسياتها.

2- الثقافة المتجانسة الواحدة المتواصلة عبر التاريخ لمدة طويلة.

3- اللغة العامة الواحدة.

4- الدين العام الذي ينتمي اليه الناس بدرجة رئيسة.

5- الجغرافية الواحدة بحدود معروفة.

٦- التاريخ الحضاري المشترك (الماضي والحاضر والمستقبل المشترك).

موجز نشوء الدولة الوطنية الحديثة

مراحل تاريخية تقليدية لنشوء الدولة الوطنية الحديثة

لقد مرّت الدولة الوطنية الحديثة تاريخياً في تطورها عبر مرحلتين رئيستين(٦)، نوجزهما بالتالي (أنظر الشكل ١):

المرحلة الأولى: ما قبل الدولة الوطنية

لقد خبر مفهوم وممارسة الدولة الوطنية في هذه المرحلة التطورات الجيوسياسية التالية:

١- المجتمعات التقليدية الأولى حيث الصيد وجمع الغذاء، والبدو الرُحّل والزراعة.

٢- المجتمع المدني الذي تأسس بفعل ظهور الحياة الاجتماعية التي جمعت الأفراد والجماعات طوعياً معاً (بدون التدخل المباشر من جهة رسمية مثل الدولة) في علاقات إنسانية وشخصية واقتصادية، وثقافية وسياسية متبادلة متفاعلة.

٣- الإمبراطوريات الأولى المتحاربة الرومانية والفارسية والصينية التي اعتمدت على الحروب والحكم المركزي المتزمت ثم على التجارة وجمع الرسوم من أجل بقائها. قامت هذه الإمبراطوريات على اختلاق الحروب والتجارة وجباية الضرائب وامتدت خارج حدودها الجغرافية المحلية نتيجة عاملين: الطبيعة /الممارسة العسكرية المفرطة في الإدارة والحكم ثم الاستهلاك المفرط لمصادر الدخل.

٤- الممالك الإقطاعية المتفرقة خاصة في القارة الأوربية خلال المدة من القرن الثامن وحتى الرابع عشر. اعتمدت هذه الكيانات في بقائها على سلطة إجراء الحرب والضرائب والولاء المطلق والاقتصاد الزراعي والكنيسة الكاثوليكية.

٥- الممالك المحلية خاصة في اسبانيا وانجلترا وهولندا وبلجيكا والدانمارك والمانيا وغيرها في اوروبا الغربية، التي حكمها الملوك والملكات واللوردات الموجهين لصالح الناس بأقل مركزية إقطاعية وأكثر ارستقراطية. لقد تمكنت هذه الممالك المدنية المحلية من تطوير الجماعات وإدارات المجالس المحلية وإقامة المدن.

٦- **الدولة المطلقة** التي عملت بأنظمة سياسية مركزية قوية و واسعة، وبأسلوب التسلسل الإداري في المسؤوليات، وبمبدأ الحق المقدس في الحكم النابع من الله.

المرحلة الثانية: الدولة الوطنية الحديثة

قامت الدولة الوطنية الحديثة في القرن التاسع عشر على أساس قومي وبحدود جغرافية معروفة وسلطة القوة، والبنية الإدارية المنظمة، وشرعية الحكم المستمّدة من الناس. ومع هذا، فقد قامت هذه الدول نتيجة حروب منتصرة قامت بها وبتمتّعها بالسيادة على مجالها الحيوي وشرعية استعمالها للقوة حيث تَطلّب الموقف ذلك.

مراحل بديلة مقترحة لنشوء الدولة الوطنية الحديثة

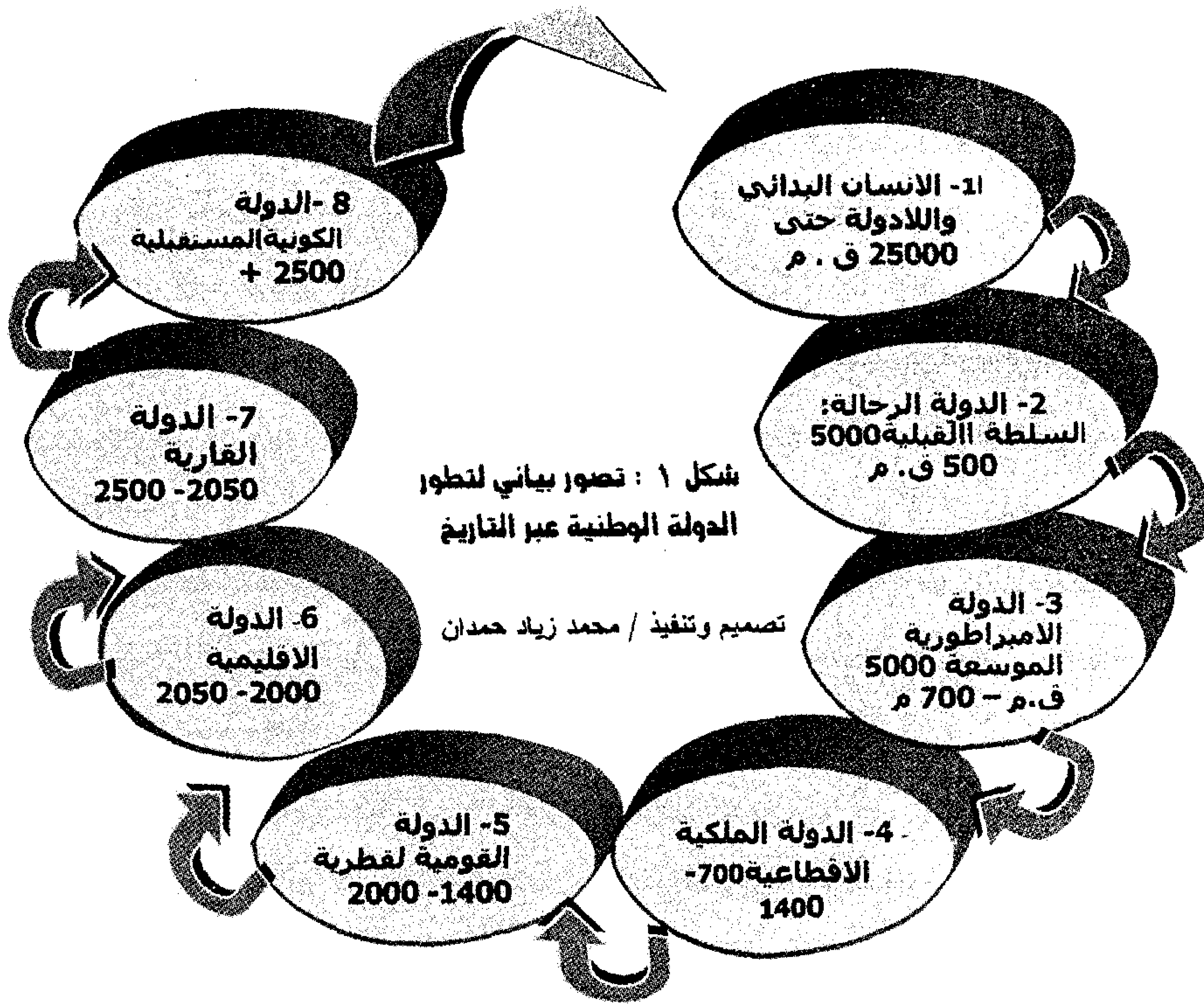
ان المراحل والتسميات في الشكل١ ثم في التوضيحات اللاحقة هي نسبية ومتداخلة جزئياً فيما بينها. فبينما تشير المرحلة الخامسة 1400-2000 الى قيام وممارسة الدولة القومية القطرية، الا أن العديد من البيئات عبر العالم لا زالت بدوية رحّالة في طبائعها وتعاملاتها وخلافاتها وأساليب حل نزاعاتها وميولها السوداء القائمة على الأنانية والثأر والانتقام وسلوكيات الغزو والسبي والنهب،، تماماً كما كانت عليه الجماعات الرُحّل قبل أكثر من عشرة آلاف سنة. وربما اختلفت الوسائل والاساليب والتقنيات، لكن طبائع وأخلاقيات وتصرفات بعض الدول الوطنية (إسمياً) بقيت في جوهرها واحدة! والأمثلة على ذلك محلياً وعالمياً هي كثيرة ومُخجلة ولا تحتاج الى تفصيل. **يمكن توضيح تطور الدولة الوطنية عبر التاريخ بالمراحل التالية و الشكل المرافق.**

١- **مرحلة اللادولة** حيث الانسانَ البدائي يعيش في البراري والأدغال هائماً على وجهه من أجل التقاط الغذاء واتقاء الأخطار والبقاء.

2- **مرحلة الدولة غير الرسمية الرحالة** حيث الجماعات البدائية المتنقلة ثم قبائل البدو الرحّل وظهور سلطة المشايخ عبر العالم من آسيا واستراليا شرقاً وبلاد العرب وأوروبا وافريقيا في الوسط الى الامريكيتين غرباً حيث قبائل الهنود الحمر.

3- **مرحلة الدولة الامبراطورية الموسعة** حيث ظهور دول عالمية في بلاد الرافدين وبلاد الشام ومصر واليونان وايطاليا وروما وفارس والصين وجزيرة العرب.

4- **مرحلة الدولة الملكية الاقطاعية** بظهور الممالك الاقطاعية في اوروبا والصين وغيرها عبر العالم.



5- **مرحلة الدولة القومية القطرية** بانظمتها وأساليب الحكم المختلفة الدستورية والديموقراطية والاتوقراطية القائمة في حدود جيوسياسية وعرقية معروفة كما هي ملاحظة الآن.

6- **مرحلة الدولة الاقليمية** بظهور دول مترامية عبر أقاليم جغرافية ممتدة. ان الصين والهند والبرازيل وكندا والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي قبل عام 2000 هي أمثلة على ذلك.

7- **مرحلة الدولة القارية** التي تشغل قارة جغرافية بكاملها، أو تحاول باتفاقيات ومعاهدات ومنظمات سياسية عالمية موسعة الحصول عليها. ان استراليا وروسيا المعاصرة والاتحاد الاوروبي الموسع بعد عام 2000 ثم منظمة دول امريكيا الجنوبية ومنظمة الدول الافريقية ومنظمة آسيان وحلف وارسو السابق والنيتو هي أمثلة على ذلك.

8- **مرحلة الدولة الكونية المستقبلية** التي بدأت ارهاصاتها مبكراً عام 1920 بحدوث عصبة الامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة عام 1945، ثم النظام العالمي

الجديد، ومنظمة التجارة العالمية، واتفاقية حماية المناخ، ومجموعة الثمانية، ومجموعة دول الشمال، ومنظومة الكومونوث، ومجموعة الدول الناطقة بالفرنسية، ومنظمة أوابك للنفط، ومنظمة إياتا للطيران، والشبكة الالكترونية العالمية، ومجتمع المعرفة الرقمي. ان كل هذه الفعاليات وغيرها مما يشبه هي مقدمات لتأسيس ونشوء الدولة الكونية المقبلة. قد يحتاج قيام هذه الدولة العالمية بعض مئات السنين، لكنها قادمة لا محالة.

أنواع الدولة الوطنية

يمكن تصنيف أنواع الدولة الوطنية المتداولة من المجتمعات تاريخياً في الواقع، في الفئات التالية:

انواع الدولة الوطنية من حيث سلطة القانون(٧) . يمكن ان تكون في اربع مجموعات:

١- **الدولة الدستورية** التي توجّه أعمالها بمجموعة من القوانين المتفق عليها من عموم الناس.

٢- **الدولة الحرة** التي يدير شؤونها الناس بمختلف مراكزهم وتوجهاتهم كما كان الأمر في دولة أثينا اليونانية خلال القرون الخمس السابقة للميلاد

٣- **دولة النواب الديمقراطية** التي يمثل فيها أفراد منتخبون من الناس الشؤون المختلفة اليومية كالولايات المتحدة.

٤- **دولة الحزب الواحد** مثل كوبا والصين وميانمار وكوريا الشمالية والاتحاد السوفيتي السابق.

انواع الدول الوطنية من حيث وضعها الرسمي العالمي(٨)

تنقسم الدول الوطنية المعاصرة عالمياً هنا إلى ثلاث فئات:

1- **دول وطنية قوية**. وتشكل الدول المتقدمة في كندا والولايات المتحدة وأوروبا الغربية واستراليا ونيوزلندا واليابان وماليزيا محتوى هذه الفئة.

2- **دول وطنية ضعيفة** (نامية) وتشكل معظم دول الشرق الأوسط وشمال وجنوب أفريقيا واسيا وأمريكيا ألالاتينية محتواها.

3- **دول هامشية متخلفة**. تشكل جنوب الصحراء الأفريقية, وبعض دول الشرق الأوسط محتوى هذه الفئة.

انواع الدولة الوطنية من حيث طبيعة الحكم السياسي(٩)

هناك أربعة أنماط سياسة رئيسة للدولة الوطنية، تبدو في التالي:

1- الدولة الاشتراكية التي تديرها أحزاب مركزية تتخذ من الاشتراكية العلمية مذهباً لها، وتحتكر السلطة على حساب كافة فئات وشرائح المجتمع الأخرى.
2- الدولة البيروقراطية الإدارية التي تعتمد على مراكز وتعليمات إدارية روتينية لتسيير شؤون الحياة اليومية.
3- الدولة الديمقراطية التي تسمح بالمشاركة الشعبية في صناعة القرار وإدارة شؤون الحياة اليومية.
4- الدولة الاستبدادية التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد، يحتكرون صناعة القرار السياسي والإداري والاقتصادي العام لصالح أغراض شخصية أنانية غالباً, بعيدة تماماً عن الصالح العام للمجتمع.

انواع الدولة الوطنية من حيث مركزية سلطة الحكم

وتكون هنا في ثلاث فئات(١٠):

1- دول دستورية- وراثية غير إجرائية تديرها شخصية أو أسرة غير مؤثرة في المجتمع وتكون دينية مقدسة مثل الدولة الباباوية في روما, أو سلالية وراثية مثل مملكتي تايلند وانجلترا.
2- دول مركزية استبدادية يديرها شخص مطلق واحد, يضفي عليها الشرعية. أن ألمانيا أيام هتلر , ويوغوسلافيا أيام تيتو, والإتحاد السوفتي أيام ستالين , والعراق أيام صدام, وليبيريا أيام شارلز تيلر هي أمثلة لهذا النوع.
3- دول دستورية إجرائية مثل معظم الدول الوطنية القوية- الناجحة (غير الفاشلة) التي ندعو إلى قيامها في هذا العمل العلمي.

السيادة المحلية والخارجية الواجبة للدولة الوطنية

تعني السيادة إمساك الدولة بزمام الحكم على البيئة من حيث انتمائها لشعب وإدارتها لحكومة ومساحة جيوسياسية متكاملة، وسلطة على شؤون الإدارة العامة الداخلية والخارجية بعلاقات دولية معترف بها وبصفة مستقلة غير تابعة لأي جهة أخرى(١١). ولا يَشترط مبدأ السيادة هنا حجماً معيناً للدولة: كبيرة أو متوسطة أو صغيرة في السكان والأرض أو الاقتصاد، أو حداثة أوعراقة النشأة التاريخية؛ بل هي مشروطة بمنظومة من المواصفات المعيارية إذا توفرت لأي دولة، تكون بها ذات سيادة. من أهم هذه المواصفات السيادية ما يبدو في القائمة التالية:

1- الأداء الكامل والمتكامل للمسؤوليات تجاه المواطنين في الداخل والدول الأخرى في الخارج.

2- الحكم الدستوري على الشؤون الداخلية للبيئة الوطنية. أي القدرة الكاملة والمتكاملة على الإدارة العامة للناس.

3- التمتع بالاستقلال الوطني المعترف به في القانون الدولي. فلا سيادة لأي دولة بدون أن تكون أولاً مستقلة الهويّة والقرار والأداء الوطني، دون أي تأثير أو تدخل من الخارج.

4- الاعتراف الجيوسياسي المتبادل للحدود الوطنية مع الدول الأخرى.

5- الضبط الكامل للحدود الوطنية الدولية.

6- السِلم المنظم المتبادل بين الدول.

7- العضوية الفاعلة في المجتمع الدولي مثل منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى.

8- المساواة القانونية في التعامل مع الدول الأخرى.

9- حرية القرار السياسي للدولة.

10- احترام التنوّع في مجتمعات الدول الأخرى.

أما أنواع السيادة المتاحة للدولة الوطنية بإعتبار المواصفات أعلاه، فنقدمها في خمس هي:

١- **سيادة محلية:** domestic تكون كل دولة وطنية مالكة للمؤسسات والأنظمة المحلية القانونية والفعالة في إدارة وتنظيم شؤون وسلوك الناس.

٢- **سيادة خارجية** تكون بها الدولة الوطنية مستقلة في هويتها وقراراتها وإدارة شؤونها المحلية بعيداً عن أي تأثير أو تدخل من أي جهة دولية أخرى.

٣- **سيادة دولية** International sovereignty تكون بها الدولة ذات سلطة أومكانة شرعية في المجتمع الدولي، حاصلة على الاعتراف بصفة متبادلة ومتساوية مع الدول الأخرى.

٤- **سيادة الاعتماد المتبادل المشترك** Interdependence sovereignty تكون بها الدول الوطنية قادرة على الادارة والحكم وضبط حركة التنقل عبر حدودها بالتنسيق والتعاو المشتركة مع الدول الاخرى.

٥- **سيادة الاستقلال المتبادل المشترك**.Inter-independence sovereignty وهنا تتعامل الدولة الوطنية "نداً الى ندّ" مع الدول الأخرى. فبينما تحتفظ الدولة الوطنية بسيادتها واستقلال قرارها ومصادر ثرواتها البشرية والمادية والمعلوماتية

والعلمية، فانها تتبادل بارادتها الذاتية، دون إملاءات او ضغوط خارجية، ما يمكن من امكانياتها وخبراتها مع الجهات الدولية الأخرى. ان أعلى وأشمل أنواع السيادة الوطنية التي يمكن أن تتوفر لأي دولة هي سيادة الاستقلال المشترك، حيث تكون بها مستقلة بحكمها وارادتها، ومُكتفية اجتماعياً واقتصادياً بمواردها البشرية والطبيعية والانتاجية، وحرة في أمن وسلامة كيانها الجيوسياسي وحياتها الوطنية من أي التزامات منها او عليها مع الدول الأخرى بالرغم من العلاقات والتعاملات المفتوحة وفعاليات التعاون المشترك فيما بينها **(فكرة "الاستقلال المشترك"، في كتابنا باللغة الانجليزية: Society Reschooling نشر دار التربية الحديثة، دمشق، ٢٠٠٠).**

مسؤوليات عامة للدولة الوطنية

بينما يلخص بوتّرمسؤوليات الدولة الوطنية تجاه مواطنيها في الداخل والمجتمع الدولي في الخارج في أربع رئيسة هي(١٢): الحكم الرشيد، والأمن والنمو الاقتصادي، والأمن والتقدم الاجتماعي، ومحاربة الفساد والمفسدين،، فان تفاصيل هذه المسؤليات العامة المبدئية التنظيمية والأخرى الاجرائية الخاصة بادارة ورعاية حاجات الناس، هي كما يلي(١٣):

مسؤوليات مبدئية تنظيمية مُلحة للدولة الوطنية في عصر العولمة

نطرح هنا ثلاث مسؤوليات مبدئية مُلحة للدولة الوطنية في عصر العولمة وهي:

1- **تفويض قيادات ديمقراطية وطنية للادارة والحكم.**

ان ما تحتاجه الدولة الوطنية الناجحة أو القوية بدرجة مُلحة في البلدان العربية النامية، في عصر العولمة والتكنولوجيا والمعلومات الرقمية هو تفويض قيادات مهنية وديمقراطية وطنية تُؤمن عملياً على أرض الواقع:

- بالرأي والرأي الآخر،
- وبالتداول السلمي للسلطة،
- وبالمسؤوليات المتوقعة منها بحكم قيادتها الشرعية الممنوحة لها من الناس،
- وباعتبار الناس جميعاً مواطنين من الدرجة الاولى، دون تمييزهم العنصري-العرقي أو المذهبي او الجغرافي في فئات أو طبقات. يتمتع المواطنون في الدولة الوطنية القوية بحقوق لا يمكن المساس بها من أي أحد وغير قابلة للتفاوض أو المساءلة

أو التعليق ولو لظروف مرحلية مؤقتة.. حتى عند ضعف أداء هؤلاء المـــواطنين لواجباتهم تجاه الدولة، حيث يتوقع من السلطة أو الحكومة الوطنيـــة محاســـبتهم بالقانون وباعتبار العوامل الظرفية في حينها؛ دون معالجة الخطأ بخطأ، او عـــدم التعامل مع النار بالنار، والتعنت بالتعنت.. ولا بالتعصّب الجاهلي الأعمى الذي لا يفرق بين ظالم أو مظلوم..

2- تأسيس أنظمة قضائية وبنكية واقتصادية مستقلة غير فاسدة.

يُتوقع من الدول المحلية المعاصرة وخاصة "النامية المتسلطة" كمـــا يُـــسميها لاري دياموند(١٤)، من أجل استيعاب حركة العولمة والتكيف مع إفرازاتهـــا فـــي انسياب العمالة ورؤوس الأموال ومشاريع الاستثمار عبر الحدود، القيام بما يلي:

- تبني نظام قضاء مهني مستقل.
- تبني نظام مصرفي قوي وشفاف بما في ذلك بنك مركزي مستقل القرار.
- تشريع أحكام وقوانين وتنظيمات وآليات مراقبة فعالة على النظام البنكي وأسواق رأس المال والتجارة بما في ذلك قوانين الإفلاس والاتفاقات ولوائح تنظيم الأعمال.
- تبني قوانين ومؤسسات مُراقبة- مُتابعة، للحدّ من الفساد والمحاسبة عن أي تصرّف لموظفي الخدمة العامة كلما اقتضت الضرورة لذلك.
- تبني نظام محلي أمني لتمكين الناس من الاستثمار والإنتاج وتبادل المصالح بحرية، بعيداً عن السلطة المخابراتية للدولة أوالفاسدين الطغاة من رجالاتها.
- تبني نظام ضريبي يجمع العوائد النظامية لتمويل كل الخدمات العامة أعلاه.

3- التركيـز علـى تعليم العلـوم والقـيم العلميـة وتفعيـل دور العلمـاء فـي الـشأن العـام للمجتمع.

يتوقع من دول البلدان العربية النامية لمواكبة حركـــة العولمـــة ومتطلباتهـــا المتواصلة، وللاستجابة الاستراتيجية لتطورات التقدم العلمي على مختلف الأصعدة الحياتية،، تركيز أنظمتها المدرسية على تعليم العلوم للناشـــئة بـــدءاً مـــن عمـــر الخامسة(١٥). وذلك ليس فقط باعتبارها مادة ومعلومات أكاديمية بل للقيم العلميـــة الاجتماعية التي يحملها المختصون والميدانيون مثل: الأمانة، والتطلع إلى الأفكار الجديدة، والشفافية، والانفتاح على الآخر، والمشاركة بالمعرفة من أجل الـــصالح العام، واحترام دلالة النتائج بناء على الآراء والتحلـــيلات الموضـــوعية الناقـــدة لزملاء آخرين.. حيث تشكل هذه جميعـــاً قواعـــد أساســـية لمفهـــوم وممارســـة الديمقراطية.

ويدعو المؤلف/ الباحث الحالي في هذا الاطار إلى مشاركة فعالة أوسع للعلماء في مختلف شؤون ومجالات الحياة.. دون أن يُترك الحبل على" الغارب" للفساد والمحسوبية الشخصية للتحكم بمصير الإنسان والمؤسسات والاجتماعات المدنية للناس: تخطيطاً وإدارة وتقييماً للجدوى. ولكن هذا الدعوة تحتاج من أجل الترجمة على أرض الواقع إلى قرار سياسي وشجاعة موضوعية من القيادات المحلية للبيئة. إن استثمار العلماء (شريطة ان يكونوا فقهاء الناس دون فقهاء السلطان) في تخطيط وتوجيه الشؤون الحياتية والعامة يؤدي الى:

- تجنيب الدول الوطنية والاجتماعات المدنية هدر الإمكانيات سدى دون جدوى.
- تجنيب الدول الوطنية والاجتماعات المدنية عواقب سوء القرارات الفردية او المصلحية المتخذة على الحياة المحلية.
- حل المشاكل المحلية والعالمية بآراء وأساليب ووسائل فعالة.
- استقرار وتقدم مستنير أكثر للإنسان والمؤسسات والاجتماعات المدنية للناس.
- تحقيق أهداف إستراتيجية أكثر على المستوى الوطني المحلي والحضاري العالمي.

مسؤليات اجرائية للدولة الوطنية في سد حاجات الناس

ان الدولة الوطنية وهي مفوضة من المجتمع لإدارة شؤونه المحلية في الداخل ولعلاقاته وتعاملاته الدولية في الخارج، تتحمل مبدئياً أمام شعبها ست مسؤوليات استراتيجية أساسية هي:

أ- الادارة والحكم بممارسة السلطة الوطنية من خلال المؤسسات والأعراف الرسمية والشعبية، من أجل الصالح العام للمجتمع. يشمل هذا المعيار للدولة الوطنية الناجحة مسؤوليات مثل:

1- اختيار ومراقبة واستبدال الحكومات كلما لزم.

2- تشكيل وتنفيذ السياسات الداخلية والخارجية. وتوفير الخدمات العامة.

3- احترام المواطنين وتمكينهم من حقوقهم المدنية المتنوعة.

4- قابلية المحاسبة الداخلية والخارجية عما تقوم به الدولة ومؤسساتها من أعمال ومسؤوليات.

5- التمتع بالاستقرار السياسي وندرة العنف والجريمة والإرهاب.

6- التمتع بالقدرة على الحكم الفعال من حيث نوعية السياسة المعمول بها والتسلسل المنظم لمسؤوليات وأداء الخدمة العامة والكوادر الإدارية المعتمدة.

7- ندرة الأخطاء والنواقص التنظيمية في العمل.

8- سيادة القانون في تسيير الحياة العامة وفي التعامل مع حقوق الملكية والعمل بنظام قضائي مستقل.

9- الامتناع عن ممارسة المحسوبية / الفساد وعن التسامح مع المفسدين، مع ممارسة مبادئ وآليات الشفافية إلى أقصاها في هذا الشأن.

10-الاتصال المفتوح مع الخارج وبين مختلف القطاعات والجهات في الداخل. إن الموبايل والهاتف الأرضي والإميل والفاكس والمحادثة الالكترونية المكتوبة ومقابلات الفيديو على الانترنت هي أمثلة للآليات المستخدمة هنا.

11-التجارة المفتوحة من حيث آليات الاستيراد والتصدير.

12- توفير البنيات التحتية للخدمات الانتاجية والاستهلاكية والادارية الضرورية لعمل وفعاليات المؤسسات العامة والخاصة.

13- توفير نظام قانوني من الاحكام والاجراءآت المنظمة لاجتماعات وتعاملات الناس اليومية.

14-تعزيز طموحات وأهداف المواطنين في التقدم حياتياً وعلمياً واقتصادياً إلى الأفضل والمحافظة على ارتفاع الدخل العام للفرد.

15-مقاومة أعمال التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة وحماية الحدود الجيوسياسية والاستقلال الوطني. أي منع الغزوْ الأجنبي للحدود والمحافظة على سلامة الأرض الوطنية من محاولات الإجتزاء.

16-تخطيط وادارة سياسة خارجية بناءة توفق بين مختلف المصالح الوطنية مع الأجنبية فيما يحقق للجميع عوائد مشتركة متوازنة.

17-المحافظة على الشفافية العامة في التعامل اليومي مع الناس والبُعد عن المناورة والفساد والخداع.

18-الحدّ من التهديد والفتن المحلية التي تقوم بها بعض القوى او الفئات لتحقيق أجندات خاصة أو خارجية، مُعرِّضة للخلل آليات النظام السياسي أو المؤسساتي أو البناء والاستقرار الاجتماعي العام.

19-منع الجريمة ومخاطر المجموعات السريّة من تشويش الأمن المحلي للناس.

20- تمكين المواطنين بالقوانين والتشريعات اللازمة من معالجة نزاعاتهم سلمياً مع الدولة او زملائهم من المواطنين، دون حاجة للجوء إلى المناورة أو العنف أو التحول للعمل أو المعارضة السرية.

21-تمكين المواطنين من المشاركة في العملية السياسية والسياسات الوطنية بصيغ حرة ومفتوحة وكاملة.

٢٢- توفير اطار عملي أو طريقة عامة لتنظيم متطلبات عمل وحماية البيئة.

ب- **التنمية الاجتماعية**، بواسطة:

1- القضاء على الفقر والجوع. إن محاربة الفقر والبطالة كشرط مبدئي للقضاء على الفقر وتعزيز الاندماج الاجتماعي، والتوظيف بتوفير فرص العمل كما ونوعا والمناسبة لمختلف قطاعات المجتمع،، تؤدي مبدئيا الى تحسين مستوى المعيشة فتقل بالتالي معاناة الناس من الجوع وسوء التغذية واعتلال الصحة ونقص مياه الشرب، والحرمان من التعليم، والخدمات والمصادر العامة الأخرى، والعزل الاجتماعى ونقص المشاركة الاجتماعية والعنف.

2- الدمج الاجتماعي لمختلف فئات المجتمع لتكوين مجتمع لجميع الناس وذلك لرعاية التماسك الاجتماعي دون أن ينقص ذلك من فرص التنوع الثقافي أو العرقي أو الاقتصادي، والتسامح معها ورعايتها ضمن النسيج السكاني العام للمجتمع. ان تطبيق مبادىء حقوق الانسان من حيث المسؤوليات والواجبات، ومعرفة الناس ما لهم وما عليهم دستوريا بالتغاضي عن خلفياتهم الثقافية والدينية والمهنية ونوع الجنس فيهم، وتأمين فرص المشاركة المفتوحة لأفراد وفئات المجتمع المدني في تشكيل القرارات والسياسات الوطنية.. هي اجراءات فاعلة يمكن للدول الوطنية استثمارها في تحقيق الدمج الاجتماعي المطلوب هنا.

3- تنمية المصادر البشرية بالتعليم ومعالجة الأمية واستثمار التكنولوجيا والمعلومات المعاصرة في التطوير والتحديث المهني.

4- التوطين السكاني لقطاعات من المجتمع لا تملك بحكم طبيعتها الاجتماعية- الاقتصادية الرحّالة أو الفقيرة سكناً مستقراً دائماً، كما هو الأمرَ مع البدو أو الجماعات المسحوقة اقتصادياً في قاع النظام الاجتماعي كالمشردين والمعدومين الذين لا يملكون لقمة العيش.. ناهيك عن السكن اللائق الدائم.

٥- ترسيخ البناء الاجتماعي باندماج الناس ومشاركتهم الفعالة في الشأن المدني العام، فتحصل الدولة الوطنية القوية بهذا على "قيمة بشرية مضافة" متمثلة في تحسين الأداء الاقتصادي، وتقدم عمل المؤسسات السياسية والتعليمية، وتخفيض معدلات البطالة والجريمة والانحراف السلوكي، وتعزيز الممارسة الديموقراطية والسلوك المدني للحكومة الوطنية.

٦- توفير الحياة العامة الكريمة للمواطنين التي تبدو بالمظاهر التالية:

- ارتفاع العمر الزمني للفرد.
- تطوير المؤسسات الإدارية والسياسية والإنتاجية في البيئة المحلية والموجهة بالدرجة الأولى لخدمة حاجات وحياة الناس دون رجالات السلطة والمتسلطين.
- توفير الخدمات الصحية الفعالة لحاجات المواطنين وتطبيق برامج الحماية الصحية بالتطعيم ضد الأمراض، وارتفاع ميزانية النفقات المعتمدة للصحة والمؤسسات الصحية (مع عدم هدرها او سرقتها المالية او العينية من موظفي الخدمة العامة).
- تطوير البنيات التحتية للاتصالات والمواصلات المتنوعة لتيسير انتقال الناس و تواصلهم معاً وحاجاتهم دون معاناة او حرق وقتهم اليومي سدى في قضاء أمور لا تحتاج سوى دقائق أحياناً.
- توفير المؤسسات التعليمية لنمو وتطوير الناشئة وارتفاع الميزانية المنفقة على التعليم والمؤسسات التعليمية.
- انخفاض درجة الأمية للأفراد بعد عمر ١٥ سنة.

ب- حماية حقوق الطفل وخاصة البنات بتوفير وسائل العيش والصحة السليمين من حيث الغذاء واللباس والسكن والعناية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، وعدم تعويض الأطفال للعمالة المبكرة ولا الاستغلال الجنسي أو غيرها مما يسيء لكرامة ومستقبل الطفل.

ج-الاستجابة البناءة للحالات الإنسانية الطارئة عند انتشار الأوبئة والكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والزلازل والبراكين والفيضانات، أو الطوراىء العسكرية- الأمنية والتهجير المفاجئ للناس، أو التقلبات المناخية- الاقتصادية مع قلة الأمطار

والتصّحر حيث المجاعات الجماعية كما يحدث في إثيوبيا وبعض دول القرن الإفريقي وعبر الصحراء الإفريقية.

د- **التنمية الاقتصادية** من حيث:

1- توفير بيئات جاذبة لإنشاء المؤسسات الاقتصادية والأعمال الخاصة والاستثمار بتشريع السياسات لتشجيع ورعاية الاستثمار وقيام المشاريع، والمشاركة المفتوحة في النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية، والمعاملات المالية بتنوع المؤسسات والبنوك وآليات استثمار الثروات الطبيعية، وتشجيع القطاع الخاص في العمل والبناء الاقتصادي، وبتوظيف مبتكرات العلوم والتكنولوجيا في تفعيل التقدم الاقتصادي وتشريعات التعاون الاقتصادي بين دول الشمال والجنوب والدول في الإقليم الجغرافي الواحد، وتطوير الزراعة والصناعة، وقطاعات الخدمات والإنتاج الأخرى.

2- تطوير المؤسسات والأنظمة المالية من بنوك وخدمات تداول وتبادل العملات والتجارة الداخلية والخارجية.

٣- تفعيل الاقتصاد الحر المنتج الذي يتيح لكافة المواطنين بالعمل في مجـالاتهم إلى أقصاها مع القدرة على:

- ضبط التضخم في أسعار السلع والخدمات.
- المحافظة على مستوى عالٍ من الموثوقية المالية والدولية.

هـ - **تفعيل دور ومشاركة المرأة في المجتمع** من حيث الفرص المتكافئة للتعليم والعمل، وعدم الاستغلال الاقتصادي أو الجنسي ومعالجة مشاكل الأمية لديها.

و - **توفير الأمن والأمان لجميع الناس،** مواطنين ومقيمين باختلاف هواياتهم وأعراقهم وأعمارهم وطبقاتهم، بدون أي محاباة أو تمييز لجهة أو جماعة على أخـرى. إن حاجة الناس للأمن الرسمي العام على النفس والحياة والأسرة والمـال والعمـل والأهداف الشخصية والكرامة الإنسانية هي أغلى واكثر أساسية واطمئناناً لهم من كل ما يمكن توفيره منهم أفراداً ومجموعات من طرق ووسائل أمن خاصة.

وهناك عقد اجتماعي متعارف عليه منذ فجر تاريخ الحضارة الإنساني بـين القيادة الوطنية: حاكماً أو والياً أو شيخاً أوغيرها مـن المُسمّيات المعاصـرة، والمواطنين الذين يعيشون في الفضاء الجيوسياسي للدولة أو المدينة او القبيلـة، يجسد فيه الامن والاطمئنان على "النفس والنفيس" أولى الأولويات المتوقع أداؤهـا

للناس. يوفر هذا الواجب الرسمي لأمن الناس، واجبات إجرائية من الدولة الوطنية، مثل:

١- **تأمين الأمن والسلامة العامة للمواطنين:** أي أن يعيشوا حياة طبيعية آمنة خالية من الرعب والخوف من طوارئ المستقبل ومن تهديدات موظفي الخدمة العامة ومن تقدم معاملاتهم وحاجاتهم اليومية بدون إعاقات تذكر.

٢- **حماية الحدود الوطنية من حملات الغزو والتسلل وجماعات الإرهاب.**

٣- **منع الجريمة على المستوى الفردي والجماعات المحلية.**

٤- **تمكين المواطنين من حل نزاعاتهم مع المؤسسات الرسمية** ومع زملائهم الآخرين بطرق قانونية آمنة.

5- **توفير الأمن الصحي** والمواد والوسائل الطبية الضرورية لذلك.

6- **توفير الأمن التربوي** بإتاحة فرص التعلم للجميع.

7- **توفير الأمن الغذائي** بالاستجابة لحاجات المواطنين الاستهلاكية ضمن الحدود الجغرافية لسلطة الدولة الوطنية.

8- **توفير الأمن المالي** بطرح عملة وطنية قوية وتفعيل أنظمة ومؤسسات مالية قادرة على إدارة الحياة الاقتصادية في الداخل وبناء علاقات مجدية مع الخارج.

الدولة الوطنية وحكم مواطنين بحقوق وواجبات

يشكل المواطنون في الأحوال الجيوسياسية العادية للدولة الوطنية القوام البشري والمادة القانونية المُبرّرة لشرعية وجودها ولعملها في الادارة والحكم. وان أي هيئة جيو سياسية باسم الدولة الوطنية أو بغيرها، تتعامل مع المواطنين اتباعاً او أجراء لديها، او بشراً من الدرجة الثانية او الثالثة او الرابعة، او تظلمهم في حقوقهم او حاجاتهم،، هي غير وطنية ولا شرعية بمختلف المقاييس. ان الدولة الوطنية القويمة هي بايجاز بالغ "دولة المواطنين"، وليس أبداً دولة رجالات الحكم أياً كان نوعهم او أتباعهم على الاطلاق.

المواطنة من عصر أرسطو إلى القرن الواحد والعشرين(١٦)

تتنوع مفاهيم المواطنة عموماً من فرد إلى آخر.. ولكن عبر التاريخ كان مفهوم المواطنة في عصر أرسطو مرتبطاً بدولة مدينة: أثينا او إسبارطة أوغيرهما. وفي عصر الرومان ارتبطت المواطنة بهذا الاسم: المواطنة الرومانية. وفي العصر الإسلامي كان الناس مواطنون: مسلمون في عهد الرسول

ثم راشديون وأمويون وعباسيون وأندلسيون وفاطميون.. وفي أوروبا: فرنجة، وجرمان، وانجليز، وطليان، وبلطيق.

وركز أرسطو منذ أكثر من2400 سنة في كتاباته السياسية عن مفهوم المواطنة، على مشاركة الفرد كمواطن في صناعة القرارات القانونية والادارية للدولة. وبهذا، فإن الدولة تتكون من مجموع المواطنين القادرين على تحقيق أغراض الحياة بتوفر ثلاث معطيات لهم هي حسب أرسطو: الحقوق، والمسؤوليات أو الواجبات، ثم سلطة المشاركة في الدولة.

ويمنح أرسطو المواطن في المجتمع الديمقراطي الأثيني دوراً إجرائياً واضحاً في التأثير على طبيعة ومصير الدولة الوطنية من حيث إمتلاكه القوة والسلطة الشرعية لتغيير القيادات المحلية وتقرير مبادئ وأعمال الصالح العام للمجتمع. إن المواطن بهذا كان يقررّ آنذاك مدى شرعية الحكومة لدرجة الوجود أو العدم.

وبخصوص مواصفات المواطن الصالح أكد أرسطو على أنها تختلف من حالة إلى أخرى، ولكن سلامة ورعاية مصلحة الجماعة تجسد المطلب العام لكل المواطنين. إن الجماعة في نظر أرسطو هي الدولة، وإن فضيلة أي مواطن تكمن في توافقه مع المصلحة العامة للدولة التي هو عضو فيها (ونلفت النظر هنا ان أرسطو يتحدث عن الدولة المنتخبة مباشرة من الناس في مجتمع عصره، أي عن "دولة الناس" وليس عن كيانات الدول الاستبدادية الطاغية الآن).

أما المسؤوليات العامة المتوقعة من المواطنين فهي كما يتوقع: التصويت في الانتخابات، ودفع الضرائب، وإتباع القانون، وأداء خدمات تطوعية تحتاجها البيئة في مناسبات ومواقف مرحلية عامَة. إن المحافظة على البيئة من التلوث، وحماية الممتلكات العامة من التخريب أو السرقة، والاستعمال الآمن للانترنت بعيداً عن المعلومات والمواد الدعائية أو المُسيئة للآداب العامة هي أمثلة لسلوكيات التطوّع المتوقعة من الأفراد كمواطنين.

ومهما يكن، فان المواطن في زمن أرسطو ثم المعاصر الآن يتمتع بحقوق يمكن على اساسها ومن خلال أحكام محددة فيها، اتخاذ قرارات للقيام بأشياء والامتناع عن أشياء أخرى.. كما تُحدّد هذه الأحكام للدولة ما يمكن ولا يمكن عمله أيضاً. وتتجسد هذه الحقوق غالباً في التشريعات والدساتير التي تُقيمها البيئات المحلية لإدارة شؤون حياتها اليومية.

ولكن مفهوم المواطنة الذي دعا إليه أرسطو في اليونان القديم وممارسه المجتمع اليوناني لدرجة واسعة حينذاك، بقي في الشكل دون الجوهر لدرجة واضحة طيلة الألفي سنة الماضية بعد الميلاد،، نظراً لقيادات وسلطات الحكم التي تعاقبت على الامم والشعوب عبر العالم دون استثناء يذكر، والتي صادرت بالجملة حقوق الوطن والمواطن!

ففي العصور الحديثة بدءاً بالاكتشافات الجغرافية والثورة الصناعية ثم التجارة، أصبحت المواطنة مرتبطة بدرجة ملحوظة بالدول الوطنية (المحلية) المُنغلقة.. الأمر الذي استمر حتى نهاية القرن العشرين الماضي حيث بدأ منذ سنوات قليلة الحديث عن المواطنة العالمية في غمرة ثورات الاتصالات والمعلومات وإنسياح الحدود وتداخل الثقافات.

لقد أدت هذه التطورات إلى تقليص سلطة الدول الوطنية على مجالاتها الحيوية، إضافة إلى فشل العديد منها (لعوامل الفساد وقصور الانتماء الوطني) في رعاية وحماية مواطنيها وتغذية حاجاتهم وحل مشكلاتهم المختلفة. فقد بدأت الدول الكبرى والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة باستغلال عجز وظلم هذه الدول الوطنية الفاشلة،، في التدخل بشؤونها المتنوعة: الداخلية والاقتصادية والخارجية بحجة حقوق الإنسان حيناً والديمقراطية حيناً ثانياً ودعم الإرهاب في حالات عديدة أخرى.

ولم تظهر تعديلات ايجابية علي هذا الوضع الاجتماعي السياسي المهزوز لمفهوم وممارسة المواطنة سوى في النصف الثاني من القرن العشرين الماضي عندما بدأ السياسيون يتحدثون عن المواطنة الإقليمية: الأوروبية والعربية والأمريكية والإفريقية والجنوب شرق آسيوية،، ثم مع بداية القرن الواحد والعشرين الحالي حين بدأ الحديث كما يجري الآن عن المواطنة العالمية.

إضافة لذلك فان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد تقدّم رسمياً خطوة الى الأمام في مفهوم المواطنة باعتباره الأفراد مواطنين محليين في أقطارهم وعالميين في آن. انه أول الدساتير الوضعية التي ربطت بين مفهوم الأفراد كمواطنين عالميين في النظام الدولي (خارج حدود الدولة الوطنية) والأفراد العاديين كمواطنين في بيئاتهم المحلية.

ان المواطنة (١٧) هي حالة جيواجتماع سياسي يتمتع بها الناس بحقوق وواجبات ومزايا نتيجة انتمائهم لدولة أو أمة تمتلك سلطة الحكم وقادرة على حمايتهم وتوفير الحاجات لهم. انها الوجود في جغرافية رسمية محددة لجماعة من الناس والانتماء لهم والتصرف ضمن القوانين والأعراف المعتمدة منهم.

وتتعدّد مفاهيم المواطنة من فلسفة وبيئة اجتماعية إلى أخرى(١٨). فتعني المواطنة مثلاً: المشاركة السياسية حيث تكون بأي سلوك مقصود أوعفوي يؤثر أو يحاول التأثير في الحالة الجارية لقيم المجتمع؛ أو تحصيل الناس للمعارف والمهارات والميول التي تعتبر متطلبات مسبقة للمشاركة النشطة الفعالة في الحياة المدنية.. أو تطوير مواطنين ناضجين يستطيعون دعم وتنفيذ الأعمال السياسية المناسبة المفيدة لتقدم الاهتمامات الفردية الذاتية، بينما يُدققون في الاتجاهات الأخرى طويلة المدى ضمن أطر الصالح العام للمجتمع. كما يُنظر في حالة أخرى للمواطنة على أنها المشاركة بخبرات الحياة الفردية في ادارة وتقدم الشؤون المدنية.

أما المواطنة في عصر العولمة(١٩) فهي ممتدة تتصف بتكامل وارتباطات مشتركة للدول التي تنساب عبر حدودها الوطنية حركة الناس والسلع والبضائع والمعارف والقيم الثقافية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال دون إعاقة أو موانع تذكر. ومن هنا يرافق مفهوم وممارسة العولمة أبعاد سياسية واقتصادية ومعرفية وثقافية وتقنية وخدمية جديدة.. أموراً جعلت من المحافظة على المواطنة المحلية والدولة الوطنية والهوية الثقافية الخاصة مسؤوليات صعبة أو مستحيلة، وعرضة للتغيير أو التعديل حسب درجة التواصل والتداخل التي تتعرض لهما المجتمعات على مدار الساعة.

ما تعنيه المواطنة من مسؤوليات على الدولة الوطنية تجاه المواطنين

إن الحق التقليدي الذي يمارسه الناس ديمقراطياً بالمواطنة في الغرب وبعض دوا الشرق هو قدرتهم على الاحتجاج السلمي حيناً والعُنفي أحياناً أخرى ضد ظلم نزل بهم أو استثناء من مزايا يستحقونها. ومن هنا، فإن أحد واجبات المدارس والجامعات هو تعليم التلاميذ / الطلبة أشكال وأساليب سلمية أكثر من السلوك

المدني للاحتجاج والتعبير عن عدم رضاهم عما يلاحظون من ضعف أو عدم عدالة التوزيع في الحقوق والواجبات(٢٠).

والحقوق التي تمنحها الدول لمواطنيها هي متنوعة داخل البيئة كما بين الأمم المختلفة. وبينما توجد الدول الوطنية في درجات متقاربة من حيث هويتها ودورها السياسي؛ إلا أن المواطنة لا تمنح الأفراد عوائد متساوية بين الدول وحتى في البيئة الواحدة للدولة الوطنية نفسها، من حيث القرارات السياسية والحقوق الاجتماعية والمدنية التي يمكنهم التمتع بها. ومهما يكن، فهناك شبه اتفاق بين المختصين على الحقوق التالية:

1- امتلاك حق الإقامة الشرعية في البيئة المعنية للدولة.

2- المشاركة في الحقوق والواجبات الممارسة من مواطن الدولة،، مثل المشاركة في الأعمال الاجتماعية العامة وفي بناء المجتمع باعتبار القيم والرؤى والطموحات الاجتماعية ورعاية العلاقات المشتركة.

3- ممارسة الديمقراطية في المشاركة الوطنية والحكم والسياسة اليومية للمجتمع على غرار مبتكريها الأوائل: اليونانيون الأثينيون قبل حوالي 2500 سنة من الألفية الثالثة الحالية. تتصف هذه الديمقراطية بأربع قيم أساسية هي:

* ان جميع الناس يتمتعون بقيمة إنسانية مطلقة بالتغاضي عن عرقهم أو دينهم أو ثرواتهم..

* إن العقل والضمير معاً هما المُوجّهان للسلوك الإنساني.

* ان الناس يمتلكون خصائص أساسية يجب احترامها.

* إن الحرية الشخصية هي مطلب أساسي لكل الناس، ولا يجب أن يقيدها سوى التعارض مع العدالة الاجتماعية والأخلاقيات العامة.

إن عينة من هذه الحريات المتعارف عليها حقوقاً للمواطنين في المجتمع الديمقراطي، هي:

_ حرية الكلام.

_ حرية التعبير.

_ حرية امتلاك الأشياء.

_ حرية الحركة.

_ حرية العبادة.

_ حرية المعتقد السياسي.

_ حرية الاجتماع/التجمع.
_ الحرية من الاعتقال.

هذا، ويجدر التأكيد بأن جميع هذه الحريات تجب ممارستها من الأفراد والجماعات ضمن النظام الاجتماعي العام والاحترام الكامل للقانون.. آخذين في الاعتبار أثناءها المسؤوليات الخلقية والعدالة الاجتماعية التي تحفظ للناس استقرارهم الحياتي والصالح العام لأهدافهم في الحاضر والمستقبل.

إن التعليم المدرسي الرسمي بدءاً من رياض الأطفال وانتهاء بمؤسسات التعليم العالي لا يزال المصدر الأساسي للتطوير الاجتماعي للتلاميذ/الطلبة،، الى مواطنين في الحاضر والمستقبل وإعدادهم جميعاً أكفاء بالنتيجة في التصرف المدني في مواقف الاجتماع الديمقراطي للناس.

ما تعنيه المواطنة من واجبات مدنية على المواطنين تجاه الدولة الوطنية

إن المواطن الديمقراطي هو شخص مدني عادي (غير رسمي) مُتمكّن من سلوكيات المجتمع الحرّ الملتزم بقيم ومبادئ الديمقراطية. يتبنى المواطن الديمقراطي في العمل الاجتماعي العام، الفعاليات التالية(٢١):

1- التصرف المدني ، مثل القيام بتأييد القضايا العامة والدعاية لها ومناصرة الشأن العام والاعتراض ضد التجاوز او الخطأ.

2- المشاركة المدنية الموجّه من الحكومة الوطنية لتحسين ودعم القرارات والبرامج أو الخدمات العامة.

3- المشاركة في الالتزامات العامة في مجالات مثل: دفع الضرائب وواجبات القضاء والدوام المدرسي والوظيفي.

4- المشاركة الانتخابية الموجهة من الحكومة الوطنية حسب القانون لاختيار الممثلين والتصويت على قضايا هامة.

5- المشاركة التطوعية كالمساهمة في جمعيات العمل الخيري، والتنظيم الاجتماعي، وحملات محو الأمية، ورعاية الصحة العامة.

أما مختص آخر فاقترح (ريميRemy) سبع كفايات عملية للمواطنة تبدو بالتالي(٢٢):

1- تحصيل واستعمال المعلومات مع مهارات تحديد العلاقات وصلات التأثير المُتبادل بين هذه المعلومات عند التطبيق.

2- المشاركة في المواقف المدنية للناس.
3- صناعة القرارات الخاصة بالإدارة الجماعية ومشاكل المواطنة.
4- إصدار الأحكام مثل: تطوير واستعمال المعايير الخاصة بمبادئ العدالة والأحكام الخلقية والعملية عند الحكم على الناس والمؤسسات والسياسات والقرارات التي يتم اتخاذها.
5- توصيل الأفكار للمواطنين الآخرين وصانعي القرار والقيادات الرسمية.
6- التعاون مع الآخرين في مجموعات ومنظمات لتحقيق أهداف مشتركة، والقدرة على التفاوض والإقناع وعقد الصفقات وحل وإخماد النزعات.
7- تحسين الأداء عند العمل في المؤسسات الإدارية من أجل حماية وتحسين الاهتمامات والقيم الفردية.

الدولة والمواطنة وسياسة الإدارة والحكم

ما تعنيه المواطنة لسياسة الدولة الوطنية(٢٣)

في المواطنة الحقيقية، يبادر الأفراد والجماعات بالمشاركة الفاعلة في صناعة القرارات وتأسيس القوانين والتشريعات والدساتير المنظمة لمختلف جوانب الحياة المحلية.. وبينما تعتبر هذه المشاركات من صميم مفهوم وممارسة الديمقراطية، فإنه يتوقع منهم كمواطنين الالتزام بالتطبيقات والأحكام السلوكية والخلقية التي تنص عليها التشريعات التي قاموا بالمشاركة في صناعتها.

إن هذه المواطنة النشطة للناس، مع التطورات الحثيثة في مجالات الاتصالات والمعلومات وما تؤدي إليه من تسريع عمل ونشر العولمة.. قد تمكن الناس بكفاياتهم المدنية العادية من المشاركة في عالم السياسة خارج حدودهم المحلية والإقليمية المباشرة كما يحدث مبدئياً الآن في البرامج والمشاركات المرئية الفضائية.

ما تعنيه المواطنة لشفافية الدولة الوطنية في مسألة الحقوق والواجبات

إن شفافية خدمات المراقبة الحكومية تُمكّن المواطنين من مطالبة الشركات والمؤسسات الرسمية للتوافق مع حاجاتهم الحياتية / العملية بطرق سِلمية وعادلة لمختلف الأطراف- حاكمين ومحكومين. إن ممارسة هذه الشفافية من الجهات الحكومية في الإشراف وادارة عمل مؤسساتها، يزيد من كفايات المواطنين في أداء واجباتهم العامة الرسمية نحو الدولة كاستجابة طبيعية إلى تحسين المنظمات

الحكومية لأدائها ولالتزامها بالقوانين ولتعاملها المهني في التعامل معهم واستجابتها لحاجاتهم اليومية،، إضافة إلى تعليم المواطنين درساً غير مباشر في الأخذ والعطاء وفي التوازن البناء في الوفاء بالحقوق وأداء الواجبات.

إن سهولة وسرعة توصيل ونشر المعلومات والحقوق والواجبات المتوقعة من المواطنين والمؤسسات الرسمية الوطنية والتي أتاحتها ثورات الاتصال والمعلومات المعاصرة بالانترنت والشبكة العالمية،، تمنح كلها الدولة الوطنية فعالية وأساليب فورية بالغة في توصيل أخبارها وانجازاتها وأحكامها الى المواطنين، وفي تحقيق الشفافية المطلوبة منها في مسألة الحقوق والواجبات.

المجتمع في الدولة الوطنية ليس رعية ولا ملكية بشرية خاصة، بل جماعة من المواطنين

في أنظمة الحكم القديمة، كان الحاكم أياً كانت مُسمياته يَعْتبر الناس رعايا تابعين لسلطته ومحكومين بأمره.. ومع قبولنا لهذه الأسلوب السياسي في تاريخ العرب الجاهلي القديم، عندما كان في مدن مكة والمدينة والطائف وغيرها من حواضر المدن وصحاري في الجزيرة العربية، أو شيوخ القبائل أياً كانت من القبائل العربية العريقة الذين يرعون أتباعهم ويحرصون عليهم كحال أهل دارهم، باعتبارهم راعين ومسؤولين عن رعاياهم؛ ثم في العهود الأولى من الدولة الإسلامية حيث الراشدين الذين كان الخليفة منهم يعطي من ماله الخاص مثل أبو بكر وعثمان، أو يَعسّ ليلاً للتعرف على حاجات الناس والاستجابة إليها ميدانياً في اللحظة كما كان عمر بن الخطاب رحمه الله، أوعلي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) في محافظته ودفاعه عن كرامة الناس مسلمين أو غرباء..

إلا أن هذا الأسلوب الرعوَي في الحكم أصبح قديماً لا يناسب الحركة السياسية المعاصرة حيث العولمة ومصالح الأمم المتعارضة والتنوّع اللانهائي في الثقافات والمعلومات والاقتصاديات والنظريات السياسية والعلاقات الدولية، ووسائل الاتصال والمواصلات، ورياح التغيير الدولية العاصفة أحياناً.. إضافة إلى ظهور أفراد وسلالات لا تهمّهم مصالح وحاجات الرعية بقدر ما يمكن الحصول عليه من مزايا استثنائية واجتماعية وسياسية واقتصادية ومن تركيز للسلطات في أيديهم،، متحولين من رعاة إلى مستبدينَ وحاكمين مطلقين "بأمر الله" لا تمكن مساءلتهم أو حتى مناقشتهم،، بينما أفراد الرعية يتحوّلون إلى تابعين ينفذون ما يُؤمَرون يومياً به، ويقبلون ما "يهبهم إياه الوالي المطلق ، دون أي حق

في الاختيار أو الرفض أو الاعتراض.. إنهم ببساطة في بعض البيئـات الناميـة بمثابة خدم أو عبيد في "دار الوالي" او "مزرعته أو إقطاعيته" يأكلون ويلبسون ما يُقدّم لهم، ويركبون وسيلة المواصلات التي اتاحها بالنوع واللون و"الماركة" كمـا في السيارات.

ومهما يكن، فنرى المجتمع في الدولة الوطنية ليس رعية ولا مِلْكية بشرية خاصة، بل جماعة من المواطنين بحقوق وواجبات. وأن المجتمع بذاته الجيو ثقافية- الحضارية هو أكثر من حدود سياسية معروفة. إنه يجسد في الأصل إحساساً بهوية واحدة وتاريخاً مشتركاً يربط الأفراد والجماعات الذين يعيشون معاً كمواطنين أحرار ويمارسون قيماً سياسية وأخلاقية في جغرافية محددة واحدة.

والمجتمع المُمتدّ بالأمة (٢٤) وهو يمتلك السيادة علـى أرضـه، وبدمجـه المواطنين معاً، ثم بتأكيد ذاته خارجياً ككيان له دور في النظام العـالمي للأمـم الأخرى، يكتسب أهمية جيوحضارية حقيقية تنبع في الواقع من تلاحم السكان في جماعات متماسكة من المواطنين، مُضفياً ذلك الشرعية علـى هـذه الانجـازات المحلية والخارجية للمجتمع والأمة كدولة.

ان المجتمع كجماعة مُوسّعة متكاملة من المواطنين يُضفي الشرعية والهويـة الوطنية على الدولة. وإن الثقافة والهوية تبدوان حاسمتين لوضع الدولة والمجتمع بصفة خاصة الآن بفعل الحركة الطاغية للعولمة،، حيث يضمنان من حيث المبدأ تماسك واستقرار المجتمع وشرعية الدولة الوطنية ضدّ الإجتياحـات الجيوثقافيـة والسياسية للحدود المحلية التي تثابر العولمة على ارتكابها دون رادع يذكر(٢٥).

إن مبدأ ورسالة ودور العولمة في الانسياح الثقافي والفكـري والاقتـصادي والمعرفي عبر الدول والشعوب هي واحدة خلال التاريخ الانساني حيث الانتشار والتأثير وتحقيق النتائج التي تطمح إليها. وبينما تتغير الدولة الوطنية عبر الزمن بفعل تأثير هذه العولمة، إلا أن المجتمع يقوم من خلال عمليات ديناميـة بـدمج سكانه معاً في جماعة متلاحمة من المواطنين الذين يتولد لديهم إحـساس بوحـدة الهدف، كما تتكون لديهم مجموعة هامة من الممارسات والمعتقدات والميول للعمل ضمن مؤسسات اجتماعية وسياسية شرعية واحدة في هذا المجتمع.

ان ما تحتاجه الدولة الوطنية الناجحة أو القوية في عصر العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الرقمية هو ببساطة احترامها في الإدارة والحكم للمبادئ العملية الثمانية التالية في تعاملها مع المجتمع كجماعة مّوسّعة من المواطنين(٢٦):

1- أن تُبقى تطبيقات أو ممارسات السلطة العامة مهما كانت مصادرها: الدستور أو الانتخابات أو القوانين، مشروطة بنوعية تعاملها مع الناس الذين تخدمهم.. ويجب بهذا أن تبقى هذه السلطة العامة وآليات عملها وأحكامها، خلقية ومعلنة ومفتوحة للجمهور، سوى في الحالات التي تتطلب حماية لخصوصيات الناس الشخصية أو للمحافظة على سرية قرارات محددة، أو لأسباب يتطلبها الأمن الوطني العام (وليس الأمن المركزي الخاص للحكم).

ويجب من الدولة أو/ والحكومة الوطنية أن لا تستعمل هذا الاستثناء في فرض حالة الطوارئ والقوانين الجائرة ومراسيم التضييق على الناس، أو تعقد الصفقات والأعمال الاقتصادية الداخلية والخارجية الموجهة لمصالحها الخاصة دون العامة للمجتمع،، ثم تفرض تعتيماً شديداً أو حجباً مطلقاً على ما تقوم به بحجة المحافظة على سرية المعلومات والأمن القومي والمصلحة العامة. يتوقع من الدولة أو/ والحكومة الوطنية ودون المساس بالأمن الوطني او/ والمصلحة العامة، أن تكون على تواصل مع القيادات والجماعات المدنية المحلية بما يجري وأن تشاركهم صناعة القرار من التخطيط والتنفيذ إلى تقييم الجدوى.

2- أن يوفر النظام المدني الذي نتبناه في الإدارة والحكم، الأمن الحياتي والصالح العام للمواطنين. وهو كنظام خلقي يحمي ويرفع من قيمة ومكانة وتقدير الذات لأعضاء المجتمع بإعتبارهم جميعاً مواطنين من الدرجة الأولى (لا ثانية وثالثة كما يظهر على جوازات السفر أحياناً)، ويتجنب كل ما يسيء لهم ويمارس القهر والضغوط عليهم التي تُحولهم من مواطنين إلى أتباع. ويجب على الدولة الوطنية حماية وإعادة العمل بكل المبادئ والقوانين والمؤسسات التي تدعم التكامل الخلقي واحترام الذات والهوية المدنية للأفراد.. كما من واجبها منع إجراءات الإقصاء وانحلال الروابط المدنية وتفكك البنيات الاجتماعية بين الناس والجماعات معاً ثم بين هؤلاء والمؤسسات الخاصة والعامة.

3- أن يمتنع موظفوا الخدمة العامة عن استغلال مراكزهم لمصالح شخصية خاصة،، كما يجب عليهم بالمقابل ممارسة أكبر قدر ممكن من الوقار الشخصي والشفافية والموضوعية واحترام المواطنين الذين يتعاملون معهم. ويتوقع منهم الابتعاد عن الفساد المالي أو الخلقي أو السياسي أو غيرها.. إن مراكز الخدمة العامة توجد

لخدمة الناس وليس لخدمة السلطة او لاستغلال حاجات المواطنين بأي ثمن مهما كانت طبيعة أو مبررات هذه الظاهرة الكاريثية.

4- أن تعتبر أمن الأشخاص والحرية الفردية وملكية الأشياء قواعد أساسية للعدالة الفردية. إن توفير الأمن الحياتي والحرية المنظمة وحق الملكية للمواطنين هي ضرورات لتأكيد الاستقرار الاجتماعي.

5- أن توفر العدالة الاجتماعية لجميع الناس. يتوقع من النظام المدني أن يكون عادلاً في التعامل مع جميع المواطنين بالتغاضي عن ظروفهم وأصولهم العرقية وجنسهم ودينهم أو غيرها من المعطيات الشخصية الأخرى.. إن التفريق بين الناس يجب أن يكون بناء على كفاياتهم أو مزاياهم الشخصية / المهنية وجهودهم في العطاء والمشاركة والتحصيل، دون المعايير الشخصية أو العنصرية الأخرى.

6- أن تعمل جاهدة على تحسين الشأن العام وأحوال أفراد المواطنين برعاية ودعم جميع المؤسسات الاجتماعية الموجهة لتطوير الذات الحرة وتقديرها لدى الناس. كما يجب منها تجنب واستثناء ظروف الحياة والعمل التي تحرم المواطن من توازنه، ووقايته الشخصية من الظلم أو الضعف، أو تلك التي تسمح للمواطنين الأقوياء استغلال الآخرين الضعفاء. إن الدولة الوطنية تتحمل بحكم مسؤولياتها الدستورية إدارة وحماية المصادر الطبيعية والمادية والحضارية الأخرى التي يعتمد عليها ازدهار أحوال حاضر ومستقبل المواطنين والمجتمع.

7- أن تلتزم بمبدا الشفافية فلسفة وعملاً في الادارة والحكم. فالحكومة الوطنية يمكن بهذا أن تتعرض للمساءلة القانونية فيما تجريه من أحكام وما تؤديه من مسؤوليات وما تنفقه من أموال. ويتوقع منها هنا الابتعاد عن السرية وحجب المعلومات عن المواطنين بحجة "الأسباب الأمنية" أو التحيّز لعنصرية " المركز الاجتماعي أو السياسي" أو"المولد الأسري" لبعض الخاصة في المجتمع. يجب على الحكومة الوطنية أن تعمل بالقانون، وأن تَمْثل عند أي خطأ أو شكّ في تصرفاتها أمام القانون للمحاسبة وتحقيق مبدأ العدل العام.

8- أن تعمل من أجل تفعيل آليات التعاون العالمي وللمساعدة في تقدم المصلحة الوطنية على تأسيس شبكة هادفة مدروسة من العلاقات والظروف المحلية والدولية التي يمكن بها حماية الالتزامات المُلقاة على عاتقها بالاتفاقات والقوانين الدولية.. وأن تعيش

بسلام مع دول الجوار.. وأن تعتمد الآليات والأنظمة الدولية لصالح التقدم الاجتماعي والاقتصادي للناس داخل وخارج فضائها الجيوسياسي.

الدولة الوطنية العربية المعاصرة- مقاربة نقدية

مع الدولة الإسلامية الأولى ودول تاريخية أخرى

لقد كانت الدولة الراشدة الإسلامية الأولى:

1- **ديمقراطية شوراوية.**
2- **غير وراثية.**
3- **مدنية: عادلة ومتسامحة ومعلنة ايجابية النوايا والخطط والسلوك مع مواطنيها والأقليات.**
4- **عالمية ممتدة من حدودها المحلية في جزيرة العرب الى قارات العالم القديم المعروف آنذاك.**
5- **موحدة الأهداف الإستراتيجية وأسلوب الحياة العام والفضاء الجيوسياسي.**

ولما اصبح العرب المسلمون على إتصال مع الروم والفرس والمصريين الفراعنة واليونان والاحباش عند الهجرة والفتوح،، نقلوا عن هذه الاقوام انظمة حكمهم المركزي الوراثي واساليب ترفهم، ومجونهم أحياناً اخرى،، وأخذوا يديرون دولهم في بلاد الشام (الامويون) حيث الثقافة واساليب الحياة الرومانية، وبلاد ما بين النهرين (العباسيون) حيث الثقافة ومراسم الحكم الفارسية، والاندلس (الامويون الجدد) حيث الملكية الاقطاعية الاسبانية، ومصر بعد الفتح (الفاطميون والمماليك) حيث الثقافة والتحّيزات الطبقية، والمغرب العربي (الموحدون..) حيث التقاليد والطموحات البربرية،، بمزيج من قيم الاسلام الاولى في المدينة المنورة والاخرى التي لاحظوها في هذه البلدان الجديدة.

وهكذا يتخلى العرب- المسلمون نسبياً عن أول انجاز حضاري في تاريخ البشرية وهو الدولة الديموقراطية العالمية بمفهومها المدني المتكامل،، الأكثر تقدماً كما نعتقد من التجربة الأثينية. لقد كانت في اليونان دولة مدنية ديموقراطية، لكنها في الواقع كانت دول مدن متنافسة غير متكاملة وغير عالمية، بالرغم من امتداد اثينا تجارياً عبر حدود البحر المتوسط،، وفتوح الاسكندر المقدوني الواسعة في الشرق والغرب.

وان البلدان العربية هي غارقة في مغالاتها الجيوسياسية القطرية ليس لمصالح قضايا وطنية محلية تخص كلاً منها في الغالب، بل لأنانية خاصة تهمّ استمرار

حكم ومنافع القيادات المحية. ولو درست هذه البلدان التجارب التاريخية العالمية الماضية بدءاً من قيام الدولة الراشدة الاولى والدول العربية- الاسلامية بعدئذ، الاموية والعباسية والاندلسية، ثم الدولة العثمانية، والدولة القومية في اوروبا،، ومروراً بالتجارب الاسترالية والكندية والامريكية والبرازيلية والهندية والصينية، الى الوحدة بين مصر وسوريا واتحاد الدول الاوروبية الحالي؛ ثم استخلصت دروس النجاح والفشل لكل منها.. وجلست قياداتها بعدئذ معاً ونسّقت أولوياتها بقليل من الانانية الفردية وبكثير من النظرة الاستراتيجية: السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية للمستقبل.. لكانت بهذا معاً دولة عالمية عظمى، دون وضعها الجيوسياسي المشتت الميؤوس الراهن.

ولتتّعظ البلدان العربية من تجربة الوحدة الأوروبية(27) بدولها مختلفة الاعراق واللغات والانظمة السياسية، وكيف تحولت مع عام 2007 من كيانات سياسية منفردة إلى أعضاء موحدين في أكبر وأقوى هيئة جيوسياسية واقتصادية ومعلوماتية واجتماعية ودولية عبر العالم.

إن هذا الوضع السياسي المتقدم للدولة الوطنية يشكل أعلى ما يمكن أن تصل اليه الدولة القطرية المنفردة مع تقدم العولمة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي حولت العالم بتعدّد أقطاره وشقاء نزاعاته إلى قرية صغيرة. أي أن دول الوحدة الأوروبية قد سبقت كافة دول العالم الأخرى (بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق الذي نحول من دولة عظمى موحدة وسيادية إلى دول هامشية غير وطنية)،، في تحصيلها لأعلى درجة نوعية من مفهوم وممارسة الدولة الوطنية.

الدول الوطنية القوية ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين

يجري الآن عالمياً عدة تطورات معاصرة يتوقع من الدول الوطنية القوية والمواطنين عبر مواقعهم السكانية المختلفة، التعامل معها بفهم مستنير لأهدافها وآلياتها من أجل تحصيل واستثمار معطياتها للصالح العام إلى أقصاه. تقع هذه التطورات العالمية في أربع فئات هي(٢٨): الاقتصاد العالمي، وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، والانفجار السكاني، ثم حركة العولمة والناس عبر الحدود.

واننا نرى بأن الدولة الوطنية تكون قوية (بالاضافة لقيامها بواجباتها التقليدية تجاه شعبها ولعلاقاتها مع الدول الأخرى الواردة آنفاً في الفصل) بقدر ما تمارسه

من خطط واجراءات في تجييد السلبيات الممكنة لهذه العوامل، واستثمار امكانياتها لصالح تقدم سيادتها لدى مواطنيها والمجتمع الدولي وأداء مسؤولياتها الجيوسياسية في الداخل والخارج. نوضح طبيعة وتضمينات العوامل الأربعة بالتالي.

1- الاقتصاد العالمي.

في عصر العولمة والاتصالات الرقمية الذي بدأ بالتسارع في التو، انفتحت حدود الدول الوطنية أمام حركة الناس والسلع والمنتجات ورؤوس الأموال والمصالح الاقتصادية المختلفة عبر العالم،، سواء تم ذلك برضى وتنسيق هذه الدول المحلية أو بدونهما.. وأصبح صعباً أمام الدول الوطنية المحافظة على خصوصية اقتصادياتها المحلية من مؤسسات ومهنيين وعاملين.. ومقاومة انهيار العديد منها أحياناً عند ضعف مهارات العاملين ونوعية الإنتاج أو عدم توافقها مع المواصفات العالمية – المعيارية المطلوبة، أو عند ضعف أو نقص البنيات التحتية بما فيها الأنظمة والقوانين.

وهنا يُحتمل نتيجة هذه العولمة الاقتصادية أن يصبح الفقير أكثر فقراً، والغني أكثر غنى؛ وغير المؤهل أو غير الماهر ادراكياً ومهنياً أشد ضياعاً ومعاناة حياتية والآخر المؤهل القادر يبدو أعلى نجاحاً وتفوقاً.. والنتيجة؟! اتساع الفجوة بين فئات / طبقات المجتمع، وبين الأفراد المواطنين والجماعات المحلية ودولهم الوطنية، ثم بين هذه الفئات / الطبقات الوطنية مع العالمية الأخرى.. الأمر الذي يبعث على الفرقة النفس اجتماعية بين الأفراد والجماعات ثم بينها والدول الوطنية،، حيث يضعف انتماؤهم إلى هويتها المحلية ويتدنى احترامهم لتعليماتها والرغبة في إطاعة أوامرها أو قوانينها.

وما لم تبادر الدول العربية الوطنية الى اتخاذ قرارات اقتصادية وسياسية ديمقراطية، وتطوير قوانينها لجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية، وتحديث أنظمتها البنكية، وتنظيف اداراتها من الفساد والمفسدين، واستدراك التدهور في الانتماء والعلاقات الاجتماعية والمهنية والثقافية، فإنها لا محالة تفقد في النهاية شرعيتها الوطنية في الإدارة والحكم واستمرار وجودها السياسي في البيئة.

ان عدم مبادرة الدولة بالاصلاحات أعلاه في التوقيت الحرج المناسب، واتخاذ قرارات اقتصادية مدروسة وجريئة،، خاصة عند نشوب أزمات اقتصادية طارئة

كما حدث في حالة أزمة الرهن العقاري الامريكية ومُشارفة النظام البنكي الأمريكي والدولي على الانهيار، وبالنتيجة ارتباك الأنظمة والمؤسسات المالية والاقتصادية وتعرّض العديد منها عبر العالم للافلاس.. تؤدي حتماً الى هزّ كيان الدولة من قواعدها وافتقادها لانتماء الناس اليها، والمخاطرة بشرعية وجودها واستمرارها في الحكم.

ومن هنا لوحظ سقوط مُحتّم للدولة الأمريكية الحاكمة في الانتخابات الرئاسية العامة في الربع الأخير من 2008 ،، حتى بلجوء الناس الى إحداث تغييرات جذرية (رأساً على عقب) في الميول والقيم السياسية التقليدية التي مارسوها عنصرياً طوال أربعماية سنة من نشوء الكيان السياسي الأمريكي، بانتخاب رجل أسود الى رئاسة الدولة الأمريكية.

2- **تكنولوجيا الاتصال والمعلومات**

أدت ثورات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات إلى تسريع اختراق حركة العولمة لحدود الدول الوطنية وانسياح الاقتصاديات وتغيير أفضلياتها.. حيث تتحول حالياً مواطن الاهتمام الاقتصادي من السلع المادية التقليدية مع استمرار أهميتها بالطبع للبقاء الإنساني، إلى المعلومات والاقتصاد المعرفي بكل ما يلزمه من صناعات الكمبيوتر والاتصالات وأجهزة وملحقات رقمية وبنوك بيانات ومصادر معرفة الكترونية كالانترنيت والشبكة العالمية.. الأمر الذي أدى إلى تحول العالم إلى قرية صغيرة يعلم أفرادها وجماعاتها ودولها الوطنية ما يدور في البيت أو الحي المجاور فور حدوثه: خبرة أو معلومة أو تربية أو خبراً / حادثاً أو سياسة أوغيرها..

ومع الفوائد الجمّة لتطور وانتشار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على المجتمعات عموماً،، إلا أن تفوق الإمكانيات البشرية والمعلوماتية والمهنية لدى الدول المتقدمة، وتدنيها الواضح لدى الأخرى النامية أو/ المتخلفة، يزيد الفجوة الرقمية / المعرفية عمقاً واتساعاً أكثر من قبل.. ناهيك عن مخاطر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على نمو واستقرار الأفراد والأسر والجماعات خاصة في الدول الوطنية النامية، عندما تكون هذه الوسائل المعاصرة سيئة النية وأنانية في

رسائلها ومعارفها أو فاسدة فاضحة وغير خلقية في مواقعها.. الأمر الذي يزيد التخلف الاجتماعي والمعرفي تخلفاً أكثر وسوء الإدراك والخلق سوءاً أعمق.

ان المتوقع من هذه الدول النامية لتكون قوية ووطنية في أداء مسؤولياتها في مجالات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ان توفر برامج تربوية هادفة تعمل على تأسيس مهارات تقنية ومعلوماتية لدى الناس، وترفع من ثقافاتهم المعلوماتية، وتزيد من وعيهم الأخلاقي في اختيار واستعمال ما يجدي معرفياً ومهنياً منها لحياة الانسان، دون الآخر الغث او الفاسد المنحرف.

3- الانفجار السكاني

إن التزايد السكاني في المجتمعات العالمية بدرجات متسارعة وفي البلدان العربية النامية بوجه خاص، يفرز مخاطر عديدة بشرية واجتماعية وتعليمية وإدارية واقتصادية وصحية.. فتتراكم أعباء كبيرة على الدول لإستيعاب وسد الحاجات العديدة المتنوعة في السكن والغذاء والكساء والماء والصحة والتعليم.. مؤدياً ذلك الى:

- حدوث اخلالات في الفئات العمرية لصالح الأجيال الناشئة،
- وتفاقم مشاكل التلوث البيئي أكثر: زيادة على تفاقمها حالياً،،
- وازدياد البطالة وخاصة بين الشباب إلى مستويات يتفجر معها الوضع الاجتماعي والاقتصادي غير المستقر في الأصل، وتعدّد الانحراف السلوكي نتيجة الازدحام الزائد للتجمعات السكنية في المدن..
- وانحسار بقعة الأراضي الزراعية التي تزود الناس بالغذاء اليومي.. نتيجة الامتداد العمراني القسري.. وندرة أكثر لمصادر مياه الشرب النادرة تواً في البيئات العربية والأخرى العالمية في الشرق الأوسط وبلدان عبر الصحراء الافريقية ووسط وغرب الصين،،
- وتدهور أكثر للصحة والخدمات الصحية المتاحة للناس،
- وتراجع نوعي وكمي لفرص التعليم المتاحة للناشئة التي قد لا تتسع المؤسسات الرسمية لأعدادهم المتزايدة، متخلية بذلك عن واجباتها الوطنية تجاه شرائح كبيرة منهم لصالح المدارس الخاصة التي تكلف مبالغ طائلة لا تستطيعها الأسر في أغلب الأحوال.. الأمر الذي تضطر معه هذه الأسر أحياناً إلى التخلي

عن تعليم الأبناء المدرسي لشحّ الإمكانيات المادية.. والنتيجة؟ مزيد من الأمية وعمالة الأطفال وأطفال الشوارع والانحرافات الخلقية.

والذي يقلق أكثر في الواقع هو أن الإزدياد السكاني العشوائي (البعيد عن تخطيط مؤسسات عامة مثل: مراكز التنمية الأسرية والشؤون الاجتماعية) في البلدان العربية النامية؛ سيُعرّي لدرجة فاضحة عدداً من الدول المتخلفة التي لا تقوى عملياً على إطعام مواطنيها وتوفير حاجات البقاء الأساسية الأخرى لهم في الأحوال الحياتية العادية. ناهيك عن الظروف الطارئة في الأزمات الانسانية والمناخية والجيولوجية حيث المجاعات والتصحّر والفيضانات والأعاصير الجامحة والزلازل والبراكين، وسرقة المال العام والفساد الاداري المستفحل.

كما أن هذه الدول الفاشلة لم تستطع توفير الأمن اليومي لمواطنيها كجزء أساسي لوجودها ولمسؤولياتها الرسمية ضد العنف والإرهاب والقتل والاختطاف، والاغتصاب وسجون التعسف والتعذيب وعصابات الأتاوات والإجرام واستغلال النفوذ. والنتيجة؟ مزيداً من التفسخ الاجتماعي للمجتمعات المحلية وضعف الانتماء الوطني وتلاشي السلطة الوطنية على المواطنين والجماعات ومجريات الحياة اليومية،، وتطلّع العديد من الشباب والمهنيين وذوي الكفاءات للهجرة من أجل العمل والحصول على عيش آمن للبقاء أكثر.. وعلى هويات أو جنسيات أو وثائق مواطنة لدى دول خارجية أعلى قدرة ووفاء على احترام الحقوق المدنية للإنسان.

إن تفعيل دور المرأة في المجتمع ودمجها أكثر في الحياة العامة، وتحسين التربية والصحة والأوضاع الاقتصادية، والنهوض بمعيشة الناس تحت " خط الفقر "الذين يعانون مما يسمى بالفقر الأسود.. وتطبيق مبدأ المحاسبة قبل وبعد الوظيفة الرسمية، أو" قانون من أين لك هذا" الذي تدّعيه إعلامياً العديد من الدول النامية بدون أي تطبيق جاد يذكر، ووضع الإنسان المناسب: رجلاً أو امرأة في المكان الناسب.. واختيار الأفراد المهنيين لمواقع المسؤولية في المؤسسات: "التكنوقراط" المعروفين بنزاهتهم وخدمتهم للشأن العام دون الصالح الخاص،، هي بديهيات العمل الرسمي المطلوبة من الحكومة و/أوالدولة الوطنية القويمة لتحييد الآثار السلبية للزيادات السكانية على استقرار المجتمع وتحويلها الى قوة مُجدّدة لبنائه البشري.

وقد "أسف" المؤلف الحالي لمشاهدة الكثير من الناس في عدد من البلدان العربية النامية يعانون من شدة "الفقر الأسود"، ويحترقون يومياً في كفاحهم المرير من أجل لقمة "الخبز الحاف" حتى في بحثهم عنها في أكوام القمامة،، بينما النخب الإدارية تنفق بدون حساب على جلسات "الكيف" ومضغ "العشب" ولعب القمار و"الجلسات الخاصة" والملاهي الليلية في الداخل والخارج؟!

4- حركة العولمة والناس عبر الحدود

ان قدرة الدول الوطنية على التكيف مع متطلبات العولمة وحركة الناس عبر الحدود، هي مرهونة بقدراتها على تحقيق تقدم في المجالات التالية(٢٩):

- **المجال البشري**: تطوير المعرفة العلمية والفنية والسياسية والثقافية المحلية للناس وتحسين مستويات التعليم والصحة العامة وفرص العمل والأنفاق اليومي على الحياة.
- **المعلومات والتكنولوجيا مثل**: توفير شبكات الاتصال وحرية التعبير وتكنولوجيا نقل وتبادل المعلومات وأنظمة التنبيه المبكر واستنبات التكنولوجيا المناسبة في البيئة.
- **المصادر الطبيعية والبنية التحتية مثل**: المواصلات والبنية التحتية للمياه والعمران (الأبنية) والظروف الصحية وتوفير وإدارة الطاقة وصيانة البيئة.
- **التنظيم والبناء الاجتماعي مثل**: علاقات الجهات الرسمية وجهات المجتمع المدني وشبكات حل المشاكل الاجتماعية والتفعيل الاجتماعي وكثافة العلاقات المؤسسية.
- **المجال السياسي مثل**: أساليب الحكم وشرعية القيادة والمشاركة واللامركزية والقدرة على القرار والإرادة والسيادة الوطنية.
- **المجال الصحي والمالي مثل**: توزيع الدخل والثروة وعدم التهميش الاقتصادي وتوفر الوسائل المالية مثل: التأمين وقوانين الاعتماد المالي وإمكانية الوصول إليها والحوافز المالية لإدارة المخاطرة للمشاريع.
- **المؤسسات والحقوق المؤسسية مثل**: الأحكام الرسمية والشعبية للمحافظة على المصادر المحلية وإدارة مواقف المخاطرة والتخطيط الإقليمي والمشاركة والنشر المعرفي/ المعلومات والابتكارات التكنولوجية وحقوق الملكية وآليات المشاركة في المخاطرة.

إن مواجهة الدول الوطنية للتحديات الأربعة أعلاه بصيغ واعية وفعالة مباشرة وملتزمة بالصالح العام للناس يتطلب تربية مدنية مدرسية. إن مشكلة الأنظمة التربوية العربية المعاصرة تبدو في عدم مواكبتها للتطورات العالمية الجديدة.. الأمر الذي يُبقيها خلف السياق الحضاري للأمم ويوجد فجوةً نفسية وسلوكية ومهنية بين ما تُعدّه المدارس والجامعات من نوعية الأجيال الناشئة وما هو مطلوب ميدانياً على أرض الواقع. إن تغيرات جذرية ضرورية في المحتوى والطرق والوسائل والبيئة التربوية الاجتماعية.. إذا أرادت الأنظمة المدرسية ومدارسها أن تصبح وكيلاً شرعياً فاعلاً لتربية الانسان في عصر العولمة (أنظر في هذا الصدد كتابنا : التربية المدنية وتنمية الناشئة ثروة استراتيجية وطنية. نشر دار التربية الحديثة بدمشق. 2009).

تحسين أداء الحكومة الوطنية

ان مفتاح تحسين أداء الحكومة الوطنية هو المبادرة بذاتها واعتمادها على نفسها أولاً في التخطيط والتنفيذ وتقييم كفاية نتائج عملها في خدمة منظومة الحقوق والمسؤوليات المعنية بها في البيئة. وما لم يكن للحكومة أهدافها الوطنية في الادارة والحكم، وما لم تضع بنفسها أولوياتها الحياتية والحضارية وتحشد الامكانات البناءة لأداء مسؤولياتها ومن ثم استخدام الآليات الفعالة لتقييم جدوى عملها في البيئة المحلية والمجتمع الدولي، فانها تقع تحت رحمة المساعدات الدولية في تعويض بعض حاجاتها أو خسائرها، او تقع في أحيان أخرى فريسة لأطماع الدول الخارجية وتدخلاتها المباشرة، الأمر الذي لا يزيد فقط من ضعف الدولة/الحكومة الوطنية بل يُعرض استقلالها وقرارها السياسي للمصادرة او الالغاء.

إن الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية(30) وغيرها في الشرق والغرب، لا يُعوّل عليها في بناء الحكومات والتخلص من مشاكلها وتعميم الديمقراطية في بيئاتها بالرغم من كل البروبوغندا المحموعة التي تبثها إعلامياً. فبينما ساهمت في إسقاط ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية ثم أعادت بناء الدولة والنظام وتأسيس مبادئ وممارسات الديمقراطية، إلا أنها لم تفعل شيئاً عند غزوها واحتلالها لبلدان نامية مثل العراق وأفغانستان.

كما أن التدخل الأمريكي والدولي في شؤون الحكم في دول مثل: الفلبين وكوبا وهايتي والدومينكان والمكسيك وبنما ونيكاراغوا وكوريا الشمالية وفيتنام الجنوبية سابقاً والبلقان، لم ينجح في إحداث أي تغييرات ايجابية هامة حيث عاودت الحكومات سابق عهدها قبل التدخل الأمريكي.

إن الاحتلال او التدخل الأجنبي قد برهنا عجزهما في مساعدة الدول المحتاجة على تطوير نفسها وتأسيس مبادئ الديمقراطية خاصة في البلدان النامية. إن القوة الوحيدة القادرة على إحداث فروق جذرية في التنمية والاصلاح والتغيير هي الارادة الذاتية للحكومة الوطنية في النهوض من دونيتها والاعتماد على امكاناتها المحلية في اعادة البناء، دون المساعدات الخارجية الموعودة التي لا تأتي حيناً أو تعطيها الدول بيد وتأخذها بيدٍ ثانية في أحيان عديدة أخرى.

مجالات وفعاليات عامة لتحسين أداء الحكومة الوطنية(31)

- استعمال آليات السوق الحر مثل: طرح المنافسة على العروض الخاصة بمشاريع الدولة علنياً لزيادة الشفافية وبالتالي تحسين الثقة بالحكومة.
- تحسين استثمار المصادر العامة وادارة الميزانية العامة.
- وضع أنظمة حوافز لتشجيع المؤسسات الخاصة للعمل ضمن الصالح العام.
- تشجيع الاستثمار بمنع الفساد كما في تسريب قيم عروض المشاريع لجهات مُنتفعة خاصة، أو رفع تكاليف الشراء بفواتير مُبالغ فيها، أو رفع تكاليف المشاريع الى مبالغ مضاعفة لتوزيع الزوائد على أصحاب النفوذ أو الأشخاص المُستهلين لاعتماد عطاءات المشاريع أوالأعمال الرسمية.
- التدقيق المتواصل في صلاحية الأنظمة والتعليمات التي تطلب تطبيقها من الناس والمؤسسات أو تفرضها عليهم، والعمل على تحديثها خاصة إذا مضى عليها مدة طويلة مثل عشرة سنوات أو أكثر، وذلك لضمان استمرار فعاليتها في توجيه وانضباط ظروف العمل في الواقع.
- رفع جودة كفاءة العاملين في مؤسسات الدولة باختلاف مستوياتهم ومجالاتهم ومواقعهم الوظيفية وذلك بمراجعة قوانين التوظيف والتدريب والترفيع والأجور. ان الأجور المنخفضة وعدم التوافق بين المكافأة (أوالعائد من راتب وحوافز إضافية) ونتائج العمل والوظيفة، يؤدي إلى إحباطات نفسية ومالية لدى العاملين وانخفاض درجة وجودة الأداء الوظيفي المطلوب.

- تشجيع الملكيات الخاصة للأفراد والجماعات بدون أي موانع او تحفظات غير قانونية.
- تشجيع المنافسة الادارية والانتاجية الداخلية بين المؤسسات الرسمية احداها مع الأخرى؛ وبين المؤسسات الخاصة أحدها مع الأخرى أيضاً؛ ثم المنافسة الخارجية بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات الحكومية.

تحسين أداء الحكومة الوطنية بتحسين نتائج المساعدات الدولية الممنوحة لها

يبدو تحسين أداء الحكومة الوطنية ممكناً بمراعاة الدول المانحة وتفهّم الدول النامية وخاصة العربية- الاسلامية منها، لما يلي(32):

1- توخي الحذر المُبكر من امكانيات وعواقب الفشل في الادارة والانجاز والمشاريع التي يجري تطبيقها.
2- تحرير الاقتصاد من التدخلات السياسية كما في الدول العربية النامية.
3- تعزيز فعالية المعونات المالية بتوفير الخبرات وبرامج التدريب الضرورية للتحديث ورفع جودة الأداء.
4- التنسيق الداخلي والخارجي الأفضل لعمل وتوزيع المعونات.
5- تحسين قدرة الدول على الادارة والحكم في بيئاتها المحلية.
6- ترتيب الأولويات المستفيدة من المعونات الخارجية.
7- تحسين خدمات وبرامج التوزيع للمعونات الخارجية.
8- حماية وتحسين أساليب حياة الناس.

تحسين أداء الحكومة الوطنية بالتركيز على الفقراء

تفيد الدول الغربية (إعلامياً على الأقل) حسب اعلان أصدرته باسم "الوثيقة البيضاء" عام 2006،، بأن مساعداتها للدول الضعيفة تركز على إعادة بناء قدرة الحكومات المحلية في الاستجابة لحاجات مواطنيها الفقراء(**33**). لكن هؤلاء الفقراء يبدون مهمشين لا حول ولا قوة لهم،، بسبب قلة الحال حيناً، أو فساد الرسميين المحليين أحياناً ثانية، وعدم عدالة التوزيع في الحقوق والواجبات في مرات أخرى.

ففي برنامج "وراء الخبر" الذي تبثه قناة الجزيرة الفضائية بالعربية، ناقش موضوع: "أزمة الجياع في العالم" في 2008/12/10،، وأفاد بالاحصاءات المُرعبة التالية:

- عدد جياع العالم وصل الى مليار (ألف مليون) شخص. أي ان حوالي واحد من أصل 6 أشخاص هو خاوي المعدة يعاني من الجوع.

❖ حوالي ثلثي هؤلاء المليار الجياع يعيشون في آسيا بما فيها البلدان العربية العتيدة.

❖ إنفاق العالم سنوياً على السلاح يُعادل ترليون دولاراً أمريكياً. غريب هذا العالم أينما كانت دوله! إنه قادر على انفاق ترليون دولاراً سنوياً وعاجز انسانياً وأخلاقياً على انفاق بعض هذا الترليون على الفقراء وربما لمرة واحدة، لتحسين مهارتهم وبدائلهم العملية من أجل حياة أفضل. يعيش العالم ودوله وحكوماته الوطنية للأسف كما يبدو أزمة أخلاق. دون الاقتصاد والتمويل والامكانيات المادية.

ومهما يكن، يُتوقع بدرجة مُلحة من الحكومات الوطنية النامية أياً كانت خلفياتها الدستورية وأساليب الحكم التي تتبعها، اعتبار القواعد الثلاث التالية كشروط مسبقة لنجاحها في التنمية البشرية لمجتمعاتها وخاصة شرائح الفقراء، وهي بايجاز (34):

1- تبني السلام والسلم الأهلي أساساً للتنمية دون العنف والاستبداد وعدم الانصاف.

2- اعتبار الاقتصاد الحرّ المنظم بقوانين وآليات متعارف عليها عالمياً والمُعَزّز بمؤسسات مالية وبنيات تحتية متخصصة كآليات اجرائية للتنمية.

3- ممارسة الديمقراطية فعلياً في التعامل مع الناس والمؤسسات، طريقة صائبة للحكم ولإدارة التنمية.

تحسين قدرة الحكومات الوطنية في تخطيط وادارة التنمية البشرية للفقراء

بينما ننصح دول وحكومات البلدان النامية كما أكدنا آنفاً،، بأن لا تعتمد على الغرب مثل الولايات المتحدة واستراليا وأوروبا الغربية وكندا، او حتى على الشرق كدول النمور الست في جنوب شرق آسيا،، في تحسين أوضاعها المتنوعة وتطوير امكانياتها وآفاق مستقبلها، بل أكثر عزّة وجدوى هو اعتمادها على ذاتها وارادتها بدرجة رئيسة؛ لأن هذه الجهات عموماً مهما كانت نزيهة، فانها وتحت غطاء المعونات تلهث وراء مصالحها الخاصة ولو كانت على حساب مصالح الآخرين: فقراء وبيئات بلدان نامية.

وفي هذا الاطار، كتب الدكتور/ جوزيف ستغلتس Joseph Stiglitz بروفيسور الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل عام 2001 قائلاً(35): "من المفروض أن تذهب الأموال من الأغنياء الى الفقراء، لكن في عصر العولمة فان الأمر معكوس. ان عَولمة التجارة كانت غير عادلة للبلدان النامية.. ان نصف ترليون دولار أمريكي

(أي 500 بليون دولارا) قد كسبتها الدول الغنية (الغربية) من الدول الفقيرة نتيجة الاتفاقيات التجارية معها خلال عام 2006. وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد اقترضت من هذه الدول الفقيرة (850) بليون دولارا". وبهذا المعنى، تأخذ الولايات المتحدة من البلدان النامية بدل ان تُعطيها، مُنطبقاً عليها المثل العربي الساخر: "من فقُركم زيدوا غنانا".

ومهما يكن، تقترح الدول الغنية في "الوثيقة البيضاء" البدائل العملية التالية لتحسين قدرة الحكومات النامية على تفعيل التنمية البشرية للفقراء لديها(36):

1- زيادة ميزانية مِنَح التنمية من الدول الغنية إلى 7% مع عام 2013 للتركيز أكثر على الدول الأشد فقراً عبر الصحراء الإفريقية الكبرى وجنوب شرق آسيا ولتمويل حاجات التطوير في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

2- بناء الدول القادرة على خدمة المواطنين بشعور من المسؤولية والشفافية والبُعد عن الفساد.

3- مساعدة الناس في الحصول على مداخيل آمنة من خلال التنمية المهنية والخدمات العامة.

4- مشاركة الدول النامية في الحد من مشاكل الاحتباس الحراري والتكيف مع انعكاساتها البيئية.

5- بناء نظام دولي يتناسب مع تطورات القرن21، يركز على إصلاح منظمة الأمم المتحدة وتفعيل أكثر لمؤسسات عالمية مثل: البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى.

تنفيذ التنمية البشرية للفقراء:

وتضم عدة فعاليات او خطوات، هي(37):

1- تفعيل المصادر المحلية من أجل التنمية، وذلك بوساطة:

* **تنفيذ السياسات والأحكام التي من شأنها تصويب وصيانة المصادر المحلية** حسب الاستراتيجيات والأولويات الوطنية الموضوعة من أجل الوصول إلى مستوى كاف من التوفير أوالاحتياطي المالي المحلي. من هذه الاستراتيجيات: المحافظة على سياسات مالية ونقدية مالية وأنظمة ضريبية منصفة وكفاءة وميزانية سنوية متوازنة أوعلى الأقل بعجز مالي هامشي محدود.

× **تفعيل مؤسسات سياسية وأنظمة قانونية ترعى التوزيع العادل للمصادر المحلية.**

* **البحث عن وسائل وطرق جديدة لإيجاد مصادر مالية عامة وخاصة جديدة لتعزيز** التنمية البشرية للفقراء، عن طريق الاستثمار وتخفيض الإنفاق العسكري والتقليل من صفقات شراء الأسلحة أو إنتاجه دون إخلال ذلك بمتطلبات الأمن الوطني.

2- تفعيل المصادر الخارجية، عن طريق:

* تفعيل الاستثمار الخارجي لدعم الاقتصاد المحلي.

* خفض الدين الخارجي أو إسقاط هذا الدين بالكامل كما حدث بأواخر تسعينات القرن العشرين في نادي باريس مع بعض الدول الإفريقية.

* مساهمة البنوك التجارية في تقليص الدين العام.

* التعاون الدولي غير المشروط للتنمية.

3- بناء القدرة المحلية بتفعيل الإمكانيات والخبرات الوطنية في تطوير السياسات والاقتصاديات المحلية.

4- مشاركة المجتمع المدني في التنمية.

- المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والانسانية والمناخية الأخرى.
- التدريج في تنفيذ التنمية البشرية من المساعدة والعلاج إلى التطوير.
- التعاون المدروس للجهات المدنية مع نظيراتها الرسمية في حالات الكوارث الطبيعية، تجنباً لفسادها المعروف وخاصة في البلدان النامية.
- الحفاظ على سلامة البيئة بتنفيذ أحكام الأمم المتحدة واتفاقية كيوتو وغيرها من فعاليات ومعاهدات ذات صلة.
- المحافظة على حقوق الطفل من حيث الصحة العامة وتجنبيه المواقف العُنفية والعمالة المبكرة والاستغلال الجنسي.
- تفعيل دور المرأة في المجتمع بالتعليم المناسب والمساواة في الحقوق والواجبات وفرص العمل المتكافئة مع ذاتها وجنسها ومع الرجل.

5- التنمية الاجتماعية بالقضاء على الفقر والجوع من خلال التوظيف والدمج الاجتماعي والتنمية البشرية، وإقامة المستعمرات البشرية القابلة للحياة للمُهجّرين والممنوعين من وظائفهم وأعمالهم وقراهم وأوطانهم، في أماكن أخرى داخل أو خارج الوطن.

6- التنمية الاقتصادية بواسطة:

* تشريع السياسات الاقتصادية الموسعة لرعايـة النمـو الاقتـصادي والتنميـة البشرية.

* تشريع التجارة والتجهيزات الاقتصادية الدولية.

* تفعيل القضايا الداخلية والخارجية المالية بتفعيل المصادر المحلية مـن أجـل التنمية.

* المساهمة في التقدم المتسارع للعلوم وتكنولوجيـا الاتـصالات والمعلومـات، والاستفادة من تطوراتها المتنوعة المعاصرة في التنمية البشرية-الاقتصادية.

* تعاون دول الشمال الغنية والجنوب الفقيرة معاً في المجالات الاقتصادية.

* التعاون الاقتصادي الإقليمي المشترك للدول النامية .

* التنمية الفاعلة أكثر من البلدان النامية فـي قطاعـات الزراعـة والـصناعة والخدمات.

*****

ملحق 1

ملخص الفعاليات والقوانين الدولية المعاصرة لحقوق الإنسان

نقدم في هذا الملحق تعزيزاً لمادة الفصل السابع، موجزاً لأهم التشريعات الدولية العديدة المتنوعة في مجال حقوق الإنسان خلال الستين سنة الماضية، حيث تبدو بالقوائم التالية(* المصادر):

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

يتكون هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 من ثلاثين نصاً تغطي مجالات يُتوقع من الدول الوطنية عبر العالم مراعاتها عند التعامل مع المواطنين والمقيمين على أرضها. تبدو هذه النصوص الثلاثين في المواد التالية:

المادة 1: الحق في المساواة

المادة 2: الحرية من التمييز

المادة 3: الحق في الحياة والحرية والأمن.

المادة 4: الحرية من العبودية

المادة 5: الحرية من التعذيب والعقوبات غير الإنسانية القاسية.

المادة 6: الحق في الحماية بالقانون.

المادة 7: الحق في التعامل بالقانون بنفس الطريقة كما الآخرين.

المادة 8: الحق بالمساعدة القانونية في حال عدم احترام حقوق الإنسان.

المادة 9: الحرية من الاعتقال التعسفي والسجن أو النفي.

المادة 10: الحق في محاكمة عادلة وعلنية.

المادة 11: الحق في البراءة حتى تثبت الإدانة.

المادة 12: الحق في الحماية والخصوصية الشخصية.

المادة 13: الحق في التنقل والسفر داخل وخارج القطر المحلي.

المادة 14: الحق في الحماية في دولة أخرى عند تعرض حقوق الفرد للانتهاك في دولته المحلية.

المادة 15: الحق في المواطنة بالدولة الوطنية أو في المواطنة بدولة أخرى.

المادة 16: الحق في الزواج وتأسيس أسرة.

المادة 17: الحق في الملكية.

المادة 18: الحرية في المعتقد الديني.

المادة 19: الحرية في الرأي والكلام وفي الحصول على المعلومات واستقبالها

المادة 20: الحق في الاجتماع

المادة 21: الحق في المشاركة السياسية وفي الانتخابات الحرة.

المادة 22: الحق في التنمية الشخصية بتبني دور اقتصادي واجتماعي وثقافي في الحياة المحلية للقطر الذي يعيش فيه.

المادة 23: الحق في العمل لأجر عادل وفي الانضمام للنقابات العمالية، وحق المرأة في الحصول على أجر مساو للرجل.

المادة 24: الحق في العطلات مدفوعة الأجر وفي ساعات عمل معقولة.

المادة 25: الحق في الغذاء والسكن والعناية الصحية.

المادة 26: الحق في التربية والتعليم.

المادة 27: الحق في المشاركة الثقافية في القطر الذي يعيش فيه.

المادة 28: الحق في النظام الدولي والاجتماعي الذي يحمي كل الحقوق المنصوص عليها في الإعلان.

المادة 29: الحق في مجتمعات محلية مسئولة بالضرورة عن الحرية والتنمية الكاملة للناس.

المادة 30: الحق لجميع الحريات المنصوص عليها في الإعلان بدون أي تدخل من الأفراد والجماعات.

معاهدات دولية في حقوق الإنسان

وتقع هذه المعاهدات في تسع نذكرها بما يلي:

1- الإتفاقية الدولية لتحريم كل أشكال التمييز العرقي، الصادرة في 21/ 12/ 1965

2- الإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، الصادرة في 16/ 12/ 1966

3- الإتفاقية الدولية للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، في 16 / 12/ 1966

4- اتفاقية تحريم كل أشكال التمييز ضد المرأة، الصادرة في 18/ 9/ 1979

5- الإتفاقية ضد التعذيب والعقوبات غير الإنسانية القاسية الصادرة في 10/ 12/ 1984

6- الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل، الصادرة في 18/ 12/ 1990

7- الإتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال والمهجرين وأعضاء أسرهم، الصادرة في 1990/12/18

8- الإتفاقية الدولية لحماية كل الأشخاص من الاختفاء القسري (لم يدخل بعد حيز التنفيذ).

9- الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعاقين (لم تدخل بعد حيز التنفيذ).

بروتوكولات إضافية معززة لمعاهدات حقوق الإنسان

نقدم هذه البروتوكولات كما يلي:

1- البروتوكول الإضافي للاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، الصادرة في 16 /1966/12

2- البروتوكول الإضافي الثاني للاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية الخاصة بتحريم عقوبة الإعدام، الصادر في 1989/12/15.

3- البروتوكول الإضافي لاتفاقية تحريم التمييز ضد المرأة، الصادر في 1999/12/10

4- البروتوكول الإضافي لاتفاقية حقوق الطفل لتحريم استغلالهم في النزاعات المسلحة، الصادرة في 2000/5/25

5- البروتوكول الإضافي لحقوق الطفل لتحريم بيع الأطفال واستغلالهم في عمل الدعارة ومجلات العري، الصادرة في لاهاي 2000/5/25

6- البروتوكول الإضافي لاتفاقية ضد التعذيب والعقوبات غير الإنسانية القاسية، الصادر في 2002/12/18

7- البروتوكول الإضافي لاتفاقية حقوق الأشخاص المعاقين (لم يدخل بعد حيز التنفيذ).

فعاليات قانونية عالمية لحقوق الإنسان

لقد بادرت جهات مؤسّسية عدة بصفتها دوائر رسمية متخصصة في منظمة الأمم المتحدة أو/ ودولية حكومية، بتفصيل الإعلانات والاتفاقات العالمية أعلاه لحقوق الإنسان في قوانين ومعاهدات ومبادئ وإرشادات ومعايير وتوصيات عامة لمراعاتها عند تطبيق الدول الوطنية لحقوق الإنسان. نعرض عينة من هذه الفعاليات القانونية بما يلي:

أ- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان واجتماع الألفية الثالثة بعد الميلاد:

1- إعلان وبرنامج عمل فينا

2- إعلان الأمم المتحدة للألفية الثالثة بعد الميلاد.

ب- حق تقرير المصير

1- إعلان الأمم المتحدة لمنح الاستقلال للبلدان والأمم المستعمرة

2- قرار الجمعية العامة رقم 1803 في 1962/12/14 الخاص بحق سيادة البلدان على مصادرها الطبيعية.

3- الاتفاقية الدولية ضد تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة.

ج- حقوق الأقليات والشعوب الأصلية.

1- اتفاقية القبائل والشعوب الأصلية.

2- إعلان حقوق الأشخاص المنتمين لأقليات وطنية أو عرقية أو دينية أو لغوية

د- منع التمييز

1- اتفاقية الحقوق المتكافئة للتعويض الصادرة في 1951

2-اتفاقية ضد التمييز في العمل والوظائف الصادرة في 1958.
3-الاتفاقية الدولية لتحريم جميع أشكال التمييز العرقي
4-الإعلان ضد التمييز العرقي وبين الأعراق
5-الاتفاقية ضد التمييز في التعليم
6-بروتوكول تسوية النزاعات بين الدول بخصوص التمييز في التعليم
7-إعلان تحريم كل أشكال عدم التسامح والتمييز بناء على الدين والمعتقد.
8-المؤتمر العالمي ضد التمييز العرقي.
ه- حقوق المرأة
1-اتفاقية تحريم كل أشكال التمييز ضد المرأة
2-البروتوكول الإضافي لاتفاقية تحريم التمييز ضد المرأة
3-الإعلان الخاص بحماية النساء والأطفال في الأحوال الطارئة والنزاعات المسلحة.
4-الإعلان الخاص بتحريم العنف ضد المرأة
و- حقوق الأطفال
1-اتفاقية حقوق الطفل
2-البروتوكول الإضافي لاتفاقية حقوق الطفل ضد البيع والاستغلال الجنسي ومواد العري
3-البروتوكول الإضافي لاتفاقية حقوق الطفل ضد المشاركة في النزاعات المسلحة.
4-اتفاقية المعدل العام لعمر العمل والزواج الصادر في 1973
5-اتفاقية حماية الأطفال من الأعمال الصعبة الصادرة في 1999.
ز- حقوق كبار السن
1- مبادئ الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص من كبار السن.
ح- حقوق الأشخاص المعاقين:
1-إعلان حقوق الأشخاص المعاقين عقلياً
2-إعلان حقوق الأشخاص المعاقين حركياً.
3-مبادئ حماية الأشخاص بأمراض عقلية ولتحسين العناية بصحتهم العقلية.
4-أحكام حق تكافؤ الفرص للأشخاص المعاقين.
ط- حقوق الإنسان في تطبيق العدالة: حماية الأشخاص المعرضين للاعتقال أو السجن
1- الأحكام العامة الدنيا للتعامل مع السجناء
2- المبادئ الأساسية للتعامل مع السجناء

3- مجموعة المبادئ لحماية جميع الأشخاص في مختلف أحوال الاعتقال أو السجن.

4- أحكام الأمم المتحدة لحماية المراهقين المحرومين من حرياتهم

5- إعلان حماية جميع الأشخاص المعرضين للتعذيب والمعاملة أو العقوبات غير الإنسانية القاسية.

6- مبادئ الأخلاقيات الطبيعية الخاصة بدور الأطباء والخدمات الطبية في حماية المحتجزين والسجناء ضد التعذيب والمعاملة غير الإنسانية القاسية.

7- مبادئ البحث والتوثيق الفعالين للتعذيب والمعاملة أو العقوبات غير الإنسانية القاسية.

8- احتياطات لضمان حماية حقوق الأشخاص المعرضين لعقوبة الإعدام.

9- لائحة التصرف للأشخاص الحكوميين المكلفين بتنفيذ القانون.

10- مبادئ أساسية لاستخدام الأشخاص الحكوميين للقوة والسلاح.

11- أحكام الأمم العامة الدنيا ضد أساليب الحجز (أحكام طوكيو).

12- أحكام الأمم العامة الدنيا لتطبيق العدالة مع المراهقين (أحكام بكين).

13- تعليمات التصرف مع الأطفال في النظام القضائي (عند الإجرام).

14- تعليمات الأمم المتحدة لمنع انحراف المراهقين (تعليمات الرياض).

15- إعلان المبادئ الأساسية للعدالة عند التعامل مع ضحايا الجريمة وسوء استخدام القوة.

16- المبادئ الأساسية لاستقلال القضاء.

17- المبادئ الأساسية لدور المحامين.

18- المبادئ الأساسية لدور المدعين العاميين في المحاكم.

19- الإعلان لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (بالخطف أو الأسر)

20- المبادئ والتعليمات الأساسية لحقوق العلاج والتصحيح.

ي- الشؤون والتقدم والتنمية الاجتماعية.

1- الإعلان للتنمية والتقدم الاجتماعي.

2- الإعلان العالمي للتخلص من الجوع وسوء التغذية.

3- الإعلان لاستعمال التقدم العلمي والتقني لفائدة السلام والجنس البشري.

4- إعلان حقوق الأمم في السلام.

5- إعلان الحق في التنمية

6- الإعلان العالمي للجينات الوراثية الإنسانية وحقوق الإنسان.

7- الإعلان العالمي للتنوع الثقافي.

د- تحسين وحماية حقوق الإنسان.

1-المبادئ الخاصة بوضع المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس).

2-الإعلان الخاص بحقوق ومسؤوليات الأفراد والجماعات وأعضاء المجتمع لحماية وتحسين وحماية الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً.

ل- الزواج:

1-الاتفاق الخاص لقانونية الزواج والعمر الأدنى المقترح له والتسجيل الرسمي لحالات الزواج

2-التوصيات الخاصة لقانونية الزواج والعمر الأدنى المقترح له والتسجيل الرسمي لحالات الزواج:

م- الحق للصحة

1- الإعلان الخاص بمرضى الإيدز

ن- الحق في العمل والظروف الجيدة للتوظيف

1- الاتفاقية الخاصة بسياسة التوظيف الصادرة في 1964

س- حرية الاجتماع.

1-حرية الاجتماع وحماية حقوق تنظيم الاجتماعات الصادرة في 1948

2-الحق في تنظيم وتفويض الاجتماعات الصادرة في 1949.

ص- العبودية والممارسات المشابهة وعمالة السخرة.

1-الاتفاقية ضد العبودية.

2-بروتوكول اتفاقية ضد العبودية، الموقّع عليه في جنيف عام 1926

3-الاتفاقية الإضافية للتخلص من العبودية وتجارة العبيد والممارسات والمؤسسات المشابهة للعبودية.

4-الاتفاقية ضد عمالة السخرة الصادرة في 1930.

5-اتفاقية التخلص من عمالة السخرة الصادرة في 1957.

6-اتفاقية الحد من تهريب الأشخاص واستغلال الآخرين في الدعاية.

7-بروتوكول منع تهريب الأشخاص وخاصة الأطفال والنساء والمعاقبة عليه.

ع- حقوق المهاجرين.

4- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق كل العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم.

5- البروتوكول ضد تهريب المهاجرين براً وبحراً أو جواً.

غ- الجنسية و"البدون" واللجوء واللاجئين.

1-اتفاقية الحدّ من فاقدي الجنسية.

2-الاتفاقية الخاصة بوضع الأشخاص بدون جنسية

3-الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين

4-البروتوكول الخاصة بوضع اللاجئين.

5-إعلان حقوق الإنسان للأفراد المقيمين في دول غير دولهم.

ف- جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والمذابح الجماعية.

1-اتفاقية منع ومعاقبة جرائم المذابح الجماعية.

2-الاتفاقية الملزمة لمنع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

3-مبادئ التعاون الدولي في التحري عن الأشخاص المذنبين بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية واعتقالهم وترحيلهم ومعاقبتهم.

4-اللجنة القانونية الدولية لجرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة.

5-اللجنة القانونية الدولية لجرائم الحرب في رواندا.

6-هيئة روما لمحكمة الجنايات الدولية.

ق- قانون المعاملة الإنسانية.

1-اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة سجناء الحرب

2-اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب.

3-البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جينيف 1949/8/12 الخاصة بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة.

البرتوكول الإضافي لاتفاقيات جينيف 1949/8/12 الخاصة بحماية ضحايا النزاعات غير الدولية (المحلية) المسلحة.

مصادر عامة للملحق

- Amnesty International (2004). *Amnesty International Report*. Amnesty International Publications.
- Alexander, Fran (ed) (1998). *Encyclopedia of World History*. Oxford University Press.
- Ball, Olivia; Gready, Paul (2007). *The No-Nonsense Guide to Human Rights.* New Internationalist.
- Chauhan, O.P. (2004). *Human Rights: Promotion and Protection.* Anmol Publications PVT. LTD.
- Donnelly, Jack. (2003). *Universal Human Rights in Theory & Practice.* 2nd ed. Ithaca & London: Cornell University Press.
- Forsythe, David P. (2000). *Human Rights in International Relations.* Cambridge: Cambridge University Press. International Progress Organization.

- Shute, Stephen & Hurley, Susan (eds.). (1993). *On Human Rights: The Oxford Amnesty Lectures.* New York: BasicBooks.
- Steiner, J. & Alston, Philip. (1996). *International Human Rights in Context: Law, Politics, Morals.* Oxford: Clarendon Press.
- Vaughn, Karen I. (1978) "John Locke and the Labor Theory of Value" *Journal of Libertarian Studies.* **Vol. 2** (No. 4) pp.311-326
- United Nations. A Summary of United Nations Agreements on Human Rights. *January 25, 1997*
- United Nations. UNIVERSAL DECLARATION OF HUMAN RIGHTS. *January 25, 1997*

هوامش فصول الكتاب

هوامش

الفصل الأول

مقدمة في الفشل الراهن للإنسان في البلدان العربية-

في عصر العولمة والديموقراطية وحقوق الإنسان ومجتمع المعرفة الرقمي

1- Education Encyclopedia. Globalization of Education- Globalization Theory, the Role of Education. State University Com. April 2007. Retrieved May 2007(http:// education. state university Com/).

2- Young, O. and Others. The Globalization of Socio-ecological Systems: an Agenda for Scientific research. Global Environmental Change,16, 2006. Retrieved May 2007(sustsci.aaas.org/).

3- Ceasar, J. and Maecalla, T. e_Humanities in a Digital society. Retrieved June 2007(http://Kss. nu. edu|).

4- Ceasar and Maecalla. مصدر سابق

5- Cogan,J. and Others. Citizenship: the Democratic Imagination in a Global/local Context. Retrieved May 2007 (www.learner.org/).

6- Cogan and Others.مصدر سابق ; and,

* Temple University. Social Cultural Dynamics of Globalization. Retrieved May 2007 (www.temple.edu/).

7- Hassan,N. Globalization and Human Relationship. CHOWK, March, 2007. Retrieved May 2007 (www.chowk.com/).

9- Wilcox, S. People out of Place: Globalization, Human Rights, and the Citizenship. Cambridge University Press, 2005. . Retrieved June 2007.
10- Teune, مصدر سابق
11- Kim, Y. Towards a "Rational Core" of "World Civic Forum". Retrieved May 2007·(ganr.khu.ackr/)
12- Meijer, A. j.Transparent Government Inspections:Using the Internet to Strengthen Civic Competence. Retrtieved May 2007 (www. usg. uu. ni/);
* Hanson, V.D. The Civic Education America Needs. Summer 2007. Retrtieved May 2007 (www.victorwww.victorhanson.com/); and,
* The caux Round Table. Principles for Responsible Globalization. Dec. 2002. www. cauxroundtable. org/ Retrieved may 2007.
13- Cogan and Others.مصدر سابق
14- Mathiason,J.Word Citizenship:The individual and international Governance Third Pan_European international Relation Conference Vienna_Austria 1996 Retrieved March 2007(www intlingt com).
15- Rahn, W. Globalization, the Decline of Civic Commitments, and the Future of Demoracy. March, 2005. Retrieved June 2007 (www.polisci.umn.edu/).
16- جزئياً عن: خالد عبيدات. الارهاب يسيطر على العالم!! شباط 2008 . Retrieved www.alerhab.net/look/ April 2008.
17- Scaruffi, P. Western vs. IsIamic Terrorism. Feb.2008. Retrieved April 2008.
18- Ceasar and Maecalla. مصدر سابق
19- Montviloff,V. Cultural Diversity in the Knowledge Society. UNISCO, Paris.).www.evarussia.ru/Dec. 2003. Retrieved June 2007 (
20- محمد نور فرحات. القانون الدولي لحقوق الإنسان والحقوق المترابطة:الدليل العربي- حقوق الإنسان والتنمية، الانترنيت يناير 2008
21- Genarally after, Ceasar and Maecalla. مصدر سابق
22- حبيب الأهدلي. مهد العرب القدماء ,ww.alahdal.net/ Nov 2008 . الانترنت في 2008-11-27
* د. رضا العطار .تاريخ العرب قبل الإسلام, 25 شباط 2008. الانترنت في 27-11-2008
* منصور منصور. أصل العرب.الانترنت في 27-11- 2008
* أتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين بساحل حضرموت. ندوة باليمن حول الهجرات من حضرموت قبل الإسلام. /s.maktoob.com
23- تاريخ الهجرات العربيه لأمريكا http://www.alsafae2.com/ 09 Nov 2008
24- أحمد شلبي. موسوعة التاريخ الإسلامي - الجزء الثالث - الخلافة العباسية مع إهتمام خاص بالعصر العباسي الأول.الطبعة الحادية عشر. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1996. تاريخ الادخال على الانترنت يناير 2004. تاريخ السحب من الانترنت نوفمبر 2008.

* زهلول - الموسوعة العالمية المجانية. Zuhlool. الانترنت Nov 2008
*الدولة الأموية في الأندلس ARABANDALUCIA Nov 2008 www.arabandalucia.com
* الخلافة العباسية. Nov 2008. http://www.bawazir.com/
في 25- مسلم شلتوت. شمس العرب تستطع على الغرب؛ والحضارة العربية الإسلامية ؛ والعلم الحديث نتاج للتفاعل بين الحضارات. المعاصر العصور الوسطى والتحدي نوفمبر 2008 الانترنت/http://www.m-shaltout.com
26- عموماً من: راغب السرجاني. قصة الإسلام. نوفمبر 2008. الانترنت، نوفمبر 2008 www.islamstory.com

27- Gans, J. Citizenship in the Context of Globlization. June 2005. Retrieved June 2007(http//udall center. Arizona. edu).

28- Shafir, G. and Brisk,A. THE Globalization of Rights: from Citizenship to Human Rights. Routledge Citizenship Studies, Vol.10, No. 3, July 2006. Retrieved June 2007.

29- Generally after, Mathiason. مصدر سابق

30- Generally after, Mathiason. مصدر سابق

31- After, Mathiason. مصدر سابق

32- Gans, مصدر سابق

هوامش
الفصل الثالث
ممارسات غير مدنية باسم الدين

1- خالد عبيدات. الارهاب يسيطر على العالم!! شباط 2008 . Retrieved April 2008. www.alerhab.net/look/

2- Maser, Werner. Hitler: Lgend, Myth & Reality. New York: Harper Torchbooks, 1974.

3- Noland , M. and pack , h. Globalization with Arab Characteristics Yale center for the study of Globalization , 2007. Rafrieved Nov 2007

4- Arab News. Mumbai Muslim Girls Terrorized by 'Moral Police' Shahid Raza Burney. India, June 2007. Retrieved June 2008.

5- Sri Lankan News & Discussions. Muslim youth Terrorize Kattankudy. Wednesday, 4 October 2006. Retrieved June 2008 (LankaNewspapers.com)

6- Perkins ,J. Human Development in the Arab world: Islam is Blocking Progress. Free Inquiry Magazine , Vol. 24, No. 3,2004. Retrieveed Dec. 2007; and Jreisat, J. The Arab World – Reform or Stalemate.Journal of Asian and African Studies, Vol.41,no. 5-6, 411-437.2006.Retrieveed Dec. 2007.

7- Will Durant. The Age of Faith. The Story of Civilization, Vol.4.New York: Simon and Schuster, 1950.
8- Maxwell, R. Muslims, South Asians and the British Mainstream- A National)www.councilforeurpeanstudies.org/Identity Crisis. 2006. Retrieved May, 2007 (
9- Ragab Saad Al-Sayyed1-. Writing From The Brain-Drained Side. National Institute of Oceanography & Fisheries, Alexandria, Egypt. October, 2003;www.arabworldbooks.com/
10- John L. Perkins. Human Development in the Arab World: Islam is Blocking Progress. Free Inquiry magazine, Volume 24, Number 3, 2004. Retrieved April 2008 (www.undp.org/).
11- Perkins, 2004..مرجع سابق
12- سلام قبة عن الإرهاب والإرهابيين .
13- Serry El-Bilay.Quality of Muslims –TUICS Khutbah Al-Jumah,2004.Retrieved July 2008 (http://park2.itc.u-tokyo.ac.jp/)
14- خالد عبيدات. الإرهاب يسيطر على العالم!! شباط 2008 . Retrieved April 2008. .www.alerhab.net/
15- سلام قبة عن الإرهاب والإرهابيين
16- Perkins , Perkins, 2004.مرجع سابق .
17- محمد الزواوي . أبرزها , ربطهم بالإرهاب – عقبات يواجهها المسلمون في أوروبا , مجلة الجزيرة 1244 ,2907 . الإنترنت، سبتمبر 2007.
18- محمد الزواوي . مرجع سابق.
19- Soharwardy , S. War of psychopaths and Role of Islam. Mulims Against Terrorism,Jan.2008. Retrieved Feb , 2008.
20- HRH The Prince of Wales. A speech titled 'Islam and the West' at the Oxford Centre for Islamic Studies , The Sheldonian Theatre, Oxford. October 1993. Retrieved June 2008; and,
HRH The Prince of Wales. The Prince urges respect among faiths. March 2006. BBC News. Retrieved June 2008
21- Phyllis Chesler. Is the West to blame for Islamic patriarchy? Let us count the ways.www.etext.org/ Web Minister mim3@mim.org.
22- Carroll, J. Misunderstanding Muslims. The Boston Globe, February, 2006. Retrieved, June, 2008.
23- خالد عبيدات. الارهاب يسيطر على العالم!! شباط 2008 . Retrieved April 2008. www.alerhab.net/look/
24- دانيال بايبس. هل نوقف الإرهابيين أم لا؟ Jerusalem Post 8أكتوبر 2007. Retrieved June 2008

25- NAIF. "Statement on Degrading Some Imams at Minneapolis" in english and arabic attempts to incite worldwide 'koran flush" frenzy. November 30, 2006. Retrieved June 2008; and,

* Mahboob A. Khawaja. Why Is America Terrorizing muslims? Retrieved June 2008 (www.tlaxcala.es/).

* KMOV Channel 4 St. Louis. Play Video Video: Airline apologizes to nine Muslims kicked off plane. NEW YORK (AFP). Jan. 2009.

* AFP/HO/File. Tail of a JetBlue airliner. An airline passenger forced to cover his T-shirt because it displayed Arabic. yahoo! news. Mon Jan 5, 2009.

* yahoo! news. 240,000 dollars awarded to man forced to cover Arab T-shirt. Mon Jan 5, 2009.

* Play Video Video: Airline apologizes to nine Muslims kicked off plane *KMOV Channel 4 St. Louis*

26- Scaruffi, P. Western vs. Islamic Terrorism. Feb.2008. Retrieved April 2008.

27- Alamgir Hussain. Migration to the West and Radicalization of the Muslims. March, 2006. Retrieved June 2008;

* Brainwashing: Islamist vs. Communist Retrieved June 2008; and,

* دانيال بايبس. دول مهددة بالاختفاء. *New York Sun* أغسطس 2007 Retrieved June 2008

* Silas. MUHAMMAD, ISLAM, AND TERRORISM. Retrieved June 2008.www.answering-islam.org/

28- Mahboob A. Khawaja. Why Is America Terrorizing muslims? Retrieved June 2008 (www.tlaxcala.es/).

29- J. Paul Martin. Religious Freedom and Civic Education. Center for the Study International Coalition for Religious Freedomof Human Rights. delivered at the Conference on "Religious Freedom and the New Millenium". Washington DC, April 17-19, 1998. Retrieved June 2008 (www.religiousfreedom.com)

30- The Gallup Organization, Princeton, NJ. How citizens of the United States and predominantly Muslim Nations see each other- Hearing the voice of a Billion. Middle East and North Africa, 2006. Retrieved June 2008.
http://www.brookings.edu/

هوامش

الفصل الرابع

الدول غير الوطنية الفاشلة في البلدان النامية

1- Mallaby, S. The World's Banker: a Story of Failed Nations, Financial Crises and the Wealth and Poverty of Nations. Carnegie Council RSS, Jan. 2005 Retrieved Nov. 2007.

2- Wikipedia. List of Countries by Failed states Index. Wikimedia Foundation, Inc., Nov. 2007. Retrieved Nov. 2007.
3- Jurist. the Arab world – reform or stalemate journal of Asian and African studies 41 750 -5-6 411-437-2006.
4 - Chauvet ,E. and Collier ,P. Elections and Reform in Failing States. June ,2007. Retrieved Nov.2007.
5 - BBC News. Sudan Tops Failed States Index. The Internet. May 2006. Retrieved Nov.2007;
* Pearson education. Countries using tortune. 2007. Retrieved Oct. 2007;
* Mallaby, مصدر سابق March – April 2002;
* Base. the rough states and failed nations. vita. Com/ . May 2006. retrieved oct 2007;
* jurist. 2006مصدر سابق ;
* La, Deepak. Dealing with failed States. Global Policy Forum. July2003;
* Source watch. failed states. may 2006. Retrieved, Oct 2007;
* Muntarbhorn , V. Fragile Countries and United Nations Reform. UN. Reform-Global Policy forum. feb.2006; * Fiscal Crises, Failed states, Institutions and Poverty. The Internet, Sept.2007; and,
* US Foreign Policy. Study: Iraq World's no.2 Failed State. Retrieved Oct.2007.
6- Pearson foundation. the failed states index the most vulnerable countrries, 2007. information please database, 2007. retrieved oct 2007 (www fund forbeace. Org/); and,
* Wikipedia. Failed states. Wikimedia Foundation, Inc., May 2008. Retrieved May 2008
7- Childers,E. An Agenda for Peace and An Agenda for Development .. Global Policy Forum, Sept.1995. Retrieved Aug.2007 (www. Globalpolicy.oeg/).
8 - Partly, WiKIMEDIA FOUNDATION ,INC. ARAB HUAN DEVELOPMENT REPORT AUG . RETRIEVED Nov..2007
9- Reich, R. B. How Capitalism is Killing Democracy. Economists View, Sept.2007.
10 - Jurist. 2006مصدر سابق ; and,
* Chauvet ,مصدر سابق 2007.
11- Basu, مصدر سابق May 2006.
* BBC News. Iraq Rises up Failed States Index. The Internet, June 2007. Retrieved Nov.2007; and,
* BBC News. Sudan Tops Failed States Index. The Inlered May 2006. Retrieved Nov.2007; and,

* Source watch. failed states, May 2006. retrieved Oct 2007; and,
* Stohl, M. and R. The Failed and Failing State and the Bush Administration. The Research Center, Stovak Foreign Policy Association, Dec. 2004. Retrieved. Oct.2007(www.sfpa.com) ; and,
* Varga Llosa, A. Failure of States.Global Policy Forum. Sept.2005. Retrieved Sept.2007; and,
* Winter, J. Living in Somalia, Anarchy.BBC, Nations and states – Global Policy Forum, Nov.2004. Retrieved Nov.2007. ; and,
* Potter, D. State Responsibility , Sovereignty, and Failed States. School of Government , University of Tasmania , Oct.2004. Retrieved Nov.2007; and,
* The Fund for Peace and Foreign Policy Magazine. The Failed State Index 2007. Retrieved Oct,2007.
12- Generally after, Dorff, R. Democratization, Failed States, and Peace Operations: The Challenges of Ungovernability. Retrieved Oct. 2007.
13- Chauvet, مصدر سابق. June ,2007. Retrieved Nov.2007.
14 - سلام إبراهيم قبة. إحشى الأحمق ولا تحشى العاقل! إرهاب الدولة والإرهاب الدولي. الإنترنت نوفمبر 2007 (www. Rezgar. com).
15- Rice, S. The New National Security Strategy: Focused on Failed States. Brookings Institution , Feb.2003. Retrieved Nov.2007.
* US Foreign Policy. Study: Iraq World's no.2 Failed State. Retrieved Oct.2007.
16- Cohen, L. M. and Corrado, R. R. State Torture in the Contemporary World. International Journal of Contenmporary Sociology , Feb. 2005. Retrieved Nov.2007.
* Pearson education conntries using tortune. 2007. retrieved Oct. 2007
*HighBeamResearch.
CountriesUsingTorture.Retrievedt.2007(www.infoplease.com/).
17- جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، ص 32. وأيدته الموسوعة اليهودية ج 14 ص 669 Zeitlin, ,,Mimonades ،، عن إبراهيم محمد جواد. صلاح الدين الأيوبي بين الأسطورة والواقع. صحارى نت في 2008/6/9):
18- إبراهيم محمد جواد. صلاح الدين الأيوبي بين الأسطورة والواقع. عن كتاب: السيد حسن الأمين عبر كتابه: صلاح الدين الأيوبي بين العباسيين والفاطميين والصليبيين. صحارى نت في 2008/6/9.
19- إبراهيم محمد جواد. مصدر سابق. صحارى نت في 2008/6/9
20- Stevens, R. , UN. Report on Middle East Catalogues widening Inequality.wsws.org,sept.2007.Retrieved Jan2008 (www.undp.org/); and,
* WIKIMEDIA FOUNDATION ,INC. ARAB HUMAN DEVELOPMENT REPORT AUG. RETRIEVED Nov..2007

21- Levine , M. The UN. Arab Human Development Report: A www.merip.org/ critique. Middle East Report online. July 2002. Retrieved Jan 2008. and, Retrieved * Koenders , B. and soiheiml E.Failure is not an option. Oct.2007; and,
* Shahine, G. The Arabs at Crossroads, Al-Ahram weekly online, July 2002. Retrieved Jan 2008 (weekly.ahram.org.eg/).
22/1- Duflo,E. The Quality of Education in Developing Countries. Lecture 6. March ,2006. Retrieved Oct.2007 http://ocww.mit.edu/
* WIKIMEDIA FOUNDATION ,INC. مصدر سابق AUG 2007.
22/2- Samir Mattar. Science in the Arab World: Between Ideals and Reality. *A Jadid Magazine,* Vol. 8, No. 41 (Fall 2002)
23- UNESCO. Literacy and Adult Education in the Arab World. Bankok ,sept.2003.Retrievedjan,2008.
24- Mideast 4N. Africa Encychopedia. Gender and the Economy. Retrieved Jan. 2008 (www.answers.com/).
* Gollath. Business News. Arab Affairs. First Development Report , July 2002. Retrieved Jan 2008 (goliath. enext.com/)
25- Glass, A. Arab world Failing children. Arabian Business.com ,Feb.2008.Retrieved Feb.2008 .
26- Williams, I. Arab Human Development Report Takes an Honest look at Region. Oct.2002. Retrieved Jan.2008 (www.washington-report.org/).
* Butler, D. Islam & Science: The Data Gap ......
* Akeel ,M. OLC,s Education Goals : Rhetoric louder Than Action. Arab News ,July 2007. Retrieved Jan.2008.
* Williams,S. Education in the Arab state : Five Million girls still denied Access to school. UNESCO, May 2005. Retrieved Jan.2008.
27- Van Eeghen , W. Education and Economic Growth in Middle East and North Africa. The world Bank Group. Retrieved Jan 2008 (www.worldbank.org/).
28- Unisco. Institute of Statistics. Government Education Spending – Sources & Methods. Global Education Digest, 2007. Retrieved Feb,2008 (www.worldometers.info/).
29- Williams , مصدر سابق. Oct.2002.
30- Unisco, Institute of statistics. Global spending on Education ...Jan,2008. Retrieved Feb.2008.
31- Stevens, مصدر سابق,Sept.2007; and,
32- Wikipedia Foundation. List of countries by Human Development Index 2007. Retrieved Feb 2008 (http://en.wikipedia.org/).
33- Williams, مصدر سابق. Oct.2002.

34- Wikipedia Foundation. مصدر سابق Feb 2008.
35- Stevens, مصدر سابق,sept.2007.
36 - Deepak, al. dealing with failed states: global policy forum , business standard , July 2003 retrieved sept. 2007 (http: llglobalpolicy. igc. org/
37- Sullivan , p. Economic stress Instability in the Arab world. Strategic Insights ,vol. II. Issue 5, May 2003. Retrieved oct. 2007.
38- Sullivan, May 2003. مصدر سابق
39- الجزيرة الفضائية بالعربية. ملف الفساد. 2007/2/2 و 2007/12/6
40- Elon, J. H. Spending for military Drains our Resources. Jan.2008. Retrieved Feb. 6/2008 (htth://blogrews-record.com/).
41- Omitoogun, W. and skons, E. Military Expenditure Data: a 40-year overview. sipri yearbook, oxford umiversity press 2006. Retrieved Feb, 2008.
* Antonakis, N. Guns versus Butter. Journal of Conflict Resolution, vol. 43 ,No.4,1999. Retrieved Feb. 2008.
42- ildirim, J. and others. Military Expenditure and Economic Growth in Middle Eastern Countries. Defence peace and Economics, vol. 16 (4), Aug,2005. Retrieved Feb. 2008.
43- Sualdone ,j. African Military Spending : Defence versus Development ? African security Review ,vol. 15 , No. 4 Jan 2008. Retrieved Feb.2008 (www.iss.com).
44- Knight , M. and others. The peace Dividend – Military spending Cuts and Elonomic Growth. The World Bank and International Monetary Fund , Feb. 1996. Retrieved Feb. 2008 (www-wds.worldbank..org/).
45- Arab Al-Blog.Military spendings.Retrieved Feb.6, 2008.
46- محمد نور فرحات. القانون الدولي لحقوق الإنسان والحقوق المترابطة: الدليل العربي- حقوق الإنسان والتنمية.الانترنيت، يناير 2008.
47 - Stevens,مصدر سابق 2007.
مصدر سابق* Williams, oct.2002
48- محمد نور فرحات. مصدر سابق، يناير 2008. Gollath. Business News., July 2002.

هوامش
الفصل الخامس
معايير المحاسبة عن فشل الإنسان في البلدان النامية

1- Teune, H. Globaliztion, local Democracy and the new old Urbanisms 2003 Retrieved May 2007 (www polisici upenn edu)

2- Michael Education Fourdation. Basic Human Needs April 2007 Retrieved May 27:|2007 (WWW istime com);
* Gans J citizenship in the context of Globlization june 2005 Retrieved june 2007 (http||udall center Arizona edu);
* Teune, H. Globaliztion, Local Democracy and the New Old Urbanisms. 2003. Retrieved May 2007 (www polisici upenn edu).
3 -Sarah Dhanda.Time for coffee break training.Oct 2007. Retrieved أنظر على سبيل المثال: December2008 www.boatingbusiness.com/; and,
* SMART. Live Online Training. Retrieved December2008 http://education.smarttech.com/
4- محمد زياد حمدان. تقييم التعلم. بيروت: دار العلم للملايين، 1980.
5- 50 Years of Human Development & Perspectives to 2035 (in Moroco). The Future is being Built and the Best is Possible. Retrieved May 2007 (www.rdh50.maL).
6- Indiana University Bloomington. Twenty First Century Teachers: What They Need to Know, Understand, and Expect of their Studends. Retrieved May 2007(education.indiana.edu/)
7- Deci, and Ryan, R. the "What" and "Why" of Goal Pursuits: Human Needs and the Self-Determination of Behavior. Psychological Inquiry, Vol. 11, No. 4, 2000. Retrieved June 2007 (psych.rochesten.edu/)
8- محمد زياد حمدان. أزمة التربية في البلدان النامية. دمشق: دار التربية الحديثة، عام 1991.
9- قناة العربية الفضائية. برنامج صناعة الارهاب. نوفمبر 2006؛ والدكتور خالد عبيدات شباط (فبراير 2008).
10- Shafir, G. and Brisk,A. THE Globalization of Rights: from Citizenship to Human Rights. Routledge Citizenship Studies, Vol.10, No. 3, July 2006. Retrieved June 2007.

هوامش
الفصل السادس
الإسلام المدني

1- Bella, R. and Hammond, P. Varirty of Civil Religion. ": Retrieved May 2007(www. religiononline. org/);
* Cold War Culture. "A Civic Religion of the American Way of Life.". Retrieved May 2007(www. colorado. edu/); and

* University Oregon. Civic Religion and Civic Patronage.. Retrieved June 2007 (scholarbank. uoregon. edu/).
2- Boone, P. The Role of Religion in Public Life. The Sun Diego-Union-Tribune, April 2005. Retrieved June 2007 (www. signonsadiego. com/);
* Byker, G. The Religious and Moral Foundation of Civil Society and the Free Market Economy. JIS X111,2001. Retreived June 2007;
* Choudhurg,E. Culture, Religion and Inclusive Public Discourse. JIS X111,2001. Retreived June 2007;
* Kamaras,I. Civil Soceity and Religion in Post-Communist Hungary. JIS X111,2001. Retreived June 2007;
* Kazmina, O. Freedom of Religion in Post-Soviet Russia. JIS X111,2001. Retreived June 2007;
* Jeynes,W. Religious Commitment and Adolescent Behavior. JIS X111,2001. Retreived June 2007;
* Chris. Mixing Groups. Does Religion Make You Meaner or Nicer? Inquiry Minds... Feb. 2007. Retreived June 2007;
* Novak, M. Religion and Liberty: From Vision to Politics. Religion-online. Retreived June 2007 (www. religion-online. org/);
* Szablya, H. and Magnino, L. Largest – ever survey of life Happiness Highest in socially connected communities The Kennedy school , March 2001. Retrieved May 2007.
3- Learning to Give. Growing a Citizen: Lesson 1: What Would Moses, Jesus, Mohamed, Buddha and Krishna Say? 2006. Retreived June 2007
* Pancer,S. and Pratt, M. Social and Community Determinants of Community Service Involvement in Canadian Youth. In, Miranda Yates;
* youniss,j. and Others. Religion, Community Service ans Identity in American Youth. Journal of Adolscence,Vol. 22, 1999.. Retrieved May 2007.
* Youniss, j. (edrs.). Roots of Civic Identity. New York: Cambridge University Press, 1999. Retrieved May 2007.
* McDowell, J. How Religion Affects Teens. Retreived June 2007(www. josh. org/)
* Roehlkkepartain, E. and Others. Growing up Generous: Engaging Children in Giving and Serving. Bethesda, MD: The Alban Institute,2000. Retrieved May 2007.
4- Jo Bane, M. The Catholic Puzzle:Parishes and Civic Life. Retreived June 2007 (ksgnotes1. harvard. edu/)

5- Mol, Hans. The Identity Model of Religions: How it Compares with Nine other Theories of Religion and how it Might Apply to Japan. Japanese Journal of Religious Studies, 1979. Retrieved May 2007.

6- Mol, Hans. مصدر سابق

7- العهد القديم.

8- العهد الجديد، الإصحاح العاشر، المواعظ: 25-37 من إنجيل لوقا.

9- القرآن الكريم والحديث الشريف.

* شريف محمد هاشم . بهذه الاخلاقيات انتصر المسلمون على الروم. الانترنت في www.albagh.org . 2007/7/21

10- محمد فؤاد عبد الباقي. اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان. دمشق والرياض: دار الفيحاء ودار السلام، 2004 الجزءان الاول والثاني.

11- Bently, R. and Others. Religion, Youth,and Philanthropy. Learning to Give, 2007. Retrieved June, 2007 (www.learningtogive.org/); and,

* Szablya, H. and Magnino, L. Largest-ever Survey of Life and Happiness Highest in Socially Connected Communities. The Kennedy School, March, 2001. Retrieved May, 2007.

12- About.com.Civic Nature of Sacrifices- Antient Greek Mythodology, Religion, Art. Refrieved June, 2007(athiesm.about.com/).

13- Gallup,G. Jr. Religion and Civic Vertue at Home and Abroad. FPRI Wire, Vol.)www.fpri.org/4,No.1, June,1996. Retrieved June, 2007 (

14- Mills, R. K. Social Studies and the Spiritual Nature of Civic Behavior. Fall, . 1997. Retrieved June, 2007

15- Keysar, A. and Kosmin, B. Secular Americans: Free Thinkers in a Free Market of Religion. Isssc Website,2007. Retrieved June, 2007

16- Mol, Hans.The Identity Model of Religion: How it Compares with Nine Other Theories of Religion and how it Might Apply to Japan. Japanese Journal of Religious Studies, 1979. Retrieved May, 2007.

* Strahan. B.Does Religion Support Family Relationships? It Depends on What Kind of Religions. Australian Family Research Conference, 1996. Retrieved May, 2007.

17- Etzioni, A. Religion and the State- Why Moderate Religious Teaching Should be Promoted. Retrieved June, 2007(www.gwu.edu/).

18- Novak, M. Religion and Liberty: From Vision to Politics. Religion Online. Retrieved June, 2007 (religiononline.org/);

* Charles. M. Giving Back to the Community:African Americium Inner City Teens and civic engagement. Circle Workings paper 8 , Aug. 2005. Retrieved June, 2007;

* Chris. Mixing Groups- Does Religion Make You Meaner (www.civicYouth.org\) or Nicers? Inquiry Minds..Feb. 2007. Retrieved June, 2007;
* Greenberg, L. The Role of Religion in Giving and Volenteering. Canadian Center for Philanthropy,2003. Retrieved June, 2007;
* Regnerus, M. and Others. Religion in the Lives of American Adolescents: A Review of the Literature. The National Study of Youth and Religion, 2003. Retrieved June, 2007 (www.youthandreligion.org/).
19- محمد زياد حمدان. التربية وتنمية الانسان- نحو تصنيف ونظرية لدراسة السلوك الاجتماعي. نشر: دار التربية الحديثة، دمشق2003.
20 - Bina shah. Islam and the Age of Globalization, June 2006. Retrieved May 2007(www chowk com).
21- Cold War Culture. "A Civic Religion of the American Way of Life.". Retrieved May 2007(www. colorado. edu/); and
* University Oregon. Civic Religion and Civic Patronage.. Retrieved June 2007 (scholarbank. uoregon. edu/).
22- محمد شحرور. مفردات قاموس الثورة النبوية- الأصالة الثورية. البلاغ نت، ايلول2007
23- عائشة عبد الرحمن- بنت الشاطىء. سيدات بيت النبوة. المملكة المغربية: دار الريان للتراث، 1988)
24- Partly after, Jurate Morkuniene. Through Meeting the Challenges of Globalization to a "Knowledge Society". Unisco Chair in Culture of Peace and Demogracy, 2002. Retrieved June 2007 (portal.unisco.org/).
25- محمد فؤاد عبد الباقي. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. القاهرة: دار الحديث :(1988
26- Learning to Give. Growing a Citizen: Lesson 1: What Would Moses, Jesus, Mohamed, Buddha and Krishna Say? 2006. Retreived June 2007
27- شريف محمد هاشم. بهذه الأخلاقية انتصر المسلمون على الروم. الانترنت بتاريخ ايلول 2007 (البلاغ نت).
28- الانترنت 2007/7/29، مجلة الجامعة الاسلامية www. iu. edu. sa
29 - الانترنت في 2007/7/29. المركز الفلسطيني للإعلام.
30-- الانترنت في 2007/7/29. منتديات الصحبة الصالحة.
31- إبراهيم محمد جواد. صلاح الدين الأيوبي - بين الأسطورة والواقع. عن: كتاب: (صلاح الدين الأيوبي بين العباسيين والفاطميين والصليبيين) للسيد حسن الأمين ص 144. ومن الطريف أن (العادل) وهو أخ صلاح الدين ومندوبه الذي فاوض الصليبيين، حاول إغراء ريتشارد قلب الأسد ملك الإنكليز أن يزوجه أخته فتتوحد المصالح وتمتزج الأهداف. المصدر السابق ص 124- 125 ينقله عن: (الفتح القسي في الفتح القدسي) للعماد الأصفهاني (صحارى نت. بتاريخ تموز 2007، www. sahara. com).
32- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. الانترنت، ايلول 2007.

33- الانترنت في 2007/7/29. الهيئة العامة للاستعلامات, السلطة الوطنية الفلسطينية).
34 - الانترنت 29/ 7 / 2007 الوله نت.
35- أقتبس مع التعديل من: شريف محمد هاشم. بهذه الأخلاقية انتصر المسلمون على الروم (عن كتاب: الاسلام والمسيحية في الاسلام). الانترنت بتاريخ ايلول 2007 (Balagh. com البلاغ نت).
* راغب السرجاني. قصة الإسلام. نوفمبر 2008. الانترنت، نوفمبر 2008 www.islamstory.com
* وابوبلال (مشرف عام- منتديات طريق الايمان). شهادة غير المسلمين في محمد (ص). الانترنت بتاريخ 2007/8/30 www. imanway. com.

الفصل السابع

دستور الإسلام المدني

والقوانين الدولية المعاصرة لحقوق الإنسان

المراجع الأساسية

1 - القرآن الكريم.

2- الحديث الشريف المأخوذ من المصادر التالية:

- مسند الإمام أحمد
- صحيح مسلم
- صحيح البخاري
- سند ابن ماجة
- كنز العمال
- سند الترمذي
- سنن أبي داوود
- رياض الصالحين
- شعب الإيمان للبيهقي

الهوامش

1- Rao,V. Limits of Ethics: Subjectivity, Politics, and Human Rights in Contemporary Ethnography. MAY, 2007. Retrieved June, 2007 (www. gpia.info/).
2- Beitz, C. Human Rights as a Common Concern. American Political Science Review, Vol.95, 2001. Retrieved June, 2007.
3- سالم بهنساوي. الإسلام وحقوق الإنسان. الانترنت في 2007/7/21 . www.albagh.org
4- محمد احمد مفتي وسامي صالح الوكيل. حقوق الإنسان في التصور الإسلامي. الانترنت في 2007/7/21 . www.albagh.org

5- Stoller, F. Chapter 1: Rights of the Individual. Language & Civil Society. Retrieved May, 2007.

6- محمد علي التسخيري. واجبات الدولة في مستوى المعيشة. الانترنت في 2007/7/21 .www.albagh.org

7- شــوقي احمـد دنيـا. موقـف الإســلام مـن ظـاهرة الفقـر. الانترنـت فـي 2007/7/21 . www.albagh.org

* عبد الهادي عباس. حرمة السكن وحمايته في القانون الداخلي والدولي. الانترنـت فـي 2007/7/21 . www.albagh.org

8- محمد فؤاد عبد الباقي. اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان. دار السـلام بالريـاض ودار الفيحاء بدمشق، 2004. ص643 .

9- احمد الشرباحي. فليكن المؤمن عزيزاً. الانترنت في 2007/7/21 . www.albagh.org

10- ســالم البهنــساوي. الإســلام.. وحقــوق الإنــسان. الانترنــت فــي 2007/7/21 . www.albagh.org

11- سالم البهنساوي. المصدر السابق. الانترنت في 2007/7/21 . www.albagh.org

12- الـسيد ضياء الموسـوي. الإمـام علـي وحقـوق الإنـسان. الانترنـت فـي 2007/7/21 . www.albagh.org

13- ادريس الهاني. جدل الضرورة والحرية. الانترنت في 2007/7/21 . www.albagh.org

14- سمير أبو حمدان. رأي الطهطاوي في في الحرية الشخصية. الانترنت فـي 2007/7/21 . www.albagh.org

وسـمير أبـو حمـدان. الحقـوق المدنيـة فـي فكـر الطهطـاوي. الانترنـت فـي 2007/7/21 . www.albagh.org

15- رفيق حبيب. الضبط والحرية. الانترنت في 2007/7/21 . www.albagh.org

16- العلامة محمد الخضر حسين. نقولات مختارة من كتاب (آداب الحرب في الإسلام). المجموعة الرابعة. موقع دعوة الاسلام الانترنت 11-11-2008

17- المرجع السابق، ص47

18- جهـاد الخـازن. عيـون وآذان (اهـم مـا كتبـت). الحيـاة اللندنيـة، 9/09 /2004 . الانترنت2008/11/11

19و20- جهاد الخازن. مرجع سابق

21- عبـد الوهـاب خـلاف. حقـوق الأفـراد فـي ظـل الإسـلام. الانترنـت فـي 2007/7/21 . www.albagh.org

22- سمير أبو حمدان. مصدر سابق.

23- إحــسان الأمــين. إكــرام المــرأة فــي دنيــا الإســلام. الانترنــت فــي 2007/7/21 . www.albagh.org

24- أسـرة التحريـر فـي الـبلاغ. العمـل والإنتـاج فـي الإسـلام: الانترنـت فـي 2007/7/21 . www.albagh.org

25- أمــين عزالــدين. دليــل قرآنــي للعمــل والعمــال. الأنترنــت فــي 2007/7/21 . www.albagh.org

26- أسرة التحرير في البلاغ. مصدر سابق.
27- السيد محمد باقر الصدر. الهيكل العام للاقتصاد الاسلامي. الانترنت في 2007/7/21 . www.albagh.org
28- محمد فؤاد عبد الباقي. اللؤلؤ والمرجان.. مرجع سابق.

هوامش
الفصل الثامن
الدولة الوطنية القوية

1- Young-Jin choi and Myers, J. Terrorism, Failed States, and Enlightened National Interest. Carnegie Council RSS. Dec. 2006.

2- Young-Jin choi and Myers, J. Dec. 2006.مصدر سابق

3- CYC. Kidd. Nation State , Nationalism and National Cultural Integration. May 2000. Retrieved Nov. 2007.

* Sipe, C. The Power of a Nation State. AC,Aug.2006. Retrieved Nov, 2007 2- CYC. Kidd. Nation State , Nationalism and National Cultural Integration. May 2000. Retrieved Nov. 2007.

4- Wikipedia Foundation. Developed Countries, 2006. retrieved Oct 2007

* Achieve Inc. and Mckinsey Company. Creating a World _ Class Education System in Ohio. retrieved jan. 2008 (www. ode. state. oh. usl).

5-Wikipeadia. Failed State. After Noamchomsky's Book: Failed States, 2006. Retrieved Oct.2007.

* Wikimedia Foundation. Nation. Nov 2007. retrieved nov 2007 (http: lien wikipedia orgl)

6- SVCC. The Development of the Modern Nation State. The Internet ,2007. Retrieved Nov. 2007 (www.svcc.edu/).

7- Kick,F. and Others. World–System Position, National Political Characteristics and Economic Development Outcomes. Journal of Political and Military Sociology. Summer 2000. retrieved oct 2007

8- Lefort, C. and Nugent, D. the Political Forms of Modern Society: Bureaucracy, Democracy. Totalitarianism. 1986. retrieved nov 2007

9- THE INTERNET. FORMS OF STATE. RETRIEVED OCT 2007

10- Potter, D. State Responsibility , Sovereignty, and Failed States. School of Government , University of Tasmania , Oct.2004. Retrieved Nov.2007.

* Diamond, L. Civic Comunities and Predatory Societies. Washington D.C. May2001. Retrieved May 2007 (www.stanford.edu/); and,

* Brewer, G. Building Social Capital: Civic Attitudes and Behavior of Public Servants. Journal of Public Administration Research and Theory, Jan. 2003. Retrieved May 2007 (goliath.ecnet.com/); and,

* Ife, J. and Fiske, L. Human Rights and Community- the Community of Rights and Community of Responsibilities. Oct. 2004. Retrieved Jan. 2008 (infohumanrights.curtin.edu.au/)

11- Partly after, Brahm, Eric. "Sovereignty." Beyond Intractability. Eds. Guy Burgess and Heidi Burgess. Conflict Research Consortium, University of Colorado, Boulder.Posted:September2004. Retrieved Nov.. 2008 www.beyondintractability.org/.

* Alain Pellet. State sovereignty and the protection of fundamental human rights: an international law perspective. Pugwash Occasional Papers, Feb. 2000. Retrieved Nov.. 2008.

* Potter, , Oct.2004. مصدر سابق. Retrieved Nov.2007.

. Retrieved Nov.2007مصدر سابق12 - Potter, , Oct.2004.

13- Diamond, L. Civic Communities and Predatory Societies. Washington D.C. May 2001. Retrieved May 2007 (www.stanford.edu/);

14- Alberts, B. Science and Human Needs. National Academy of Sciences. May 2000. Retrieved June 2007 9www.nasonline.org/).

15- Mathiason,J.Word Citizenship: The individual and international Governance.Third Pan_European international Relation Conference Vienna_Austria 1996 Retrieved March 2007(www intlingt com).

16- Mathiasonمصدر سابق

17- Meyer, J. Citizenship Development Education in a Pluralistic Society. Conference: Civic Education in the Arab World, Lebanon, Sept. 1994. . Retrieved May 2007 (www.icps-Lebanon.com).

18- Gans.J.Citizenship in the Context of Globlization.June 2005 Retrieved June 2007 (http//udall center. Arizona. edu).

19- Meyer, Sept. 1994. مصدر سابق

20- Bernstein, A. and Cook, J. Educating Citizens for Demogracies Young and Old. Ford Foundation, 2007. Retrieved June 2007 (www.fordfound.org/).

21- Meyer, J. 1994.مصدر سابق

22- Mathiasonمصدر سابق

23- After, Fast, R. G. Global Civics Education Programs of the Future. Sept.1994. Retrieved March 2007.

24- Gans J Citizenship in the Context of Globlization. June 2005. Retrieved June 2007(http||udall center Arizona edu)

25- The Caux Round Table. Principles for Responsible Globalization. Dec. 2002. Retrieved May.2007 (www.cauxroundtable.org/).

26- Serfaty,S. Europe 2007: From Nation States to Member States. The Center for Strategies and International Studies and MIT. The Washington Quarterly, No.23,2002. Retrieved Jan 2008(www.twq.com)

27- Serfaty,S. Europe 2007: From Nation States to Member States. The Center for Strategies and International Studies and MIT. The Washington Quarterly, No.23,2002. Retrieved Jan 2008 (www.twq.com)]

28- Cogan,J. and Others. Citizenship: the Democratic Imagination in a Global/local Context. Retrieved May 2007 (www.learner.org/); and,

* Eakin, H. and Lemons, M.C. Globalization and the Capacity of Nation-State: New Challenges and Opportunities. Human Security and Climate Change International Workshop. Oslo, June, 2005. Retrieved Jan.2008 (www.gechs.r.org/)

29- Mathiason مصدر سابق

30- Marshal, Hoyer and Fukuyama, F. State Building: Governance and World Order in the 21th Century. Naval War College Review. Summer 2005. Retrieved Jan 2008.

31- Stiglitz, J. An Agenda for Development for the Twenty First Cencury. Retrieved Oct. 2007; and Kuperman, Alan J. Mitigating the moral hazard of Humanitarian Intervention:Lessons from Economics. Global Governance, AccessMyLibrary, April,2008.

32- UNDP. Why We Need to Work more Effectively in Fragile States.2004. Retrieved Jan 2008 (www.dfid.gov.uk/).

33- DFID. White Paper: Making Governance Work for Poor. July, 2006. Retrieved Jan 2008 (www.dfid.gov.uk/).

34- United Nations. Agenda for Development. Retrieved Jan 2008 (www.un.org/).

35- Russell,S. Globalization "Unfair to Poor Countries. Nation News.com/ Dec. 2007. Retrieved Jan 2007.

36- DFID. White Paper: Making Governance Work for Poor. July, 2006. Retrieved Jan 2008 (www.dfid.gov.uk/).

37- United Nations. Agenda for Development. Retrieved Jan 2008 (www.un.org/).

*****

تتمتع البلدان النامية بما فيها العربية- الاسلامية بثروات هائلة تاريخية ثقافية وحضارية، وطبيعية، واستراتيجية جغرافية،، ولكنها لسوء الطالع حالياً هي أفقر البيئات العالمية على الاطلاق في ثرواتها البشرية نتيجة عدم احترامها وتنميتها للانسان. انه للأسف أرخص ما تملك هذه البلدان ويُشكّل آخر أولوياتها عند حسابات الحياة والموت، الصحة والمرض، الغذاء والجوع، المعرفة والجهل، الديمقراطية والاستبداد، ، وكأن هذه المآسي هي قَدَرَه المُحتّم الذي يلازمه منذ سقوط العرب- المسلمين من الأندلس في القرن الرابع عشر الميلادي.

ان البلدان العربية النامية مع كل الثروات الوافرة التي تمتلكها، تبدو قاصرة لدرجة بالغة كمجتمعات ودول ومؤسسات عن الاستثمار في الإنسان بتطوير جودته الشخصية والعلمية والمهنية والاجتماعية من خلال برامج علمية- عملية في التنمية البشرية وخطط الاستجابة لحاجاته وصون كرامته في الداخل وخلف الحدود في الخارج.

وفي هذا العمل العلمي، نلقي الضوء على واقع وأسباب فشل الانسان في البلدان العربية النامية، ومن ثمّ نطرح استراتيجيات منظمة للخلاص من أوضاعها الانسانية والجيوسياسية الشائكة. تبدو فصول الكتاب بمايلي:

١- مقدمة في فشل الإنسان الراهن في البلدان العربية

٢- المجتمع غير المدني حاضنة فشل الإنسان في البلدان العربية

٣- ممارسات غير مدنية باسم الدين-دراسة الاسلام والمسلمين حالة خاصة

٤- الدول غير الوطنية الفاشلة في البلدان النامية

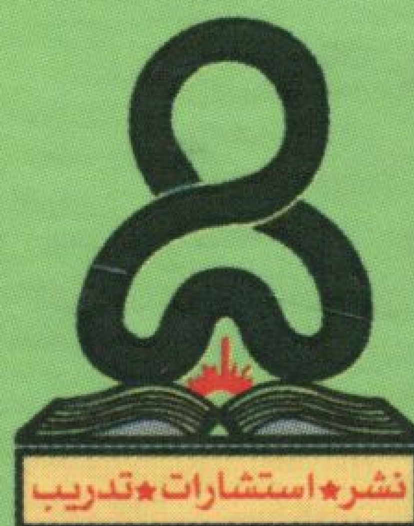
٥- معايير المحاسبة عن فشل الإنسان في البلدان العربية-
الفرد مأزوم على مفترق طرق

٦- الإسلام المدني

٧- دستور الإسلام المدني والقوانين الدولية المعاصرة لحقوق الإنسان-
مقاربة تحليلية

٨- الدولة الوطنية القوية





Education House
Consultations & Training
656 - Fax 2240842
Damascus - Syria
www.meh-sy.com

دار التربية الحديثة
للنشر والإستشارات والتدريب
ص.ب 10656 - فاكس 2240842
دمشق - سوريا
Email:mehpublishing@gmail.com

SBN 978-9933-9017-0-7